

ARID

International Journal of Social Sciences and Humanities
مَجَلَّةُ أَرِيدِ الدَّوَلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

VOL. 1 NO. 1 JANUARY 2019

ISSN : 2663-774X



ARID 

ARID PUBLICATIONS

ARID.MY/J/AIJSSH

مَجَلَّةُ أُرِيدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

هيئة التحرير Editorial Board



أ.د/ عبد الرزاق مختار محمود كلية التربية – جامعة أسيوط – مصر

Prof. Dr. Abdel Razek Mokhtar Mahmoud

رئيس التحرير Editor –in- Chief

arid.my/0001-2264

أعضاء التحرير:

1. أ. د/ عبد الرزاق أحمد إبراهيم, نائب رئيس جامعة أريس الدولية بسوريا سابقا وعميد كلية التربية بجامعة أجيال الأمريكية بأدلب.
2. أ. د/ عبد المهيم أحمد خليفة, كلية التربية- الجامعة المستنصرية- العراق.
3. أ. د/ نورة بوعيشة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر.
4. أ.م.د/ أميرة زبير رفاعي سمبس, كلية التربية للبنات, جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.
5. أ. م. د/ شيماء صلاح حسين العبيدي, كلية التربية للبنات, جامعة بغداد, العراق.
6. أ. م. د/ ماريان ميلاد منصور كلية التربية – جامعة أسيوط- مصر.
7. أ.م.د/ مصطفى السويدي, جامعة بغداد, العراق.
8. د/ منى أحمد الشاوي, وزارة التعليم والتعليم العالي- قطر.
9. د. سيف السويدي / جامعة ملايا ، ماليزيا.

أعضاء اللجنة الاستشارية العليا وهيئة التحكيم و Peered reviewee Members of advisory committee &

10. د/ أحمد حسن محمد علي, أستاذ اللغة العربية المساعد كلية الإلهيات, جامعة ألو داغ, تركيا.
11. أ.د/ أحمد حسين عبد المعطي, أستاذ ورئيس قسم أصول التربية, كلية التربية - جامعة أسيوط - مصر.
12. أ.د/ أحمد خضري محمد أحمد, كلية التربية الرياضية, جامعة أسيوط - مصر.
13. أ.د/ أحمد صادق عبد المجيد أستاذ تكنولوجيا التعليم كلية التربية- جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.
14. أ.د/ أسامة محمد عبد المجيد إبراهيم, مستشار الجهاز المركزي بهيئة تقويم التعليم بالمملكة العربية السعودية.
15. أ.د/ أيمن عبده محمد أستاذ بكلية التربية الرياضية بجامعة أسيوط- مصر.
16. أ.د/ حسين طه عطا سالم أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الفرنسية, جامعة سوهاج- مصر.
17. أ.د/ خالد جمال أحمد حسن العميد السابق لكلية الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية بمملكة البحرين.
18. أ.د/ خالد عبد اللطيف محمد عمران, أستاذ المناهج وطرق التدريس عميد كلية التربية, جامعة سوهاج- مصر.
19. أ.م. د/ دعاء محمد مصطفى, أستاذ مشارك تربية الطفل كلية رياض الأطفال, جامعة أسيوط, مصر.
20. د/ زياد محمد عبود, أستاذ حاسبات كلية التربية الجامعة المستنصرية - العراق.
21. أ.د/ زينب محمود محمد عطيفي, أستاذ تعليم الرياضيات, كلية التربية بيشة المملكة العربية السعودية.
22. د/ سالم بن محمد بن أحمد السعدوني, خبير تربوي بتعليمية ظفار - سلطنة عمان.
23. أ.م. د/ سعودي محمد حسن, رئيس قسم التخطيط الاجتماعي, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة أسيوط.
24. أ.د/ السعيد محمد الشافعي, عميد كلية اللغة العربية بدمياط جامعة الأزهر - مصر.
25. أ.د/ سمير عبد الوهاب الخويت, عميد كلية التربية بجامعة طنطا- مصر.
26. أ.د/ سنان صادق حسين أستاذ تاريخ كلية التربية, الجامعة المستنصرية- العراق.
27. أ.د/ شريف إبراهيم الجمل رئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية, جامعة طنطا- مصر.
28. د/ شهلة حسن هادي أستاذ طرائق التدريس كلية التربية الجامعة المستنصرية - العراق.
29. د/ شوقي ممادي رئيس قسم العلوم الاجتماعية جامعة الوادي - الجزائر.
30. أ.د/ عبد الله فرغلي أحمد خميس, أستاذ ووكيل كلية التربية الرياضية جامعة الوادي الجديد- مصر.
31. أ.د/ عبد الله لبوز, أستاذ التعليم العالي في ميدان العلوم الاجتماعية / جانفي/ الجزائر.
32. أ.م. د/ عدنان عبد طلاك الخفاجي, أستاذ مساعد - كلية التربية للبنات جامعة الكوفة- العراق.
33. أ.د/ عطية عطية محمد سيد, أستاذ التربية الخاصة بجامعة الزقازيق- مصر.
34. أ.د/ عقيلي محمد محمد, أستاذ المناهج وطرق التدريس, كلية التربية - جامعة الوادي الجديد- مصر.
35. أ.د/ علي سيد عبد الجليل, رئيس قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية- جامعة أسيوط- مصر.
36. أ.د/ علي عبد السميع قورة أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية - كلية التربية - جامعة المنصورة - مصر.
37. أ.م.د/ عماد يونس لافي العاني, أستاذ مشارك لغة ونحو كلية التربية بنات جامعة بغداد- العراق.
38. أ.م. د/ فاطمة محمد صالح البدراني - علم النفس التربوي - العراق - جامعة الموصل - كلية العلوم الإسلامية.
39. د/ قاسم صالح علي, أستاذ علوم إسلامية كلية التربية جامعة الأنبار - العراق.
40. م. د/ كريم حسن جنانة, أستاذ مشارك أدب حديث كلية التربية الجامعة المستنصرية - العراق.

41. أ.د/ مجدي مهدي علي, أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية - كلية التربية- عين شمس- مصر.
42. أ.د/ محمد ثابت بداري, عميد كلية الفنون الجميلة بجامعة أسيوط- مصر.
43. أ.د/ محمد رجب فضل الله, أستاذ المناهج وطرق التدريس العميد الأسبق لكلية التربية بالعريش – جامعة العريش.
44. أ.د/ محمد نجيب مصطفى عطيو, أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم بجامعة الأزهر- مصر.
45. أ.د/ محمود سيد أبوناجي, أستاذ تكنولوجيا التعليم كلية التربية - جامعة أسيوط- مصر.
46. أ.م. د/ محمود فاروق صبرة, أستاذ مشارك كلية التربية الرياضية جامعة أسيوط.
47. د/ معمر رتيب محمد عبد الحافظ, رئيس قسم القانون العام, كلية الحقوق, جامعة أسيوط- مصر.

مجلس الامناء The Board of Trustees



ا.د سلوان كمال جميل العاني
Prof.Dr. Salwan K.J.Al-Ani
arid.my/0001-1999



أ.د.محمود عبد العاطي ابو حسوب
Prof. Dr.Mahmoud Abdel-Aty
arid.my/0001-8321



أ.د . ناصر محمود احمد الراوي
Prof.Dr.Naser Mahmoud Ahmed
arid.my/0002-0775



أ.د سعد سلمان عبد الله المشهداني
Prof. Dr.Saad Salman Abdallah AlMishhdani
arid.my/0001-6136

Journal details	معلومات عن المجلة
Semi-annual	نصف سنوية
Free publication fees	رسوم النشر في المجلة / مجاناً
All researches are open access	جميع البحوث العلمية مفتوحة الولوج
All scientific research should be sent for publication through	ترسل البحوث العلمية الى المجلة عبر التفاصيل أدناه
<p>WWW.ARID.MY/J/AIJSSH AIJSSH@ARID.MY ISSN : 2663-774X</p>	

Published by Arabic Researcher ID (ARID)

Index | فهرس المجلة

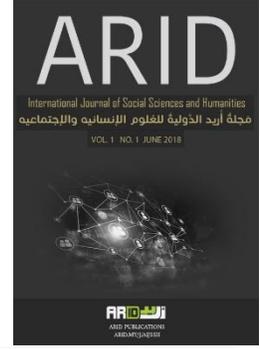
ص	اسم الباحث / الباحثين	البحث
6	أ.د. عبد الرازق مختار محمود	رسالة المحرر
8	أ.م.د. مثال عبد الله غني العزاوي	الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي "محافظة واسط" نموذجاً" (دراسة ميدانية)
101	أ.م.د. لمياء أحمد مُحسن مَخلف	أثر الإرهاب في التنمية البشرية لسكان الدول العربية
136	د.آمنة علي البشير محمد	التطرف الإلكتروني وتشكيل الرأي قراءة في دور الجامعات في الوقاية والعلاج
154	أ.د. صالح احمد العلي	الأفكار الاقتصادية لدى إخوان الصفا في رسائلهم
186	أ.د. علي أسعد وطفة	التنمية في المجتمع الكويتي في منظور عينة من طلاب جامعة الكويت
214	د. إلياس أبو بكر علي الباروني	إشكاليات التحول الديمقراطي بعد ثورة فبراير الليبية: دراسة بين العوامل الداخلية والخارجية
230	أ. عبد الرحمن محمد محمود عطية	مبادئ القيادة عند الملوك المسلمين في القرآن الكريم
264	د. إيمان عبد الرحمن المشموم	الصكوك الاستثمارية الإسلامية: أطرها الشرعية ولمحاتها القانونية
282	د. نهى إسماعيل عطير	إطار إجرائي مقترح لتفعيل دور البحث التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة
316	د. منى أحمد الشاوي	Translating Drama from English Into Arabic; Linguistic Issues



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



رسالة المحرر

تكنولوجيا التعليم

أين وإلى أين؟!!

نبدأ حديثنا بأقوال مأثورة عن التعليم والتكنولوجيا بسيطة ولكنها عميقة لشخصيات حفر التاريخ أسماءهم بحروف من نور:

"الهدف العظيم من التعليم ليس المعرفة بل الفعل والتطبيق"

هربرت سبنسر

"إن الهدف الكامل من التعليم هو أن يحول المرأيا إلى نوافذ"

سيدنى هاريس

"إن قمنا بالتعليم اليوم بنفس الأسلوب الذى تعلمنا به أمس فقد سلبنا أطفالنا الغد"

جون ديوى

"يمكن لألة القيام بعمل خمسين من الرجال العاديين, لكن لا يمكن لأية آلة القيام بعمل رجل واحد من العباقرة"

ألبرت هوبارد

"الإنترنت أصبح الساحة العامة للقريبة العالمية"

بيل غيس

"الخطر الحقيقي يتمثل في أن الفجوة المعرفية من شأنها أن تخلق فقراء جدد وأغنياء جدد, لا يتم التمييز بينهم بالاحتكام إلى الرأسمال المادي, ولكن بمدى ومستوى معرفتهم بالعلوم, والتقنيات, والتكنولوجيا"

المهدى المنجرة

فدمج " التعليم " الذي هو العملية التي يتم من خلالها التفاعل بين المتعلم ومصادر التعلم في بيئة مقصودة، تشتمل على

إجراءات أو أحداث منظمة ومضبوطة، تساعد على أداء أنماط سلوكية محددة، في ظل ظروف وشروط معينة في الموقف التعليمي.

مع "التكنولوجيا" ذلك العلم الذي يعنى بعملية التطبيق المنهجي النظامي للبحوث والنظريات، وتوظيف عناصر بشرية وغير بشرية في مجال معين؛ لمعالجة مشكلاته، وتصميم الحلول العملية المناسبة لها، وتطويرها، واستخدامها، وإدارتها وتقويمها لتحقيق أهداف محددة.

ظهر لنا مصطلح غاية في الأهمية هو "تكنولوجيا التعليم"، وأصبح كالمطائر الذي له جناحان أحدهما عمليات تكنولوجيا التعليم والآخر منتجات تكنولوجيا التعليم، والذي كان من أهم منتجاته جهاز الكمبيوتر، وبرامجه بما نشهده اليوم من تطور. وبدخول تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية أصبح لها أدوار متعددة، منها: زيادة الإدراك الحسي، وتقريب المضمون المراد توصيلة للمتعلم، وإثراء الفهم لدى المتعلمين، وتنمية المهارات في جميع المراحل وعلى المستويات كافة، وكذلك التدريب على التفكير المنظم وحل المشكلات بشكل خلاق ومبتكر. كما يمكن عن طريق التكنولوجيا تنويع الخبرات التي تُقدم للمتعلم؛ مما يؤدي إلى ترسيخ وتعميق هذا التعلم. كما أن التكنولوجيا تساعد على تنمية الثروة اللغوية، وبناء المفاهيم العلمية السلمية ومعالجة الخطأ منها، وكذلك تساعد على تنمية القدرة على التدوق، واختصار وقت التعليم، كما تساعد على تنويع أساليب التعليم لمواجهة الفروق الفردية بين المتعلمين، كما تساعد التكنولوجيا في أن تجعل ما يتعلمه المتعلم باقي الأثر.

ومع ظهور شبكة الإنترنت خرج لنا من رحم تكنولوجيا التعليم مصطلح لا يقل أهمية عن المصطلح السابق هو "تكنولوجيا المعلومات" والذي يعد الوسيلة الرئيسة لحفظ، ونشر، وتطبيق المعلومات، فقد أصبح الحصول على المعلومة بغاية البساطة والسرعة.

حيث يقول رجل الإعلام المعروف ميشيل ميكولوف: إن الدورة المعلوماتية حولت العالم إلى قرية صغيرة، والتي وصفت من قبله بأنها عبارة عن سفينة تبحر في الكون الفسيح، ركبها البشر والكائنات الحية الأخرى. وعندما طار هذا الطائر الجبار وحلق في السماء بجناحية ظهر لنا العديد من المصطلحات التي منها على سبيل المثال لا الحصر: تكنولوجيا الواقع الافتراضي، تكنولوجيا الواقع المعزز، المستحدثات التكنولوجية، التعلم المجزأ، التعلم الإلكتروني المنتشر، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة .

فهل يستطيع أحد أن يتوقع إلى أين تسير الوقائع داخل تلك السفينة أو القرية الصغيرة مع استمرار التقدم التكنولوجي؟ وهذا ما سنميط عنه اللثام في الأعداد القادمة إن شاء الله.

رئيس التحرير

أ.د عبدالرازق مختار محمود

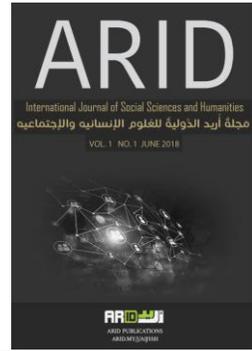
arid.my/0001-2264



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

The societal dimensions of illiteracy in Iraqi society Wasit province "model"

(A field study)

A. M.D Mithal Abdullah Alazzawy

Ministry of Education

Executive Board for Literacy

الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي
محافظة واسط "نموذجاً"
(دراسة ميدانية)

أ.م.د مثال عبد الله غني العزاوي

وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية

mathal.mathal@yahoo.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10/04/2018

Received in revised form 19/05/2018

Accepted 01/06/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

The aim of this study was to identify the societal dimensions of illiteracy in the Iraqi society (Wasit Governorate is a model) The sample of the study was selected (50%) except for the heads of local councils and heads of local councils. The community was selected as a research sample due to the small size of the community to identify all problems related to illiteracy. As for the directors, the Director-General has been appointed because he represents the Vice-Chairman of the Literacy Council of the Governorate, the Director of the Literacy Department as a Rapporteur of the Literacy Council of the Governorate and the Director of the Educational Planning Department of the Directorate General of Education For their expertise in providing the necessary statistics to conduct this study, and the most important segment, who have direct contact with the scholars, but they are educational supervisors number (20), directors of literacy centers number (20) and teachers and lecturers number (262), selected from them Sample by (50%), Its size(172), Data were collected from the study sample by means of questionnaire, This study aimed to know the societal dimensions that led to the increase of the illiteracy rate in the Iraqi society.

The researcher reached several conclusions, the most important of which is the lack of activation of the Compulsory Education Law and the lack of suitable school buildings for the requirements of education and their disproportionate population density plays a role in increasing school dropouts as well as unemployment and lack of opportunities and the need to work and most importantly the lack of financial allocations to secure the needs of pupils Commitment to the implementation of the Law on Literacy by enrolling students in literacy centers.

The researcher recommends the Ministry of Education should activate the decision to pay the tuition fees for students and students at all levels of education, and to build modern schools in accordance with the population density and distributed fairly in various areas of urban and rural Iraq. And adopt policies, legislation and deterrent laws to implement the law of compulsory education and extend it to the intermediate stage to eliminate the problem of educational illiteracy in the future.

Key word: Community Dimensions - Illiteracy, Adult Education

المخلص

استهدفت هذه الدراسة تعرّف الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي (محافظة واسط أنموذجاً) التي أدت إلى زيادة نسبة الأمية من وجهة نظر المعنيين، تم اختيار عينة الدراسة (عينة قصدية) بنسبة (50%) ما عدا رؤساء مجالس الأفضية ورؤساء مجالس النواحي، وبالتالي اختيار المجتمع كله كعينة بحث؛ بسبب صغر حجم المجتمع ورغبة الباحثة في التعرف على جميع المشكلات المتعلقة بالأمية. أما الإداريون فقد تم الاستعانة بالمدير العام؛ لأنه يمثل نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، ومدير قسم محو الأمية باعتباره مقررًا لمجلس محو الأمية في المحافظة إلى جانب المهام التي يقوم بها، ومدير دائرة إحصاء واسط، ومدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية؛ لخبرتهم في توفير الإحصائيات الضرورية لإجراء هذا البحث فضلاً عن أهم شريحة والتي لها تماس مباشر مع الدارسين ألا وهم المشرفون التربويون وعددهم (20)، ومديرو مراكز محو الأمية وعددهم (20)، والمعلمون والمحاضرون وعددهم (262)، وتم اختيار ما نسبته (50%) منهم، وبالتالي بلغ حجم العينة (172)، وتم جمع البيانات من عينة الدراسة عن طريق الاستبانة.

توصلت الباحثة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها، عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي، وقلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم، وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية، ويلعب ذلك دوراً في زيادة التسرب من المدارس، وكذلك في زيادة نسبة البطالة، وقلة فرص العمل، والأهم عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الجهات الحكومية، وعدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية، وفي نهاية البحث أوصت الباحثة وزارة التربية بتفعيل قرار صرف مخصصات الدراسة للتلاميذ والطلبة في جميع المراحل الدراسية، وبناء المدارس الحديثة بما يتلائم والكثافة السكانية، وتوزيعها بشكل عادل في مختلف مناطق العراق الحضرية والريفية، واتخاذ سياسات وتشريعات وقوانين رادعة لتطبيق قانون التعليم الإلزامي وتمديده للمرحلة المتوسطة للقضاء على مشكلة الأمية التعليمية مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية : الأبعاد المجتمعية - الأمية - تعليم الكبار .

المقدمة:

أصبح تعليم الكبار ومحو الأمية كبرنامج غير نظامي يحتل مكانة بارزة في العالم، واستحوذ على اهتمام الباحثين والمربين والكتاب، بل وأخذ حيزاً كبيراً في خطط الدول المتقدمة، تخصص له الميزانيات، وتُعدُّ له الخطط التي تكفل نجاحه وتحقيقه للأهداف المرجوة، والتي تعود بالخير العميم على المجتمع، وخاصةً البلاد النامية. وتزداد أهمية تعليم الكبار ومحو الأمية في الوقت الحاضر من خلال تنمية الفرد لذاته وشخصيته، وبالتالي فالتعليم هو الوسيلة للقضاء على مشكلة الفقر، وما ينطوي عليه من مظاهر التخلف.

إن أعداد الأميين في العراق ومن ضمنهم محافظة واسط قد تفاقم بعد عام 1990؛ بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق، متمثلة بالحصار الاقتصادي والحروب والاحتلال، وتداعياتها التي انعكست آثارها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وما رافقه من زيادة في أعداد الأميين نتيجة تلك الآثار.

إنَّ أعداد الأميين في المجتمع العراقي حسب تقديرات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط لسنة 2012، والتي اعتمدت على بيانات التعداد العام للسكان الذي أُجري في عام 1997، بلغ عددهم بالفئة العمرية (15-45) سنة بما يقارب (3,877,059) ثلاثة ملايين وثمانمائة وسبعة وسبعون ألفاً وتسعة وخمسون أمة، منهم (1,181,068) مليون ومئة واحد وثمانون وثمانية وستون (ذكور)، و(2,695,991) مليونان وستمائة وخمسة وتسعون ألفاً وتسعمائة وإحدى وتسعون (إناث). [1]

أما تقديرات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2012، فتُعد محافظة واسط أعلى نسبة للأمية فيها؛ إذ بلغت (42,13%) على مستوى محافظات البلد. وأيضاً أعلى نسبة للأمية في المناطق الحضرية وقدرها (29,37%) بالنسبة للمناطق الحضرية في المحافظات. أما المناطق الريفية والتي تفتقر إلى الخدمات بأنواعها بلغت المناطق الريفية في محافظة واسط أعلى نسبة للأمية، إذ بلغت (62,32%) بالنسبة للمناطق الريفية في المحافظات، أما نسبة النساء الأميات في ريف محافظة واسط بلغت (90,10%) [2].

وقد قامت وزارة التربية بإعداد الخطط الشاملة لمواجهة الأمية في العراق، بعد إصدار قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011، وبموجبه تأسست الهيئة العليا لمحو الأمية، والجهاز التنفيذي، وأقسام محو الأمية في المديرية العامة للتربية، ومجالس محو الأمية في المحافظات، وتم الإعلان عن بدء الحملة الوطنية لمحو الأمية في المحافظات كافة بتاريخ 2012/9/11، وفي ضوء ذلك بدأت تتوافد الأعداد الهائلة إلى مراكز محو الأمية بشكل متتابع، ونظرة سريعة على بعض الإحصائيات تعطي تصوراً واضحاً عن حجم الرعاية والاهتمام الكبيرين التي أولتهما الدولة لهذه القضية المهمة، إلا أنه على الرغم من الجهود

الكبيرة والدعم المتواصل، ورغم الخطط والبرامج التي وضعها الجهاز التنفيذي لمحو الأمية فإنَّ الإنجازات النوعية والعديدية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بقيت أقل بكثير من مستوى الطموحات والأمال، إذ لم يبلغ مجموع الدارسين من فترة انطلاق التدريس في مراكز محو الأمية في محافظات العراق 2012/11/16، ولغاية 2016 سوى (919,060) تسعمائة وتسعة عشر ألفاً وستون دارس ودراسة، وهذا من غير النظر إلى حجم الدارسين المتسربين من مراكز محو الأمية، وتعليم الكبار، والذين يشكلون هدراً تعليمياً كبيراً لا يمكن إغفاله أو السكوت عنه. [3]

أما بالنسبة لمحافظة واسط موضوع دراستنا بلغ عدد الدارسين فيها لنفس الفترة (49,651) تسعة وأربعين ألفاً وستمائة وواحداً وخمسين دارساً ودراسة، وبلغ عدد المراكز التي فتحت لاستقبال الدارسين والدارسات في المحافظة، (348) ثلاثمائة وثمانية وأربعون مركزاً.

بدأ الالتحاق بقوة في مراكز محو الأمية بالمحافظة في مرحلة الأساس الدفعة الأولى لعام 2012-2013 إذ بلغ عدد الدارسين الكلي كمرحلة أساس، (35022) خمسة وثلاثون ألفاً واثنان وعشرون دارس ودراسة، الناجحون منهم (34351) أربعة دارس ودراسة، وعدد المراكز (333)، وهذا مؤشر جيد في عدد الملتحقين.

في بدء الالتحاق في مراكز محو الأمية في محافظة واسط بالنازل بالدفعة الرابعة لعام 2015-2016؛ حيث أصبح عدد الدارسين الكلي (1091) ألف واحد وتسعون، كانت مرحلة الأساس (528) خمسمائة وثمانية وعشرون دارس ودراسة، ومرحلة التكميل (563) خمسمائة وثلاثة وستون دارس ودراسة، وعدد المراكز (18). وهذا مؤشر سلبي في المحافظة [4]. وهذا ما دعا الباحثة لإجراء البحث الحالي؛ للوقوف على الأبعاد المجتمعية التي أدت إلى هذه الزيادة في نسبة أعداد الأميين في محافظة واسط بمناطقها الريفية والحضرية مقارنة بالمحافظات الأخرى.

قُسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، ويتكون من مبحثين، **المبحث الأول:** عناصر الدراسة (مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، حدود الدراسة). **المبحث الثاني:** يشمل تحديد مصطلحات الدراسة (الأمية، تعليم الكبار، الأبعاد المجتمعية، المحافظة، محافظة واسط).

الفصل الثاني: الخلفية النظرية ودراسات سابقة.

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية:

(منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة الدراسة، الوسائل الإحصائية).

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس: (الاستنتاجات، التوصيات، المقترحات)، ثم المصادر والملاحق.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: عناصر البحث

أولاً - مشكلة الدراسة:

مع انقضاء أربع سنوات منذ إعلان الحملة لمحو الأمية في العراق 2012/9/11، لا زالت الأمية جاثمة على كثير من المواطنين، إذ وصلت نسبة الأمية في العراق لكلا الجنسين (3,877,059)، بحسب إحصاءات وزارة التخطيط لسنة (2012)، وبنسبة تقدر (21,97%)، وقد لاحظت الباحثة من خلال عملها في الجهاز التنفيذي لمحو الأمية، ومتابعتها مجريات العمل في المديرية العامة للتربية في المحافظات بصورة عامة، ومحافظة واسط بصورة خاصة، أن هنالك زيادة في أعداد الأميين؛ لذا ارتأت إجراء البحث الحالي للوقوف على الأبعاد الفعلية التي أدت إلى تلك الزيادة في أعداد الأميين. ويُمكن تحديد مُشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي (محافظة واسط أنموذجاً) التي أدت إلى زيادة أعداد الأميين؟

ثانياً- أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذا الدراسة من أهمية موضوعه، وهو معرفة الأبعاد المجتمعية التي أدت إلى زيادة نسبة الأمية في محافظة واسط، وبيان أهمية محو الأمية وتعليم الكبار الذي يعد نوعاً من أنواع التعليم الذي يفرضه العصر الحاضر، الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته بما يسهم في خلق التنمية المستدامة، وتحقيق مجتمع خالٍ من الأمية.

وتعود أهمية البحث إلى الأمور الآتية:

- ارتفاع نسبة الأمية في محافظة واسط.

- ارتفاع نسبة المتسربين من مراكز محو الأمية بالمحافظة.

ثالثاً- هدف الدراسة:

استهدف البحث تعرّف الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي (محافظة واسط أنموذجاً) التي أدت إلى زيادة نسبة الأمية من وجهة نظر المعنيين.

رابعاً- حدود الدراسة:

1- **الحدود المكانية:** مجلس المحافظة، المديرية العامة للتربية في المحافظة، دائرة تخطيط إحصاء محافظة واسط، مراكز محو الأمية.

2- **الحدود الزمانية:** من 2015/8/1 لغاية 2016/1/2.

3- **الحدود الموضوعية:** معرفة الأبعاد المجتمعية للأمية في محافظة واسط.

المبحث الثاني: تحديد مصطلحات الدراسة:

أولاً- الأمية:

مفاهيم الأمية ومحو الأمية: لقد تطور مفهوم محو الأمية مع تطور أهداف ووظائف محو الأمية من جهة، ومع تسارع التقدم العلمي والتكنولوجي وحاجات سوق العمل من جهة أخرى، بحيث تميز بين:

1- الأمية الأبجدية:

حددت الأمية الأبجدية بجهل القراءة والكتابة، عرفت لجنة الخبراء تابعة لليونسكو عام 1951 الشخص غير الأمي بأنه "الشخص القادر على قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية". أما الشخص الذي لا يستطيع غير كتابة الأرقام أو كتابة اسمه أو بعض القوالب اللفظية المحفوظة، فلا يعد ملماً بالقراءة والكتابة وبالتالي فهو أمي [5]. يبدو أنّ هذا هو التعريف الذي تعتمد معظم الدول في إحصاءاتها المقدمة للمنظمات الدولية، مما يخفض أعداد الأميين الفعليين في الدول المعنية. وبناء على هذا المفهوم، تركز برامج محو الأمية على تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب.

2- الأمية الوظيفية:

ركزت على هذا المفهوم لجنة أخرى برعاية اليونسكو عام 1962، حيث اعتبرت أنّ الشخص غير الأمي هو كل شخص اكتسب المعلومات والقدرات الضرورية لممارسة جميع النشاطات التي تجعله يمارس بفعالية دوره في فريقه وفي جماعته، وحقق في تعليم القراءة والكتابة والحساب نتائج تسمح له بمتابعة توظيف هذه القدرات في خدمة نموه الشخصي، كما تسمح له بالمشاركة الناشطة في حياة بلده. وهذا يعني أنّ كثيراً من الأشخاص الذين يعدون رسمياً غير أميين ويعجزون عن القيام بمهام بسيطة في حياتهم اليومية، كملء الاستمارات الضرورية للحصول على المساعدات والخدمات الاجتماعية، أو تسجيل بعض

الحسابات، أو تقديم بعض المعلومات، يعدون في إطار هذا التعريف أميين. ومن الطبيعي أن يكون لهذا التعريف انعكاسات واضحة على نوعية ومضامين وطرائق تعليم الأميين؛ إذ إنه يربط نشاط محو الأمية بالنشاط الاقتصادي والاهتمامات الفردية في قطاعات الانتاج والاستهلاك والخدمات، ويعد التعليم الوظيفي أساساً لتدريب الأفراد بهدف إعدادهم للحياة الإنتاجية [6].

3- الأمية الحضارية:

يؤكد ضرورة إتقان الأفراد مهارات التعليم الأساسية ومهارات العمل الأساسية، بحيث يكونون قادرين على مواصلة التعلم ذاتياً، واستثمار هذه المهارات وظيفياً في ميادين العمل وفي مسؤوليات الأسرة والمواطنة والحياة العام [7]. وهذا المفهوم يسود في الدول الصناعية بوجه خاص، حيث يطلق على "الأمية الحضارية" اسم "الأمية الجديدة" أو "أمية المستقبل"، والهدف من محو الأمية في إطار هذا المفهوم إعداد أفراد المجتمع إعداداً يتفق مع متطلبات العالم الجديد وما فيه من تغيير، ويجعلهم قادرين على توظيف المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع الجديد والقيام بالمسؤوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة [8]. وفي هذا الإطار، هناك ضرورة لمعالجة أنماط أخرى من الأمية المعيقة للتنمية، كالأمية المستجدة في مجال المعلوماتية والتكنولوجية، والتي لا يجوز أن يغفلها النظام التربوي ضمن برامج التعليمية.

ويقصد بالأمي طبقاً للقانون رقم 23 لسنة 2011 وتعليماته في العراق هو كل مواطن أكمل (15) خمسة عشرة سنة من العمر ولا يعرف القراءة والكتابة ولم يصل إلى المستوى الحضاري [9].

ثانياً- تعليم الكبار:

لقد أدى تطور المفاهيم والنظريات إلى اختلاط مفهوم تعليم الكبار وبعض المفاهيم الأخرى مثل: التعليم مدى الحياة، والتعليم المستمر، والتعليم النظامي. ويتوافق مفهوم تعليم الكبار بشكل كبير مع مفهوم التعليم غير النظامي الذي يعرف بأنه نشاط تعليمي منهجي يجري خارج إطار التعليم النظامي بغرض تقديم أنواع مختارة من التعليم إلى نوعيات خاصة من الدارسين الكبار أو الصغار [10].

يتسق هذا المفهوم مع وظيفة تعليم الكبار؛ حيث إنَّ غاية تعليم الكبار أن يكون وظيفياً، وأن يساعد الدارسين في مواجهة مشكلات الحياة والعمل، ولذلك فهو أحياناً يأخذ شكل التعليم المهني، أو الثقافة الصحية، أو الإرشاد الزراعي، أو الثقافة الأسرية، أو إيقاظ وعي المحرومين بحقوقهم... إلخ. ويدخل تعليم الكبار من خلال ما سبق فيما يسمى "بالتربية الأساسية" و"التعليم الأساسي للكبار" أي تعليم الكبار المعارف الأمية كالقراءة والكتابة والحساب، والمهارات الاجتماعية والجنائية التي تجعله قادراً على فهم المجتمع المحلي لتحقيق المشاركة والمسؤولية في المجتمع التي تسهم في بناء الحياة اللائقة للإنسان كإنسان. وكذلك يدخل المفهوم ضمن إطار مفهوم "التعليم مدى الحياة" الذي بدأ يشيع استعماله منذ عام 1972.

ومفهوم التعليم مدى الحياة شامل بحيث يتضمن التعليم المدرسي النظامي، والتعليم غير النظامي، والتعليم اللانظامي الذي يحدث على امتداد عمر الإنسان كي يساعده في تنمية حياته الشخصية والاجتماعية والمهنية، وبذلك فهو يشتمل على التعليم الذي يتم في البيت والمدرسة والمجتمع المحلي ومكان العمل، وعن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية وغيرها [11] وكل ما يعمل على تحسين نوعية الحياة.

ثالثاً. الأبعاد المجتمعية:

يفضل بعض العلماء استخدام كلمة علم "المجتمع" بدلاً من علم "الاجتماع" وينسبون إلى هذا العلم بقولهم "مجتمعي" بدلاً من "اجتماعي"، وذلك لأن الصفة الأخيرة مثار للبس وعدم الدقة في تحديد ما يتصف بالعلم نفسه. وصفة مجتمعي تدل على كل ما يتصل بالمجتمع سواءً أكان ذلك متعلقاً بتركيبة المجتمع أم بوظائفه، فيقال مثلاً البناء المجتمعي والنظم المجتمعية. وإذا أخذنا بوجهة نظر أنصار "علم الاجتماع" فيمكن أن نحل كلمة "مجتمعي" محل كلمة "اجتماعي" في جميع استخداماتها التي تدل على ظواهر خاصة بالمجتمع. فنقول "الحياة المجتمعية" "الطبقات المجتمعية" و"الأمراض المجتمعية".. إلخ. على أنه يتعين التفرقة بين "مجتمعي" و"اجتماعي" حين يتصل الأمر بالنشاط ذي الطابع الإصلاحي. فنصف هذا النشاط بأنه "اجتماعي" فنقول مثلاً "المعونات الاجتماعية". و"رابطة الإصلاح الاجتماعي" [12]، ومن المستغرب أن نرى ذيل التعريف يُحدد مفردة الاجتماعي ليجعلها معبرة عن الطابع الإصلاحي، في حين أنّ مقدمة التعريف تشير إلى أنه إحلال مفردة "مجتمعي" محل مجتمع في جميع الاستخدامات والاستعمالات.. ولم نلاحظ الأساس الذي تم الاستناد إليه في هذا التخصيص أو التمييز؟ ما يثير الاهتمام القول إنّ المعنى المحدد لمصطلح (مجتمعي) يعتمد على تصورنا الخاص للمجتمع، فطالما أن المجتمع عند كبير هو جماعة تعاونية تسعى لتوفير متطلبات بقائها، فإن مصطلح (مجتمعي) يشير إلى الملامح التنظيمية لهذه الجماعة [13]

واعتقد أنّ التعريف لهكذا مفاهيم لا يعتمد على تصور الآخرين لطبيعة وماهية المفهوم بقدر ما هو تصور ورؤية المختص للمفهوم، بحيث يسعى قدر الإمكان إن كان ذلك ممكناً إلى إيجاد تعريف جامع مانع يجمع كل المفردات المعبرة عن طبيعة المراد تعريفه، ومانع عما سواه من الدخول في حدوده وضمن مساحته.. ومع ذلك فإنّ الإشارة في ذيل التعريف تؤكد على أنّ مفردة المجتمعي دالة على فكرة التنظيم أو الجانب التنظيمي في العمل أو الجهد الاجتماعي. وهذا يعني أنّ المجتمع كل موحد، وهذا المجتمع يميل إلى الاستقرار النسبي أو التوازن الحركي فضلاً عن ذلك فإنّ الوحدات المكونة للمجتمع تسهم بدوام أمنه وسلامته، غير أنّ الواقع يشير إلى أنّ الحياة الاجتماعية ليست بهذه الدرجة من الكمال والاستقامة، والفعل الاجتماعي ليس بالضرورة يميل إلى الاندماج أو الدخول في علاقات بنائية وظيفية، إذ قد يدخل الأفراد حالة من حالات التفاعل الرمزي أو حتى الصراع.

رابعاً- المحافظة:

محافظة: (اسم) وجمعها:مُحَافَظَاتٌ، والمصدر حَافِظٌ، المُحَافِظَةُ عَلَى النِّظَامِ: صِيَانَتُهُ، المُحَافِظَةُ عَلَى النَّفْسِ. المُحَافِظَةُ هي تَقْسِيمٌ إِدَارِيٌّ فِي بَعْضِ البُلْدَانِ العَرَبِيَّةِ، الوِلَايَةِ، الإقْلِيمِ، يَتَوَلَّى إِدَارَتَهَا المُحَافِظُ، أَي الوَالِي [14]. والمحافظة هي تقسيم إداري أولي في عدد من البلدان العربية مثل مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن واليمن والكويت والبحرين وفلسطين وليبيا سابقاً في عهد الملكية. كما يشكل المستوى الإداري الثاني في السعودية والسودان. وتقسّم المحافظة إلى أُلوية أو أفضية أو مناطق أو نواحي أو غيرها حسب الدولة. المحافظة عادة هي التقسيم الرئيس للدولة، وتشمل مساحة واسعة، ولها مركز محافظة تكون عادة إحدى المدن الرئيسية. يديرها المحافظ ولها مجلس بلدي منفصل. [15]

خامساً- محافظة واسط:

تقسيم إداري من التقسيمات الإدارية في الدولة العراقية، تقع محافظة واسط في الجزء الجنوبي من المنطقة الوسطى من العراق بين خطي طول (32-44، 36-46) وخطي عرض (31-32، 75-31)، تحدها من الشمال العاصمة بغداد، ومن الشمال الشرقي محافظة ديالى، ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية، ومن الجنوب الشرق محافظة ميسان، ومن الجنوب محافظة ذي قار، ومن الغرب تحدها محافظتي بابل والديوانية تبلغ مساحة محافظة واسط (17153) كم² وتشكل نسبة (3,95%) من مساحة العراق البالغة (434120) كم² [16] وبلغ مجموع سكان المحافظة حسب آخر تعداد للسكان عام 1997 (687354) نسمة، ويقدر عدد سكانها في الوقت الحالي حسب إحصائية وزارة التجارة (البطاقة التموينية) (853618) نسمة، وتضم (17) وحدة إدارية بين قضاء وناحية [17].

الفصل الثاني**الخلفية النظرية ودراسات سابقة****المبحث الأول : الأبعاد المجتمعية****تمهيد:**

يمثل موقع محافظة واسط عنصراً من العناصر الطبيعية المهمة التي تسهم في صياغة خصائص محافظة واسط، فمن خلاله يمكن استغلال ما أتاحتها البيئة من موارد طبيعية لخدمة المحافظة، ومن شأنه أيضاً أن يكشف عن الدور الإيجابي الذي يؤثر فيه على حياة السكان، وعلى نشاطهم في إطار الحدود الإدارية للمحافظة. وهي إحدى المحافظات الثمانية عشر التي يتكون

منها العراق، إذ تحتل الأجزاء الشرقية من المنطقة الوسطى منه، فلكياً تقع بين دائرتي عرض 20,45 درجة و 15,23 درجة شمالاً خط الاستواء وبين خط طول 15,45 درجة و 12,48 درجة شرقاً، أما جغرافياً فتحدّها من الشمال محافظتي بغداد وديالى، ومن الجنوب محافظة ذي قار، ومن الجنوب الشرقي محافظة ميسان ومن الغرب محافظتي بابل والقادسية، ومن الشرق دولة إيران. مركز المحافظة هو مدينة الكوت التي تبعد عن العاصمة بغداد مسافة 172 كم، وعن مركز محافظة بابل (مدينة الحلة) 274 كم، وعن مركز محافظة القادسية (مدينة الديوانية) 192 كم، وعن مركز محافظة ذي قار (مدينة الناصرية) 204 كم، وعن مركز محافظة ميسان (مدينة العمارة) 206 كم، يخترقها نهر دجلة من الشمال الغربي حتى الجنوب الشرقي باتجاه محافظة ميسان، فيقسمها إلى قسمين متساويين تقريباً، ويقع مركز المحافظة في شبه جزيرة يحيطها نهر دجلة من ثلاث جهات الشرق والغرب والجنوب. تتمتع المحافظة بموقع جغرافي استراتيجي مهم، لقربها من العاصمة بغداد من جهة، ومن معظم محافظات العراق الوسطى والجنوبية من جهة أخرى، كما وتحدها من جهة الشرق دولة إيران [18] وهذا الموقع أعطاه أهمية اقتصادية وتجارية ساعد على التبادل التجاري بين المحافظة وإيران من خلال المنفذ الحدودي في قضاء بدره، وكذلك لزيارة العتبات المقدسة في كلا الدولتين الجارتين.

وتعد المحافظة من أكثر محافظات العراق اهتماماً بالزراعة التي يعتمد إرواء أراضيها على الري المقنن، يرجع تاريخ الاستيطان البشري لمحافظة واسط إلى أزمنة بعيدة، يعود تاريخها إلى عهد الحضارات القديمة التي قامت في بلاد الرافدين، أي حوالي 5000 سنة قبل الميلاد، وأرتبط ظهور المستوطنات البشرية ارتباطاً وثيقاً بالأنهار، حيث إن هناك علاقة وثيقة بين موضع المستوطنة والنهر في حضارات العراق القديم، لذا فقد تأثر الاستيطان في المحافظة بمجرى نهر دجلة وتفرعاته لما توفره هذه الأنهار من مصادر مائية مهمة للزراعة وللرعي فضلاً عن النقل، حيث قامت الكثير من المدن القديمة.

التشكيل الإداري لمحافظة واسط :

تتشكل محافظة واسط (منطقة الدراسة) من ستة أقضية، وهي كما يأتي:

- 1 – مركز قضاء الكوت ويرتبط به إدارياً ناحيتان هما ناحية واسط وناحية شيخ سعد.
- 2 – مركز قضاء النعمانية ويرتبط به إدارياً ناحية الأحرار.
- 3 – مركز قضاء الحي ويرتبط به إدارياً ناحيتان هما ناحية الموقية وناحية البشائر.
- 4 – مركز قضاء بدره ويرتبط به إدارياً ناحيتان هما ناحية جصان وناحية زرباطية.
- 5 – مركز قضاء العزيزية ويرتبط به إدارياً ناحيتان هما ناحية (الحفرية سابقاً وتاج الدين حالياً) وناحية الدبوني.

6 – مركز قضاء الصويرة ويرتبط به إداريا ناحيتان هما ناحية الزبيدية وناحية الشحيمة.[19]

أولاً - الأبعاد الاقتصادية للأمين

تعد الأمية من الظواهر الاجتماعية للسكان، وهي ذات عمق تاريخي في أغلب المجتمعات السكانية ومنها العراق وبضمنه محافظة واسط، ولقد أسهمت مجموعة أسباب في تفاقم هذه الظاهرة في السنوات السابقة، ولعل الأمية عملت إلى حد معين بالتأثير في الخصائص الاقتصادية للسكان الأميين من حيث نشاطهم الاقتصادي ومستواهم المعيشي وغيرها من الخصائص التي أثرت بدورها على بعض الخصائص الاجتماعية للسكان. لا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من الأمية وإن كانت في المجتمعات النامية متفشية بشكل كبير على النقيض مما هي عليه في المجتمعات المتقدمة [20]. وتتباين الأمية في المجتمعات السكانية تبعاً لأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها من الأسباب (*) التي تتحكم منفردة أو مجتمعة برسم خريطة توزيع السكان الأميين بين المجتمعات وكذلك داخل المجتمع الواحد، ولا يقتصر هذا التباين على التوزيع العددي فحسب وإنما يتعداه ليشمل النوع والعمر وكذلك البيئة (حضر- ريف)، كما يمكن اعتبار مشكلة الأمية من المشاكل السكانية التي تخضع لتأثير تطور الدولة وتحضرها. وستتناول الدراسة بعض الأسباب الاقتصادية للسكان الأميين المتمثلة في:

1- المستوى المعيشي:

هنالك العديد من التصنيفات للتركيب الاقتصادي، ومنها التصنيف الذي اعتمدته الأمم المتحدة والذي يقسم التركيب الاقتصادي إلى عشرة أنشطة اقتصادية (**)، فيما اعتمدت الدراسة تصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى أربعة أنشطة رئيسة بما ينسجم مع مهن الأميين بالمحافظة إلى (زراعي، صناعي، تجاري، الخدمات). إن السكان الأميون العاملون في محافظة واسط بلغ عددهم (425) حيث شكّلوا في القطاع الخاص في حضر محافظة واسط ما نسبته (95.2%) وفي ريف المحافظة (98.7%)، أما الأميون العاملين في القطاع الحكومي فكانت نسبتهم في حضر محافظة واسط (4.8%) وفي ريفه (1.3%)، وهذه النسب

(*) تمثلت أسباب الأمية الأخرى بـ (التربوية وبعض الذرائع الدينية غير الصحيحة لبعض الأسر) وفي مجملها اندرجت وصنفت ضمن الأسباب الاجتماعية لصغر حجمها، وكذلك ما يخص النظام التعليمي والسياسة التعليمية فضلاً عن النمو السكاني.

(**)

يقسم تصنيف الأمم المتحدة التركيب الاقتصادي على الأنشطة الآتية : - 1. زراعة الغابات والصيد 2. التعدين 3. الصناعة 4. الكهرباء والغاز والماء 5. التشييد والبناء 6. التجارة 7. النقل والتخزين والمواصلات 8. الخدمات 9- التمويل والتأمين والعقارات 10. العاطلون عن العمل.

فرضتها المؤهلات المتدنية للأمينين التي لم تسمح لهم للعمل في القطاعات الاقتصادية الحكومية، إن أغلب العاملين في هذا النشاط هم من المناطق الريفية الذين يعملون في الزراعة وتربية الحيوانات، والذين لم يتمكنوا من العمل في مجالات أخرى [21]. إن للمستوى الاقتصادي آثار واضحة على المستوى التعليمي للسكان، فتدني المستوى المعيشي يرغم الكثير من الأسر على عدم إشراك أبنائها بالتعليم أو إخراجهم منه لعدم تمكنهم من إمكانية توفير نفقاته، بما يؤدي إلى الإسهام في زيادة نسبة الأمية، فبدل ما أن يدخل أبناء تلك الأسر إلى المدارس، نجدهم ينخرطون في سوق العمل للمساهمة في سد جزء من متطلبات الأسرة المعيشية أو البقاء في المنزل، وأصبح من الواضح التوافق بين السكان الأميين وبين تدني مستوياتهم المعيشية، فالمجتمعات الفقيرة تعاني من ارتفاع نسبة الأميين فيها؛ لأن التعليم يشكل عبئاً اقتصادياً يتقل كاهل الأسر الفقيرة لعدم قدرتها على تلبية مصاريف التعليم [22].

إن نسبة أسر الأميين ذوي المستوى المعيشي الضعيف على مستوى محافظة واسط بلغت (79.6%) أسرة من مجموع أسر الأميين في محافظة واسط، ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع نسبة البطالة ليس على مستوى محافظة واسط فحسب بل لعموم العراق ولا سيما الأميين [23]، الذين هم في الغالب الأقل حظاً بالحصول على فرص عمل وفقاً لتدني مؤهلاتهم التعليمية والمهارية والثقافية، وكانت نسبة أسر الأميين في هذا المستوى في ريف المحافظة من مجموع أسر الأميين في ريف المحافظة أعلى مما هي عليه في الحضر وبلغتا (82.7%)، (75.9%) أسرة على التوالي، ما يؤكد تباين فرص العمل للأميين على مستوى البيئة (حضر- ريف) وكذلك التباين في معدلات الإعالة والذي انعكس على المستوى المعيشي لتلك الأسر [24].

2- العوز المادي:

إن ارتفاع نسبة العوز المادي نتيجة الأزمات والحروب التي عانى منها سكان العراق، ومن ضمنهم سكان محافظة واسط وتدني فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة، التي ما زالت حتى الوقت الحاضر سبباً في أمية الكثيرين منهم بعدما أخرجت بعض الأسر أبناءها من المدارس لإلحاقهم بمهن وأعمال قد لا تتناسب مع سنهم وصحتهم؛ في سبيل تحسين المستوى المعيشي لأسرهم، ولولا ذلك لكان عدد كبير من هؤلاء في صفوف المتعلمين فضلاً عن عدم إشراك بعض الأسر أبنائهم من الذكور والإناث في المدارس لعدم تحملهم نفقات المعيشة نتيجة عوزها المادي، وفضلوا أن يشركوهم في سوق العمل ليشاركوا في دخل إضافي للأسرة لرفع مستواها المعيشي [25].

3- العمل لسد حاجة الأسرة:

قد يضطر بعض الأبناء نظراً لتدني المستوى المعيشي لأسرهم أو غياب المعيل فيها؛ بسبب حالتهم الصحية أو لفقدانهم في الأزمات الأمنية أو الحروب والوفاة إلى التسرب من المدارس أو عدم الالتحاق فيها ودخول بعضهم سوق العمل؛ لسد حاجة

أسرهم معيشياً على الرغم من صغر أعمارهم وعدم امتلاكهم المهارات والقدرات الجسمانية، مما يضطرهم إلى القيام بأعمال هامشية كدفع العربات، وبيع الأكياس، وجمع القناني المعدنية الفارغة، وغيرها من الأعمال التي تعود إليهم بمورد مادي قليل يسهم في سد جزء من حاجات أسرهم، إن هذا العمل في هذا الوقت المبكر من العمر قد يكون سبباً بتحويل بعضهم إلى أميين مستقبلاً [26]. إن المستوى التعليمي المرتفع للفرد يتيح أمامه اختيارات واسعة للعمل، وقد يؤثر في نوع المهنة التي يمارسها والتي تنعكس بدورها على مستوى دخل الفرد، أما الأمية فإن خياراتها ولوج مهن ذات مردود مادي متدني، مما يعني تدني مستوى الدخل، وما دام الدخل لا يخصص للفرد نفسه في حال لديه أسرة فإنه معني بإعالتها، وللتعرف على دور الأمية في الجوانب الاقتصادية. كما يتباين أثر الأمية على الإعالة الاقتصادية من حيث النوع (ذكور- إناث)، فنجد نسبة الأميات المعيلات في أغلب المجتمعات النامية أكبر من الأميين المعالين؛ وذلك لانخفاض فرص حصولهن على العمل الذي يوازي قابلياتهن التعليمية والمهارية والعضلية المتدنية وبعكس الذكور الأميين [27]. إن ارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي من شأنه زيادة نسبة تسرب التلاميذ من المدارس وتحويلهم إلى أميين والعكس، وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بين المستويات التعليمية والإعالة الاقتصادية [28].

4- عائلية المسكن للسكان الأميين:

يعرف المسكن بأنه مبنى أو جزء من مبنى، وهو مكان للإقامة منفصل ومستقل بناءً، أعد أصلاً لسكن أسر معيشية واحدة أو أكثر [29]، ويعد المسكن من الحاجات الأساسية في حياة الإنسان وألويات الحياة مع المأكل والملبس، لذا نجد المختصين بدراسته مهتمين بتشخيص مشاكل السكن لوضع الحلول المناسبة لها [30]، إن أهمية المسكن لا يمكن تجاهلها لما له من أثر في تأمين حياة السكان وشعورهم بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى النفسي، فضلاً عن تأثيره كأحد العناصر المهمة في تحقيق التنمية البشرية للمجتمعات السكانية. كما لا يمكن إهمال دور المسكن في تحقيق متطلبات العملية التعليمية؛ لما يوفره من استقرار اقتصادي ونفسي وذهنى للدخول في العملية التعليمية أو الاستمرار فيها، وهذا ما أقرته المواثيق والقوانين التي أعدتها المحافل الدولية وأكدتها في العقود الماضية، وأصبح الحق في المسكن الملازم أحد حقوق الإنسان الأساسية، كما جاء في الدستور العراقي وشدد في فقراته على توفير السكن اللائق لكل مواطن ليضمن كرامته في العيش الكريم [31]. قد يكون السكان الأميون هم الأقل ملكية للسكن نتيجة إمكانياتهم المادية المتدنية والتي انعكست آثارها على مستوياتهم المعيشية مما اضطرهم للنزول

كمستأجرين أو متجاوزين(*)، على أملاك عامة أو خاصة أو بأشكال أخرى(**). لذا نجد الأميين يتأثرون ويؤثرون بعائدية السكن لديهم من حيث عدم تمكنهم من الحصول على مسكن ملك، وبالوقت نفسه يؤثر نوع وعائدية السكن على إمكانية النجاح في العملية التعليمية أو الاستمرار فيها. تمثل الأمية إحدى المشاكل السكانية المرتبطة بالجانب الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات لأنها تتأثر به وتؤثر فيه، وتتضح هذه العلاقة العكسية بين مستوى التعليم والجوانب الاقتصادية في أغلب دول العالم، وتبدو أكثر وضوحاً في النامية منها، الأمر الذي أدى إلى تباين أعداد السكان الأميين تبعاً لمجموعة من الأسباب الاقتصادية باعتبارها أحد الأسباب المهمة والمؤثرة في التحاق السكان بالتعليم أو الابتعاد عنه.

إن الأسباب الاقتصادية المتعلقة بعدم التحاق السكان بالتعليم تختلف من مجتمع لآخر، ليس على مستوى البيانات الديموغرافية فحسب، وإنما تختلف بنوع السبب الاقتصادي أيضاً، فمنها ما يتعلق بتدني المستوى المعيشي للأسرة وهذا قد يحرم بعض أو كل أفرادها من الالتحاق بالتعليم، ومنها ما يتعلق بأن بعض الأسر تخرج أبناءها من التعليم أو تمنعهم من الاشتراك فيه لزوجهم في سوق العمل لأسباب اقتصادية، وتشير بعض الدراسات إلى أن الأسباب الاقتصادية لها دور بارز في زيادة نسبة الأمية بين السكان[32]. إن ما يؤكد هذه الحقائق، تجارب الشعوب السابقة سواء بالسلب أو بالإيجاب إزاء العلاقة بين الأسباب الاقتصادية وأعداد الأميين، فقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1870 مستوى تعليمي مرتفع جاء موازياً مع الرخاء الاقتصادي آنذاك، نتج عنه زيادة في دخول الأفراد وانخفاض في أعداد الأميين[33].

ثانياً- الأبعاد الاجتماعية للأميين:

لا يمكن إغفال دور الأسباب الاجتماعية في أمية السكان ومستوياتهم التعليمية، وقد لا تقل أهميتها عن الأسباب الاقتصادية من حيث علاقتها بمشكلة الأمية باعتبارها ذات بعد اجتماعي وسكاني، ولا يقتصر تباين تلك الأسباب وتأثيرها على الجانب العددي للسكان فحسب بل يتعداه إلى النوع والعمر وكذلك البيئة (حضر-ريف)، فنلاحظ انخفاض الوعي الثقافي بأهمية التعليم في بعض المجتمعات السكانية، كذلك إن بعض العادات والتقاليد لا سيما في المناطق الريفية تقف عائقاً بطريق التحاق الإناث بالمدارس، ناهيك عن ضعف الجانب التربوي لبعض الأسر وتفككها اجتماعياً أدى إلى عدم التحاق أبنائهم بالتعليم أو تسربهم منه بعد مرافقتهم لأصدقاء السوء[34].

(*) هم الأسر التي سكنت بنايات أو دور تابعة للدولة وبدون إذن قانوني فضلاً عن بعض المساكن العشوائية التي بنيت على أراضي حكومية وبدون إذن قانوني أيضاً .
 (**) اشتملت (الأخرى) على الساكنين في الدوائر أو المؤسسات الحكومية المتمثلة بالمدارس والمستشفيات أو المستوصفات الصحية وبعض الدوائر الخدمية أو المخازن المنتشرة في عموم محافظة واسط .

إن آثار الأمية الاجتماعية باتت واضحة من حيث التمسك ببعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي انعكست آثارها في ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية, ومن بينها الهيمنة الأسرية التي يمارسها الأبوين أو بعض أفراد الأسرة على بقية أفرادها من توجيه الأوامر بصورة فردية وعدم احترام آراء بعض أفراد الأسرة الذين لا يتمكنون من اتخاذ القرارات داخل أسرهم. والعراق وبضمنه محافظة واسط من المجتمعات التي تشجع قيمة وعاداته وتقاليده الاجتماعية على الزواج, وغالباً ما يكون هناك تفكير بالزواج المبكر للجنسين في المناطق الريفية أكثر من الحضرية, إن الزواج المبكر يمكن أن يكون عائقاً أمام تنمية المجتمعات التي يكون فيها التعليم من أولوياتها, ومع أهمية التعليم نجد أن هناك بعض العادات والتقاليد التي ما زالت تتحكم في سلوك بعض أولياء الأمور وتدفع أولادها للزواج في سن مبكرة, وهذا قد يؤدي إلى الحرمان من التعليم [35], وهذا ما تتسم به بعض الأسر العراقية ومن بينها محافظة واسط. إن انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية أسهم في رفع معدلات الزواج, وأشارت العديد من البحوث في دول العالم إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم وسن الزواج, وهذا ما يبين أن زيادة سنوات التعليم من شأنها تأخير سن الزواج أي أن الأميين الأسرع زواجا من المتعلمين, وهذا ما ظهر في الدراسة الميدانية للأميين في محافظة واسط [36] والأسباب الاجتماعية متمثلة في:

1- العادات والتقاليد:

تتمثل العادات والتقاليد الاجتماعية بالقيم والتقاليد التي تسود المجتمع وتسهم في تحديد العلاقات الاجتماعية بين أبنائه ولاسيما الإناث بصورة خاصة. وللعادات والتقاليد آثار على المرأة الحضرية سواء كانت بالسلب أو بالإيجاب, لذا ينبغي الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد التي تعزز من مكانة المرأة ومستواها الاجتماعي. وللعادات والتقاليد أثرها البارز في خصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية, ويكون تأثيرها أكثر وضوحاً على السكان ذوي الخلفية الاجتماعية الريفية لما له صلة بالتعليم, إذ لا تفضل تلك الأسر استمرار المرأة بالدراسة حتى المستوى الجامعي. وفي الغالب يفضل استمرار المرأة حتى التعلم المتوسط أو الثانوي. إن تغير القيم والعادات والتقاليد لا يتم بشكل تدريجي رغم كثرة المؤثرات التي تتمثل بوسائل الإعلام والتعليم والظروف التي يمر بها البلد ومنه حضر محافظة واسط, فالنظرة السلبية تجاه عمل المرأة كانت تسود في المجتمعات العربية إلا أنها بدأت تتغير رغم أنها تفضل العمل المنزلي وفضلت عملها في بعض المهن دون غيرها [37]. كما أن عدم اتخاذ المرأة القرار أدى إلى عدم دخولها العمل رغم رغبة الكثير منهن في العمل بعد حصولهن على الشهادة بفعل تأثير العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة في العمل, وعلى الرغم من مشاركة المرأة الحضرية في أغلب النشاطات الاقتصادية

والاجتماعية لا تزال تؤثر على حصول المرأة على عمل وتحد من إسهامها في العمل، حيث إن عمل المرأة يؤدي إلى رفع مستواها المعيشي والتقليل من الإعالة الاقتصادية.

2- المستوى التعليمي:

يعد المستوى التعليمي من المؤشرات المهمة التي تسهم في تطور الفرد والمجتمع، فالسنوات التي يقضيها الفرد في التعليم تساهم في رفع درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ورفع مستواه الحضري، والمستوى التعليمي للفرد لا يحدد فقط مستوى الدخل في كثير من الأحيان بل يحدد نوع المهنة التي يمارسها الفرد. وتعد الخصائص التعليمية من الخصائص المهمة للسكان، كونها متغير مهم في تفسير السلوك الديموغرافي، وهي من المميزات الاجتماعية المهمة؛ حيث يؤثر التحصيل الدراسي للفرد على مستوى حياته المعاشية ومركزه الاجتماعي، وكذلك لها تأثير مهم في صحته ونظراته للحياة، ومن ثم فإن المستوى التعليمي للسكان له تأثير كبير على المستوى الاقتصادي والتطور الحضري والاجتماعي للمجتمع [38]. وتشمل التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة فأكثر حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة. وغالباً ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع حتى يسهل حسابها للذكور والإناث كل على حده، ووفقاً للفئات العمرية المختلفة. ولهذه البيانات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدول المختلفة، كما تستخدم مقاماً للعمليات الحسابية المرتبطة بالمعدلات الحيوية النوعية بحسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة والتي تستخدم بدورها متغيراً اجتماعياً واقتصادياً، مثل معدلات الزواج والطلاق تبعاً للمستوى التعليمي للزوج والزوجة، فضلاً عن ذلك فهي تمكن من تحديد الاحتياجات المتوقعة مستقبلاً من المتعلمين تبعاً للأنشطة الاقتصادية المختلفة أو تحديد الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية التي يمكنها استيعاب الأعداد النشطة والمتعلمة من السكان [39]. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن التعليم يؤدي وظيفته الاجتماعية والاقتصادية ويساعد على تنمية قدرات الفرد وتقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ويزيد من دخل الفرد، فاستخدامه للتكنولوجيا الحديثة يساعد على زيادة قدرته الإنتاجية، والأمية تعد معياراً وسمة مميزة للمجتمعات المتخلفة فهي تتأثر بالمستوى الاقتصادي والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تتركس زيادة نسبة الأميين في المجتمع، وقد انخفضت نسبة الأميين في العراق بين العامين 1977-1987 من (70,7%) إلى (34,5%) بينما ارتفعت نسبة الحاصلات على شهادة المتوسطة فما فوق لتصل إلى (8,6%) بعد أن كانت (4,4%) خلال المدة ذاتها [40]. مستوى التعليم يؤثر في سن الزواج إذ في الغالب يرتفع سن الزواج للإناث ذوات التحصيل العلمي المرتفع كما ينعكس على مستوى الخصوبة، ويعد تأثير المستوى التعليمي للمرأة على نمط الزواج، فكما زاد تحصيلها الدراسي أصبحت أكثر استجابة لتأخر سن الزواج واتخاذها قرار الزواج واختيار شريك حياتها وفق ما تطمح إليه تطلعاتها والابتعاد عن الزواج الداخلي، تتفاوت

مستويات التعليم في المجتمعات وهذا التفاوت واضح بين الذكور والإناث؛ إذ إن نسبة المتعلمين من الذكور في الغالب أعلى مما هي في الإناث في العراق ومنها منطقة الدراسة. وكذلك تتفاوت نسبة الأمية بين السكان في محافظة واسط (يعمر 10 سنوات فأكثر) بين الإناث والذكور إذ بلغت (80.9%) للإناث وانخفضت نسبة (44.4%) للذكور عام 1977 وشهدت انخفاضاً عام 1987 لتصل (42.2%) للإناث و (24.8%) للذكور (حسام سليمان عيد، 2009: 25). وأشارت إحدى الدراسات في محافظة واسط عام 2007 إلى أن نسبة الأمية بلغت (19.1%). أما نسبة الابتدائية بلغت (29.2%) من المجموع الكلي للمستوى التعليمي في المحافظة، في حين انخفضت نسبة كل من (متوسطة، إعدادية، بكالوريوس، عليا) لتصل (11.6%)، (6.9%)، (8.6%) و (10.7%) [41]. ويلاحظ التفاوت في المستوى التعليمي بين المتزوجين في محافظة واسط لعام 2014، إذ بلغت نسبة الأمية (27.7%) أما الابتدائية بلغت نسبتها (34%) وانخفضت النسبة الحاصلة على شهادة الإعدادية (24.3%) أما البكالوريوس فأكثر بلغت أدنى نسبة لهم (14%) [42]. وأوضحت دراسة أخرى تباين المستوى التعليمي للمتزوجات في محافظة واسط وسجلت ارتفاع نسبة الحاصلات على الشهادة الإعدادية (70.7%) يليه (31.2%) ممن حصلن على الشهادة الابتدائية وأدنى نسبة سجلت (0.06%) للشهادات العليا [43].

3- المستوى التعليمي لأبوي الأميين:

الأسرة هي المسئول الأول عن تربية الأطفال في المراحل الأولى من حياتهم، وهي بذلك تمثل البيئة الأولى لتنشئة الأطفال اجتماعياً، ولعل المستوى التعليمي والثقافي للوالدين ينعكس ويؤثر بصورة مباشرة على مستوى التحصيل الدراسي والثقافي لأبنائهم. كذلك يمكن اعتبار المستوى التعليمي للأباء مؤشراً مهماً لنتائج الأبناء التعليمية والسلوكية [44]، وقد أكدت نتائج مجموعة من الباحثين أن خلفية الوالدين التعليمية والثقافية تؤثر وبشكل كبير في تدني المستويات المعرفية للأبناء، من حيث عدم إشراكهم بالتعليم أو تركه بعد فترة قصيرة، بعكس الآباء المتعلمين الذي ينصب اهتمامهم على توفير بيئة ملائمة لعملية تعليم أبنائهم وتوجيه وتحفيز أبنائهم على التعلم فضلاً عن الحوافز المقدمة من قبل الآباء إلى الأبناء [45]، كذلك أكدت إحدى الدراسات أن رغبة ودوافع الآباء المتعلمين في تعليم أبنائهم تكون أكبر من الآباء الأميين الذين يتأثرون بمجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية لا تمكنهم من توفير بيئة مناسبة لتعليم أبنائهم [46]. إن تدني المستوى التعليمي للكثير من الآباء والأمهات جعلهم أقل اندفاعاً لتعليم أبنائهم مما زاد من نطاق الأمية وانتشارها، وقلة وعي أولياء الأمور بأهمية التعليم انعكس سلباً على التحصيل الدراسي لأبنائهم وكذلك يقلل من حصولهم على فرص الذهاب إلى المدارس، وهذا ما تتصف به أغلب المجتمعات النامية وبضمنها محافظة واسط. إن تنمية الموارد البشرية لا يمكن تطويرها والعمل في ضوء نتائجها الإيجابية التي تنعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي لأي مجتمع ما لم ترتقي بمستوى تعليمي جيد، باعتباره

من الركائز الأساسية للتنمية البشرية، ومؤشراً لتقدم المجتمعات وتطورها. لقد أظهرت إحدى الدراسات أن التحصيل الدراسي للآبناء مرتبط بمستوى تعليم أبويهم مع أفضلية نسبية للأب التي عادة ما تكون أكثر تأثيراً من الأب، ولأن إمكانية الأم المتعلمة داخل الأسرة تؤمن لها المزيد من الإمكانيات لتعليم أبنائها [47]. أظهرت أيضاً نتائج إحدى الدراسات أن (16%) من الدارسين في مراكز محو الأمية في أغلب الدول العربية لم يلتحقوا بالمدارس عندما كانوا في سن التعليم الإلزامي، لأن أولياء أمورهم لم يقدرُوا أهمية التعليم، ووصفوه كنوع من أنواع الترف وإضاعة الوقت [48]، كما بينت العلاقة بين تعليم الأمهات ومعدلات الخصوبة ثباتاً واضحاً بالميدان الديموغرافي؛ فالأبوان المتعلمان أكثر حرصاً على تكوين أسر صغيرة الحجم بعكس الأبوين الأميين الذين يرمون إلى تكوين أسر كبيرة الحجم. ولعل هذا التباين يكون أكثر وضوحاً على مستوى البيئة (حضر- وريف)، فالزوجان المتعلمان في المناطق الحضرية أكثر استخداماً لوسائل منع الحمل من الذين يسكنون المناطق الريفية، فضلاً عن تعرضهم للبرامج التثقيفية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والتي تهدف إلى تحجيم حجم الأسرة. كما أن المستوى التعليمي من العوامل المؤثرة في تباين حجم الأسرة فالاستمرار في التعليم لمراحل متقدمة من شأنه تأخير سن الزواج، وعليه ستكون فرص الإناث ضعيفة في زيادة عدد الاطفال المولودين وبالتالي يكون حجم الأسرة صغيراً [49]. إنَّ المستوى التعليمي المتدني للآبويين قد تنعكس نتائجهُ السلبية على الكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان ومنها، تدني المستوى المعيشي، ونوع المهنة، وحجم الأسرة وانخفاض الوعي الصحي، وكذلك المستوى التعليمي للآبناء.

ثالثاً: الابعاد السياسية للآميين:

للأسباب السياسية دور واضح في حرمان عدد كبير من السكان من حق التعليم والالتحاق بالمدارس، وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي التي أدت الى أمية الكثيرين لا سيما في المراحل الابتدائية، ولا يمكن الاستغناء عن الأمن والسلم والعيش الكريم للمجتمعات السكانية؛ لأنها من أهم حقوق الإنسان وعوامل استقراره [50]، وهذا ما شرعت بتحقيقه القوانين الدولية للحد من الحروب التي تحدث في العالم فضلاً عن مكافحة كل أشكال الجريمة والعنف لما تشكله هذه المخاطر من أضرار اجتماعية واقتصادية لسكان المعمورة. لقد أسهمت بعض الأسباب السياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية المتمثلة بالحروب والنزاعات في تصاعد معدلات الأمية بين السكان وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، بالتالي عزوف العديد من الأسر عن إرسال أولادهم إلى المدارس أو إخراجهم منها في ظل وجود تلك الأسباب. إن العملية التعليمية لا يمكن أن تنجح أو تستمر في ظل النزاعات أو التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية، لهذا نجد المادة (29-4) من الدستور العراقي تمنع كل أشكال العنف والتعسف في البيت والمدرسة والمجتمع، وكذلك المادة (15) نصت على أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يمكن الحرمان من هذه الحقوق أو تقيدها [51]، لما تشكله هذه الحقوق من عوامل مؤثرة في تحقيق التنمية البشرية.

لقد مر العراق وبضمنه محافظة واسط بظروف سياسية تمثلت بحروب عسكرية وعقوبات اقتصادية وعدم استقرار أمني كان لها الأثر البالغ في تدني الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبضمنها التعليمية، حيث أشارت مؤشرات البيئة والتنمية في العراق إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم قد انخفضت من (63.4%) عام 1969م إلى (11.6%) عام 1995م مما انعكس بدوره على ارتفاع أعداد الأميين في العراق، وهذا ما يوضح أثر الاستقرار السياسي أو الأمني في الارتقاء بالعملية التعليمية [52]. إن التباين في الاستقرار الأمني في مدن العراق كان له الأثر الكبير في نزوح الكثير من الأسر خوفاً من الخطر الذي قد يتعرضون له في مناطقهم غير المستقرة أمنياً والهجرة إلى مناطق أكثر أمنياً، فضلاً عن بقاء بعض الأسر في مناطقهم غير المستقرة أمنياً، دفع بعض تلك الأسر إلى عدم إشراك أولادهم في التعليم لخوفهم من تلك المخاطر أو لصعوبة ظروفهم الإنسانية.

رابعاً- التركيب التعليمي لمحافظة واسط:

يتضح من جدول (1)، ارتفاع نسبة الأمية من مجموع سكان المحافظة، حيث بلغت النسبة (22%) من مجموع السكان لعام 2007. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة سكان الريف بالنسبة لسكان الحضر وما يحويه المجتمع الريفي من عادات وتقاليد تحد من تعليم الأبناء خاصة الإناث منهم، وفيما ترتفع نسبة الأمية تنخفض نسبة من هم دون الابتدائية، حيث تصل النسبة إلى (18.1%) من مجموع السكان. ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق والمحافظة، حيث دعت الحاجة المعيشية إلى عزوف عدد من العوائل عن تعليم أبنائهم أو ترك عدد من الطلبة مدارسهم وتوجههم نحو العمل خاصة في الريف. كما يتضح من الجدول المذكور ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية وبنسبة (18.4%) من مجموع السكان، هذا يتناسب مع ازدياد عدد المدارس الابتدائية، فبعد أن كان عدد المدارس الابتدائية (530) مدرسة للعام الدراسي 2005-2006، بلغ عددها (612) مدرسة صباحي و(7) مدارس مسائية للعام 2006-2007. وارتفعت نسبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة من (9.2%) عام 2006 إلى (10.7%) عام 2007. كما ارتفعت نسبة الحاصلين على الشهادات الثانوية والمهنية من (7.6%) عام 2006 إلى (9.3%) عام 2007، وتشير الإحصاءات إلى التوسع في المدارس المهنية ومدارس التعليم الثانوي في المحافظة، إذ ازداد عدد المدارس من (11) مدرسة مهنية و(130) مدرسة ثانوية للعام الدراسي 2005-2006، إلى (12) مدرسة مهنية و(139) مدرسة ثانوية صباحي و(4) مدارس ثانوية مسائية للعام 2006-2007 [53]. أما بالنسبة لحملة شهادات الدبلوم والبيكالوريوس فقد ازدادت نسبتهم من (6.5%) عام 2006 إلى (8.5%) عام 2007، أذ إن فتح جامعة واسط عام 1995 أسهم في ازدياد عدد الخريجين من حملة شهادة البكالوريوس بعد هذا العام، فضلاً عن ازدياد عدد معاهد المعلمين والمعلمات من (12) معهد للعام الدراسي 2005-2006، إلى (16) معهد للعام الدراسي 2006-2007. كما ترتب على فتح جامعة واسط

زيادة نسبة الحاصلين على الشهادات العليا، إذ ازدادت النسبة من (4.9%) عام 2006 إلى (5.6%) عام 2007، ويشكل حملة الشهادات العليا نسبة قليلة في المحافظة مقارنةً ببقية الحالات العلمية، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب لزيادة عدد الكليات وفتح أقسام علمية جديدة وارتفاع عدد الطلاب المقبولين في الكليات العلمية المختلفة، إذ بلغ عدد الطلاب المقبولين في جامعة واسط للعام الدراسي 2005-2006 (856) طالباً ارتفع إلى (1356) طالباً للعام الدراسي 2006-2007 [54].

جدول (1) التركيب التعليمي في محافظة واسط لعام 2007

المستوى التعليمي	عدد السكان	%
أمي	234153	22'0
دون الابتدائية	192312	18'1
ابتدائية	196263	18'4
متوسطة	114158	10'7
ثانوية ومهنية	98780	9'3
دبلوم وبكالوريوس	90107	8'5
شهادات عليا	60700	5'6
غير ميين	78477	7'4
المجموع	1064950	100

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام

2007، جدول رقم (24)

2- مديرية إحصاء محافظة واسط، قسم الإحصاء الاجتماعي، بيانات غير منشورة، 2007.

المبحث الثاني: دراسات سابقة (عراقية)

1- دراسة ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، (2015) التوزيع الجغرافي للسكان الأميين في محافظة واسط : دراسة ميدانية

[55]

تتلخص أهمية هذه الدراسة حول الأمية الأبجدية التي تعد من إحدى المشاكل السكانية التي لا زالت تعاني منها الدول النامية بعد انحسارها في الدول المتقدمة. ومشكلة الأمية تستحق الاهتمام والتوجه نحوها والبحث فيها؛ لانتشارها بين سكان المجتمعات النامية، ولما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وصحية.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة السكان الأميين في محافظة واسط من حيث حجمهم، وخصائصهم، وبعض خصائص أسرهم، فضلاً عن توزيعهم العددي والنسبي والبيئي والنوعي، وكذلك العمري حسب الوحدات الإدارية، ومعرفة أسباب أمية السكان باعتبارها إحدى مفردات التوزيع الجغرافي للأميين بين الوحدات الإدارية لمحافظة واسط. اتخذت الدراسة من التوزيع الجغرافي للسكان الأميين في محافظة واسط مجالاً لها، تكونت الدراسة من أربعة فصول فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات، معتمدة على بعض البيانات المتوفرة من تعدادي (1987 و1997) وكذلك بعض بيانات المسح الخاص بالفقر ووفيات الامهات لعام 2012، وبيانات الدراسة الميدانية لعام 2012. واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة بالتوزيعات النسبية، وكذلك تم استخدام المتواليات العددية لاستخراج الحجم المتوقع للسكان الأميين مستقبلاً، فضلاً عن استخدام الجداول والخرائط لتسهيل عملية المقارنة واستخلاص النتائج. اعتمدت الدراسة على السكان الأميين الذين لم يلتحقوا بالتعليم، أو الذين تركوه بعد مدة ولم يتمكنوا من تعلم القراءة والكتابة بعمر (10 أعوام فأكثر)، تماشياً مع بيانات التعداد السكاني في العراق، فضلاً عن بعض الدراسات المحلية والعربية الأخرى التي تناولت دراسة الأميين ضمن التركيب التعليمي بهذا العمر.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها تنامي أعداد الأميين على مستوى المحافظة ووحداتها الإدارية، حيث بلغ عددهم (197862) أمياً في عام 2012 بعد أن كان (165756) أمياً في عام 1987 على الرغم من تباين نسبة الأميين بين مدة الدراسة حيث بلغت (31,8%)، (32%) و(22,7%) للأعوام (1987، 1997، 2012) على التوالي. كذلك كشفت الدراسة تبايناً مكانياً وزمانياً بنسب السكان الأميين على مستوى العدد والنوع والبيئة وكذلك العمر طوال مدة الدراسة، ويعزى ذلك التباين إلى مجموعة من الأسباب كان أبرزها الاقتصادية ومن أبرز الأسباب الاقتصادية المسببة للأمية هو العوز المادي (الفقر)، وكذلك بعض الأسباب الاجتماعية وفي مقدمتها عدم موافقة أهل على التعليم، فيما جاءت الأسباب السياسية والصحية بأدنى النسب على التوالي من حيث تسببها في أمية السكان على مستوى محافظة واسط. وأظهرت الدراسة أن آثار أمية السكان في محافظة واسط عديدة لا يمكن حصرها في جانب واحد، فمنها ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية وأخرى تتعلق بالجوانب الاجتماعية، فضلاً عن الآثار الصحية التي قد تواجه السكان الأميين وأسرهم. كذلك توقعت الدراسة ارتفاع أعداد السكان الأميين في ظل ثبات العوامل المؤثرة فيها وفي مقدمتها العوز المادي، وعدم موافقة أهل نتيجة التمسك بالموروثات من

العادات والتقاليد الخاطئة لا سيما التي تستهدف الإناث، فضلاً عن توقع الدراسة انخفاض نسبة السكان الأميين من مجموع السكان الكلي لمحافظة واسط إلى (18,8%) في عام 2026 بعد أن كانت (22,7%) في عام 2012.

2- دراسة علي عبد الأمير ساجت، بحث في التركيب التعليمي للسكان التغير المكاني لظاهرة الأمية بين سكان العراق لسنتي 1997-2007 وعلاقته المكانية بالمتغيرات ذات الصلة بالخصائص الديموغرافية والعمالة [56].

يتباين توزيع الجغرافي للأمية مكانياً وتختلف نسبها من محافظة الى أخرى وتتأثر بمتغيرات عدة، وأهمية هذه الدراسة هي الوقوف على بعض أسباب تباين التغير المكاني للظاهرة باختبار المتغير التابع (حجم السكان الأميين) مع عدد من المتغيرات الديموغرافية والعمالة (المتغيرات المستقلة). استخدم الباحث في دراسته بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة بالتوزيعات النسبية فضلاً عن استخدام الجداول والخرائط لتسهيل عملية المقارنة واستخلاص النتائج. واعتمدت الدراسة المتغير المكاني لسكان العراق ما بين سنتي (1997 و 2007)، بلغ حجم السكان الأميين (3,189,052) نسمة عام 1997 ارتفع ليصل الى (3,776,734) نسمة عام 2007.

وتوصلت الدراسة إلى: أعلى قيمة للأهمية المطلقة لحجم السكان الأميين في محافظة بغداد وأدنى قيمة في محافظة كربلاء للعام 1997، أما لعام 2007 فحافظت محافظة بغداد على مرتبتها بينما جاءت الأنبار كأدنى قيمة للعام المذكور فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان الأميين حسب النوع يلاحظ:

أ- ارتفع حجم السكان الأميين من الذكور (1036045) نسمة إلى (1228511) نسمة لعام 2007 إلا أن نسبتهم من السكان انخفضت من (16,1%) إلى (13,8%) للمدة المذكورة وبالنسبة للإناث انخفضت أيضاً لتصل الى (2548223) نسمة لعام 2007 بعد أن كانت (2153007) نسمة للعام 1997 وانخفضت النسبة أيضاً من (32,5%) إلى (28,6%) عام 2007. كانت محافظة بغداد أعلى المحافظات قيمة في حجم السكان الأميين من الذكور (188091) نسمة لعام 1997، ومحافظة كربلاء أقلها قيمة (35637) نسمة لعام نفسه، أما عام 2007 فحافظت بغداد على صدارتها في حجم الأميين وكانت محافظة الأنبار أقل المحافظات قيمة في حجم السكان الأميين من الذكور وبلغت (30578) نسمة.

ب- أما الإناث فكانت محافظة بغداد أولى المحافظات في حجم السكان الأميين من الإناث وبقية (415223) نسمة وأدنى قيمة كانت لمحافظة كربلاء (60239) نسمة لعام 1997.

ج- فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للأهمية المطلقة لحجم السكان الأميين حسب البيئة للعامين 1997 و 2007.

1- بلغ حجم السكان الأميين في الحضر (1,594,880) نسمة ارتفع ليصل إلى (2,139,284) نسمة عام 2007 وكنسبة من مجموع السكان الحضر في منطقة الدراسة ارتفعت من (17,7%) إلى (18%) لعام 2007 أعلى المحافظات في قيم الأهمية المطلقة للأميين الحضر كانت في بغداد بقيمة (4,506,77) نسمة وأدنى قيمة في محافظة المثنى (34225) نسمة للعام 1997. أما عام 2007 فكانت محافظة بغداد أعلى المحافظات بقيمة (815873) نسمة ومحافظة الأنبار أقل المحافظات قيمة في حجم الأهمية المطلقة للسكان الأميين حضر وبلغت (116369) نسمة، وجميع المحافظات حافظت على رتبها في التصنيف للعامين 1997 و 2007.

2- في الريف كان الحجم (1,594,168) نسمة ارتفع إلى (1,367,450) نسمة عام 2007 وكنسبة انخفضت من (39,5%) إلى (28,2%) للعام 2007؛ والسبب الرئيس هو الحركة المكانية للسكان من الريف إلى الحضر. أعلى المحافظات في قيمة الأهمية المطلقة للأميين كانت محافظة نينوى بقيمة (201736) نسمة ومحافظة كربلاء أقل القيم (38588) نسمة لعام 1997 اما للعام 2007 فكانت محافظة نينوى محافظة على صدارتها وكذلك محافظة كربلاء في أقل المحافظات للسكان الأميين في الريف.

د- تبين من خلال البحث ان هناك تغير مكاني لظاهرة السكان الأميين في منطقة الدراسة للعامين المذكورين بلغت نسبة التغير العام للظاهرة (18,4%) أي زيادة الظاهرة خلال المدة المذكورة، المحافظة الأعلى في قيمة التغير الموجب كانت محافظة النجف بقيمة (50,6%) أما أدنى المحافظات في قيمة التغير الموجب فكانت محافظة ذي قار بقيمة (7%) وتراوحت بقية المحافظات في الاتجاه نفسه بين هاتين القيمتين.

استنتجت الدراسة أن هناك علاقة قوية جداً طردية بين متغير حجم السكان الأميين في منطقة الدراسة ومتغير حجم السكان إناث وللعامين المذكورين. وهناك علاقة قوية جداً وطردية مع متغير حجم التاركين المتسربين عن الدراسة وحجم العاطلين عن العمل، وكانت العلاقة قوية مع حجم عمالة الاطفال. ليس بالضرورة مع زيادة حجم السكان تزداد ظاهرة الأمية بين السكان ولكن مع زيادة حجم الإناث بالدرجة الأساس وزيادة حجم التاركين والمتسربين وزيادة حجم العاطلين عن العمل، والتي لها علاقة مع العمالة من الأطفال تزداد الظاهرة .

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

يعد استعمال الوسائل والطرائق العلمية في الدراسات الاجتماعية دليلاً على التقدم الذي حققته في الكشف عن الحقيقة الاجتماعية للموضوعات التي تدرسها، وتقديم المعالجات والحلول العلمية المناسبة لها، فقد أصبح ذلك علمياً لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية عند إجراء الدراسات العلمية لمشكلة أو ظاهرة اجتماعية والتحقق من أسبابها وآثارها في الواقع الحياتي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والدراسات العلمية الميدانية التي تُمكن الباحث من جمع البيانات الحقيقية عن طبيعة وحجم الوجود الاجتماعي للمشكلة أو الظاهرة وموضوع البحث وفي ضوء أهداف البحث [57]. لهذا فالجانب الميداني خطوة مهمة من خطوات البحث العلمي من خلال الإطار المنهجي المتبع وعرض وتحليل نتائج البحث، لذا لا يمكن أن يكتمل أي بحث من غير الاعتماد على منهجية يعتمد الباحث عليها في توضيح بحثه وتحديد الخطوات التي يريد الباحث القيام بها.

أولاً- نوع الدراسة:

تعتبر هذا الدراسة من الدراسات الوصفية والتي لا تقف عند مجرد البيانات والحقائق، بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها وتحديدتها بالصور التي هي عليها كمياً وكيفياً؛ بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميقها، وتبدو أهمية الأسلوب الوصفي في أنه الأسلوب الأكثر استعمالاً والأكثر ملائمةً في الظواهر الإنسانية والاجتماعية؛ إذ يصعب إخضاع بعض هذه الظاهرة للتجريب والمختبر، فتبقى الدراسات الوصفية هي الأسلوب الأنسب لدراسة ظواهر عدة وكثيرة من الظواهر الإنسانية والتربوية والاجتماعية المختلفة [58]. إنَّ من ضرورات البحث الوصفي تحديد هدف البحث، ومفاهيمه، ومنهجه، وأدواته، ومجالاته ثم جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتحليلها وصولاً إلى النتائج والتوصيات. ومن خلال ذلك يتضح أنَّ هذا البحث يعد من البحوث الوصفية التحليلية.

ثانياً. المناهج المعتمدة في الدراسة:

يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث في بحثه للمشكلة والظاهرة المدروسة. بواسطة مجموعة منظمة من المبادئ والقواعد العامة التي توجه الباحث في الوصول إلى نتائج دقيقة [59]؛ لأنها تكشف عن جوهر الحقيقة وبالتالي تسهم في حل مشكلات بحثه. وعليه فإنَّ طبيعة موضوع الدراسة دفعنا إلى الاعتماد على مناهج متداخلة، وقد لا نستطيع استعمال منهج

واحد من أجل إنجاز البحث بشكل دقيق وعلمي، وانطلاقاً من عنوان البحث وأهدافه فقد اعتمدت الباحثة المناهج الآتية:- المنهج التاريخي.....ي. - منهج المسح الاجتماعي.

1- المنهج التاريخي:

يهتم المنهج التاريخي بدراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وتكمن أهمية استعمال المنهج التاريخي في أنه يمكن من خلال دراسة الأحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية في ضوء ما حدث في الماضي حتى يمكن تقويم ديناميكية التغيير أو التقدم أو تحقيق المزيد من الفهم للمشكلات المعاصرة، وإمكانية التنبؤ بالمشكلات التي تحدث مستقبلاً. وقد استعملت الباحثة المنهج التاريخي من أجل معرفة التطور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي مرت به محافظة واسط عبر العصور التاريخية وما آلت إليه تلك المدة من مساوئ التعليم.

2- منهج المسح الاجتماعي:

يُعرّف المسح الاجتماعي بأنه منهج علمي منظم يقوم بجمع وتحليل وتفسير البيانات الاجتماعية التي يتم جمعها من الميدان الاجتماعي، من خلال استمارة المقابلة، أو الاستبيان حول الظاهرة أو موضوع أو قضية عامة للوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب التي تدفع إلى ظهورها [60]. من خلال زيارة الباحثة لمحافظة واسط وجدت أنّ منهج المسح الاجتماعي هو المنهج الأنسب والأكثر ملائمة لطبيعة البحث؛ من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحوث الميدانية. إن من أهم الوسائل التي يتم استخدامها في هذا المنهج هي الاستبانة، والتي تعد وسيلة فعالة أثبتت كفاءتها في إجراء الدراسة .

ثالثاً- مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة الكلي من محافظة واسط، إذ بلغ (3018) فرداً، استخدمت الباحثة العينة القصدية، واختارت مجموعة من المسؤولين والعاملين ضمن مشروع محو الأمية وهم {الإداريون: وتشمل (المدير العام للتربية/ نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، مدير إحصاء محافظة واسط، مدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية، مدير قسم محو الأمية، رؤساء مجالس محو الأمية في الأفضية، رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، المشرفون التربويون على مراكز محو الأمية، مديرو مراكز محو الأمية، المعلمون والمحاضرون في المراكز}؛ لكونهم الأكثر قرباً واهتماماً بموضوع تعليم الكبار ومحو الأمية، ولأهمية دورهم في مشروع محو الأمية. وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2): يوضح مجتمع الدراسة

العدد	مجتمع الدراسة	الصف
1	مدير عام/ نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة	الإداريون
1	مدير دائرة إحصاء واسط	
1	مدير التخطيط التربوي في المديرية العامة للتربية	
1	مدير قسم محو الأمية	
6	رؤساء مجالس الأفضية	المجتمع المحلي
11	= = النواحي	
20	المشرفون التربويون	التربويون
20	مديرو مراكز محو الأمية	
262	المعلمون والمحاضرون	
323	المجموع	

رابعاً

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة (عينة قصدية) بنسبة (50%) ما عدا رؤساء مجالس الأفضية ورؤساء مجالس النواحي، فقد تم اختيار المجتمع كله كعينة بحث؛ بسبب صغر حجم المجتمع، ورغبة الباحثة في التعرف على جميع المشكلات المتعلقة بالأمية. أما الإداريون فقد تم الاستعانة بمدير العام لأنه يمثل نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، ومدير قسم محو الأمية باعتباره مقررًا لمجلس محو الأمية في المحافظة إلى جانب المهام التي يقوم بها، ومدير دائرة إحصاء واسط، ومدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية لخبرتهم في توفير الإحصائيات الضرورية لإجراء هذه الدراسة فضلاً عن أهم شريحة والذين لهم تماس مباشر مع الدارسين ألا وهم المشرفون التربويون وعددهم (20)، ومديرو مراكز محو الأمية وعددهم (20)، والمعلمون والمحاضرون وعددهم (262) تم الاختيار منهم عينة بنسبة (50%) وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3): يوضح عينة الدراسة

العدد	عينة الدراسة	الصف
1	مدير عام/ نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة	الإداريون
1	مدير دائرة إحصاء واسط	
1	مدير التخطيط التربوي في المديرية العامة للتربية	
1	مدير قسم محو الأمية	
6	رؤساء مجالس الأقسضية	المجتمع المحلي
11	= = النواحي	
10	المشرفون التربويون	التربويون
10	مديرو مراكز محو الأمية	
131	المعلمون والمحاضرون	
172	المجموع	

خامساً- أدوات جمع البيانات:

الأداة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها، وهي الوسيلة التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي لجمع المعلومات التي يرغب الحصول عليها لمعرفة حجم المشكلة التي يعاني منها الفرد، وإن مفاهيم الاستبيان والاستفتاء والاستخبار والاستفسار كلها عبارة عن ألفاظ تطلق على الاستمارة التي تتضمن مجموعة من العبارات أو الجمل التي تستعمل بالدرجة الأولى في جمع المعلومات من المبحوثين مباشرة، سواء تمت عملية جمع البيانات هذه عن طريق إرسال الاستبيان بالبريد أو نشرها في أي شكل من أشكال الإعلام ليرد عليها المبحوث بنفسه أو استعمال الاستبيان على شكل مقابلة مقننة بين الباحث والمبحوث [61]، ولكي تكون هذه المعلومات أكثر دقة وأكثر موضوعية فقد اعتمدت الباحثة على أداة واحدة في جمع البيانات التي تتطلبها الدراسة وهي الاستبيان.

1- الاستبيان:

يعد الاستبيان أداة مفضلة وملائمة للحصول على حقائق ومعلومات أو بيانات مرتبطة بحالة معينة أو مشكلة معينة، شريطة بنائه بشكل سليم، وبالمقارنة مع أدوات البحث الأخرى فإنه يعد أكثرها كفاية؛ لأنه سيستغرق وقتاً أقصر وتكلفة أقل

ويسمح بجمع البيانات من أكبر عدد من أفراد عينة البحث، وهي الأداة أو الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع البيانات وتضم عدد من الأسئلة يطلب من المبحوث الإجابة عليها [62].

أ- تصميم وإعداد الاستمارة:

تكونت استمارة الاستبيان للبحث الخاص بدراستنا (الأبعاد المجتمعية للأمية في محافظة واسط) على (31) سؤالاً تم تقسيمها إلى أربع محاور (الأسباب الاقتصادية، الأسباب الاجتماعية والأسرية، الأسباب التعليمية والتربوية، الأسباب الإستراتيجية التي تتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأمية) كان المحور الأول يتضمن (5) أسئلة، والمحور الثاني (5) أسئلة أيضاً، وكان المحور الثالث يتضمن (11) أسئلة، والمحور الرابع يتضمن (10) أسئلة بحيث أصبح عدد الأسئلة هو (31) سؤالاً، وبعد اطلاع الباحثة على الأدبيات والدراسات المشابهة والقريبة من موضوع الدراسة ولكون الباحثة تعمل في الجهاز التنفيذي لمحو الأمية قامت بصياغة أولية لاستمارة الاستبيان والتي قد تُعطي بياناتها ومعلوماتها تساؤلات وأهداف الدراسة.

ب- تأكيد صدق استمارة الاستبيان:

يعد الصدق من الشروط المهمة والواجب توفرها في أداة جمع البيانات، وتعني قدرة الأداة على قياس ما أُعدت لقياسه فعلاً [63]. لغرض التأكيد من صدقها (validity) ولقياس ما تم إعداده، فقد تم عرضها على مجموعة من الخبراء والمختصين في المجال التربوي والتعليمي والاجتماعي في محو الأمية وتعليم الكبار؛ التأكد من صدق الأداة وصلاحيتها في جمع المعلومات فكانت النتيجة في تصميم للأداة (96%)، وهذا يوضح ويدل على درجة عالية من الصدق لاستمارة الدراسة ومن الممكن الاعتماد عليها وتطبيقها في الجانب الميداني.

ج- ثبات استمارة الاستبيان:

بعد الاطلاع على الكثير من الأدبيات السابقة عن موضوع الأمية وتعليم الكبار قامت الباحثة بصياغة أولية لأسئلة استمارة الدراسة، في محاور مناسبة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وقد تم توزيعها على عينة عشوائية للإجابة عنها ثم عرضها عليهم مرة أخرى بعد فترة الأسبوعين. وقد تضمنت المجموعة (50) من المبحوثين؛ وذلك لإيجاد العلاقة الترابطية بين المقابلة الأولى والمقابلة الثانية وتطبيق مقياس سبيرمان للترابط لاحتساب معامل الارتباط بين المقابلتين كانت النتيجة (0,9) وهو يدل على وجود ترابط إيجابي عال بين المقابلتين وهذا يعطي صفة الثبات للاستمارة (الاستبانة).

سادساً- الوسائل الإحصائية:

استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل إجابات عينة الدراسة وهي كالآتي:

$$1- \text{درجة الحدة} = \frac{\text{ت} \times 1 + \text{ن} \times 2 + \text{ت} \times 3}{\text{مج ك}}$$

مج ك

$$2- \text{الوزن المنوي} = \frac{\text{الوسط المرجح} \times 100}{\text{الدرجة القصوى}}$$

الدرجة القصوى

3- معامل ارتباط بيرسون لاستخراج معامل الثبات

$$\text{ن مج س ص} - (\text{مج س}) (\text{مج ص})$$

$$\sqrt{\frac{[\text{ن مج س} - 2 (\text{مج س})]^2 + [\text{ن مج ص} - 2 (\text{مج ص})]^2}{\text{ن} - 2}}$$

4- قانون ارتباط سبيرمان / لمعرفة درجة ثبات الاستمارة الاستيعابية

$$6 \text{مج ف} - 2$$

$$-1 = \frac{\text{ن} - 2}{\text{ن}}$$

$$\text{ن} (1 - 2)$$

الفصل الرابع

تحليل النتائج ومناقشتها

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتقييم وتحليل البيانات استناداً إلى إجابات عينة الدراسة للحصول على رؤية حقيقية لبعض الأبعاد المجتمعية التي أدت إلى زيادة نسبة الأمية في محافظة واسط، فضلاً عن تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً لإعطائها الأولوية عند تقديم الحلول. تم إعداد البيانات من الاستبانة وذلك بأخذ آراء عينة من الإداريين وتشمل (مدير عام التربية في المحافظة" نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة"، مدير دائرة إحصاء واسط، مدير التخطيط التربوي في المديرية، مدير قسم محو الأمية في المديرية، رؤساء مجالس محو الأمية في الأفضية، رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، والمشرفون التربويون، ومديرو المراكز، والمعلمون والمحاضرون).

تم التحليل وفق سبع مراحل في المرحلة الأولى تحليل إجابات العينة الكلية (عينة من الإداريين وتشمل (مدير عام التربية في المحافظة" نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة"، مدير دائرة إحصاء واسط، مدير التخطيط التربوي في المديرية، مدير قسم محو الأمية في المديرية، رؤساء مجالس محو الأمية في الأفضية، رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، والمشرفون التربويون، ومديرو المراكز، والمعلمون والمحاضرون). في حين تم في المرحلة الثانية تحليل إجابات الإداريين، وفي المرحلة الثالثة تحليل إجابات رؤساء مجالس الأفضية، إما في المرحلة الرابعة تحليل إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، والمرحلة الخامسة تم تحليل إجابات المشرفين التربويين، وفي المرحلة السادسة مدير مراكز محو الأمية، وفي المرحلة السابعة تحليل إجابات المعلمين والمحاضرين. وذلك للحصول على نظرة شمولية لكل الجوانب ولجميع الأطراف التي لها علاقة ومساس بالمجتمع المحلي في محافظة واسط. سيتم عرض النتائج وتحليلها وفق المحاور الرئيسية (المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي والأسري، المحور التعليمي والتربوي، المحور الإستراتيجي الذي يتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأمية) موزعة حسب الأولويات من وجهة نظر عينة الدراسة.

وقبل عرض نتائج الدراسة لابد من الإشارة إلى أن جميع المحاور حصلت على درجات حدة وأوزان مئوية عالية ومتقاربة جداً، إذ حصل (المحور التعليمي والتربوي) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية بدرجة حدة مقدارها (2,47) ووزن مؤوي مقداره (82,32%)، في حين حصل على المرتبة الثانية (المحور الاقتصادي) بدرجة حدة بلغت (2,37) ووزن مؤوي (79,05%) وجاء بالمرتبة الثالثة (المحور الاجتماعي والأسري) بدرجة حدة بلغت (2,36) ووزن مؤوي (78,79%)، واحتل المرتبة الرابعة المحور (الأسباب الإستراتيجية التي تتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأمية) بدرجة حدة بلغت (2,25) ووزن مؤوي بلغ (75,04%). والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4): درجات الحدّة والوزن المنوي للمحاور الرئيسية للدراسة

ت	المحور	درجة الحدّة	الوزن المنوي
1	المحور التعليمي	2,47	82,32%
2	المحور الاقتصادي	2,37	79,05%
3	المحور الاجتماعي	2,36	78,79%
4	المحور الإستراتيجي	2,25	75,04%

ويشير هذا الجدول إلى ارتفاع معدلات درجات الحدّة والأوزان المئوية، وهذا يدل على أنّ الفقرات التي وردت في محاور أداة الدراسة تتميز بالأهمية والواقعية وتشكل سبلاً فاعلة للنهوض بواقع المحافظة ومحو الأمية والتعرف على ما يواجه أبناء المحافظة من مشكلات مجتمعية والعمل على وضع الحلول والمقترحات للحد منها.

وفيما يلي تحليل الإجابات وفق محاور الدراسة:-

أولاً- المحور الاقتصادي:

1- إجابات أفراد العينة الكلية:

احتل هذا المحور المرتبة الثانية ضمن المحاور الأربعة التي شملتها أداة الدراسة، ويتكون هذا المحور من خمس فقرات بينت آراء أفراد العينة الكلية، وقد أظهرت نتائج التحليل أنّ الفقرتين (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة، وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) و(عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الحكومة) احتلت المرتبة الأولى، إذ حصلنا على درجتى حدّة متقاربتين (2,60 و2,51) ووزنين مؤيين (86,55% و83,52%)، وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة) بدرجة حدّة بلغت (2,42) ووزن مؤوي (80,86%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة الفقرتان (بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم) و(ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها)، إذ حصلنا على درجتى حدّة متقاربة (2,17 و2,16) ووزنين مؤيين (72,35% و72,16%)،

وكما موضح في الجدول (5).

لمستوى الدخل تأثير على تعليم المرأة وإسهامها في العمل؛ فالمرأة ذات المستوى المعيشي الجيد تميل لإكمال دراستها والحصول على مؤهل عال لإتاحة الفرصة لها للحصول على مهنة تتلائم وضعها الاجتماعي، وتبرز مجموعة من الدوافع التي تؤثر على عمل المرأة منها دوافع اقتصادية تتمثل برغبة المرأة في تحسين مستوى الدخل خاصة في حال عدم وجود معيل للأسرة بسبب الطلاق أو وفاة الزوج أو مرض [64].

جدول (5)

يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لأفراد العينة الكلية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
86,55%	2,60	تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة	1	1
83,52%	2,51	عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة	2	2
80,86%	2,42	قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة	5	3
72,35%	2,17	بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم	3	4
72,16%	2,16	ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها	4	5

2- إجابات الإداريين⁽¹⁾

يبين جدول (6) الخاص بإجابات الإداريين تحديد الفقرات الأكثر تأثيراً في استئراء الأمية بالمحافظة.. وخاصةً أنهم يحتلون مواقع إدارية مهمة في المحافظة وذات صلة بالعملية التربوية، حيث أحتلت الفقرة (بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلّة وسائل النقل المخصصة لهم) بالمرتبة الأولى، إذ حصلت على درجة حدّة بلغت (2,25) ووزن مؤوي (75,00%)، وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرات الثلاثة (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) و(عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة) و(قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة)، إذ حصلنا على درجات حدّة متشابهة بلغت (2) ووزن مؤوي (66,67%). أما المرتبة الثالثة فكانت من حصة الفقرة (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها)، إذ حصلت على درجة حدّة بلغت (1,75) ووزن مؤوي (58,33%). بينما نجد الإداريين أكدوا أهمية زيادة أعداد المدارس بحيث تتناسب مع الكثافة السكانية للمدينة، تُعد مشكلة بُعد المدارس من المشاكل المعقدة التي يعاني منها المجتمع المحلي وخاصة في القرى والأرياف حيث قلة الخدمات الأساسية أو عدمها في بعض الأحيان، مما يؤثر على التحاق التلاميذ بالمدارس وإدامة استمرارية دوامهم وخاصة الإناث هم أكثر تضرراً بسبب طبيعة عادات وتقاليد المجتمع الواسطي.

(1) ونقصد بالإداريين: كل من المدير العام للتربية، نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، مدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية، مدير دائرة إحصاء محافظة واسط / وزارة التخطيط، مدير قسم محو الأمية في المحافظة، مقرر مجلس محو الأمية في المحافظة.

المادة (12) من قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011

أولاً- يشكّل في كل مركز محافظة (مجلس محو الأمية) وفقاً لما يأتي:

أ- المحافظ ... رئيساً

ب- مدير عام التربية ... عضواً ونائباً للرئيس

ج- قائمقامو الأفضية ... أعضاء

د- ممثل عن وزارة الدفاع ... عضواً

هـ- ممثل عن وزارة الداخلية ... عضواً

و- ممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره مجلس المحافظة ... عضواً

ز- ممثل عن نقابة المعلمين ... عضواً

ح- مدير قسم محو الأمية في المديرية العامة للتربية ... عضواً ومقرراً

ثانياً- يتولى مجلس محو الأمية في المحافظة المهام الآتية:-

أ- اقتراح الخطط التفصيلية لحملة محو الأمية في المحافظة وتقديمها للجهاز التنفيذي لدراساتها وعرضها على الهيئة العليا لإقرارها.

ب- تنفيذ الخطة ومتابعتها وتهيئة مستلزماتها.

ج- الإشراف على أعمال مجالس محو الأمية في الأفضية والنواحي والقرى.

د- تقديم تقارير دورية للجهاز عن سير الحملة وتزويده بالمقترحات والبيانات الضرورية لإنجاحها.

جدول (6): يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية للإداريين

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
75,00%	2,25	بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم	3	1
66,67%	2	تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة	1	2
66,67%	2	عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة	2	3
66,67%	2	قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة	5	4
58,33%	1,75	ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها	4	5

3- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأفضية (2) (قائمقامو):

- (1) المادة (13) من قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011
 أولاً- يشكل في كل قضاء مجلس لمحو الأمية على النحو الآتي:-
 أ- القائمقام ... رئيساً
 ب- مدير قسم التربية في القضاء ... عضواً ونائباً للرئيس
 ج- مدير شرطة القضاء ... عضواً
 د- رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي ... أعضاء
 هـ- ممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره المجلس الأعلى في القضاء ... عضواً
 و- ممثل عن نقابة المعلمين ... عضواً
 ز- مشرف تربوي ... عضواً ومقرراً
 ثانياً- لرئيس مجلس محو الأمية في القضاء بتوصية من مجلس محو الأمية في الناحية تشكيل لجان محلية لمحو الأمية في القرى من الأشخاص الذي يرشحهم مجلس الناحية، حيثما دعت الضرورة لذلك.

أما بالنسبة لقياس درجة الحدّة والوزن المئوي لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية في القضاء (القائمقام) يبين الجدول (7) وجهة نظرهم في هذا المحور، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة) على أعلى درجة حدّة بلغت (2,67) ووزن مئوي (88,89%)، وجاءت بالمرتبة الثانية وبدرجات حدّة وأوزان مئوية متساوية لل فقرات الثلاثة (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وادشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) و(بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم) و(ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها) بدرجة حدّة بلغت (2,50) ووزن مئوي (83,33%)، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الفقرة (قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة) بدرجة حدّة بلغت (2,..) ووزن مئوي (66,67%).

أقر⁽³⁾ مجلس الوزراء مخصصات مالية كما موضح في نصي القرارين (207) لسنة 2013 و(417) لسنة 2013 قيام وزارة المالية بتسليف وزارة التربية مبلغ قدره (50,000,000,000) خمسون مليار دينار، للجانب المالي دور مهم في تسيير كل الأمور التي تخص العملية التربوية والتعليمية، ونظراً لإيقاف المخصصات المالية للدارسين ومدبرو المراكز والمشرفون التربويين وموظفو الخدمة بسبب الأزمة الاقتصادية الذي تمر بها البلد أدت إلى تسرب الدارسين وإغلاق أعداد كبيرة من مراكز محو الأمية.. مما أسهمت في ارتداد الأمية وعدم مواصلة التعلم في مناطق عدة في المحافظة وخاصةً تلك المناطق التي تعاني من انخفاض بالمستوى الاقتصادي والمعاشي.

3- أولاً- نص قرار (207) لسنة 2013.

"بناءً على ما عرضه نائب رئيس الوزراء الدكتور (صالح محمد المظلك) بشكل طارئ خلال جلسة اجتماع مجلس الوزراء. قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ 2013/5/21 الموافقة على ما يأتي:-
قيام وزارة المالية بتسليف وزارة التربية مبلغ مقداره (50,000,000,000) خمسون مليار دينار لتسديد رواتب معلمي محو الأمية، ويجري تسويتها لاحقاً من الوفر المالي الذي سيتحقق في الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013"
ثانياً- نص قرار (417) لسنة 2012.
باءً على ما عرضته وزارة التربية/ المديرية العامة للشئون المالية بموجب كتابها ذي العدد: م/8858 والمؤرخ في 2013/9/23.
قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الثانية والأربعين المنعقدة بتاريخ 2013/10/1 ما يأتي:-
الموافقة على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (207) لسنة 2013 ليصبح بالشكل الآتي:
قيام وزارة المالية بتسليف وزارة التربية مبلغ قدره (50,000,000,000) خمسون مليار دينار لصرف مبلغ مقطوع مقداره (002,000) كائناً ألف دينار شهرياً لكلا من مدير مركز محو الأمية والمشرف ومبلغ مقطوع مقداره (150,000) مائة وخمسون ألف دينار شهرياً لكل محاضر ومبلغ مقطوع مقداره (100,000)

جدول (7) :يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لرؤساء مجالس محو

الأمية في الأقضية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
88,89%	2,67	عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة	2	1
83,33%	2,50	تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة	1	2
83,33%	2,50	بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم	3	3
83,33%	2,50	ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها	4	4
66,67%	2,..	قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة	5	5

4- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (4) (مديرو النواحي):

جدول (8) يبين إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي على فقرات المحور الاقتصادي، إذ جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة) بدرجة حدة بلغت (2,36) ووزن منوي (78,79%) واحتلت المرتبة الثانية الفقرة (قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة) بدرجة حدة بلغت (2,27) ووزن منوي (75,76%). أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الفقرتان (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات

4- ثانياً – يشكل في كل ناحية مجلس لمحو الأمية على النحو الآتي:-

- أ- مدير الناحية ... رئيساً
- ب- مشرف تربوي ... عضواً ونائباً للرئيس
- ج- ضابط مركز شرطة الناحية ... عضواً
- د- ممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره المجلس المحلي في الناحية ... عضواً
- هـ- ممثل عن نقابة المعلمين ... عضواً
- و- مشرف تربوي ... عضواً ومقرراً

الحياة) و(بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلّة وسائل النقل المخصصة لهم) بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,18) ووزن مؤوي (72,73%)، بينما حصلت الفقرة (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها) بدرجة حدّة بلغت (2,09) ووزن مؤوي (69,70%). نجد تشابه وجهات النظر والآراء لكل من رؤساء مجلس الأفضية ورؤساء مجالس النواحي بحكم مسؤولياتهم فهم الأكثر تفهماً ومعرفة للمجتمع المحلي.

جدول (8): بوضوح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لرؤساء مجالس محو

الأمية في النواحي

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
78,79%	2,36	عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة	2	1
75,76%	2,27	قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة	5	2
72,73%	2,18	تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة	1	3
72,73%	2,18	بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلّة وسائل النقل المخصصة لهم	3	4
69,70%	2,09	ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها	4	5

5- إجابات المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية:

أما بالنسبة لآراء المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية في المحافظة في هذا المحور، وكما مبين في الجدول (9) قد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرتان (عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة) و(تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة)، إذ حصلنا على درجتى حدّة متقاربة بلغت (2,6 و3,0) ووزنين مؤويين (100% و93,33%)، بينما جاءت بالمرتبة الثانية الفقرتان (قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة) و(بُعد بعض المدارس عن

سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم)، إذ حصلتا على درجتى حدة متقاربة بلغت (2,5 و 2,6) ووزنين مؤيين (86,67% و 83,33%)، بينما جاءت الفقرة (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها) بالمرتبة الثالثة بدرجة حدة بلغت (2,4) ووزن مؤوي (80,00%).

إن التسرب ظاهرة سلبية واسعة الانتشار في الوسط التعليمي ذات مخاطر جمة اقتصادية واجتماعية ونفسية وسلوكية على التلميذ والأسرة والمجتمع لأنها تُعطل المشاركة المنتجة بالمجتمع، لذا فإن ضعف المستوى الاقتصادي للكثير من الأسر في المحافظة وخاصة المناطق النائية دفع أبنائها إلى ترك مقاعد الدراسة والعمل خارج المنزل في أعمال هامشية مثل التسول وغيرها، لدعم دخل الأسرة.

جدول (9): يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية للمشرفين التربويين

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
100%	3	عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة	2	1
93,33%	2,8	تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة	1	2
86,67%	2,6	قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة	5	3
83,33%	2,5	بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم	3	4
80,00%	2,4	ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها	4	5

6- إجابات مديري مراكز محو الأمية:

أما بالنسبة لإجابات مديري مراكز محو الأمية يبين الجدول (10) وجهة نظرهم في هذا المحور، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها)، إذ حصلت على درجة حدة بلغت (2,5) ووزن مؤوي (83,33%)، بينما جاءت بالمرتبة الثانية الفقرتان (بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف

وقلة وسائل النقل المخصصة لهم) و(عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة)، إذ حصلنا على درجتي حدة متقاربة بلغت (1,9 و1,8)، ووزنين مؤيين (63,33% و60,00%)، بينما جاءت الفقرة (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) بالمرتبة الثالثة بدرجة حدة بلغت (1,00) ووزن مؤوي (33,33%). أما الفقرة (قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة) جاءت بالمرتبة الرابعة وبدرجة حدة بلغت (0,42) ووزن مؤوي (14,00%). إنَّ بُعد المدرسة عن التلميذ وتأثيراتها السلبية هي ذات التأثير بالنسبة لمراكز محو الأمية وبعدها عن الدارسين وخاصة كبار السن فتعد عائقاً مهماً لعدم الانتظام والدوام فيها، وذلك بسبب ارتفاع أجور النقل وانخفاض المستوى المعاشي وانقطاع المخصصات المالية الممنوحة للدارسين، وهذا سبب في عدم التحاق الدارسين بمراكزهم ومن ثم يؤدي إلى ازدياد نسبة الأمية في المحافظة.

جدول (10): يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لمديري مراكز محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
83,33%	2,5	ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها	4	1
63,33%	1,9	بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم	3	2
60,00%	1,8	عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة	2	3
33,33%	1	تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة	1	4
41,00%	0,42	قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة	5	5

7- إجابات المعلمين والمحاضرين في مركز محو الأمية:

يبين الجدول (11) إجابات المعلمين والمحاضرين مراكز محو الأمية على فقرات المحور الاقتصادي، إذ حصلت على المرتبة الأولى الفقرتان (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) و(عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة) بدرجتي حدة متقاربة بلغت (2,56 و2,64) ووزنين منويين (87,88% و85,35%)، بينما حصلت الفقرة (قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة) على المرتبة الثانية بدرجة حدة بلغت (2,35) ووزن منوي (78,28%). أما الفقرتان (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها) و(بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم)، فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بدرجتي حدة متقاربة (2,17 و2,27)، ووزنين منويين (75,51% و72,47%). المجتمع العراقي شأنه شأن مجتمعات الدول النامية تعرض لتغيرات اقتصادية أثرت على المستوى المعاشي للسكان نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية التي أدت إلى زيادة نسبة الفقر، ويبدو ذلك واضحاً في حضر محافظة واسط وبشكل أكثر وضوحاً بالنسبة للأسر الريفية المهاجرة وكثير من أفرادها لا يملكون مؤهلات علمية للحصول على مهن تدر عليهم مردود مادي برفع مستواهم المعيشي، لذا اقتصر عملهم في مهن هامشية لا تسد إلا جزء من متطلبات واحتياجات أسرهم، وبحسب التقرير الدولي للجنة الدولية للسياسات السكانية إنَّ (23%) من سكان العراق تحت خط الفقر الوطني في عام 2007.

جدول (11): يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية للمعلمين والمحاضرين مراكز

محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
87,88%	2,64	تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة	1	1
85,35%	2,56	عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة	2	2
78,28%	2,35	قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة	5	3
75,51%	2,27	ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها	4	4
72,47%	2,17	بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم	3	5

ثانياً- المحور الاجتماعي والأسري:

احتل هذا المحور المرتبة الثالثة ضمن المحاور الأربعة التي شملتها أداة الدراسة بدرجة حدة بلغت (2,36) ووزن مؤني

(78,79%)، ويتكون هذا المحور من خمس فقرات من بين إجابات أفراد العينة وسنوضح الآراء حسب العنوان الوظيفي.

1- إجابات أفراد العينة الكلية:

بينت إجابات العينة الكلية على أنّ الفقرة الأكثر تأثيراً في هذا الجانب وجاءت بالمرتبة الأولى هي (حرمان الفتيات من

التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) حصلت على درجة حدة مقدارها (2,56) ووزن مؤني (85,23%)، وجاءت

بالمرتبة الثانية الفقرة (غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائهم) بدرجة حدة مقدارها (2,52) ووزن مؤني (83,90%). أما

الفقرتان (تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس) و(غياب الأبوين أو

أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) جاءت بالمرتبة الثالثة

وبدرجتي حدة (2,35 و2,32) ووزنين مؤيين (78,41% و77,27%)، وجاءت الفقرة (قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل

في تشجيع أبنائهم على التعليم) بالمرتبة الرابعة من حيث الأهمية بدرجة حدة (2,07) ووزن مؤني (69,13%) وكما موضح

في الجدول (12) تعاني الكثير من الفتيات في المحافظات العراقية عامة ومحافظه واسط خاصة من نقص كبير في التعليم والثقافة وفرص العمل بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المحافظة.

على الرغم من إلزامية التعليم ومجانيته إلا أن بعض الأميين أشاروا إلى أن النفقات المدرسية والمتمثلة بالقرطاسية والزي الموحد والأعمال والمشاركات الصفية تسببت بعزوف أسرهم عن إرسالهم إلى المدارس، فيما فضلت بعض الأسر استثمار أولادها لمساعدتهم معيشياً وبنائهم في الأعمال المنزلية بدلاً من الإنفاق عليهم في المدارس.

جدول (12): بوضوح فقرات المحور الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لأفراد العينة الكلية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
85,23%	2,56	حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية	1	1
83,90%	2,52	غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها	2	2
78,41%	2,35	تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس	4	3
77,27%	2,32	غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة	5	4
69,13%	2,07	قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائهم على التعليم	3	5

تلعب العادات والتقاليد دوراً في الحد من التحاق الفتيات بالمدارس أو مواصلة التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية، حيث يعد القسم الأكبر من المجتمع بأن المرأة تمثل مخلوقاً دونياً، ليس من حقها التعليم والعمل والارتقاء بذاتها.. مما أدى إلى تكريس النسبة الأعلى من الأمية بين الفتيات. تقع المسؤولية الكبرى في تعليم الأبناء على أبويهم على اعتبار أن مرحلة الدراسة الابتدائية للأبناء تتم بموافقة وإشراف أبويهم أو من ينوب عنهم، لكن نجد أغلب الأهالي يمنعون أبنائهم وخصوصاً (الإناث) من الالتحاق بالتعليم؛ يعود ذلك إلى التمسك ببعض العادات والتقاليد، وكذلك إلى الفهم الخاطئ لبعض المبادئ الدينية والشرعية، وقلة الوعي الثقافي لتلك الأسر وخصوصاً في المناطق الريفية.

2- إجابات الإداريين:

يبين جدول (13) إجابات الإداريين، فقد حصلت الفقرة (غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها) بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة (2,25) ووزن منوي (7,50%). أما الفقرة (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) بالمرتبة الثانية وبدرجة حدّة (2,00) ووزن منوي (6,67%). أما الفقرتان (غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) و(تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس)، فقد حصلتا على المرتبة الثالثة بدرجة حدّة متساوية (1,75) ووزن منوي (5,83%). وجاءت الفقرة (قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم) بالمرتبة الرابعة بدرجة حدّة (1,5) ووزن منوي (5,00%).

إنّ عدم المتابعة من قبل الأهل بالدرجة الأولى وإدارات المدارس بالدرجة الثانية لحالات الغياب والرسوب المتكرر لبعض التلاميذ، ومعرفة الأسباب التي تدفعهم إلى ذلك يؤدي إلى حالة التسرب وترك مقاعد الدراسة مما يؤدي إلى استمرار منابع الأمية في المجتمع، وقد يعزى ذلك إلى قلة الوعي الثقافي والاجتماعي فضلاً عن الفقر والعوز والبطالة.

جدول (13): بوض فقرات المحور الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات الإداريين

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
7,50%	2,25	غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها	5	1
6,67%	2,00	حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية	1	2
5,83%	1,75	غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة	2	3
5,83%	1,75	تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس	4	4
5,00%	1,5	قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم	3	5

3- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأفضية (قائمقامو)

أما بالنسبة لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية، فقد حصلت الفقرتان (تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي على امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس) و(غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائهم) على المرتبة الأولى بدرجة حدة (2,83) ووزن مؤوي (94,44%). أما الفقرتان (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) و(قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائهم على التعليم) بالمرتبة الثانية وبدرجة حدة متساوية (2,67) ووزن مؤوي (88,89%)، بينما حصلت الفقرة (غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) بالمرتبة الأخيرة بدرجة حدة (2,50) ووزن مؤوي (83,33%). وكما موضح في الجدول (14). التفكك الأسري وكثرة الخلافات بين الأبوين والطلاق وزواج إحداهما أو كليهما بآخر يدفع الطفل إلى عدم الشعور بالأمن والاستقرار النفسي مما يؤثر على تحصيله الدراسي ويدفعه إلى التسرب، كما اتفقت آراء كل من رؤساء مجالس الأفضية ومجالس النواحي؛ لأنهم أكثر المسؤولين تقريباً من المجتمع المحلي على أن تدني الوضع الأمني منذ عام 2003 وما بعده أدى إلى عرقلة الحياة في بعض مفاصل الدولة، ومن بينها المؤسسات التعليمية مما دعا ببعض الأسر إلى عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس لا سيما الإناث منهم لاحتمالية تعرضهم إلى الخطف أو القتل أو التهديد مما تسبب في انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم وارتفاع نسب التسرب المدرسي وازدياد أعداد الأميين.

جدول (14): يوضح فقرات المحور الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية

في الأقضية

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
94,44 %	2,83	تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس	4	1
94,44 %	2,83	غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها	5	2
88,89 %	2,67	حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية	1	3
88,89 %	2,67	قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم	3	4
83,33 %	2,50	غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة	2	5

4- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديرو النواحي)

حصلت الفقرتان (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) و(غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,27) ووزن منوي (75,76%). أما الفقرة (غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها) بالمرتبة الثانية وبدرجة جدّة بلغت (2,18) ووزن منوي (72,73%)، بينما الفقرة (قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم) على المرتبة الثالثة وبدرجة حدّة (2,09) ووزن منوي (69,70%). أما بالمرتبة الأخيرة كانت من حصة الفقرة (تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس) بدرجة حدّة (2,00) ووزن منوي (66,67%). وكما موضح في الجدول (15). إن العلاقات الاجتماعية والانتماء الاجتماعي له أهمية كبيرة للسكان لما تحمله هذه العلاقات من

معاني إنسانية كثيرة تمخض عنها حاجة الفرد للارتباط بالآخرين، سواء كانت هذه العلاقات على مستوى الأسرة أو الجيران أو المدرسة أو العمل، وقد تتأثر هذه العلاقات بمجموعة متغيرات من بينها المستوى التعليمي والثقافي للسكان، لذا يلاحظ أن السكان الأميين هم الأضعف اجتماعياً لعدم انخراطهم بالمؤسسات التعليمية والمهنية.

جدول (15): بوض فقرات المحور الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات رؤساء

مجالس محو الأمية في النواحي

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفئة	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
75,76%	2,27	حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية	1	1
75,76%	2,27	غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة	2	2
72,73%	2,18	غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها	5	3
69,70%	2,09	قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم	3	4
66,67%	2,00	تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس	4	5

5- إجابات المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية

حصلت الفقرتان (غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) و(قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية (2,9) ووزن منوي (96,67%). أما الفقرتان (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) و(غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها) بالمرتبة الثانية بدرجة حدّة متساوية (2,7) ووزن منوي (90,00%). أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الفقرة (تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل عن إرسال أبنائهم إلى المدارس) بدرجة حدّة (2,6) ووزن منوي (86,67%). وكما موضح في الجدول (16).

للعوامل الاجتماعية تأثير فعال في توجيه سلوكيات الفرد في مجالات الحياة وتحديد ميوله في الاختيار، ويُعد التعليم عاملاً أساسياً من عوامل التنمية الاجتماعية وهو الذي يحدد المستوى الاقتصادي للأسرة، وهو أساس زيادة وعي وثقافة الأسرة

للارتقاء بدور الأسرة الاقتصادي والاجتماعي، ويقضي على التخلف والجهل الذي يجثم على أغلبية الأسر في محافظة واسط. هذا الجهل أدى بهم إلى عدم الاستشعار بأهمية التعليم لأبنائهم، وبالتالي عدم حثهم للالتحاق بالمدارس، وقلة الرغبة والطموح للتعليم بسبب أمية الأبوين وتخلفهم، وبذلك نجد أن الفقر يولد فقراً، وأن الجهل والأمية تولد الجهل والأمية.

جدول (16): يوضح فقرات المحور الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات المشرفين

التربويين على مراكز محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
96,67%	2,9	غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة	2	1
96,67%	2,9	قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم	3	2
90,00%	2,7	حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية	1	3
90,00%	2,7	غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها	5	4
86,67%	2,6	تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس	4	5

6- إجابات مديري مراكز محو الأمية:

يوضح الجدول (17) إجابات مديرو ومراكز محو الأمية، حيث جاءت الفقرة (غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها) بالمرتبة الأولى بدرجة حدة (2,6) ووزن منوي (86,67%). أما الفقرة (قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم) جاءت بالمرتبة الثانية بدرجة حدة (2,5) ووزن منوي (83,33%). أما الفقرتان (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) و(غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطراب الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) جاءت بالمرتبة الثالثة بدرجة حدة متساوية (2,3) ووزن منوي (76,67%). أما الفقرة (تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس). جاءت بالمرتبة الرابعة بدرجة حدة (2,1) ووزن منوي (70,00%).

جدول (17): يوضح فقرات المحور الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات مديرو مراكز

محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%86,67	2,6	غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها	5	1
%83,33	2,5	قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم	3	2
%76,67	2,3	حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية	1	3
%76,67	2,3	غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة	2	4
%70,00	2,1	تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس	4	5

7- إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية:

أما بالنسبة لقياس درجة الحدة والوزن المنوي لإجابات المعلمين والمحاضرين، الجدول (18) يوضح وجهة نظرهم، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها) بدرجة حدة (2,16) ووزن منوي (86,87%). أما الفقرة (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) حصلت على المرتبة الثانية بدرجة حدة بلغت (2,40) ووزن منوي (80,05%)، بينما الفقرة (غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) حصلت على المرتبة الثالثة بدرجة حدة (2,36) ووزن منوي (78,54%)، وحصلت الفقرة (تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس) المرتبة الرابعة بدرجة حدة (2,08) و(69,19%). أما الفقرة (قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة حدة (2,3) ووزن منوي (67,68%).

جدول (18): يوضح فقرات المحور الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات

المعلمون والمحاضرون في مراكز محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
86,87%	2,61	غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها	5	1
80,05%	2,40	حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية	1	2
78,54%	2,36	غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة	2	3
69,19%	2,08	تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس	4	4
67,68%	2,3	قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم	3	5

ثالثاً. المحور التعليمي والتربوي

احتل المحور التعليمي والتربوي المرتبة الأولى من حيث الأهمية بدرجة حدّة (2,47) ووزن منوي (82,32%). يتكون هذا المجال من (11) فقرة تبين أسباب تدني الوضع التعليمي والتربوي والتي أدت إلى تفشي الأمية في محافظة واسط، ويتبين من التحليل حصول جميع الفقرات على درجات حدّة عالية جداً، وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة بشكل كلي وواضح على أهمية الفقرات الواردة في هذا المجال.

1- إجابات أفراد العينة الكلية:

يبين جدول (19) آراء أفراد العينة الكلية بفقرات المحور، حيث جاءت في مقدمة الفقرات من حيث الأهمية فقرة (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة بلغت (2,76) ووزن منوي (92,05%)، واحتلت الفقرة (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ) في بعض المدارس) بالمرتبة الثانية بدرجة حدّة (2,63) ووزن منوي (87,50%)، بينما جاءت بالمرتبة الثالثة فقرة (عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) بدرجة حدّة (2,61) ووزن منوي (86,93%)، وجاءت الفقرتين (عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات

وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ) و(ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية) بالمرتبة الرابعة بدرجتي حدّة متقاربة بلغت (2,2,49,52) ووزنين مؤييين (83,14,9%). أما المرتبة الخامسة فكانت الفقرة (قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) بدرجة حدّة بالغت (2,47) ووزن مؤوي (82,39%)، بينما حصلت الفقرتان (إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) و(قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) بالمرتبة السادسة وبدرجة حدّة متساوية (2,47) ووزن مؤوي (82,39%)، بينما جاءت بالمرتبة السابعة الفقرتان (قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) و(وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي) وبدرجتي حدّة متقاربة بلغت (2,2,44,46) ووزنين مؤييين (82,01,81,44%)، وجاءت بالمرتبة الثامنة (يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية) بدرجة حدّة (2,31) ووزن مؤوي (76,89%) وجاءت بالمرتبة التاسعة والأخيرة الفقرة (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) بدرجة حدّة بلغت (2,01) ووزن مؤوي (67,05%).

إن قانون التعليم الإلزامي الصادر عام 1976، ما زال ساري المفعول، إلا إنّ المشكلة تكمن في عدم تطبيقه من قبل الجهات المسؤولة، وهذا أدى إلى عدم التحاق الأطفال سن المدرسة والمشمولين بالقانون التعليم الإلزامي لكلا الجنسين (الذكور والإناث)، فضلاً عن تسرب التلاميذ الملتحقين بالمدرسة من مقاعد الدراسة.

جدول (19): يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات أفراد

العينة الكلية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%92,50	2,76	عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي	1	1
%87,50	2,63	قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات ، السبورة ، وسائل التعليمية ، أضاءه ، قرطاسية إلخ) في بعض المدارس	6	2
%86,93	2,61	عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي	11	3
%83,90	2,52	عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ	10	4
%83,14	2,49	ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية	9	5
%82,39	2,47	قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية	2	6
%82,39	2,47	إيقاف العمل بالتغذية المدرسية	5	7
%82,01	2,46	قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة	7	8
%81,44	2,44	وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي	8	9
%76,89	2,31	يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية	3	10
%67,05	2,01	ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها	4	11

2- إجابات الإداريين:

يبين الجدول (20) إجابات الإداريين فقد حصلت الفقرتان (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية بلغت (2,25) ووزن منوي (%75,00)، بينما حصلت الفقرات (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات،

السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ. في بعض المدارس) و(قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) و(وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي) و(ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) بالمرتبة الثانية، لذا حصلت على درجة حدّة متساوية بلغت (2,00) ووزن مؤوي (66,67%). أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الفقرات (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) و(إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالادوام من قبل التلاميذ) على نفس درجة الحدّة بلغت (1,57) ووزن مؤوي (85,33%). إنَّ أكثر ما يقلق هو عدم وجود تعداد سكاني دقيق للحكومة العراقية، ولا توجد صورة واضحة عن معدلات الولادة، وأنماط الهجرة التي على أساسها يتم تحديد المكان الذي يجب أن تبنى عليه المدارس وفقاً لكثافة السكان والحاجة المحلية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية في بناء مدارس جديدة في مختلف أنحاء العراق، إلا إنَّ هناك عوامل عدّة تحول دون نجاح تلك الجهود منها عدم وجود تنسيق وترابط بين عمل المؤسسات الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، عدم وجود موارد كافية، وعدم استقرار الحالة الأمنية، مع بيروقراطية صنّاع القرار. كل ذلك أسهم في تردي مسارات العملية التربوية وعزوف أعداد كبيرة من الطلبة من إكمال دراساتهم.

جدول (20): يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات الإداريين

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
75,00%	2,25	عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي	1	1
75,00%	2,25	قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية	2	2
66,67%	2,00	يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تليبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية	3	3
66,67%	2,00	قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ) في بعض المدارس	6	4
66,67%	2,00	قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة	7	5
66,67%	2,00	وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي	8	6
66,67%	2,00	ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية	9	7
66,67%	2,00	عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي	11	8
58,33%	1,75	ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها	4	9
58,33%	1,75	إيقاف العمل بالتغذية المدرسية	5	10
58,33%	1,75	عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ	10	11

3- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأفضية (قائمقامو):

حصلت فقرة (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) بالمرتبة الأولى بدرجة حدة (2,83) ووزن منوي (94,44%)، بينما حصلت الفقرات (إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) و(عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) على المرتبة الثانية بدرجة حدة متساوية بلغت (2,76) ووزن منوي (88,89%)، وحصلت الفقرتان (قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة

السكانية) و(قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ)، في بعض المدارس) على المرتبة الثالثة وبدرجة حدة متساوية (2,05) ووزن مؤوي (83,33%). أما الفقرات (يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية) و(قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) و(ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية) على المرتبة الرابعة وبدرجة حدة متساوية بلغت (2,33) ووزن مؤوي (77,78%)، وبالمرتبة الخامسة والأخيرة كانت من حصة الفقرتين (وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ) وبدرجة حدة متساوية (2,17) ووزن مؤوي (72,22%) وكما موضح في الجدول (21).

جدول (21): يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المؤوية لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية

الوزن المؤوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
94,44%	2,83	ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها	4	1
88,89%	2,67	إيقاف العمل بالتغذية المدرسية	5	2
88,89%	2,67	عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي	1	3
88,89%	2,67	عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي	11	4
83,33%	2,50	قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية	2	5
83,33%	2,50	قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ) في بعض المدارس	6	6
77,78%	2,33	يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية	3	7
77,78%	2,33	قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة	7	8
77,78%	2,33	ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية	9	9
72,22%	2,17	وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي	8	10
72,22%	2,17	عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ	10	11

اتضح من إجابات مجالس محو الأمية في الأفضية والنواحي ضعف الجانب الإعلامي بسبب قلة التخصيصات المالية، وعدم الاهتمام من قبل مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام في المحافظة ومنظمات المجتمع المدني بالإعلام، وتأكيد دوره في الترويج لمشروع محو الأمية وتوعية أبناء المجتمع بأهمية التعليم في الحياة، ورفع المستوى المعاشي وتحسين الصحة وتنمية القدرات وإيجاد الفرص الكثيرة للعمل والتطوير.

4- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديرو النواحي):

احتلت الفقرة (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) بالمرتبة الأولى بدرجة حدة بلغت (2,45) ووزن مؤوي (81,82%) وهي ذات الفقرة حصلت على المرتبة الأولى أيضاً في إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأفضية، وهذا يؤكد أهمية وسائل الإعلام في كل مجالاتها في توعية المجتمع المحلي بأهمية التعليم في حياتهم ورفع مستواهم المعاشي والاجتماعي، بينما جاءت الفقرات (قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالادوام من قبل التلاميذ) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) بالمرتبة الثانية وبدرجة حدة متساوية بلغت (2,27) ووزن مؤوي (75,76%)، وجاءت الفقرة (وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي) بالمرتبة الثالثة بدرجة حدة (2,18) ووزن مؤوي (72,73%)، وحصلت الفقرتين (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) بالمرتبة الرابعة وبدرجة حدة متساوية بلغت (2,09) ووزن مؤوي (69,70%). أما الفقرة (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية.... إلخ) في بعض المدارس) فكانت بالمرتبة الخامسة وبدرجة حدة بلغت (2,00) ووزن مؤوي (66,67%)، وفقرة (قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) على المرتبة السادسة وبدرجة حدة بلغت (1,91) ووزن مؤوي (63,64%). أما الفقرتان (يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية) و(ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية) على المرتبة السابعة والأخيرة وبدرجة حدة متساوية بلغت (1,82) ووزن مؤوي (60,61%) وكما موضح في الجدول (22).

جدول (22): بوضوح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
81,82 %	2,45	ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها	4	1
75,76 %	2,27	قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية	2	2
75,76 %	2,27	عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالادوام من قبل التلاميذ	10	3
75,76 %	2,27	عدم التخطيط الاستراتيجي لرفع المستوى التعليمي ادى الى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي	11	4
72,73 %	2,18	وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي	8	5
69,70 %	2,09	عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي	1	6
69,70 %	2,09	إيقاف العمل بالتغذية المدرسية	5	7
66,67 %	2,00	قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية.... الخ) في بعض المدارس	6	8
63,64 %	1,19	قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة	7	9
60,61 %	1,82	يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية	3	10
60,61 %	1,82	ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية	9	11

5- إجابات المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية

حصلت الفقرتان (إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) على المرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية (3,00) ووزن مؤوي (100,00%) للتغذية المدرسية أهمية وتأثير على الأهل وتكون حافراً لدفع أبنائهم للالتحاق بمقاعد الدراسة ودافعاً لتلميذ نفسه لمواصلة الدراسة والتعليم أكثر قدرة وإمكانية خاصة محدودي الدخل والتي تقع ضمن التخطيط الاستراتيجي للوزارة. أما المرتبة الثانية فكانت الفقرات (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) و(قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية.... إلخ) في بعض المدارس) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ) بدرجة حدة مماثلة بلغت (2,9) ووزن مؤوي (96,67%). أما المرتبة الرابعة فكانت للفقرتين (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) و(ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية) بدرجة حدة مماثلة بلغت (2,8) ووزن مؤوي (93,33%)، وجاءت فقرة (قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) بالمرتبة الخامسة بدرجة حدة بلغت (2,6) ووزن مؤوي (86,67%)، وكانت الفقرتان (يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية) و(وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي) بالمرتبة السادسة وبدرجة حدة متساوية بلغت (2,5) ووزن مؤوي (83,33%) وكما موضح في الجدول (23). برامج التغذية المدرسية بشكل عام أمان اجتماعي توفر كلا المزايا التعليمية والصحية لأغلب الأطفال المحتاجين، ومن ثم تزيد من معدلات التحاقهم بالمدارس، وتحد أيضاً من ظاهرة التغيب عن الدراسة، وتحسن الأمن الغذائي على مستوى الأسر ورفع معاناة بعض العوائل الفقيرة وغير القادرة على تحمل نفقات التغذية الصحية لأبنائها، ويهدف أيضاً إلى تقديم وجبات صحية ومغذية لإكمال احتياجات الطالب الغذائية في أثناء وجوده في المدرسة.

فقد تبنت وزارة التربية سابقاً مشروع التغذية المدرسية الذي استمر لأكثر من عقدين ونيف وتوقف بسبب ظروف البلد الاقتصادية، وقد لا يعود هذا المشروع في ظل سياسات لا تؤمن بصحة الأطفال وأمنهم الغذائي، والمتوقع أن يشجع برنامج التغذية المدرسية الأسر الفقيرة على إرسال أطفالها إلى المدرسة، إذ ستساهم الحصص الغذائية في تحسين الوضع الغذائي للأطفال وانتظام دوامهم في المدارس والاحتفاظ بقدرة التركيز في الصفوف المدرسية.

جدول (23): يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات المشرفين التربويين

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%100,00	3,00	إيقاف العمل بالتغذية المدرسية	5	1
%100,00	3,00	عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي	11	2
%96,67	2,9	عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي	1	3
%96,67	2,9	قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية	2	4
%96,67	2,9	قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية.... إلخ) في بعض المدارس	6	5
%96,67	2,9	عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ	10	6
%93,33	2,8	ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها	4	7
%93,33	2,8	ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية	9	8
%86,67	2,6	قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة	7	9
%83,33	2,5	يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبّيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية	3	10
%83,33	2,5	وجود عدد كبير من الأسر غير متعلّمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي	8	11

6- إجابات مديري مراكز محو الأمية:

يوضح الجدول (24) إجابات مديري مراكز محو الأمية، حيث حصلت الفقرتان (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية.... إلخ) في بعض المدارس) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ) بالمرتبة الأولى وبدرجة حدّة مماثلة بلغت (3,00) ووزن منوي (100,00%). أما الفقرتان (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى

التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) جاءتنا بالمرتبة الثانية ودرجة حدّة متساوية بلغت (2,8) ووزن مؤوي (93,33%). أما المرتبة الثالثة فكانت للفقرتين (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) و(ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية) بدرجة حدّة مماثلة بلغت (2,7) ووزن مؤوي (90,00%)، بينما حصلت الفقرتان (قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) و(إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) بالمرتبة الرابعة ودرجة الحدّة مماثلة بلغت (2,6) ووزن مؤوي (86,67%). أما المرتبة الخامسة فكانت للفقرة (يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبّيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية) بدرجة حدّة بلغت (2,4) ووزن مؤوي (80,00%)، وحصلت الفقرة (وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي) على المرتبة السادسة بدرجة حدّة بلغت (2,3) ووزن مؤوي (76,67%). أما المرتبة الأخيرة فكانت للفقرة (قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) بدرجة حدّة بلغت (2,1) ووزن مؤوي (70,00%).

إنّ هدف التعليم بصورة عامة هو تحسين نوعية الحياة الاجتماعية من خلال ما يعود على الفرد والمجتمع من معرفة وثقافة وتصور أفضل للحياة الاجتماعية التي يحيها الأفراد، إذ إنّ التعليم يمنح الأفراد المعرفة والدخل والصحة الجيدة ويقضي على الفقر والبطالة. فالمدرسة هي المحتوى الذي يفترض أن يستوعب أركان العملية التربوية، وتكون مهيئة وقادرة على احتضان هذه الأركان لكي ترتقي بمستوى الطموح. لكن مدارسنا الحالية وبنسبة كبيرة غير مناسبة من حيث البيئة والتصميم والبنى التحتية لاحتضان عملية تربوية مثمرة، ونفتقر لأبسط الوسائل والمستلزمات الخدمية وبالتالي لا استجابة لمتطلبات العملية التربوية والتعليمية.

جدول (24): يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات مديري

مراكز محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%100,00	3,00	قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ) في بعض المدارس	6	1
%100,00	3,00	عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ	10	2
%93,33	2,8	عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي	1	3
%93,33	2,8	عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي	11	4
%90,00	2,7	ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها	4	5
%90,00	2,7	ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية	9	6
%86,67	2,6	قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية	2	7
%86,67	2,6	إيقاف العمل بالتغذية المدرسية	5	8
80,00	2,4	يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية	3	9
%76,67	2,3	وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي	8	10
70,00	2,1	قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة	7	11

7- إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية:

جاءت الفقرة (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير، حيث بلغت درجة الحدّة (2,92) ووزن مؤوي (97,22%). أما الفقرة (عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) جاءت بالمرتبة الثانية بدرجة حدّة بلغت (2,77) ووزن مؤوي (92,17%)، وجاءت الفقرة (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ) في بعض المدارس) بالمرتبة الثالثة بدرجة حدّة بلغت (2,67) ووزن مؤوي (88,89%). أما الفقرة (ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية)، جاءت بالمرتبة الرابعة بدرجة حدّة بلغت (2,61) ووزن مؤوي (86,87%)، بينما حصلت الفقرة (عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ) على المرتبة الخامسة بدرجة حدّة بلغت (2,58) ووزن مؤوي (85,86) بينما حصلت الفقرتان (قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة) و(وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي) على المرتبة السادسة وبدرجة حدّة متساوية بلغت (2,5) ووزن مؤوي (85,10%) بينما فقرة (إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) حصلت على المرتبة السابعة وبدرجة حدّة بلغت (2,52) ووزن مؤوي (84,09%)، والفقرتان (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) و(قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) حصلتا على المرتبة الثامنة بدرجة حدّة متقاربة بلغت (2,2،49,50) ووزنين مؤويين (83,33%) و(83,08%)، وكانت المرتبة التاسعة والأخيرة من نصيب الفقرة (يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية) بدرجة حدّة (2,38) ووزن مؤوي (79,29%)، وكما موضح بالجدول (25).

عدم تطبيق قانون التعليم الإلزامي الصادر عام 1976 والذي ما زال ساري المفعول، الذي يحاسب الآباء الذين يتسرب أبنائهم من المدرسة، أدى إلى تسرب أغلبية التلاميذ وعدم التحاق من هم مشمولين بالتعليم الإلزامي. وعلى الرغم من أهمية التخطيط الإستراتيجي للنهوض بالعملية التربوية لم تتخذ في أغلب الأمور والمواضيع ذات الصلة أي من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل تحقيق هدف معين، لاتخاذ نظرة مستقبلية والتنبؤ بمختلف المشكلات التي يمكن مواجهتها والتحصير للحلول في حال وقوع هذه المشكلات، والتخطيط الإستراتيجي يستند إلى تقديرات نوعية وكمية للمجتمع وموارده والقصد منها تكوين صيغة مستقبلية ناجحة. وهذا التخطيط افتقدته وزارة التربية لسنوات طويلة مما أدى إلى إحداث الخلل والإرباك في العملية التربوية.

جدول (25): يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%97,22	2,92	عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي	1	1
%92,17	2,77	عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي	11	2
%88,89	2,67	قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السيورة، وسائل التعليمية، إضاءه، قرطاسية.... إلخ) في بعض المدارس	6	3
%86,87	2,61	ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية	9	4
%85,86	2,58	عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ	10	5
%85,10	2,55	قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة	7	6
%85,10	2,55	وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي	8	7
%84,09	2,52	إيقاف العمل بالتغذية المدرسية	5	8
%83,33	2,50	ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها	4	9
%83,08	2,49	قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية	2	10
%79,29	2,38	يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تليبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية	3	11

رابعاً- المحور الإستراتيجي الذي يتعلق بانخفاض أعداد الدارسين في مراكز محو الأمية:

لقد احتل هذا المحور المرتبة الرابعة ضمن محاور الأربعة التي شملتها الدراسة بدرجة حدة بلغت (2,25) ووزن مؤوي (75,04%) ويتكون هذا المحور من عشرة فقرات مبنية إجابات أفراد العينة وسيتم توضيحها بحسب العنوان الوظيفي وهذا المحور خاص بمشروع حملة محو الأمية الذي بدأ العمل به بعد صدور قرار مجلس الوزراء (322) لسنة 2012 وفقاً لقانون محو الأمية (23) لسنة 2011. منذ انطلاق التدريسات في مراكز محو الأمية في عموم محافظات العراق في 2012/11/16، محافظة واسط من المحافظات التي بدأ تنفيذ المشروع فيها بتشكيل مجالس لمحو الأمية على مستوى المحافظة والقضاء والناحية، وفتح قسم لمحو الأمية تابع إدارياً للمديرية العامة للتربية في المحافظة، وفتحاً للجهاز التنفيذي لمحو الأمية. وبلغ عدد الملحقين بالمحافظة (49,651) دارس ودارسة.

1- إجابات أفراد العينة الكلية:

يبين الجدول (26) الخاص بإجابات أفراد العينة الكلية أن فقره (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) حصلت على المرتبة الأولى بدرجة حدة بلغت (2,58) ووزن مؤوي (85,98%)، وجاءت بالمرتبة الثانية فقره (قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية) بدرجة حدة بلغت (2,55) ووزن مؤوي (84,85%). أما فقره (عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) جاءت بالمرتبة الثالثة بدرجة حدة بلغت (2,52) ووزن مؤوي (84,09%)، في حين جاءت بالمرتبة الرابعة (عدم الجدوية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليه) بدرجة حدة بلغت (2,49) ووزن مؤوي (82,95%). وجاءت بالمرتبة الخامسة فقره (ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) بدرجة حدة بلغت (2,32) ووزن مؤوي (77,27%)، بينما فقره (عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع) بدرجة حدة بلغت (2,15) ووزن مؤوي (71,78%)، وحصلت الفقره (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) بالمرتبة السابعة وبدرجة حدة بلغت (2,04) ووزن مؤوي (67,99%)، وجاءت الفقرتان (عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) و(يُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين) بالمرتبة الثامنة وبدرجة حدة متقاربة (2,03 و2,01) ووزنين مؤويين (67,61% و67,05%)، بينما جاءت فقره (صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتني الأساس والتكميل) بالمرتبة التاسعة بدرجة حدة (1,82) ووزن مؤوي (60,80%).

يعد تمويل التعليم شاعلاً أساسياً لصنّاع السياسة ومتخذى القرار على المستوى الوطني والمحلي في العديد من البلدان، ويعتمد تمويل كل دولة على ظروفها الخاصة، ولكي يضمن صنّاع السياسة التناسق في أهداف السياسة التعليمية مع الاحتياجات والموارد المتاحة وجبّ عليهم تحديد التمويل المطلوب والموازنة بينه وبين الموارد المتاحة.

جدول (26): يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات أفراد العينة

الكلية

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
85,98%	2,58	قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة	1	1
84,85%	2,55	قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية	3	2
84,90%	2,52	عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية	6	3
82,95%	2,49	عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها	5	4
77,37%	2,32	ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية	7	5
71,78%	2,15	عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع	8	6
67,99%	2,04	عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية	4	7
67,61%	2,03	عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية	10	8
67,05%	2,01	بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين	2	9
60,80%	1,82	صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتى الأساس والتكميل	9	10

2- إجابات الإداريين:

يوضح جدول (27) إجابات الإداريين، والذين هم بمستوى المسؤولية وليسوا موظفين عاديين بحكم مناصبهم الإدارية يحافظون على مواعيد حركة العمل فقط، بل إنهم يعملون على التنسيق بين الأفراد والجماعات واستتفاراً لجهودهم لبلوغ غاية محددة سلفاً، والعمل لتحفيزهم للقيام بأعمال غير عادية لتطوير العملية التربوية والتعليمية، فكانت إجاباتهم تتميز بالدقة كونهم بالميدان، وخاصةً فيما يخص المحور الإستراتيجي، فجاءت الفقرة (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) بالمرتبة الأولى بدرجة حدة بلغت (1,80) ووزن مؤني (60,00%). أما المرتبة الثانية فكانت للفقرة (بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين) بدرجة حدة بلغت (1,33) ووزن مؤني (44,44%)، بينما حصلت الفقرتان (قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية) و(عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) على المرتبة الثالثة بدرجة حدة متساوية بلغت (1,00) ووزن مؤني (33,33%)، وبلغت الفقرة (عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) على المرتبة الرابعة بدرجة حدة بلغت (0,90) ووزن مؤني (30,00%)، وفقرة (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) بالمرتبة الخامسة بدرجة حدة (0,88) ووزن مؤني (29,17%)، بينما حصلت على المرتبة السادسة فقرة (ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) بدرجة حدة بلغت (00,82) ووزن مؤني (27,27%)، أما الفقرة (عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع) بالمرتبة السابعة بدرجة حدة (0,75) ووزن مؤني (25,00%)، والفقرتان (صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتى الأساس والتكميل) و(عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) بالمرتبة الثامنة بدرجة حدة متقاربة (0,54، 0,50) ووزنين مؤنيين (71,95%، 61,67%).

يلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في الحركة المجتمعية، فكان السبب في رقي مجتمعات وانحدار أخرى، وفي ظل التغيرات التي حدثت للمجتمع العراقي من حروب، ونزاعات، وحصار اقتصادي، وحرب طائفية أو مذهبية، وأحدث أزمة اقتصادية أثرت على مجمل الأصعدة الحياتية، ومن ضمنها القطاع التربوي والتعليمي، فإن قلة الدعم المالي لمشروع محو الأمية في كل المجالات سواء كانت مخصصات مالية للدارسين، ومديري المراكز، والمشرفين التربويين، وموظفي الخدمة، وتوفير مستلزمات تربوية وأثاث وتجهيزات إدارية أدت إلى تباطؤ العمل بالمشروع.. وانقطاع الدارسين من مواصلة التعليم في المراكز المخصصة لهم.. والسبب الاقتصادي للدارس نفسه غير قادر على دفع أجور النقل للذهاب والإياب إلى مراكز (محو الأمية).. وخاصةً إن توزيعها الجغرافي متباعد قد لا تحوي الرقعة الجغرافية على مركز واحد، ويعود ذلك إلى قلة المحاضرين

والمعلمين بسبب إيقاف المخصصات المالية عنهم. إن بعد المسافة بين المدرسة (مركز محو الأمية) والبيت حال دون التحاق بعض الأميين إلى المدارس لما يترتب عليه من نفقات نقل من وإلى المدرسة فضلاً عن الصعوبات والمضايقات التي تتعرض لها البنات في أثناء ذهابهن أو عودتهن من المدارس.

جدول (27): يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات أفراد العينة

الكلية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
60,00%	1,80	قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة	1	1
44,44%	1,33	بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين	2	2
33,33%	1,00	قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية	3	3
33,33%	1,00	عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها	5	4
30,00	0,90	عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية	6	5
29,17%	0,88	عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية	4	6
27,27%	0,82	ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية	7	7
25,00%	0,75	عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع	8	8
17,95%	0,54	صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتى الأساس والتكميل	9	9
61,67%	0,50	عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية	10	10

3- إجابات رؤساء ومجالس محو الأمية في الأقضية (قائمامو):

حصلت الفقرتان (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) و(عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,83) ووزن مؤوي (94,44%)، بينما حصلت الفقرة (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) على المرتبة الثانية وبدرجة حدّة بلغت (2,67) ووزن مؤوي (88,89%). أما الفقرة (عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) بالمرتبة الثالثة بدرجة حدّة بلغت (2,50) ووزن مؤوي (83,33%). أما المرتبة الرابعة فكانت للفقرات (بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) و(قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية) و(ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) بدرجة حدّة مماثلة بلغت (2,33) ووزن مؤوي (77,78%)، بينما المرتبة الخامسة كانت للفقرة (صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتى الأساس والتكميل) بدرجة حدّة بلغت (2,00) ووزن مؤوي (66,67%)، والفقرة (عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع) بالمرتبة الأخيرة بدرجة حدّة بلغت (1,83) ووزن مؤوي (61,11%). وكما موضح في الجدول (28).

يمثل الإشراف التربوي حلقة الاتصال ما بين مراكز محو الأمية والجهات المسؤولة عن تطوير العملية التربوية إدارياً وفنياً، وهو يشكل عنصراً مهماً في العملية التربوية، ومركزاً مهماً من مراكز التوجيه والتطوير التربوي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. لكن مع الأسف نجد تلكؤاً من بعض هذه الشريحة التربوية المهمة لمعرفة مستوى العمل وتقويم الحملة، ولأسباب عدة منها ما يتعلق بالمخصصات المالية التي كانت مخصصة لهم وتم إيقافها بسبب الأزمة الاقتصادية، ومنها عدم إيمان البعض منهم بأهمية الحملة والعمل على انجاحها، والقسم الآخر يعاني من بُعد مراكز محو الأمية ولم تحدد له وسائل نقل للزيارة ولا أجور نقل.

جدول (28): يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات رؤساء مجالس

محو الأمية في الأقضية

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%94,44	2,38	عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية	4	1
%94,44	2,38	عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها	5	2
%88,89	2,67	قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة	1	3
%83,33	2,50	عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية	10	4
%77,78	2,33	بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين	2	5
%77,78	2,33	عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية	6	6
%77,78	2,33	قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية	3	7
%77,78	2,33	ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية	7	8
%66,67	2,00	صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتي الأساس والتكميل	9	9
%61,11	1,83	عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع	8	10

4- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديرو النواحي):

جدول (29) يوضح إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، حيث حصلت الفقرتان (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,45) ووزن مؤوي (81,82%)، بينما الفقرة (ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) على المرتبة الثانية بدرجة حدّة بلغت (2,36) ووزن مؤوي (78,79%). أما الفقرتان (قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية) و(عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) على المرتبة الثالثة بدرجة حدّة مماثلة بلغت (2,27) ووزن مؤوي (75,76%). أما المرتبة الرابعة فكانت للفقرات (يُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين) و(عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) و(عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع) بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,18) ووزن مؤوي (72,73%)، بينما الفقرة (عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) بالمرتبة الخامسة وبدرجة حدّة بلغت (2,09) ووزن مؤوي (69,70%)، والمرتبة السادسة للفقرة (صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتى الأساس والتكميل) بدرجة حدّة بلغت (1,91) ووزن مؤوي (93,64%).

لقد تأسست مجالس محو الأمية على مستوى المحافظة والقضاء والناحية وفق قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011، ولديها مهام عدّة، منها اقتراح الخطط للجهاز التنفيذي وإقرارها من قبل الهيئة العليا ومن ثم متابعة تنفيذها وتهيئة مستلزماتها على مستوى المحافظة، ومجلس المحافظة بدوره يشرف على أعمال مجالس الأفضية والنواحي والقرى، وله مهمة أخرى تقديم تقارير دورية للجهاز التنفيذي عن سير الحملة وتزويده بالمقترحات والبيانات، وكذلك الحال لمجالس الأفضية والنواحي (تشكيلة المجالس موضحة في ص 44-45) لكن عند تحليل فقرات الاستبانة كان هناك تقارب في وجهات النظر بين أفراد العينة الكلية لمهام ودور مجالس محو الأمية سواء كانت الإدارية والتربوية والمالية، حيث أكدوا وجود ضعف في تنفيذ المهام المناطة لتلك المجالس، وعدم الاهتمام بمشروع محو الأمية في المحافظة وجعلها مسؤولية وزارة التربية فقط متمثلة بالجهاز التنفيذي لمحو الأمية وقسم محو الأمية في المحافظة فقط.

جدول (29): يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات رؤساء مجالس

محو الأمية في النواحي

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%81,82	2,45	قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة	1	1
%81,82	2,45	عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية	6	2
%78,79	2,36	ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية	7	3
%75,76	2,27	قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية	3	4
%75,76	2,27	عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية	10	5
%72,73	2,18	بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين	2	6
%72,73	2,18	عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية	4	7
%72,73	2,18	عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع	8	8
%69,70	2,90	عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها	5	9
%93,64	1,91	صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلي الأساس والتكميل	9	10

5- إجابات المشرفين التربويين:

جدول (30) يوضح إجابات المشرفين التربويين على فقرات المحور الإستراتيجي، حيث حصلت الفقرتان (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) و(عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة مماثلة بلغت (3,00) ووزن مؤوي (100,00%)، بينما الفقرتان (قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية) و(صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلي الأساس والتكميل) على المرتبة الثانية بدرجة حدّة

متساوية بلغت (2,9) ووزن مؤوي (96,67%)، بينما المرتبة الثالثة للفقرتين (عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) و(ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) بدرجة حدة مماثلة بلغت (2,8) ووزن مؤوي (93,33%). أما المرتبة الرابعة فكانت للفقرتين (بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) بدرجة حدة مماثلة (2,7) ووزن مؤوي (90,00%)، بينما كانت الفقرتان (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) و(عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع) بالمرتبة الخامسة وبدرجة حدة مماثلة بلغت (2,5) ووزن مؤوي (83,33%).

ضمن ضوابط فتح المراكز وتنظيم الدراسة فيها ضمن مشروع حملة محو الأمية بفتح مركز محو الأمية إذا ضم ثلاث شعب ويعين له مدير، الحد الأدنى لعدد الدارسين في الشعبة الواحدة (10-15) ضمن رقعة جغرافية معينة، ويكون مدير المدرسة نفسه مدير المركز أو معاونه، وهذا يعني أنه لم تكن هناك أبنية مخصصة كمراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار بمواصفات تتلائم وعمر الدارسين وإمكاناتهم خاصة بالجهاز التنفيذي وإنما الاستعانة بمدارس التعليم العام، مما خلق مشكلة أخرى هي عدم قبول بعض إدارات المدارس باستضافة إدارة مراكز محو الأمية، مما أدى إلى خلل وإرباك بالعمل وعدم الاستقرار إدارياً لعدم توافر المستلزمات التربوية والإدارية اللازمة لإدامة مراكز محو الأمية، وفي أغلب الأحيان تغلق بعض المراكز لذات السبب هو عدم تقبل إدارات المدارس باستضافة مراكز محو الأمية، مما يؤدي إلى الانتقال إلى مدرسة أخرى قد تكون بعيدة عن سكن الدارسين، بالتالي يحد من التحاق واستمرارية دوام الدارسين لسببين، الأول هو بعد تلك المراكز وخاصة بالنسبة للفتيات، والسبب الثاني عدم القدرة على دفع أجور النقل من قبل الدارسين لانخفاض مستواهم المعاشي.

جدول (30): يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات المشرفين

التربويين

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%100,00	3,00	قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة	1	1
%100,00	3,00	عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية	7	2
%96,67	2,9	قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية	3	3
%96,67	2,9	صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلي الأساس والتكميل	9	4
%93,33	2,8	عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها	5	5
%93,33	2,8	ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية	7	6
%90,00	2,7	بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين	2	7
%90,00	2,7	عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية	6	8
%83,33	2,5	عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية	4	9
%83,33	2,5	عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع	8	10

6- إجابات مديري مراكز محو الأمية:

جدول (31) يبين إجابات مديري مراكز محو الأمية، حيث حصلت الفقرات (عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) و(ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) بالمرتبة الأولى وبدرجة حدّة متساوية بلغت (2,7) ووزن مؤوي (90,00%)، والمرتبة الثانية للفقرة (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) بدرجة حدّة بلغت (2,6) ووزن مؤوي (86,67%)، والمرتبة الثالثة للفقرة (عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع) بدرجة حدّة بلغت (2,4) ووزن مؤوي (80,00%)، بينما الفقرة (عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) بالمرتبة الرابعة بدرجة حدّة بلغت (2,3) ووزن مؤوي (76,67%)، بينما المرتبة الخامسة للفقرات (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) و(قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية) و(صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلي الأساس والتكميل) بدرجة حدّة بلغت (2,2) ووزن مؤوي (73,33%)، والمرتبة السادسة والأخيرة للفقرة (يُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين) بدرجة حدّة بلغت (2,1) ووزن مؤوي (70,00%)

جدول (31): يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المنوية لإجابات مديري مراكز

محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدّة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
%90,00	2,7	عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها	5	1
%90,00	2,7	عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية	6	2
%90,00	2,7	ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية	7	3
%86,67	2,6	عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية	4	4
%80,00	2,4	عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع	8	5
%76,67	2,3	عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية	10	6
%73,33	2,2	قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنوية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة	1	7
%73,33	2,2	قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية	3	8
%73,33	2,2	صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلي الأساس والتكميل	9	9
%70,00	2,1	بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين	2	10

7- إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية:

أحتلت فقرة (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة بلغت (2,61) ووزن مؤوي (87,12) وكانت هذه المرتبة لأغلب إجابات العينة على هذا المحور. أما الفقرة (عدم الجدبة عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) بالمرتبة الثانية وبدرجة حدّة بلغت (2,52) ووزن مؤوي (84,90%)، والمرتبة الثالثة للفقرة (عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) بدرجة حدّة بلغت (2,36) ووزن مؤوي (78,54%)، بينما الفقرة (ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) بالمرتبة الرابعة وبدرجة بلغت (2,26) ووزن مؤوي (75,25%)، وفقرة (عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع) بالمرتبة الخامسة وبدرجة حدّة بلغت (2,14) ووزن مؤوي (71,21%)، بينما الفقرتان (قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية) و(عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) حصلت على المرتبة السادسة وبدرجتي حدّة متقاربة (2,2،2,40) ووزنين مؤويين (67,17%،67,93%) والمرتبة السابعة كانت للفقرة (بعدم أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين) بدرجة حدّة بلغت (1,97) ووزن مؤوي (65,66%)، والمرتبة الثامنة للفقرة (صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتني الأساس والتكميل) بدرجة حدّة بلغت (1,75) ووزن مؤوي (58,33%)، وكما موضح في الجدول (32).

الهيئة التعليمية لديها مهام تربوية واجتماعية أقرها قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011 وتعليماته، الهدف منها ضمان امتلاك الدارسين مهارات القراءة والكتابة والحساب ورفع مستوى حياتهم ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً والالتزام بسياسة الهيئة العليا في عملية التعليم والتوجيه، وتنفيذ البرامج مع احترام الدارسين وإقامة العلاقات الطيبة وتشجيع روح التعاون والعمل الجماعي داخل المركز وخارجه. لا يمكن لأي برنامج تربوي أن يؤدي دوره في بناء شخصية إنسانية متكاملة ما لم يأخذ في الحسبان قيم المجتمع وعاداته، والمناهج التربوية هي الترجمة الواقعية لتطبيق الأهداف التعليمية وتحويلها من مرحلة الأمانى إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ، ومن خلال تحليل إجابات أفراد العينة الكلية كانت هناك تقارب في وجهات النظر حول مقررات منهج محو الأمية وصلاحياتها للدارسين وملائمتها لمستواهم التعليمي والثقافي ومراعاة الفروق الفردية.

جدول (32): يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدة والأوزان المنوية لإجابات المعلمين

والمحاضرين في مراكز محو الأمية

الوزن المنوي	درجة الحدة	الفقرات	ترتيب الفقرات	تسلسل الفقرات
87,12%	2,61	قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة	1	1
84,09%	2,52	عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها	5	2
78,54%	2,36	عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية	6	3
75,25%	2,26	ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية	7	4
71,21%	2,14	عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع	8	5
68,69%	2,06	قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية	3	6
67,93	2,04	عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية	4	7
67,17	2,02	عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية	10	8
65,66	1,97	بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين	2	9
58,33	1,75	صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتى الأساس والتكميل	9	10

الرؤية المستقبلية للأمية في محافظة واسط

أولت الدراسات السكانية أهمية خاصة للتنبؤ والتوقع المستقبلي للظواهر السكانية؛ لكونها في ديمومه حركية بالزيادة أو النقصان من حيث متغيراتها أو العوامل المؤثرة فيها، وهذا دليل على تغير تلك الظواهر بشكل دائم داخل المجتمعات السكانية، وهذه التوقعات قد تندمج في وضع الخطط والبرامج المستقبلية لتلك الظواهر (عبد الحسين زيني، 1986: 173)، كذلك أن مشكلة الدراسة مرتبطة بالسكان من حيث خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، وهي بذلك خاضعة للتحويلات التي قد تطرأ عليها بين

مدة وأخرى, بفعل مجموعة من العوامل المؤثرة فيها, وهذه التحولات يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في الرؤية المستقبلية لهذه الظاهرة وغيرها من الظواهر السكانية.

إن الرؤية المستقبلية للسكان الأميين في محافظة واسط يمكن أن تبني وتكون أكثر وضوحاً باعتماد الزيادة السنوية للأميين المستخرجة من بيانات التعداد السكاني لعام (2012/1997)؛ حيث يفضل أن تبني التوقعات السكانية لمدة قصيرة وباقتراض ثبات معدلات النمو، وكذلك التوزيع النوعي والعمرى لتحقيق نوعاً من الدقة في الحصول على النتائج المستقبلية, وعلى العكس من ذلك إذا كانت المدة طويلة, وتبقى الرؤية المستقبلية للظواهر السكانية ذات مدلولات ديموغرافية مهمة تسهم في إيجاد الحلول لبعض الظواهر السكانية كما يمكن العمل في ضوء نتائجها لتحقيق التنمية البشرية. كذلك يمكن الوصول إلى الرؤية والتوقعات المستقبلية للسكان الأميين في محافظة واسط لعام 2026 بافتراض ثبات الأسباب والعوامل المؤثرة في الأمية وبعتماد الدراسة على استخدام معادلة المتوالية العددية (*).

بعد استخدام المعادلة المشار إليها آنفاً تم التوصل إلى النتائج التي يوضحها, والذي يوضح انخفاض نسبة السكان الأميين بعمر (10 سنوات) فأعلى من مجموع سكان محافظة واسط بالعمر نفسه وبنسبة (18.8%) بعد أن كانت متمثلة بالنسب (31.8%, 32%, 22.7%) للأعوام (2012, 1997, 1987), كذلك يمكن افتراض ارتفاع هذه النسبة إذا ما ازدادت نسبة انخفاض المستوى المعيشي لعموم المحافظة وبقية المسببات الاجتماعية للأمية, وارتفعت نسبة التسرب المدرسي. لاسيما بعد انطلاق الحملة الشاملة لمحو الأمية بصدور قانونها رقم (23) لسنة 2011 وللعراق عموماً وبضمنه محافظة واسط, التي شملت الأميين في محافظة واسط الذين اشتركوا بالحملة الشاملة لمحو الأمية بالمرحلتين (الأساسية والتكميلية) وحصلوا على شهادة محو الأمية, والتي قد تؤهلهم للاستمرار في التعليم بمدارس التعليم المستمر أو الامتحانات الخارجية المفتوحة ضمن سياقات وزارة التربية, على الرغم من الصعوبات التي رافقت هذه الحملة من حيث قلة الإمكانيات البشرية والمؤسسية, ومن ثم توقف المخصصات المالية لهذه الحملة التي انعكست بدورها على أعداد الملحقين بهذه الحملة فضلاً عن التسرب الكبير للأميين من مراكز محو الأمية في أفضية محافظة واسط عموماً.

(*) تم استخراج التوقعات المستقبلية للسكان الأميين وفق المعادلة التالية :-

$$ك2 = 1 + (ن-1) د$$

حيث إن:

ن = عدد السنوات (بضمنها سنة التعداد الأول) .

د = المقدار الثابت لزيادة السكانية (أساس المتوالية العددية) .

للتفاصيل ينظر : يونس حمادي علي، مصدر سابق ، ص 40 .

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات :

- الاستنتاجات حسب المحاور:

أولاً: المحور التعليمي والتربوي

1- احتل "المحور التعليمي والتربوي" على المرتبة الأولى ضمن المحاور الأربعة التي شملتها أداة الدراسة؛ حصل من حيث الأهمية على درجة حدة مقدارها (2,47) ووزن مؤني مقداره (82,32).

أ- أظهرت الدراسة حسب إجابات أفراد العينة الكلية أن (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) جاء بالمرتبة الأولى بدرجة حدة بلغت (2,76) ووزن مؤني (92,05%).

ب- بينت الدراسة حسب إجابات الإداريين أن (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) جاء بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية بلغت (2,25) ووزن مؤني (75,00%).

ج- بينت الدراسة أن إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية (قائمقامو) ورؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديري النواحي) أن (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متقاربة بلغت (2,83)، ووزن مؤني (94,44%)، (81,82%).

د- كشفت الدراسة حسب إجابات المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية عن أن (إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) و(عدم التخطيط الاستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) جاء بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية بلغت (3,00) ووزن مؤني (100,00%).

هـ- بينت الدراسة حسب إجابات مديري مراكز محو الأمية أن (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، وسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية... إلخ) في بعض المدارس) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ) جاء بالمرتبة الأولى وبدرجة حدة مماثلة بلغت (3,00) ووزن مؤني (100,00%).

و- كشفت الدراسة حسب إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية أن (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير، حيث بلغت درجة الحدة (2,92) ووزن مؤني (97,22%).

ثانياً: المحور الاقتصادي

1- احتل "المحور الاقتصادي" المرتبة الثانية ضمن المحاور الأربعة التي شملتها أداة الدراسة من حيث الأهمية والتأثير بدرجة حدة مقدارها (2,37) ووزن مؤوي مقداره (79,05).

أ- كشفت الدراسة حسب إجابات أفراد العينة الكلية عن أن (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة، وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) و(عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الحكومة) احتلتا المرتبة الأولى، إذ حصلتا على درجتى حدة متقاربتين بلغتا (2,60)، (2,51) ووزنين مؤيين (86,55) و(83,52).

ب- أظهرت الدراسة حسب إجابات الإداريين لتحديد الأسباب الأكثر تأثيراً في استئراء الأمية بالمحافظة.. وخاصة أنهم يحتلون مواقع إدارية مهمة في المحافظة وذات صلة بالعملية التربوية، أن (بعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم) بالمرتبة الأولى، إذ حصلت على درجة حدة بلغت (2,25) ووزن مؤوي (75,00%).

ج- بينت الدراسة حسب إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في القضاء (قائمقامو) ورؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديري النواحي) والمشرفين التربويين على مراكز محو الأمية في المحافظة أن (عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة)، جاءت بأعلى درجة حدة متقاربة بلغت (2,67)، (2,36)، (3,0) ووزن مؤوي (88,89%)، (78,79%)، (100%).

د- كشفت الدراسة حسب إجابات مديري مراكز محو الأمية في هذا المحور عن أن (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها)، جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدة بلغت (2,5) ووزن مؤوي (83,33%).

هـ- أظهرت الدراسة إجابات المعلمون والمحاضرون مراكز محو الأمية على فقرات المحور الاقتصادي، بأن (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) و(عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة) إذ حصلتا على المرتبة الأولى بدرجة حدة متقاربة بلغت (2,64)، (2,56) ووزنين مؤيين (87,88%)، (85,35%).

ثالثاً: المحور الاجتماعي والأسري

أظهرت الدراسة أن "المحور الاجتماعي والأسري" احتل المرتبة الثالثة ضمن المحاور الأربعة التي شملتها أداة الدراسة من حيث الأهمية والتأثير بدرجة حدة بلغت (2,36) ووزن مؤوي (78,79%).

- أ- بينت الدراسة إجابات العينة الكلية أن الفقرة الأكثر تأثيراً في هذا الجانب وجاءت بالمرتبة الأولى هي (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) حصلت على درجة حدة مقدارها (2,56) ووزن مؤوي (85,23%).
- ب- أظهرت الدراسة إجابات الإداريين ومديري مراكز محو الأمية والمعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية، أن غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متقاربة بلغت (2,25) و(2,6) و(2,16) ووزن مؤوي (7,50%) و (86,67%) و (86,87%).
- ج- كشفت الدراسة إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية (قائماقمو)، عن أن (تدني الوضع الأمني والسياسي مما يؤدي إلى امتناع الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس) و(غياب المتابعة من قبل العوائل لأبنائها) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدة بلغت (2,83) ووزن مؤوي (94,44%).
- د- أظهرت الدراسة إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديري النواحي) بأن (حرمان الفتيات من التعليم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية) و(غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية بلغت (2,27) ووزن مؤوي (75,76%).
- هـ- كشفت الدراسة إجابات المشرفون التربويون على مراكز محو الأمية أن (غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة مما يؤدي إلى اضطرار الأولاد إلى تحمل مسؤولية العائلة) و(قلة الرغبة والطموح لدى بعض العوائل في تشجيع أبنائها على التعليم) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية (2,9) ووزن مؤوي (96,67%).

رابعاً: المحور الإستراتيجي الذي يتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأمية.

أظهرت الدراسة أن "المحور الإستراتيجي التي تتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأمية" المرتبة الرابعة ضمن المحاور الأربعة التي شملتها أداة الدراسة من حيث الأهمية والتأثير بدرجة حدة بلغت (2,25) ووزن مؤوي بلغ (75,04%).

- أ- بينت الدراسة إجابات أفراد العينة الكلية أن فقرة (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) حصلت على المرتبة الأولى بدرجة حدة بلغت (2,58) ووزن مؤوي (85,98%).
- ب- كشفت الدراسة إجابات الإداريين والمعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية، والذين هم بمستوى المسؤولية تتميز بالدقة كونهم بالميدان، وخاصةً فيما يخص المحور الإستراتيجي، عن أن (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية

كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متقاربة بلغت (1,80) و (2,61) ووزن مؤوي (60,00%) و(87,12) .

ج- بينت الدراسة إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية (قائمقامو) أن (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) و(عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) جاء بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية بلغت (2,83) ووزن مؤوي (94,44%).

د- أظهرت الدراسة حسب إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، أن (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) جاء بالمرتبة الأولى بدرجة حدة متساوية بلغت (2,45) ووزن مؤوي (81,82%).

هـ- كشفت الدراسة إجابات المشرفون التربويون على فقرات المحور الإستراتيجي، عن أن (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) و(عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) جاء بالمرتبة الأولى بدرجة حدة مماثلة بلغت (3,00) ووزن مؤوي (100,00%).

و- أظهرت الدراسة إجابات مديري مراكز محو الأمية، أن (عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) و(ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) جاءوا بالمرتبة الأولى وبدرجة حدة متساوية بلغت (2,7) ووزن مؤوي (90,00%).

ثانياً- توصيات الدراسة:

تنقسم التوصيات إلى توصيات مجتمعية وتوصيات عامة:

أولاً- توصيات خاصة إلى وزارة التربية:

- 1- وجدت الباحثة أن الفقر والحرمان والعوز المادي من أهم الأسباب التي تدفع الأهالي إلى عدم الاهتمام بأن يواصل أبناؤهم التعليم؛ لذا على وزارة التربية تفعيل قرار صرف مخصصات الدراسة للتلاميذ والطلبة في جميع المراحل الدراسية.
- 2- إعادة بناء البنى التحتية لمختلف المؤسسات التربوية وتوفير كوادر إدارية مهنية أكاديمية ذات خبرة تربوية لتولي المناصب الإدارية للنهوض بتلك المؤسسات نحو الأفضل.

- 3- وجدت الباحثة أن قلة الأبنية الدراسية وعدم حداتها وتطويرها، وأن الدوام المزدوج الثنائي والثلاثي جعل التلاميذ أو الطلبة لا يحصلون إلا على جزء قليل من ساعات التعلم التي يستحقونها، وأثر ذلك على نوعية التعليم، ودفع أغلبية التلاميذ والطلبة إلى التسرب وترك مقاعد الدراسة لعدم الاستيعاب والشعور بالراحة، ومن ثم كان ذلك سبباً في استثناء الأمية بدلاً من الحد منها أو القضاء عليها؛ لذا على وزارة التربية بناء المدارس الحديثة بما يتلائم والكثافة السكانية وموزعة بعدالة في مختلف مناطق العراق الحضرية والريفية.
- 4- بناء مدارس قريبة من السكن لمنع تسرب التلاميذ وخاصة الفتيات في المناطق الريفية والمناطق النائية البعيدة عن السكن.
- 5- من الأسباب المهمة جداً لعدم الاستمرار بالتعليم عدم وجود رادع قانوني يجبر الآباء بزج أبنائهم في التعليم؛ لذا على وزارة التربية اتخاذ سياسات وتشريعات وقوانين رادعة لتطبيق قانون التعليم الإلزامي وتمديده للمرحلة المتوسطة للقضاء على مشكلة الأمية التعليمية مستقبلاً.
- 6- يعاني أغلب التلاميذ والطلبة في معظم المدارس وخاصة في المناطق الريفية والنائية، والتي تعاني من انخفاض المستوى المعاشي لأغلبهم من نقص في التجهيزات المدرسية أو تأخرها بعد بدأ العام الدراسي (قرطاسية، والمناهج الدراسية) على وزارة التربية ومن خلال مؤسساتها المعنية بذلك بتجهيز جميع مدارسنا وبصورة عادلة بالكتب المدرسية والقرطاسية، وبيدأ التجهيز من العطلة الصيفية.
- 7- تفعيل مشروع التغذية المدرسية في العراق، هذا المشروع الحيوي والإنساني لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المكتملة لرسالة المدرسة في تنمية الوعي، وتطوير السلوك الغذائي، وتحسين العادات الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي.
- 8- على وزارة التربية الاهتمام بإعداد المعلم من كل الجوانب؛ لأنه أساس نجاح العملية التربوية والارتقاء بها وهو أداة جذب للتلاميذ للمقاعد الدراسية.
- 9- الاهتمام بالجهاز الإشرافي على العملية التربوية من حيث إعداد وآلية قبول المشرفين وإشراكهم بدورات تطويرية مستمرة، والتأكيد على المتابعة والرقابة من قبلهم للمدارس كافة وفي مختلف المناطق.
- 10- الاهتمام بالإعلام التربوي من قبل الوزارة لما له دور في حث الأهالي في دفع أبنائهم إلى مقاعد الدراسة، والتأكيد على أهمية التعليم في حياة الفرد ورفقيها ورفع مستواه الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.
- 11- حث إدارات المدارس على متابعة حالات التسرب المدرسي، وبالتعاون مع الأسر لما يشكله التسرب المدرسي من خزين مستقبلي للأمينين لأي مجتمع من المجتمعات.

12- التعامل مع المشرفين المخصصين للمتابعة والإشراف على مراكز محو الأمية بتفرغهم لمدة يومين من مدارس التعليم العام، لمتابعة المراكز بدلاً من المخصصات المالية التي تم إيقافها بسبب الأزمة المالية التي تمر بها البلد.

ثانياً. توصيات خاصة إلى مجالس محو الأمية في المحافظة:

- 1- قيام مجلس محو الأمية بالمحافظة بدوره الريادي مثلما رسمها له قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011 ثانياً وثالثاً من المادة 12.
- 2- ضرورة إجراء مسح شامل للأمية مما يوفر قاعدة بيانات شاملة ومتنوعة حول ظاهرة الأمية في المحافظة؛ للاستفادة منها في الخطط المستقبلية.
- 3- متابعة تنفيذ مشروع حملة محو الأمية من قبل الجهات المعنية وبإشراف أعضاء مجالس محو الأمية سواء مركز المحافظة أو القضاء أو الناحية والقيام بالزيارات الميدانية لمراكز محو الأمية.
- 4- حث الأهالي على دفع أبنائهم للأميين للالتحاق بمراكز محو الأمية من خلال تجنيد وسائل إعلام المحافظة بكل أنواعه المسموعة والمرئية والمكتوبة لبيان أهمية التعليم في حياتهم.
- 5- على مجلس المحافظة لمحو الأمية تشجيع الدارسين المتفوقين والمتميزين في مراكز محو الأمية بتكريمهم وتوزيع الهدايا العينية والمعنوية.
- 6- تجنيد قناة المحافظة الفضائية ببث دروس محو الأمية في أوقات مختلفة والقيام بحملة إعلامية واسعة بالمحافظة لأجل الحد من ظاهرة استسراء الأمية.
- 7- بما أن الأمية تنتشر بين العوائل الفقيرة وأغلب الأميين يعملون في الخدمات بأجور منخفضة تتناسب مع مؤهلاتهم المتدنية، وعاملين في النشاط الزراعي وهم من المناطق الريفية، لذا على مجلس المحافظة أن يتبنى تخصيص مبالغ محددة تعوض الأميين عن ساعات الالتحاق بمراكز محو الأمية لسد حاجاتهم اليومية.
- 8- إنشاء مكاتب استشارية إقليمية على مستوى أفضية المحافظة، لغرض إعداد البيانات وجمع المعلومات عن الأميين وخصائصهم وأعدادهم، بما يؤمن عملية البحث والدراسة لأغراض معالجة مشكلة الأمية التي تعاني منها المحافظة.
- 9- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في مجال مكافحة الأمية بما يتلاءم مع ظروف المحافظة باعتبارها جزءاً من العراق للقضاء على مشكلة الأمية أو الحد منها على أقل تقدير، لتنفيذ مشروع محافظة بلا أمية.
- 10- توفير فرص عمل لمن يكمل تعليمه في مراكز محو الأمية ويحصل على شهادة محو الأمية بمرحلتها الأساسية والتكميلية.

- 11- العمل والتنسيق بين الحكومة المركزية ومجالس المحافظات لتحديد وتخصيص قطع الأراضي لبناء المدارس وفق خارطة علمية مدروسة في توزيعها للمدارس في ضوء الحاجة الفعلية لها.
- 12- الاهتمام بدراسات تفصيلية للمظهر العام للمحافظة لغرض استغلال مواردها الطبيعية لصالح السكان من خلال معرفة العوامل الجغرافية المتنوعة, لا سيما وأن المحافظة تمتلك إمكانات طبيعية وبشرية تتطلب الإلمام بها حتى يمكن وضع التخطيط السليم بما يتفق وواقع المحافظة واحتمالات المستقبل.

ثالثاً- توصيات خاصة إلى الجهاز التنفيذي لمحو الأمية:

- 1- تفعيل قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011 وتعليماته النافذة.
- 2- تفعيل عمل مجالس محو الأمية في المحافظة من خلال الزيارات الميدانية والمتابعة.
- 3- توفير الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات والدوائر العاملة في مجال محو الأمية فضلاً عن الدعم المالي للأمين كمحفزات فاعلة للانخراط بالحملات الشاملة لمحو الأمية على مستوى محافظة واسط .
- 4- التنسيق مع مديرية التعليم العام لغرض الاستعانة بالمدارس القريبة من مناطق الأميين وفتح مراكز لمحو الأمية فيها دون التأثير على سير الدوام .
- 5- التنسيق مع مديرية الإشراف العامة في وزارة التربية بترشيح بعض من المشرفين لغرض متابعة مراكز محو الأمية لغرض إنجاح مشروع حملة محو الأمية.
- 6- عودة العمل بصرف المخصصات المالية للدارسين ومديري مراكز محو الأمية والمشرفين التربويين وموظفي الخدمة بتنفيذ نص قرار (207) لسنة 2013، ونص قرار (417) لسنة 2012.
- 7- التوسع في إنشاء المدارس والأماكن الخاصة لمكافحة الأمية بما يحقق عملية التوازن وسهولة وصول الأميين إلى مكان تعلمهم لا سيما في المناطق الريفية.
- 8- عقد المؤتمرات والندوات التثقيفية من قبل الجهات المختصة لا سيما في المناطق الريفية للحد من تأثير بعض العادات والتقاليد التي تقف عائقاً بوجه التعليم, وحث رجال الدين على التوعية الدينية لما تسببه الأمية من آثار سلبية على المجتمع.
- 9- تشكيل هيئات ولجان محلية وعلى مستوى الوحدات الإدارية لمتابعة وتقييم سير عملية مكافحة الأمية في تلك الوحدات.

- 10- الاهتمام بالحملات الإعلامية المقروءة منها والمسموعة والمرئية من قبل قسم الإعلام والعلاقات في الجهاز التنفيذي؛ لما لها من دور في توعية وإرشاد السكان بخطورة مشكلة الأمية، وتعريفهم بأهمية القضاء على هذه المشكلة لما للتعليم من مردودات مادية ومعنوية في مجالات الحياة كافة.
- 11- مطالبة الجهات المعنية بالدولة بضرورة إجراء تعداد سكاني لتيسير المعلومات الدقيقة والتفصيلية عن السكان؛ لمعرفة أعداد الأميين لتحسين كفاءة مشروع حملة محو الأمية وفق ذلك.
- 12- التعامل مع المحاضرين بصيغة العقد المبرم مع الجهاز التنفيذي لمحو الأمية لضمان حقوقهم، وتحسين أدائهم الوظيفي.
- 13- لغرض استمرار الدارسين والدارسات باستمرارية الدوام ضمن مراكز محو الأمية، تخصيص مبالغ نقدية كمكافأة في نهاية كل مرحلة بعد اجتيازها بنجاح.

رابعاً- التوصيات العامة:

- 1- إبراز دور المدرسة بوصفها الوسيلة الأساسية للتربية والتعليم.
- 2- إيجاد علاقة إيجابية مبنية على الثقة والاحترام المتبادل بين أعضاء الهيئة التعليمية والمجتمع بما يساعد على زيادة العطاء والإخلاص في العمل، والاهتمام بالفئات الخاصة كالموهوبين أو ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 3- توظيف الفنون والوسائل الإعلامية داخل المدرسة، بما يساعد على تنمية مواهب الطلاب والطالبات، ومساندة المعلمين والمعلمات لإيصال المعلومة وتعزيز القيمة التربوية بطرائق أكثر تشويقاً.
- 4- تشجيع التجارب التربوية الرائدة، ونشر إبداعات المعلمين والمعلمات والطلاب والطالبات وأفراد الأسرة التعليمية كافة عن طريق القنوات الإعلامية المختلفة.
- 5- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالعوز المادي والحرمان والفقر، وتوعية الأهل بأهمية التعليم أو الاستمرار في محاربة الأمية في محافظة واسط.
- 6- تحسين الأوضاع السياسية المضطربة التي عاشتها محافظة واسط منذ الثمانينيات حتى الآن شأنها شأن المحافظات الأخرى التي أدت إلى زيادة معدلات الأمية بين السكان، مع الاهتمام بمحو الأمية لدى الإناث أكثر من الذكور لوجود علاقة قوية بين حجم الإناث والأمية.

7- القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال والتقليل منها لما لها من أثر كبير في ترك التلاميذ لمقاعد الدراسة أو عدم الالتحاق بالمدرسة, من خلال التعاون المشترك بين الجهات ذات العلاقة وبالأخص وزارة التربية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التخطيط.

ثالثاً. مقترحات الدراسة:

- 1- إجراء دراسات مماثلة ودراسات مقارنة في المحافظات التي تعاني من نسبة عالية في الأمية.
- 2- زيارات ميدانية من قبل مسؤولي الجهاز التنفيذي إلى مراكز محو الأمية في المحافظات كافة.
- 3- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- 4- إجراء دراسات مقارنة لمعرفة الفرق بين تقديم دروس محو الامية بالطريقة التقليدية وتقديمها عن طريق التلفزيون.
- 5- دعوة طلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية كافة على إعداد بحوث ودراسات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار (ميدانية، نظرية).
- 6- دعوة الجهاز التنفيذي بالتنسيق مع وزارة الإعلام إلى التفكير في تبني إنتاج برنامج تلفزيوني لمحو الأمية وتعليم الكبار. يجمع بين الجانب التعليمي والتثقيفي والتوعوي والمتعة الدرامية.

المصادر والمراجع:

- [1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2012
- [2] المصدر نفسه
- [3] الجهاز التنفيذي لمحو الأمية: المديرية العامة للشؤون الفنية/ قسم الإحصاء والمتابعة والتخطيط، (2016)
- [4] المصدر نفسه
- [5] اليونسكو، التربية للجميع: الغرض والسياق، دراسات المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، الدراسة الأولى، جوميتين- تايلاند، باريس، اليونسكو، 1991؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1995، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، 1995، ص 6-7.
- [6] اليونسكو، الأمية في الوطن العربي، الوضع الراهن وتحديات المستقبل، ط 2، عمان، مكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية، آب 1991، ص 15.
- [7] المصدر نفسه، ص 17
- [8] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إستراتيجية محو الأمية في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، إعداد عبد الله عبد الدائم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995، ص 20.
- [9] قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011، جمهورية العراق، ص 2.
- [10] هـ، س بولا؛ تعليم الكبار، اتجاهات وقضايا عالمية ترجمة عبد العزيز بن عبد الله السنبل، وصالح عزب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، تونس، 1993، ص 13.
- [11] Unesco. Summairevort of The international conference On Adult Education. Elsinore. Demmark., 18025 june 1949, varies, P406.
- [12] إبراهيم مذكور؛ معجم العلوم الاجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1975، ص 518.
- [13] المصدر نفسه، ص 518.
- [14] معجم المعاني الجامع والمعجم الوسيط.. www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/
- [15] <https://ar.wikipedia.org/wik>

[16] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنوات 2008، تموز ، 2009، ص20.

[17] محمد فهد القيسي وآخرون؛ التراث الشعبي في محافظة واسط، ط1، بغداد، بيت الكتاب السومري، 2015، ص10.

[18] الإعالة الاقتصادية في محافظة واسط للمدة 1987 - 2012، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير للطالبة

لمى عبد المناف رحيم، كلية التربية - جامعة واسط، ص6.

[19] المصدر نفسه ، ص 7.

[20] علي عبد طالب؛ مشكلة الأمية في الأقطار العربية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1972، ص21.

[21] ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي؛ التوزيع الجغرافي للسكان الأميين في محافظة واسط دراسة ميدانية، رسالة ماجستير

غير منشورة مقدمة، جامعة واسط، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2015، ص45.

[22] ماجد زيدان الربيعي، بحث ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي (الأسباب والآثار والمعالجات):

www.alskandr.board.log.com

[23] قاسم محمد الزهيري؛ عمالة الأطفال في حضر محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير (غير

منشورة)، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، 2011 ، ص124.

[24] المصدر نفسه، ص 128.

[25] عدنان ياسين؛ الفقر والمشكلات الاجتماعية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 11، بيت الحكمة، 2001، ص89.

[26] دينا يونس رجا الكناني؛ التوزيع الجغرافي للأيتام في حضر محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، 2013، ص111.

[1] FarzauehRoudi , Population trends and challenges in the middle east and north Africa , population .Reference Pureau .for the intruet :www.google.iq / webhp? sourceid.

[27] لمى عبد المناف رحيم؛ الإعالة الاقتصادية في محافظة واسط للمدة (1987-2012) (دراسة في جغرافية السكان)،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، 2013، ص200.

[28] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المفاهيم والتعاريف وتعليمات ملئ الاستمارة حضر

المباني والأسر والمنتشآت والحائزين الزراعيين ضمن مشروع التعداد العام للسكان والمساكن عام 2009، ص 8.

[29] إسماعيل إبراهيم الشيخ درة؛ اقتصاديات السكان، سلسلة عالم المعرفة، العدد/127، مطابع الرسالة، الكويت، 1988،

[30] راسم قاسم، حق السكن في القانون العراقي، شبكة العراق تايمز

www.aliraqtimes.com

[31] مسارع الراوي، الإهدار في التعليم الابتدائي في العراق، الأجيال، مجلة دورية، العدد2، 1972، ص13.

[32] محمود رشدي خاطر؛ من تجارب الأمم الأخرى في مكافحة الأمية، مركز تنمية المجتمع العربي، لبنان، 1963، ص 94

[33] محمد مصطفى يحيى؛ المشكلات التربوية، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1968، ص 24.

[34] هناء جاسم محمد؛ العوامل الاجتماعية المؤثرة في التنمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة

الموصل، 2003، ص 101.

[35] حسين كريم الساعدي؛ التحليل الجغرافي للحالة الزوجية في محافظة واسط، دراسة في جغرافية السكان)، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الديوانية، 2005، ص194.

[36] هدى زريق؛ دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز

دراسات الوحدة العربية، ب-ت، ص112.

[37] يونس حمادي علي؛ مبدأ علم الديموغرافية، ط، مطبعة جامعة الموصل، 1985، ص339.

[38] عباس فاضل السعدي؛ سكان الوطن العربي، دراسة في ملامحه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية، ط1، مؤسسة

الوراق، الأردن، 2001، ص 202.

[39] عباس فاضل السعدي؛ وفيات الرضع والحصار الاقتصادي في العراق، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية

(الاسكوا)، العدد 44، 1996، ص55.

[40] قيصر عبد الله احمد الدليمي؛ التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة واسط للمدة (1987-2005)، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2007، ص 147.

[41] حسين كريم الساعدي؛ التحليل الجغرافي للحالة الزوجية في محافظة واسط، دراسة في جغرافية السكان)، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الديوانية، 2005، ص 197.

[42] زينب محمد أمين؛ التحليل المكاني لمستويات الخصوبة السكانية واتجاهاتها في محافظة واسط للمدة 1987-2008،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2010، ص135.

- [43] C.N .Ozurumba , parents' education and students performance in educational statistics at federal capital territory ABUJA, NIGERIA , journal of research in national development , volume 5 no 2 , December, 2007 For net : www.nlm.nih.gov.
- [44] eric .f.oubow, long – term effects of parents' education on children's educational and occupational success : mediation by family interactional , child aggression and teenage aspirations , Merrill palmer a (wayne stat univ press) , jul ,2009 , p.244.
- [45] علي نحيلي، العلاقة بين تحصيل الوالدين علمياً وتحصيل الأبناء (دراسة ميدانية في مدينة دمشق)، 1997 : <http://www.liilas.com>.
- [46] 29- عبد الله عطوي؛ السكان والتنمية البشرية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص584.
- [47] مثال عبدالله العزاوي؛ إشكالية العلاقة بين الأمية والتنمية في المجتمع العراقي، جامعة تكريت/كلية الآداب، مجلة الفراهيدي، العدد، 17، كانون الأول، 2013، ص 19.
- [48] حميد وكاع سيسان الجياشي؛ حجم الأسرة في محافظة المثنى(دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، 2010 ، ص 89 .
- [49] سوسن شاكر الجليبي؛ اثار العنف واساءة معاملة الاطفال على الشخصية المستقبلية (دراسة في زمن الحصار الاقتصادي على العراق)، الجمعية العراقية لدعم الطفولة في العراق، 2003، ص 6.
- [50] جمهورية العراق، الدستور العراقي، المادة (29-4) والمادة (15)، 2005 .
- [51] جمهورية العراق، وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق, 2009 ، ص 41.
- [52] المديرية العامة لتربية محافظة واسط، قسم التخطيط والمتابعة، سجلات غير منشورة، 2007
- [53] جامعة واسط ، شعبة التسجيل العامة، شؤون الطلبة، سجلات غير منشورة، لعامي 2005 و 2006
- [54] ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، مصدر سابق، ص 25.
- [55] علي عبد الامير ساجت؛ التغير المكاني لظاهرة الأمية بين سكان العراق لسنتي 1997-2007 وعلاقته المكاني بالمتغيرات ذات الصلة بالخصائص الديموغرافية والعمالة (بحث في التركيب التعليمي للسكان)، مجلة الآداب، جامعة بغداد/كلية الآداب، 2011.

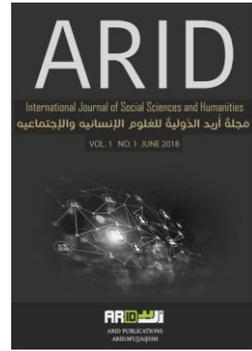
- [56] إحصان محمد الحسن، عبد المنعم الحسني؛ طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982، ص 93.
- [57] ذوقان وعبيدات وآخرون؛ البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط11، دار الفكر، الأردن، 2009، ص 214.
- [58] ناهدة عبد الكريم حافظ؛ مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، 1981، ص7.
- [59] محمد عاطف غيث؛ مجالات علم الاجتماع المعاصر (أسس نظرية ودراسات واقعية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 192.
- [60] صبيح شهاب حمد محمد؛ مناهج الخدمة الاجتماعية في خدمة الفرد، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2014، ص 197.
- [61] ذوقان وعبيدات وآخرون، مصدر سابق، ص104.
- [62] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد؛ التفكير والبحث العلمي، دار الميسرة، عمان، 2010، ص 269.
- [63] إيمان محامدية و سليمة بوطوطن؛ المرأة العاملة والعلاقات الأسرية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجوانب الحياة في الأسرة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرياح، 2013، ص11.



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

The impact of terrorism on Human Development for the population of the Arab countries

Dr.Lamyaa Ahmed Mohsin

College of Education/ AL-Mustansiriya University/Iraq

أثر الإرهاب في التنمية البشرية لسكان الدول العربية

أ.م.د. لمياء أحمد محسن تخلف

الجامعة المستنصرية- كلية التربية، بغداد ، العراق

lamyaaahmed357@yahoo.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received 12/03/2018

Received in revised form 28/04/2018

Accepted 15/06/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

The research aims to clarify the impact of terrorism phenomenon and its relationship with Human Development index (HDI) for the population of the Arab countries, there is no doubt that terrorism poses a major threat to human development process, and to focus on the implications of terrorism was the problem of the research raised questions that formula. How the phenomenon of terrorism affecting in human development for people of the Arab countries process, what are the dimensions. the answer reached his research is that terrorism contributes significantly to the low Human Development index (HDI) for people of the Arab countries , it notes that this guide rises in the gulf Arab oil countries with per capita income was the highest, Qatar was the highest in value of Human Development index for year 2013 amounted to 0.851 , and also the lowest value of the global terrorism index reached (0) for year 2014 . the lower values of Human Development index was for Somalia reached (0) for year 2013 ,and index of terrorism was high reached (7.41) for year 2014 , Iraq progressing the Arab countries and the world in the global terrorism index the first come with ten points , the value of human development reached to (0.641) .thus , we conclude that values of (HDI) was low in the Arab countries where the values of global terrorism index was high such Somalia, Yemen ,Iraq, Syria ,and the values of (HDI) was high in the Arab countries where values of terrorism index was low such Qatar, Oman, Kuwait, United Arab Emirates.

Keywords: terrorism, development, human, population, countries, Arabic

ملخص

يهدف البحث إلى توضيح أثر ظاهرة الإرهاب وعلاقتها بدليل التنمية البشرية لسكان الدول العربية، فبلا شك أن الإرهاب يشكل خطورة كبيرة على عملية التنمية البشرية، وللتركيز على تداعيات الإرهاب كانت مشكلة البحث التي طُرحت بصيغة تساؤلات مفادها: كيف تؤثر ظاهرة الإرهاب في عملية التنمية البشرية لسكان الدول العربية؟ وما أثاره؟ والإجابة التي توصل إليها البحث هي أنّ الإرهاب يسهم بصورة كبيرة في تدني دليل التنمية البشرية لسكان الدول العربية، فيلاحظ أن هذا الدليل يرتفع في دول الخليج العربية النفطية وهي ذات أعلى دخل للفرد، وكانت قطر صاحبة أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية لعام (2013) بلغت (0,851)، وتمثلت فيها أدنى قيمة لمؤشر الإرهاب العالمي بلغت (0) عام (2014)، أما أدنى القيم لدليل التنمية البشرية فكانت من نصيب الصومال (0) عام (2013) بمؤشر للإرهاب مرتفع بلغ (7,41) عام 2014. ويتصدر العراق الدول العربية والعالم في مؤشر الإرهاب لعام (2014) بترتيب جاء الأول برصيد بلغ عشر نقاط بقيمة لدليل التنمية البشرية بلغت (0,641). وبهذا نستنتج أن دليل التنمية البشرية ينخفض في الدول العربية التي يرتفع فيها مؤشر الإرهاب مثل الصومال، واليمن، والعراق، وسوريا، ويرتفع هذا الدليل في الدول العربية التي ينخفض فيها مؤشر الإرهاب كما في قطر، عُمان، الكويت، الإمارات العربية.

كلمات مفتاحية: الإرهاب، التنمية، البشرية، سكان، الدول، العربية

1- المقدمة

الإرهاب ظاهرة مرفوضة إنسانياً، فتنوع الأساليب الإرهابية من قتل, وخطف, وسرقة, وتهديد الأمن بمختلف أنواعه يعكس أثرا خطيرة على حياة الناس وأنشطتهم ومستوى معيشتهم من خلال زيادة معدلات البطالة والفقر وتدني مستوى الخدمات وبالتالي تراجع دليل التنمية البشرية، وتتجاوز خطورة الإرهاب النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي، وتبرز أهمية مكافحة الإرهاب والحد من آثاره للتنمية البشرية حتى يتحقق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، فظاهرة الإرهاب تحتاج تدخل دولي وتعاون من أجل مكافحتها، فالإرهاب يعيق بشكل كبير عملية التنمية من خلال تقليص فرص الخيارات المتاحة للسكان مثل التمتع بحياة صحية مديدة، والتعليم، والمستوى المعيشي اللائق، والعديد من الخيارات الأخرى كالحريات العامة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية.

1-1: أهمية البحث: تتضح من خلال بيان أثر ظاهرة الإرهاب على عملية التنمية البشرية لسكان الدول العربية، إذ إن التنمية تشكل حاجسا مستمرا للكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، خصوصا مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ارتفاع نسب الجوع والفقر والجهل في الكثير من الدول وزيادة معدلات النزوح باتجاه الدول المتقدمة، وهذا ما دعانا إلى التوجه لدراسة موضوع التنمية البشرية في الدول العربية؛ لتوضيح ظاهرة الإرهاب وتداعياتها المختلفة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على مؤشرات التنمية البشرية الأساسية، والتي من خلالها يقاس مستوى التنمية البشرية ارتفاعا أو انخفاضاً مما يعكس حقيقة هذه الأوضاع بصورة دقيقة على سكان الدول العربية.

2-1: مشكلة البحث مفادها: كيف تؤثر ظاهرة الإرهاب في عملية التنمية البشرية لسكان الدول العربية؟ وما المعوقات التي

تخلقها ظاهرة الإرهاب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؟

3-1: فرضية البحث:

1- الإرهاب يؤثر سلبا في مؤشرات التنمية البشرية لسكان الدول العربية من خلال تأثيراته المباشرة على أمن السكان وما

يمثله من تهديد لحياتهم وممتلكاتهم.

2- يؤثر الإرهاب بصورة غير مباشرة في قدرات الحكومات في تقديم مستوى معيشي لائق للسكان اقتصاديا واجتماعيا.

هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- التعرف على مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بسكان الدول العربية وأي الدول التي ترتفع فيها هذه المؤشرات وبالعكس.

مع توضيح اتجاهات دليل التنمية البشرية للدول العربية للمدة (1990-2013).

2- توضيح خطورة ظاهرة الإرهاب وانعكاساتها على تحقيق خطط تحسين معدلات التنمية البشرية التي من خلالها يتم بناء مجتمع متطور يعتمد على الابتكار والإبداع, باعتبارها منطلق تطوير الاقتصاد وتحسين معدلات نموه وبنائه على أسس متينة تسمح بالاستقرار الاجتماعي والسياسي للسكان.

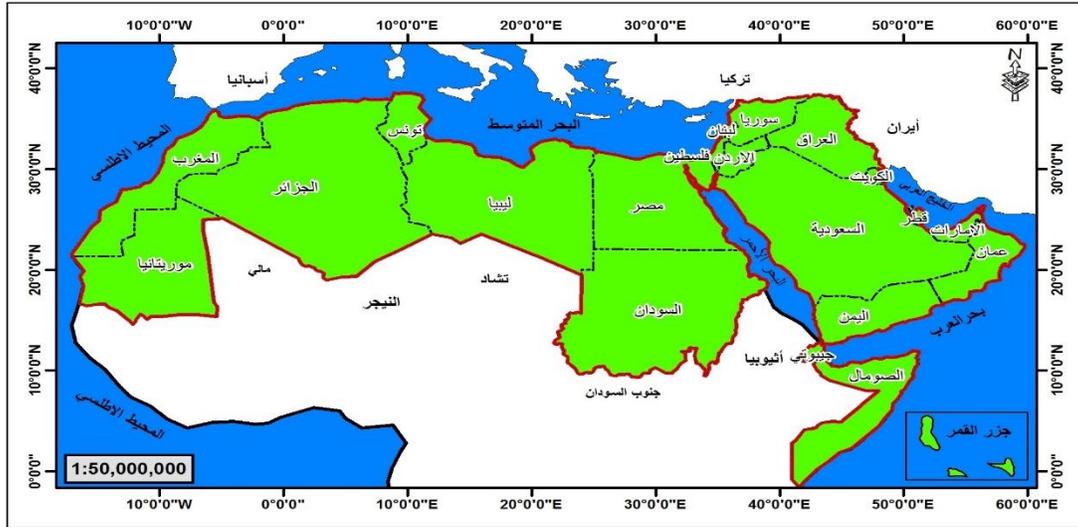
منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الجغرافي الوصفي التحليلي، و بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية, إضافة إلى الكتب والدوريات في توضيح ما صورة التوزيع المكاني لظاهرة الإرهاب وعلاقتها بمؤشرات التنمية البشرية لسكان الدول العربية؟ وما آثاره؟

و يُلاحظ افتقار الدول العربية إلى وجود قاعدة للبيانات موثوقة ودقيقة عن الإرهاب؛ ولذا فإن دراسة ظاهرة الإرهاب حتما ستعاني من معوقات في إيجاد الإحصائيات الدقيقة التي تعكس الواقع؛ لذا يعد وجود قاعدة بيانات عن الإرهاب مطلباً أساسياً لقياس مستوى الأمن العربي.[1]

حدود البحث الجغرافية والزمانية: تقع الدول العربية بين دائرتي عرض 3° جنوباً (حدود الصومال مع كينا) وحتى دائرة عرض 38° شمالاً (حدود العراق مع تركيا) أي نحو 35 درجة عرضية وبين خطي طول 10 غرباً (حدود موريتانيا مع السنغال) إلى 70 شرقاً (رأس الحد بسلطنة عُمان) أي نحو 60 خط طول، بمساحة تبلغ 13,528,980 مليون كم². [2] وتطل منطقة الدراسة على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب والبحر المتوسط من الشمال والخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي من الشرق والجنوب الشرقي. لاحظ خريطة(1)

إما الحدود الزمانية فقد اعتمدت الدراسة على أعوام متفرقة, مع تحديد عام (2013) لدليل التنمية البشرية؛ لتوفر إحصائيات مؤشراتته و عام (2014) لدليل الإرهاب الدولي للسبب نفسه.

خريطة (1): الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة



2- تحديد المفاهيم:

المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها إلى غيره من الناس. ومن أهم المفاهيم التي يتناولها البحث:

1-2: الإرهاب: لا يوجد حتى اليوم تعريف واحد ومحدد ومُتفق عليه لمفهوم الإرهاب على الرغم من الحاجة الماسة لذلك، وإن كانت بعض المؤسسات حاولت تعريفه إلا أنه على المستوى العالمي والدولي لا يوجد تعريف جامع معترف به دولياً [3].

يعد وضع تعريف شامل وجامع للإرهاب مشكلة كبيرة في طريق الجهود المبذولة لوضع حد وحل حاسم لهذه الظاهرة، ولقد عبر الكثير من الباحثين في مختلف المجالات عن هذه الصعوبة بعبارات كثيرة. وتعددت آراء الباحثين حول الأسباب التي أدت إلى إثارة مثل هذه الصعوبة حول تعريف الإرهاب، والذي يعد الخطوة الأولى على طريق التوصل إلى حل جذري لهذه المشكلة، فالبعض يرجع هذه الصعوبة إلى تشعب الإرهاب وتعدد أشكاله وأهدافه، وتعدد البواعث والدوافع لارتكاب هذه الجريمة، بينما يفسر البعض ذلك بتعدد الباحثين الذين يدرسون الظاهرة، واختلاف أطرافهم المرجعية وتخصصاتهم، وكذلك الاختلاف حول نمط العنف الموصوف بالإرهاب [4].

والإرهاب في اللغة مشتق من فعل (ر ه ب) ومعناه الخوف والفرع، أُرهبه، واسترهبه أي أخافه وفرعه [5]. وهو مصدر

فعل (أرهب) يعني الأخذ والتهديد، "والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم

على الإرهاب والعنف، تعتمد إليه بعض الحكومات والجماعات الثورية لتحقيق أهداف سياسية، فالإرهاب إذن هو استخدام العنف (غير القانوني) أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة" [6]. والإرهاب يعتمد على عقيدة أو أيديولوجية حتى يستمر من خلال غسل عقول أعضائه.

ويعرف* "جورج ليفاسير" الإرهاب بأنه" الاستخدام العمدي والمنتظم لوسائل من طبيعتها أن تنتشر الرعب؛ وذلك للوصول إلى أهداف محددة، فالإرهاب يتعلق بإرادة تتجه إلى إحداث أقصى درجات الرعب، وفي أغلب الأحوال، يرمي إلى إحداث رعب جماعي بين فئة اجتماعية معينة وفقا لأهميتها سواء كانت تمثل كافة فئات المجتمع أو شريحة منه أو تتعلق بحزب سياسي أو طبقة اجتماعية أو فئة تمارس سلطة معينة كالحكومة والهيئات العامة أو حتى قيادات مشروع معين" [7].

وللإرهاب صور عديدة ومتنوعة لا يمكن حصرها في نوع واحد، ومن أهم هذه الصور الاغتيالات، تخريب المنشآت، خطف الطائرات، احتجاج الرهائن. وهذه الصور لم تأت بصورة اعتباطية، وإنما هي تضافر عدة عوامل اقتصادية، وسياسية، وإعلامية، وحتى شخصية وعوامل أخرى [8].

2-2: التنمية: وتعني "التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحقيق التغيير المستهدف والانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها".

وهناك اختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقاً لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقاً للمفهوم الإنجليزي "Development" الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف [9].

3-2: التنمية البشرية: "هي عملية توسيع الحريات الحقيقية للبشر، والفرص الاجتماعية والحقوق السياسية التي يتمتعون بها خدمة لرفاهيته" [10]، وفي تعريف آخر هي العملية التي تُبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتقدم اجتماعي

واقتصادي للناس وبيئاتهم وتحسين مستوى الحياة. [11]

وعملية التنمية ليست فردية أي تعتمد على إمكانات الأفراد، بل ينبغي أن تشمل أيضاً دور المجتمع في دعم نمو الأفراد، ولا تؤثر الظروف الاجتماعية على النتائج المحققة للأفراد في مجتمع معين في الوقت الحاضر فقط، بل تؤثر أيضاً على النتائج المرجوة لأجيال المستقبل" [12].

"تغير مفهوم التنمية حديثاً ليصبح أكثر شمولاً، فظهر ما يطلق عليه "التنمية المستدامة"، وتُعرف بأنها "تنمية اقتصادية دائمة متواصلة بيئية مستدامة، اجتماعية عادلة، تستجيب إلى احتياجات الجيل الحاضر دون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر" [13].

"إن التنمية البشرية لا بد أن تنطلق من أن الإنسان هو ثروتنا التي لا تنضب وهو الأهم في توفر الموارد الطبيعية للثروة؛ إذ إن تنمية طاقات الإنسان ومؤسساته هي القدرة على توليد الثروة بصورة متجددة من خلال توفير المهارات المطلوبة والمعرفة العلمية بقرارات عقلانية وتنظيم مخطط. وقد تم وضع التقرير الأول للتنمية البشرية في عام (1990) ويعد رؤية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، قوامها تزويد الأفراد بالقدرة على توسيع خياراتهم وإمكاناتهم، وتمكنت العديد من الاقتصاديات النامية من تحقيق نمو سريع ومتواصل ومن الارتقاء بمستوى التنمية البشرية، والتقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان، إنما هو في تحصين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية، وتبقى حصيلة التقدم ناقصة من غير تقصي المخاطر التي يمكن أن تفوّض الإنجازات وتقييمها" [14].

"وقد أدرك المختصون أنه من الممكن لدولة أن تُشيد نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالواقع البشري. ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية" [15].

وعرفت التنمية البشرية بأنها "إحدى الوسائل الضرورية التي تسهم في تحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في مختلف جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية" [16].

فهي إذاً وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف ومعلومات ونظريات ومبادئ تزيد من قدرته على العمل، فضلاً عن كونها وسيلة تدريبية تعطيه الطريقة العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة التي يستعين بها في أدائه الأمثل في العمل، أما بالنسبة

لا اعتبارها وسيلة فنية فيقصد بها وسيلة تمنح الإنسان الخبرات والمهارات الذاتية والعقلية واليدوية، وكونها وسيلة سلوكية فهي تسهم بتهديب سلوك وتصرفات الفرد المادية والأدبية.

4-2: دليل التنمية البشرية: "دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة (الصحة)، والمعرفة (التعليم)، والمستوى المعيشي اللائق (الدخل)" [17].

حيث تتبنى تقارير التنمية البشرية الدولية دليل التنمية البشرية (HDI) (Human Development index) كأساس لترتيب الدول في مستوى الإنجاز الإجمالي المتحقق في أبعاده الثلاث: العمر المتوقع (ق) هو قياس القدرة على التمتع بحياة أفضل، ما يزال مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو أفضل ما يمكن تمثيله لهذا المقياس. دليل التحصيل العلمي (ع) ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة، وتستخدم السنوات المتوقعة للدراسة لقياس البعد المتعلق بالمعرفة بالسنوات، ومقياس بهذا البعد تجاوز مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية. دليل الدخل (ل) يقاس باستخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، "المقارنة مستويات المعيشة بين الدول على أساس الدخل، إذ يستند عنصر الدخل في دليل التنمية البشرية إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي محسوباً بمعادل القوة الشرائية؛ وذلك بهدف إزالة الفوارق بين مستويات الأسعار الوطنية. إن دليل التنمية البشرية (HDI) يعبر عن المستوى الأقصى في القياس بافتراض توزيع نتائج التنمية بشكل متساوٍ على فئات المجتمع، وعلى مناطق الجغرافية المختلفة" [18].

$$\text{دليل التنمية البشرية للدولة} = \frac{3}{(ق + ع + ل)}$$

وكلما اقترب الدليل من الواحد دل على تقدم الدول في مجال التنمية البشرية، وكلما قل عن الواحد تعين على الدولة قطع شوط طويل لتحقيق الحد المرغوب من التنمية [19].

3- : السكان ومؤشرات التنمية البشرية واتجاهها في الدول العربية

1-3: حجم سكان الدول العربية ونموهم

أغلب الدول العربية تتمتع بالعديد من الخصائص الإيجابية كالكثافة السكانية، والمساحة، والموقع الإستراتيجي وغناها بالموارد البشرية والطبيعية مما يميزها عن غيرها من المجتمعات الأخرى، ويلاحظ من شكل (1) أن عدد الدول العربية (22) دولة بمساحة إجمالية 048.550.13 كم²، أكبر الدول مساحة هي الجزائر البالغة 741.381.2 كم²، أما أصغرها هي البحرين بمساحة 665 كم².

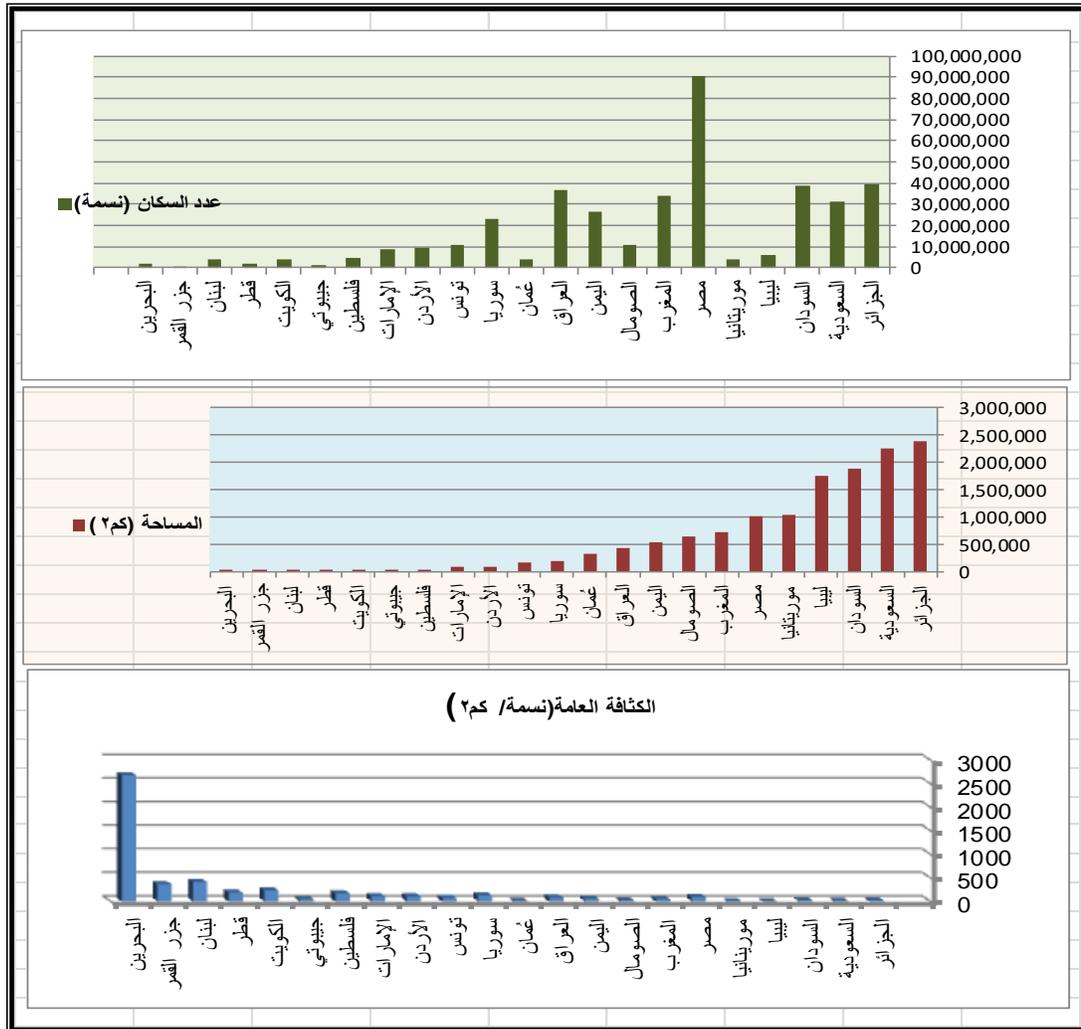
وتشير الإحصائيات المتعلقة بالقوى البشرية إلى أن الدول العربية قد شهدت انفجاراً سكانيًا في الربع الأخير من القرن العشرين، وكان لهذا المد البشري الهائل أثره الفعال في تفاقم مشكلة الغذاء والبيئة في المنطقة العربية، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة للوضع السكاني في العالم أن مجموع سكان الدول العربية قد بلغ نحو 4.389 مليون نسمة في 2015 مرتفعاً من 284,4 مليون نسمة في عام 2000 مسجلاً معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 2.1% في المتوسط خلال تلك المدة، وبذلك يُشكل سكان الدول العربية نحو 5.2% من جملة سكان العالم لعام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان المسجلة في الدول العربية تفوق المستوى العالمي، حيث يبلغ نمو سكان العالم بمعدل سنوي قدره 2.1% بين عامي 2000 و 2010 [20]. وانخفض المعدل بعض الشيء ليصل إلى 16.1% بين عامي 2010 و 2015. كان سبب استمرار النمو المتزايد لسكان الدول العربية، والذي يمكن تبريره بانخفاض معدلات الوفاة الناجم عن تحسن الأوضاع الصحية، إذ انخفض هذا المعدل خلال المدة (1995-1990) إلى 5,8 بالألف بعد أن كان 2,15 بالألف في أوائل السبعينيات من القرن العشرين مع استمرار النسبة العالية للولادات؛ حيث كانت (41.5) بالألف عام (1973) وبقيت مرتفعة نسبياً ولم تنخفض إلا إلى 34 بالألف في عام (1998) مما يعني أن الدول العربية قد شهدت تغيراً جذرياً على مستوى هياكلها الديموغرافية [21]

ويُلاحظ من ملحق (1) وشكل (1) أن عدد سكان الدول العربية بلغ 700.828.393 نسمة عام 2015، أعلى عدد سكان حققته مصر بحجم سكاني بلغ 000.759.90 نسمة، وتأتي الجزائر بالمرتبة الثانية بعدد 000.500.39 نسمة، والمرتبة الثالثة حققتها دولة السودان* بعدد 000.435.38 نسمة. أدنى ثلاث دول عربية في حجوم السكان كانت لجزر القمر (783) ألف نسمة وجيبوتي (961) ألف نسمة والبحرين (000.781.1) نسمة حسب تقديرات عام 2015.

الاختلافات في الكثافة العامة تعتمد على عدد السكان والمساحة، فتكون عالية في الدول صغيرة الحجم مثل الدول الجزرية، فتمتازت أعلى كثافة سكانية للدول العربية في البحرين وهي دولة جزرية بلغت كثافتها العامة 2678.2 نسمة/كم²، ومن ثم الكثافة العامة لدولة لبنان البالغة 410.3 نسمة/كم²، أعلى ثالث كثافة كانت من نصيب جزر القمر 360.8 نسمة/كم²، أما أدنى ثلاث دول في الكثافة العامة هي (موريتانيا، ليبيا، عُمان) كانت قيمها على الترتيب (3.5، 3.6، 13.4) نسمة/كم²، بكثافة عامة لمجموع الدول العربية بلغت (29) نسمة/كم² للعام نفسه كما هو واضح في شكل (1) .

أما عن التركيب العمري للسكان باعتباره أحد الخصائص السكانية الهامة، ومن أبرز خصائص سكان الدول العربية هو صغر سنهم، حيث لا يتجاوز عمر 40% من السكان الخامسة عشر عام 2015، كما لا يتوقع أن تتغير النسبة كثيراً في السنوات القادمة.

فضلاً عن ذلك فإن أغلب السكّان هم من السكان الحضر وباستثناء مصر والسودان واليمن، تتجاوز نسب التحضر نسبة 50% وفي الدول الخليج العربي إلى 90% ، وتصل نسبة سكان الحضر العامة لسكان الدول العربية 60% عام 2015. [22]



شكل(1): التوزيع الجغرافي للمساحة وعدد السكان والكثافة العامة للدول العربية عام 2015

وارتفاع نسبة الأطفال والشباب في بعض دول المشرق العربي(العراق، سوريا، الأردن، لبنان، اليمن، مصر)، سيفرض كثيراً من التحديات في المستقبل، من أهمها ضرورة العمل على توفير فرص عمل للشباب، ونتيجة المعدلات العالية للزيادة السكاني في الدول العربية فإن عدد الداخلين إلى سوق العمل يتزايد سنوياً بأرقام عالية جداً تفوق بكثير متوسط المعدلات العالمية. وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من (3) ملايين عربي ينضمون سنوياً إلى القوى البشرية العربية التي تبحث عن

عمل، وهذا يعني ضرورة توفير (3) ملايين فرصة عمل سنويًا على الأقل ما عدا الفرص الإضافية التي يجب توفيرها لخفض معدلات البطالة. [23]

وفي ظل معدلات البطالة المرتفعة والسائدة بين الشباب في المنطقة العربية، من المتوقع أن ترتفع تطلعات السكان حول الهجرة كأحد الحلول لمشكلة البطالة بينما تنخفض أعداد تلك الفئة مقارنة بالأقاليم الأخرى، "ويعزي البعض عجز الدول العربية عن خلق فرص عمل لائق إلى الطلب المحدود على العمالة المتعلمة والماهرة يشكّل في الأساس مشكلة متعلقة بالطلب وترتبط على نحو وثيق ببنية النمو والإنتاج والاستثمار" [24]

3-2: مؤشرات التنمية البشرية لسكان الدول العربية

تتباين مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية عام 2013 كما هو واضح من جدول (1) وشكل (2).

3-2-1: مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة

ارتفع المستوى العام للعمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 61.3 سنة في عام (1990) إلى 70 سنة عام (2013) ، وهذا المؤشر يخفي في داخله فروقاً مهمة بين الدول العربية نفسها، ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط العمر المتوقع لدولة الصومال 66 سنة عام 1990 كان هذا العمر في دولة الكويت حوالي 73 سنة والشيء نفسه يقال في عام 2002؛ حيث بلغ متوسط العمر المتوقع لدولة جيبوتي بحدود (45.8) في الوقت الذي بلغ فيه (74.6) سنة و(76.5) سنة في كل من الإمارات العربية والكويت على التوالي [25] .

ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية 2.70 سنة عام 2013، وهو يقترب من نظيره العالمي البالغ 8.70 سنة، ويضع الدول العربية في مرتبة متقدمة عن منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وسجلت لبنان في عام 2013 أعلى القيم لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وهي 80 سنة، و 78 سنة لقطر، و 77 سنة لكل من الإمارات والبحرين وعمان؛ نتيجة للاهتمام المتزايد بتوفير الخدمات الصحية للسكان مع تحسين مستواها، أما أدنى القيم فقد سُجلت في الصومال بمتوسط 55 سنة وجزر القمر 61 سنة و62 سنة لكل من موريتانيا والسودان وجيبوتي بسبب الصراعات السياسية التي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقصير في الخدمات الصحية، وعموماً يرتبط العمر المتوقع عند الولادة بدرجة كبيرة بمستوى الدخل، على الرغم من أنه يمكن تحقيق زيادات ملموسة في سنوات العمر المتوقع حتى وإن كانت مستويات الدخل منخفضة.

جدول(1): التوزيع الجغرافي لمؤشرات دليل التنمية البشرية وقيمتها (HDI) للدول العربية عام 2013

الدول العربية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة(ق)	متوسط سنوات الدراسة(ع)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(ل)	قيمة دليل التنمية البشرية(HDI)
قطر	78	9.1	119.029	0.851
السعودية	76	8.7	52.109	0.836
الإمارات	77	9.1	58.068	0.827
البحرين	77	9.4	32.072	0.815
الكويت	74	7.2	85.820	0.814
ليبيا	75	7,5	21.666	0.784
عُمان	77	6.8	42.191	0.783
لبنان	80	7.9	16.263	0.765
الأردن	74	9.9	11.337	0.745
تونس	76	6.5	10.440	0.721
الجزائر	71	7.6	12.555	0.717
فلسطين	73	8.9	5.168	0.686
مصر	71	6.4	10.400	0.681
سوريا	75	6.6	5.771	0.658
العراق	69	5.6	14.007	0.641
المغرب	71	4.4	6.905	0.617
اليمن	63	2.5	3.945	0.500
جزر القمر	61	2.8	1.505	0.488
موريتانيا	62	3.7	2.988	0.487
السودان	62	3.1	3.428	0.473
جيبوتي	62	3.8	3.109	0.467
الصومال	55	0
الدول العربية	70.2	6.3	15.817	0.682

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014 ، نيويورك، 2015، (الملحق الإحصائي) جدول 1، ص 158.

3-2-2: متوسط سنوات الدراسة

هناك مشاكل بمعرفة القراءة والكتابة لدى فئة البالغين من سكان الدول العربية، وتقل هذه المشاكل لدى فئة الشباب منهم، بينما تبرز مشكلة تخطي مرحلة الثانوية لدى هذه الفئة، ولو تتبعنا مسار التعليم في الدول العربية لوجدنا عدم الاهتمام بالطفل في مرحلة ما قبل المدرسة وعدم تحضيره لمرحلة التعليم، هذا ينعكس في تخطي مرحلة الابتدائية نحو الثانوية ويقل المعدل إلى أدنى الدرجات عندما يتعلق الأمر بالتعليم العالي [26]

إن الانفاق من الدخل القومي على التعليم أقل من 4% في معظم الدول العربية. [27] والتحول إلى التعليم الابتدائي المعتمد عالمياً يتسم بالبطيء في الدول العربية؛ إذ يوجد 20% أو أكثر من الأطفال ما دون سن الخامسة يعانون من مشكلة النمو البطيء المعتدل أو الحاد وهذا ينعكس سلباً على أدائهم في المدرسة، ويوجد أكثر من 6 ملايين طفل في سنّ الدخول إلى المدرسة الابتدائية في منطقة الشرق الأوسط (التي تمثل الدول العربية الجزء الأكبر منها) كانوا لا يزالون خارج المدرسة في عام 2004 وقد بلغت نسبة الإناث منهم 59%، وفيما سُجّل ارتفاع بنسبة 23% في معدّل الالتحاق بالدراسات الثانوية منذ عامي (1999-2004)، وبقيت نسبة الالتحاق في السنوات الثانوية الأخيرة منخفضةً حيث لا تزيد عن 52% من أصل 79% مسجلين في الصفوف الثانوية الأولى تابعوا تعليمهم الثانوي العالي. [28]

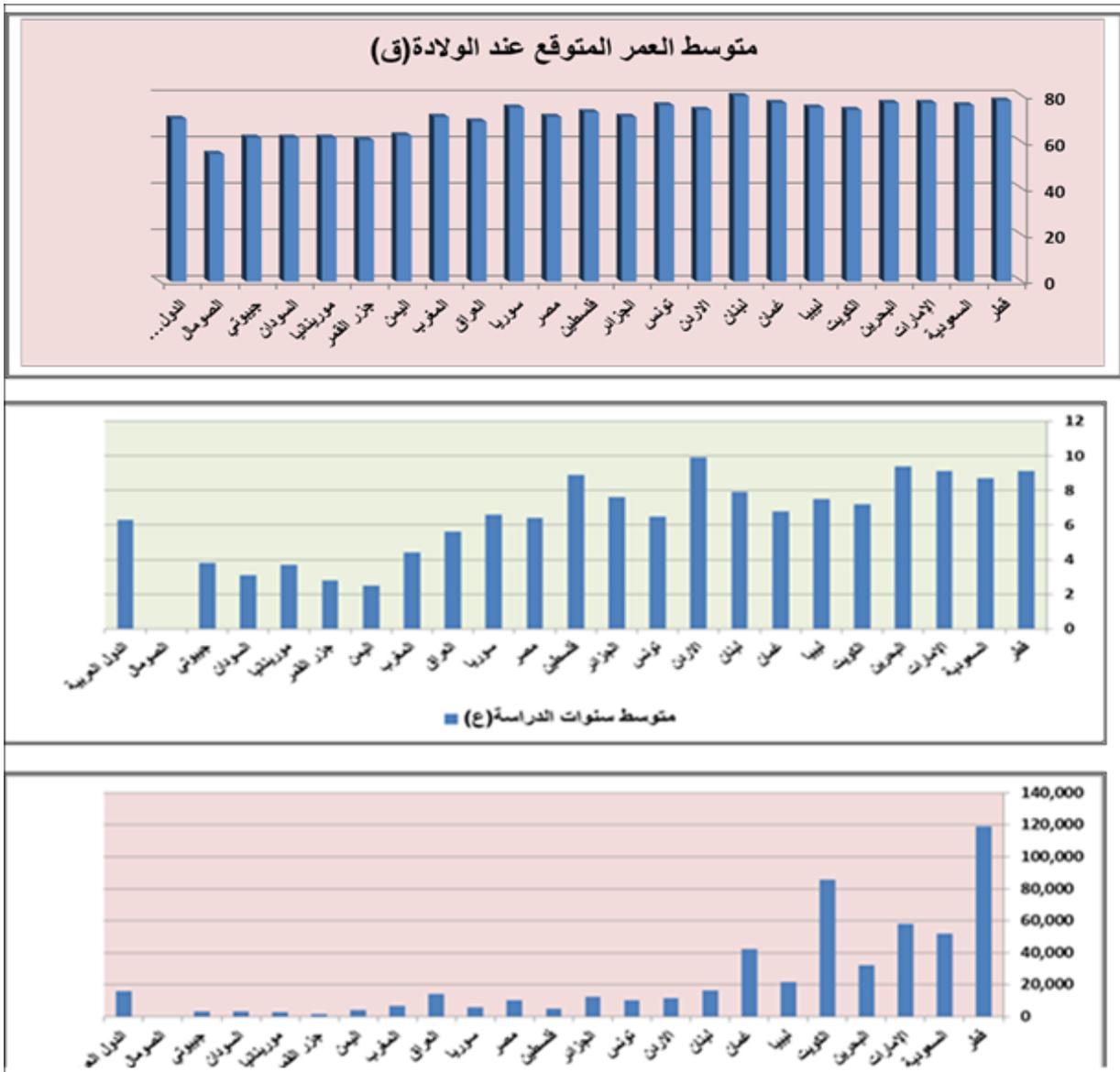
يقول متوسط سنوات الدراسة للدول العربية البالغ 6.3 سنة عن المتوسط العالمي البالغ 7.7 سنة بفرق يبلغ 1.4 سنة. [29] ويُلاحظ من جدول (1) وشكل (2) ارتفاع متوسط سنوات الدراسة في كل من الأردن بمتوسط 9,9 سنة والبحرين بمتوسط 4.9 سنة وقطر والإمارات بمتوسط 1.9 سنة لكل منهما، وسُجلت أدنى القيم في كل من اليمن، وجزر القمر، والسودان بقيم بلغت بالتتابع (5.2، 8.2، 1.3) سنة.

3-2-3: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه. ويُلاحظ انخفاض في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية والذي يبلغ 6716 دولار عام 2005 قياساً بدول العالم والبالغ 9543 دولار للعام نفسه. إلا أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1990-2005 سجل معدلاً أعلى للدول النامية، إذ بلغ 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي يليها الدول العربية بنسبة 0,3% في حين سجلت الدول المتقدمة أدنى معدل نمو بلغ 1,5% [30].

ويبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية 15.817 دولار، وهو مرتفع مقارنة بمعدل دول العالم البالغ 723.13 دولار حسب بيانات عام 2013.

وكانت قيم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للدول العربية عام 2013 متباينة من دولة لأخرى، سُجل أعلاها في قطر والكويت والإمارات بقيم بلغت على التوالي (029.119)(820.85) (068.58) دولار، وأدنى القيم كانت من نصيب كل من جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي وكانت (505.1)(988.2)(109.3) دولار على التوالي.



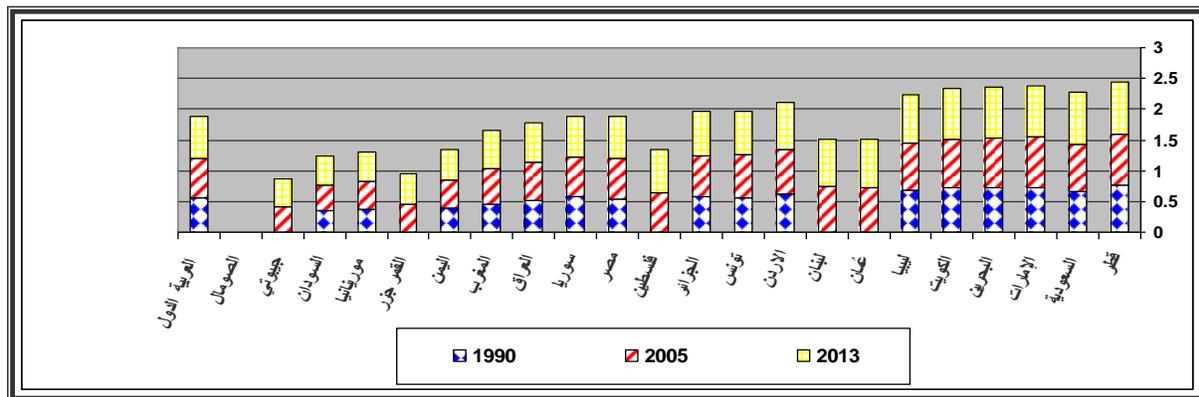
المصدر: جدول (1)

شكل (1): التوزيع الجغرافي لمؤشرات دليل التنمية البشرية للدول العربية عام 2013

3-3: اتجاهات دليل التنمية البشرية للدول العربية للمدة (1990-2013)

إن أغلب الدول العربية شهدت تطوراً ملحوظاً لدليل التنمية البشرية خلال تسعينيات القرن العشرين، ودول الخليج العربي هي دائما في الصدارة وضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً، الاختلافات في قيم مؤشرات التنمية كما هو واضح في شكل(2) قد انعكس على قيم دليل التنمية البشرية، فنتبين هي الأخرى كما هو واضح في شكل (3) خريطة (2)، فقيم دليل التنمية البشرية ترتفع في دول الخليج العربية النفطية أي الدول التي تنتج النفط وتصدره ما عدا (العراق والجزائر) والتي تميزت بأعلى دخل فردي وهي قطر، السعودية، الإمارات، البحرين، عُمان بقيم بلغت بالتتابع (851.0 ، 836.0 ، 827.0 ، 815.0 ، 814.0)، ومن المعلوم أنّ عدم تنوع الإنتاج الاقتصادي يمثل سبباً رئيساً للمشاكل الاقتصادية؛ فالدول التي تعتمد على قطاع واحد من الإنتاج غالباً ما تعاني من اقتصاديات متدنّية وهشة، وتزداد المشكلة تعقيداً إذا ما تعلّق الأمر بمورد طبيعيّ ناضب مثل النفط، هذا هو الوضع الذي تواجهه معظم الدول العربية التي تعتمد بصفة كلية أو شبه كلية على قطاع الطاقة لضمان مداخلها، أما أدنى القيم فكانت من نصيب الصومال (00.0) وجيبوتي (467.0) والسودان (473.0).

ويوضح شكل(3) ارتفاع قيم دليل التنمية البشرية لجميع الدول العربية للمدة (1990- 2013) من (551.0) عام 1990 إلى (644.0) عام 2005 بتغير إيجابي بلغ (093.0) للمدة (1990-2005) واستمر الارتفاع إلى قيمة (682.0) عام 2013 بتغير بلغ (038.0) للمدة (2005-2013) أما مقدار التغير للمدة (1990- 2013) فبلغ (131.0)، أعلى قيمة تغير بلغت (174.0) للمدة (1990-2013) وقيمة (0.063) للمدة (2005-2013) والمدتان من نصيب السعودية، أما أدنى قيمة تغير للمدة (1990-2013) هي (086.0) وكانت للبحرين، وللمدة (2005-2013) اشتركت الإمارات مع البحرين بأدنى قيمة تغير بلغت لكليهما (004.0) كما هو واضح من ملحق (2).



شكل(3): التوزيع الجغرافي لقيم دليل التنمية البشرية في الدول العربية للمدة (1990- 2013)

ويمكن أن نوزع جغرافياً قيم دليل التنمية البشرية للدول العربية عام 2013 كما يُلاحظ في خريطة (2) إلى ثلاث مجموعات

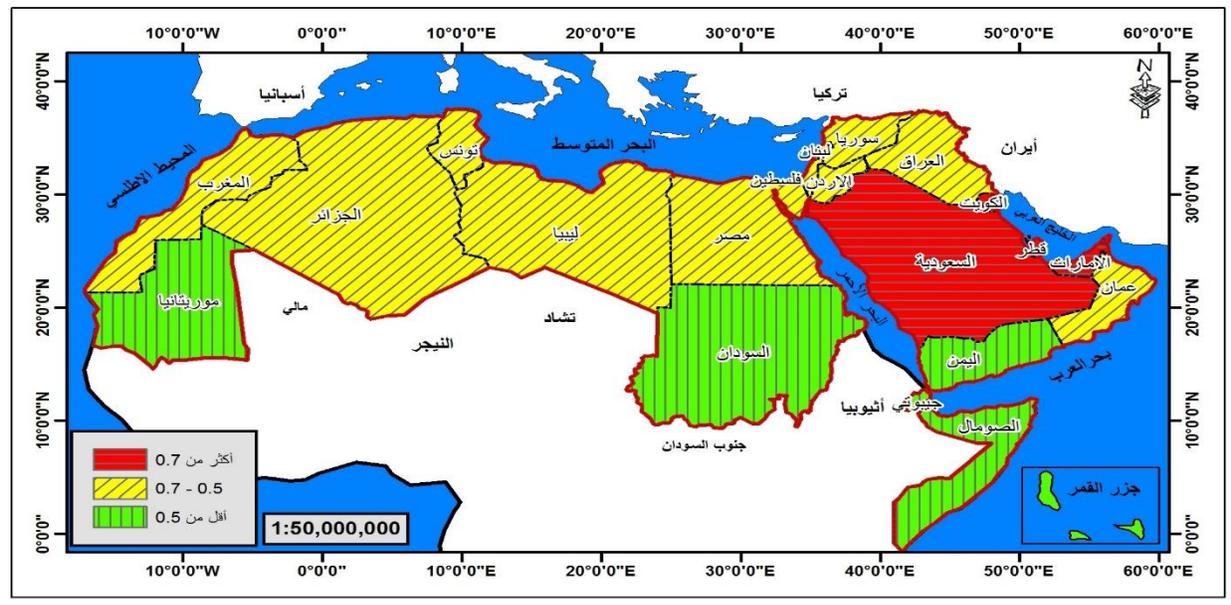
هي [31]:

المجموعة الأولى: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة الدليل فيها أكثر من 7.0 ، وتضم (5) دول هي (قطر، السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت) وتشكل نسبة (7.22%) من مجموع الدول العربية.

المجموعة الثانية: دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية تتراوح قيم الدليل بين 7.0 و 5.0 تشمل (11) دولة هي (ليبيا، عُمان، لبنان، الأردن، تونس، الجزائر، فلسطين، مصر، سوريا، العراق، المغرب) وتشكل نسبة (50%) من مجموع الدول العربية.

المجموعة الثالثة: دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة الدليل أقل من 0.5، تتضمن هذه المجموعة (6) دول هي (اليمن، جزر القمر، موريتانيا، السودان، جيبوتي، الصومال) وتشكل نسبة (3.27%) من مجموع الدول العربية.

خريطة(2): التوزيع الجغرافي لقيم دليل التنمية البشرية للدول العربية عام 2013



4- إحصائيات وأثار الإرهاب**1-4: إحصائيات الإرهاب**

هناك شح كبير في البيانات والإحصاءات المتعلقة بقضايا الإرهاب؛ لما تنطوي على الأخير من تعقيد وغموض يكتنفها إلى حد بعيد من حيث المفهوم والأبعاد، وهو ما يستدعي الاختيار بعد التدقيق، ومن عيوب قواعد الإرهاب اعتمادها المفرط على المصادر الإعلامية، والتي قد تكون غير دقيقة في وصف الحالات، وبالتالي فإن قواعد المعلومات قد تصبح متحيزة لشبكات الاتصال والإعلام، كما أن جميع قواعد البيانات لا تأخذ بالحسبان الإرهاب الافتراضي (Cyber terrorism) فهو يمثل خطورة بالغة وله عواقب جسيمة للمجتمعات التي تشترك ببنية معلوماتية كونية حساسة، كما هناك نقص في المعلومات في جوانب مهمة للحادثة الإرهابية فمثلاً هناك نقص في معرفة الدوافع الشخصية والمجتمعية، وأن غالبية القواعد لا تشمل مؤشرات إحصائية عن الإرهاب ولم تربط الإرهاب بالمشكلات الاجتماعية لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي، وأيضاً أن قواعد البيانات الخاصة بالإرهاب متباينة تبعاً لتعريفها الإجرائي للإرهاب و للمجال و لمعايير الإدخال الخاصة بالحادثة الخاصة بالحادثة الإرهابية . [32]

لذلك سنعتمد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) والتي تنتم بالشمولية بخلاف قواعد البيانات الأخرى والمتعلقة بقضايا الإرهاب، والتي لم تعط مثل هذه البيانات التفصيلية والتي يصدرها الاتحاد الوطني المعني بدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب والمعروف (The National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism)

وهو مركز أبحاث أكاديمي، مقره الرئيس في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية باسم (START)، تأسس والتزم بالدراسة العلمية للأسباب والعواقب البشرية للإرهاب في جميع أنحاء العالم [33].

ارتفعت أعداد الوفيات المرتبطة بالأعمال الإرهابية ارتفاعاً هائلاً على مستوى العالم من 18.111 شخص عام (2013) إلى 32.685 شخص عام (2014)؛ نتيجة للارتفاع المتزايد في الهجمات الإرهابية بزيادة بلغت 61% عن عام 2013 و 44% عن عام 2012. [34]

العراق الأكثر تضرراً بين دول العالم؛ حيث يُلاحظ من جدول (2) وشكل (4) أن العراق يتصدر الدول العربية في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2014 بترتيب جاء الأول عالمياً برصيد بلغ عشر نقاط، ومن ثم تأتي كل من سوريا والصومال بالترتيب

الخامس والسابع عالمياً برصيد (8.12 ، 7.41) نقطة على مؤشر الإرهاب؛ حيث جاءت الدول السابقة ضمن المجموعة الأعلى في مؤشر الإرهاب العالمي عام 2014 كما هو واضح في خريطة (3)، وجاءت كل من الكويت والإمارات بقيم منخفضة جداً تبلغ (0.04 ، 0.29) على التوالي بترتيب عالمي بلغ (100 و 119) بالتتابع، وخلت كل من قطر وعمان من التهديدات الإرهابية لحد بعيد بترتيب عالمي وصل إلى (124) لكل منها، ولم تتوفر بيانات مؤشر الإرهاب لكل من فلسطين وجزر القمر وجيبوتي.

وارتفع معدل العمليات الإرهابية في العراق بصورة كبيرة بين عامي (2010-3003) التي بلغت 12740 عملية إرهابية أسفرت عن 49219 قتيل و 109059 جريح بمعدل يفوق 900% عن المدة (2003-1991) والتي لم تشهد سوى عمليات قليلة، إذ شهدت الأعوام التي سبقت عام ٢٠٠٣ ما يقرب من 138 عملية إرهابية راح ضحيتها ٥١١ قتيلاً و ٧١٥ جريح [35].

إذ بلغ عدد الوفيات المسجلة أثر الإرهاب في العراق بين عامي (2002-1998) نحو 65 حالة وفاة [36] وتصاعدت وتيرة العنف والتفجير والتفجير والقتل على الهوية وأعمال السلب والاختطاف طيلة ثلاث سنوات من بعد سقوط النظام وفقد الأمان بشكل كبير جداً، وارتفعت أعداد القتلى والمفقودين يومياً وقد أعلنت قناة "العراقية الفضائية" في خبر لها بتاريخ 2006/6/29 أن مصادر وزارة الصحة أكدت أن دائرة الطب العدلي في بغداد استلمت (8000) جثة لأشخاص قد قتلوا خلال الأشهر الستة الماضية أي منذ بداية عام 2006 لغاية حزيران 2006 مجهولة الهوية، أي ما يعادل أكثر من (1200) قتيل شهرياً. [37]

جدول(2): مؤشر الإرهاب الدولي للدول العربية عام 2014

المرتبة	الدول	مؤشر الإرهاب
1	العراق	10
5	سوريا	8.12
7	الصومال	7.41
8	اليمن	7.31
13	مصر	6.5
14	لبنان	6.4
15	ليبيا	6.25
19	السودان	5.77
21	الجزائر	5.52
34	البحرين	4.41
46	تونس	3.29
55	السعودية	2.71
67	المغرب	2.11
70	الأردن	1.76
91	موريتانيا	0.56
100	الإمارات	0.29
119	الكويت	0.04
124	عُمان	0
124	قطر	0
-	فلسطين	غير متوفرة
-	جزر القمر	غير متوفرة
-	جيبوتي	غير متوفرة

The National Consortium for to Study of Terrorism and Response to Terrorism (START), Global terrorism index 2014 , p p82-83.

ارتفع معدل العمليات الإرهابية عام 2014 إلى (3370) عملية إرهابية أسفرت عن عدد قتلى بلغ 9929 و 15137 مصاب، حيث كانت حصة العراق من العمليات الإرهابية في العالم (30.4%) عام 2014 فقط. [40]

وصُنفت سوريا في المركز الخامس على مستوى العالم والثاني عربياً لعام 2014؛ حيث كانت حصة سوريا من العمليات الإرهابية في العالم (5.2%) بإجمالي 232 عملية إرهابية بعدد قتلى بلغ 1698 شخص و 1437 مصاب، وتورط في العمليات الإرهابية في سوريا جماعات غير معروفة، فيما أعلن تنظيم (داعش) الإرهابي مسؤوليته عن 36% من إجمالي عدد القتلى في سوريا وأعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عن مقتل 72% من إجمالي العمليات. [41]

والمركز السابع عالمياً كان من نصيب الصومال والتي جاء في الوقت نفسه في الترتيب الثالث عربياً بمؤشر الإرهاب لعام 2014، حيث بلغت حصة الصومال من العمليات الإرهابية في العالم (2.5%) بعدد إجمالي للعمليات الإرهابية بلغ 469 عملية إرهابية خلفت ورائها نحو 801 قتيل و 568 مصاب، وارتفع عدد القتلى من جراء ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في الصومال بين عامي (2012-2014)، ويُذكر في مؤشر الإرهاب أن حركة الشباب الصومالية مسؤولة عن أغلب الهجمات الإرهابية في الصومال التي حدثت عام 2014. [42]

واحتلت اليمن المركز الثامن عالمياً والمركز الرابع عربياً على مؤشر الإرهاب لعام 2014؛ فكانت حصة اليمن من العمليات الإرهابية في العالم (2%) وذلك بعدد إجمالي للعمليات الإرهابية بلغ 512 عملية إرهابية خلفت ورائها نحو 654 قتيل و 753 مصاب، بزيادة بلغت 72% عن عام 2013، وارتفع عدد القتلى من جراء العمليات الإرهابية في اليمن بنسبة 123% بين عامي (2013-2014)، ويُذكر على مؤشر الإرهاب أن الحوثيين وتنظيم القاعدة هم المسؤولون عن حوالي 80% من الهجمات الإرهابية في اليمن التي حدثت عام (2014) [43].

2-4: آثار الإرهاب

يعتمد الإرهاب على تجريد الضحايا من إنسانيتهم، والإيديولوجيات المتطرفة والمنغلقة التي ترفض الاعتراف بقيمة الآخرين وكرامتهم، وتُصورهم على أنهم دون مرتبة الإنسان ويستحقون الانقراض، هي أدوات أساسية للتعبئة والتجنيد، وهذه الإيديولوجيات المتطرفة تُوّجج ثقافة العنف والتعصب، وتزيد الدعم للجماعات الإرهابية بين المناصرين لها [44]

الإرهاب عدو للتنمية، وخطر الإرهاب في ضرب الاقتصاد الوطني؛ فهو يحاول زرع الفوضى وعدم الاستقرار من خلال ضرب السياحة وإيقاف عجلة التنمية فهو يؤثر على الآتي:

4-2-1: الآثار الأمنية

إن الآثار التدميرية الناتجة عن العمليات الإرهابية كثيرة ومتعددة، وتتفاوت من عملية لأخرى ومن مكان لآخر، وتأتي الآثار الأمنية في مقدمة الآثار السلبية على المجتمع، وتتضح هذه الآثار من خلال سفك الدماء، وترويع المواطنين، وإشاعة الخوف والذعر، واستهداف المنشآت الحيوية، وتدمير البنى التحتية المسؤولة عن الخدمات وتكاثر الخلايا الإرهابية [45].

فالعمليات الإرهابية التي تستهدف المواطنين والملكيات الخاصة التابعة للأفراد كانت أكثر من الثلث بقليل، تلاها العمليات الإرهابية التي استهدفت الأهداف العسكرية والأمنية تلا ذلك المنشآت الحكومية، فمؤسسات الأعمال، كما استهدف الإرهاب المنشآت الحكومية والمؤسسات الدينية، ووسائل النقل من السيارات والباصات المفخخة، وأجهزة الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحيوية، واغتيال الشخصيات السياسية والعلمية والإعلامية والرموز الدينية [46].

وتشير بعض البيانات المتوفرة عن مؤشرات درجة السعادة والرخاء، وهي مؤشرات تعبر عن التوقعات الحالية والمستقبلية لوضع الرفاهية للناس، في بعض الدول العربية التي حصلت فيها تهديدات أمنية، إلى انخفاض تلك المؤشرات في تونس من 24 % عام 2008 إلى 10 % عام 2010، وفي مصر من 25 % عام 2007 إلى 12 % عام 2010، وذلك رغم استمرار النمو الاقتصادي في هاتين الدولتين بمعدلات مقبولة خلال تلك المدة [46].

إن الإرهاب يؤدي إلى خسائر تتجاوز الضحايا من البشر والخسائر المادية؛ فهو يمكن أن يتسبب أيضاً في ضرر بالغ غير مباشر للدول والاقتصادات بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية، مثلاً بسبب تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة الموظفين والعلماء أو زيادة أقساط التأمين، فقد أدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في اليمن على السفينة الأمريكية "كول" Cole في عام 2000 وعلى الناقل الفرنسية (ليمبرغ) Limburg في عام 2002 إلى إلحاق ضرر بالغ بصناعة الشحن في اليمن، فقد أسهم هذان الهجومان في زيادة بنسبة 300% في أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ذلك الطريق، ودفعت السفن إلى الالتفاف حول اليمن [47].

4-2: الآثار الاقتصادية

تتضح الآثار الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وخفض التمويل والاستثمار، وتدهور الأسواق المالية وقطاع التأمين وقطاع السياحة وميزان المدفوعات، وإفلاس الشركات، وارتفاع سعر الصرف العملة الصعبة، فالإرهاب يؤثر سلباً في زيادة التضخم نتيجة لقلّة الطلب، فقلّة الإنفاق يؤدي لآثار سلبية على الاقتصاد؛ لأن في حالة الإرهاب الطلب يتضاءل ويظهر الركود في الأسواق، وكساد المنتجات نتيجة تراجع الاستثمار وينتج عن ذلك زيادة معدل التضخم [48]

وغالباً ما يؤدي تزايد النشاط الإرهابي في دولة معينة إلى خفض العائد المتوقع على رأس المال المستثمر فيها، وهو ما يؤدي إلى تحويل الاستثمار إلى دول أخرى أكثر أماناً. ويترتب على ذلك خفض مخزون رأس المال الإنتاجي وتدفق التكنولوجيا المعززة للإنتاجية إلى الدولة المتضررة، إن حدوث زيادة صغيرة نسبياً في عدد الحوادث الإرهابية المحلية في دولة ما لكل 100 ألف شخص يؤدي في المتوسط إلى خفض حاد في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وينخفض صافي الاستثمار بصورة كبيرة مماثلة إذا كانت الهجمات الإرهابية ناشئة في الخارج أو تتضمن أجانب أو أصولاً أجنبية في الدولة التي يقع فيه الاعتداء [49]

"يفرض ضعف البنية التحتية في الدول العربية تكاليف مرتفعة على تعاملات النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي يخفض العائد على الاستثمار ويحول دون نفاذ الفقراء وسكان الريف إلى المرافق الحديثة الأساسية، فعلى سبيل المثال يمنع انقطاع التيار الكهربائي في المناطق الريفية الأطفال من الدراسة ليلاً والعيادات من خدمة المرضى، نظراً لأن الاستثمار في البنية التحتية هو العامل الأكثر أهمية لنجاح التغيير البنوي في المجتمعات العربية واقتصاداتها، ويمكن القول بأن تدهور أوضاع المدن العربية عملت كمحفزات للحراك السياسي الداعي لمزيد من العدالة الاجتماعية. ويتيح العمل على تحسين أوضاع المناطق المهملة والمتدهورة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية فرصاً هائلة لتوظيف العمالة وللاستيعاب الاجتماعي" [50].

"رغم أن الدول العربية قد تمكنت من خفض معدل البطالة الكلي من 12% في عام 1990 إلى 9.3% عام 2010 إلا أنها لا تزال تحتفظ بأعلى معدل للبطالة بين المناطق النامية وبأدنى معدل مشاركة في القوى العاملة، كما أن الانخفاض في معدل البطالة أمر مفضل إلى حد ما، لأنه يعكس أساساً استعداداً متزايداً لقبول أي عمل أو مجرد التخلي عن بحث بلا جدوى عن عمل، كما أن التوسع المنتظم للعمالة غير المنظمة في الدول العربية يعد مؤشراً قوياً أيضاً على زيادة الهشاشة والاستبعاد من العمل اللائق" [51]

وأشار تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن الكويت والسعودية أقل معدلات البطالة لعام 2013 من بين الدول الشرق الأوسط، كما ذكر التقرير نفسه أن تونس سجلت أعلى نسبة للبطالة بين الدول العربية بمعدل 7.16% ثم يأتي بعدها الأردن

بمعدل 2.12% للبطالة. كما سجلت السودان أعلى معدل للتضخم من بين الدول العربية بنسبة 5.36% و ثم مصر وتونس والأردن بنسب بلغت على التوالي (9.6، 1.6، 5.5)%. [52]

وبالنظر للزيادة الواسعة في التهديدات الإرهابية عام 2014 قد ارتفع بالنتيجة وبشكل كبير التكاليف الاقتصادية للأنشطة الإرهابية؛ حيث بلغت عام 2014 نحو 52.9 مليار دولار على مستوى العالم ما يمثل زيادة 61% مقارنة 2013، وفي الوقت نفسه زيادة بعشرة أضعاف ما كان عليه الحال عام 2000.

كما تعاني الدول العربية وبدرجات متفاوتة من هجرة الكفاءات العلمية والعقول إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وألمانيا، وقد نجم عن ذلك خسائر مالية واستثمارية واقتصادية، وفي مقدمتها تكاليف تأهيل هذه الكفاءات، إضافة إلى حرمان الدول العربية من الاستفادة منها اقتصادياً وعلمياً.

كما أن استنفاد موارد الدولة لمحاربة الإرهاب حتى يتحقق الأمن والاستقرار يؤثر على مشروعات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين لعدم توافر المبالغ اللازمة في الميزانية لصرف مبالغ كبيرة على مكافحة الإرهاب، وتوفير الحماية اللازمة للمؤسسات والمواطنين، فنظرية الاقتصاد الحديثة لا تغفل عنصر الاستقرار السياسي والاقتصادي وأثره. [53]

"الإرهاب من العوامل التي تؤدي إلى ازدياد الفقر وإلى موجات من الهجرة الداخلية التي وضعت ضغطاً إضافياً على الخدمات العامة المتدهورة كما أن للارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية تأثيره الكبير على الفقر في الدول العربية. ولاشك أن الدول العربية الأقل نمواً هي الأكثر عرضة للتأثر بارتفاع أسعار المواد الغذائية، نظراً لارتفاع حصة الغذاء في سلة الاستهلاك والتغطية الضعيفة لشبكات الأمان الاجتماعي ودعم الغذاء، وعندما يقترن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع تغير المناخ، والتدهور البيئي المنتظم، والنزاع، فمن المؤكد أن النتيجة ستكون كارثية، كما يثبت ذلك تدني الواقع الغذائي الحالي في الصومال". [54]

في العراق هناك 9 مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر عام 2007 وفقاً لإحصائية وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء بدون وجود أسباب موضوعية لتلك الفجوة، ولاسيما إذا اقترنت تلك الفجوة بتدني مستوى المعيشة والسكن والتعليم والصحة وغيرها، التي من المفترض أن تقدمها الحكومة والتي تكاد تقدمها بسبب انتشار الفساد الإداري فمن بين (192) دولة في العالم لا يتقدم على العراق سوى الصومال وميانمار طبقاً للتقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية لمؤشر الفساد الدولي. [55]

وعند زيارة المواقع العالمية لتصنيف الدول حسب المستوى الاقتصادي لها تبين أن اليمن وموريتانيا وجزر القمر من أفقر الدول العربية حتى عام (2013)، حيث تغيرت الصورة مع توالي الأحداث وزيادة الأضرار والتدمير في الدول العربية بشكل

عام، وكان لسوريا النصيب الأكبر من هذا الدمار، الذي لحقته هجرة ونزوح وفقير مدقع لملايين الأسر النازحة، ثم يأتي العراق حيث كانت الأضرار الاقتصادية الناجمة عن أعمال العنف في العراق كبيرة جدا تساوي 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعادل 815 دولار للشخص الواحد، ثم اليمن التي دخلت في حرب دولية عربية وحرب قبلية أهلية داخلية، لينزح أهلها إلى الدول القريبة، ثم ليبيا ومصر وتونس.

3-2-4: الآثار الاجتماعية

هناك العديد من الدراسات التي ركزت على دراسة أثر الإرهاب والمتغيرات النفسية والاجتماعية على صحة الفرد؛ بهدف الكشف عن هذه العلاقة، وتشير إلى أن الإرهاب يسهم بدور كبير في هذا الصدد، ومنه يتبين الدور الذي يؤديه الإرهاب والمواقف السلبية العنيفة التي يتعرض لها الأفراد في إثارة المشقة النفسية لديهم، كما تتمثل في أعراض معينة كأعراض القلق والاكتئاب، والتي تنعكس أساساً على انخفاض كفاءتهم وفاعليتهم وصحتهم النفسية [56]

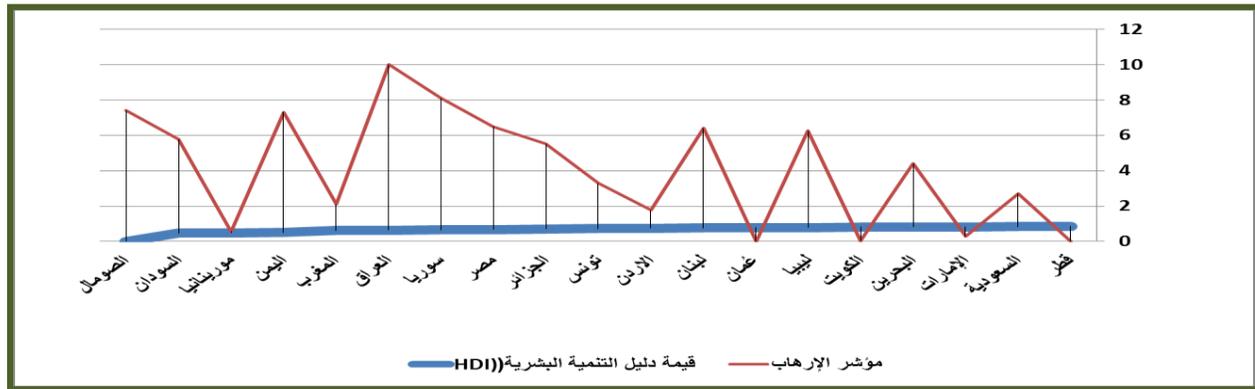
إن الحرمان من الوالدين بفعل الإرهاب له انعكاسات وخيمة على الصحة النفسية للأبناء خاصة الصغار منهم، فحرمان الأم يؤدي إلى بعض المظاهر السلوكية كالخوف، والعدوان، وعدم الشعور بالأمن، ويؤدي إلى التأخر في النمو الحركي، وإلى الانطواء والقلق، وقلة التوافق النفسي والاجتماعي، أما الحرمان من الأب يؤدي إلى اللامبالاة وتبلد المشاعر والأحاسيس، وعدم القدرة على التفاعل مع الآخرين، كما يعانون من آثار سلبية تمتد إلى حياتهم المستقبلية تتمثل في مشاعر عدم الرضا على النفس، ففي إحدى الدراسات التي ارتبطت بهذا الموضوع بينت أنه يوجد بالجزائر أكثر من 140 ألف شخص مصاب بصدمات عقلية منهم 20 ألف طفل، والتي من بينها 8800 تحت العشرة سنوات وحوالي ربع العينة تمثل فئة المراهقين، ونسبة 41 % تخص فئة البالغين ما بين 25-40 سنة. [57]

كما أن التفكك والتصدع الأسري والترمل بسبب فقدان أحد الوالدين أو كلامها أدى إلى زيادة عدد الأيتام والأرامل بما يزيد على خمسة ملايين يتيم وأرملة وبهذا يزيد على تعداد سكان بعض دول الخليج (الكويت وقطر والإمارات).

وكأنت لتداعيات التهجير القسري المنظم وما تبعه من عمليات تغيير ديموغرافي مُتعمد أدت إلى التفكك الأسري وتمزيق النسيج الاجتماعي تمهيدا لتحويله الى واقع متصارع، بالتالي يتحول كل ذلك إلى عدم الرضا والكراهية والنقمة على المجتمع .

وبصورة عامة إن زيادة العمليات الإرهابية وما يسفر عنها من سقوط قتلى وجرحى ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية بصورة كبيرة، ولبعضها انعكاس مباشر كتأثير العمليات الإرهابية على متوسط العمر المتوقع للإنسان وهي علاقة عكسية، أي

كلما ازدادت العمليات الإرهابية انخفض متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهذا ما يتضح بشكل كبير بالنسبة للعراق؛ فعندما ازدادت العمليات الإرهابية بعد عام ٢٠٠٣ انخفض متوسط العمر المتوقع في العراق بشكل ملحوظ وصولاً إلى أدنى قيمة له في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حينما بلغ متوسط العمر المتوقع للإنسان 67.8 سنة، بسبب تزايد أعداد القتلى إلى 6534 قتيلاً والجرحى إلى ١١٩٦٥ جريح، وبذلك فقد أصبح مؤشر الصحة 745,0 للأعوام نفسها، وبعدها أخذ بالتقدم المتباطئ بسبب وجود أعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني الذي يهدد حياة الناس، فإنه لم يصل إلى ما كان عليه في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عندما كان يبلغ 3,71 سنة كمتوسط لعمر الإنسان، ومؤشر الصحة بلغ 0,809 [58].



شكل (5) العلاقة بين مؤشر الإرهاب الدولي وقيمة دليل التنمية البشرية للدول العربية

يُلاحظ من شكل (5) انخفاض دليل التنمية البشرية في الدول العربية التي يرتفع فيها مؤشر الإرهاب، وهذا واضح بصورة كبيرة في الصومال واليمن والعراق وسوريا، والعكس أي ارتفاع دليل التنمية البشرية في الدول العربية التي ينخفض فيها مؤشر الإرهاب بشكل كبير كما في قطر وعمان والكويت والإمارات.

5- الخاتمة: وبرزت فيها النتائج الآتية:

1. أثر الإرهاب بصورة سلبية على مؤشرات التنمية البشرية لبعض الدول العربية التي شهدت تفاقم في عدد العمليات الإرهابية. وهذا واضح من خلال مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة لعام (2013)؛ حيث سجلت الصومال أدنى القيم (55) سنة واليمن (63) سنة و(69) سنة للعراق، وسجلت لبنان أعلى القيم لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وهي 80 سنة، و 78 سنة لقطر، و 77 سنة لكل من الإمارات والبحرين وعمان.

2. ارتفاع متوسط سنوات الدراسة في كل من الأردن بمتوسط 9,9 سنة، والبحرين بمتوسط 4.9 سنة، وقطر، والإمارات بمتوسط 1.9 سنة لكل منهما. سجلت أدنى القيم في كل من اليمن وجزر القمر والسودان بقيم بلغت بالتتابع (5.2، 8.2، 1.3) سنة.
3. تباينت قيم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من دوله لأخرى، سُجل أعلاها في قطر و الكويت والإمارات بقيم بلغت على التوالي (029.119 و 820.85 و 068.58) دولار، وأدنى القيم كانت من نصيب كل من جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي وكانت (505.1 و 988.2 و 109.3) دولار.
4. ارتفعت قيم دليل التنمية البشرية في دول الخليج العربية النفطية والتي تميزت بأعلى دخل فردي وهي قطر، والسعودية، والإمارات، والبحرين، وعمان بقيم بلغت بالتتابع (851.0 و 836.0 و 827.0 و 815.0 و 814.0)، أما أدنى القيم فكانت من نصيب السودان (473.0) وجيبوتي (467.0) والصومال (00.0).
5. يتصدر العراق الدول العربية في مؤشر الإرهاب العالمي لعام (2014) بترتيب جاء الأول عالمياً برصيد بلغ عشر نقاط؛ حيث شهد العراق ارتفاعاً في معدل العمليات الإرهابية بصورة كبيرة بعد الاحتلال العسكري الأمريكي للمدة (3003-2010) التي بلغت 12740 عملية إرهابية أسفرت عن 49219 قتيل و 109059 جريح بمعدل يفوق 900% عن المدة (1991-2003)، واحتلت كل من سوريا والصومال الترتيب الخامس والسابع عالمياً برصيد (8.12، 7.41) على مؤشر الإرهاب وجاءت كل من الكويت والإمارات بقيم منخفضة تبلغ (0.04، 0.29) على التوالي بترتيب عالمي بلغ (100 و 119) بالتتابع. وخت كل من قطر وعمان من التهديدات الإرهابية لحد بعيد بترتيب عالمي وصل إلى (124) لكل منها، ولم تتوفر بيانات مؤشر الإرهاب لكل من فلسطين وجزر القمر وجيبوتي.
6. انخفض دليل التنمية البشرية في الدول العربية التي يرتفع فيها مؤشر الإرهاب كالصومال، واليمن، والعراق، وسوريا، ويرتفع دليل التنمية البشرية في الدول العربية التي ينخفض فيها مؤشر الإرهاب كما في عمان، والكويت، وقطر، والإمارات.

6- الملاحق

ملحق(1): التوزيع الجغرافي لعدد السكان والمساحة والكثافة العامة للدول العربية عام 2015

الدول العربية	عدد السكان* (نسمة)	المساحة (كم ²)	الكثافة (كم ²) العامة(نسمة/
الجزائر	39.500.000	2.381.741	6.16
السعودية	31.500.000	2.250.000	14
السودان	38.435.000	1.886.068	4.20
ليبيا	6.278.000	1.759.540	6.3
موريتانيا	3.632.000	1.030.700	5.3
مصر	90.759.000	1.001.450	6.90
المغرب	33.680.000	710.850	4.47
الصومال	10.972.000	637.657	2.17
اليمن	26.745.000	527.970	7.50
العراق	36.575.700	437.072	7.83
عمان	4.161.000	309.500	4.13
سوريا	23.270.000	185.180	7.125
تونس	11.118.000	163.610	68
الأردن	9.500.000	92.300	9.102
الإمارات	8.933.000	83.600	9.106
فلسطين	4.683.000	27.687	1.169
جيبوتي	961.000	23.244	3.41
الكويت	4.161.000	17.820	5.233
قطر	2.113.000	11.437	8.184
لبنان	4.288.000	10.452	3.410
جزر القمر	783.000	2.170	8.360
البحرين	1.781.000	665	2.2678
المجموع	393.828.700	13.550.048	29

* تقديرات

Source: 1- population Division of the Department of Economics and Social Affairs of the United Nation Secretariat ,2015.

ملحق(2) : قيم دليل التنمية البشرية (HDI) ونسب تغيره للدول العربية للمدة (1990-2013)

الدول العربية	1990	2005	2013	تغير(1990-2005)	تغير(1990-2013)	تغير(2005-2013)
قطر	0.756	0.840	0.851	0.084	0.095	0.011
السعودية	0.662	0.773	0.836	0.111	0.174	0.063
الإمارات	0.725	0.823	0.827	0.098	0.102	0.004
البحرين	0.729	0.811	0.815	0.082	0.086	0.004
الكويت	0.723	0.795	0.814	0.072	0.091	0.019
ليبيا	0.684	0.772	0.784	0.088	0.1	0.012
عمان	0.733	0.783	0.05
لبنان	0.741	0.765	0.024
الأردن	0.622	0.733	0.745	0.111	0.123	0.012
تونس	0.567	0.687	0.721	0.12	0.154	0.034
الجزائر	0.576	0.675	0.717	0.099	0.141	0.042
فلسطين	0.649	0.686	0.037
مصر	0.546	0.645	0.682	0.099	0.136	0.037
سوريا	0.570	0.653	0.658	0.083	0.088	0.005
العراق	0.508	0.621	0.642	0.113	0.134	0.021
المغرب	0.459	0.569	0.617	0.11	0.158	0.048
اليمن	0.390	0.462	0.5	0.072	0.11	0.038
جزر القمر	0.464	0.488	0.024
موريتانيا	0.367	0.455	0.487	0.088	0.12	0.032
السودان	0.342	0.423	0.473	0.081	0.131	0.05
جيبوتي	0.412	0.467	0.055
الصومال
المجموع	0.551	0.644	0.682	0.093	0.131	0.038

7. المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، 2014، (الملحق الإحصائي) جدول (2)، ص 163-165.

المصادر والمراجع

- [1] ذياب بن موسى البداينة، قاعدة مكافحة إرهاب عربية "الندوة العلمية أهمية قواعد البيانات الخاصة بمكافحة الإرهاب، مركز الدراسات والبحوث/قسم الندوات واللقاءات العلمية، القصيم ، 2009. ص 2.
- [2] صبري الهيتي و حسن أبو سمور، جغرافية الوطن العربي، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 16.
- [3] عثمان أحمد عثمان، الإرهاب وأثره على التنمية البشرية في مصر، مركز المصري لمكافحة الإرهاب، القاهرة، غ م ، ص 2.
- [4] national terrorism : an introduction to concepts and Actors , 1988, P. 8.
- [5] ابن منظور، معجم لسان العرب ،ج1/ ص436.
- [6] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 ، ص 153
- *جورج ليفاسير: وهو أستاذ القانون الجنائي الفرنسي
- [7]مدحت رمضان، جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1985، ص 83.
- [8]أحميدي بوجلطية بوعلي، سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي " دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010، ص3.
- [8]نصر عارف، مفهوم التنمية، محاضرات كلية العلوم السياسية- جامعة القاهرة منشورة على الموقع الإلكتروني
- [10]أحمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 1.
- [11]عبد الحميد محمد العباسي، التنمية البشرية "مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها"، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، 2014، ص 5.
- [12]الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013 "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع" ، 2014، ص 38.

- [13] يختار عبد القادر و عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية "حالة الدول العربية"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، 2011، ص 4.
- [14] الأمم المتحدة، التقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، 2015. ص 1
- [15] محمد العوض جلال الدين، التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي، المعهد العرب للتخطيط، الكويت، 1993، ص 23
- [16] منصور أحمد منصور، قراءات في تنمية الموارد البشرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976، ص 194.
- [17] الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013، مصدر سابق، ص 167.
- [18] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، العراق تقرير التنمية البشرية 2014، ص 21.
- [19] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، 2003، ص 194.
- [20] جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية "الهجرة الدولية والتنمية"، القاهرة، 2014، ص 8.
- [21] المصدر نفسه، ص 205. تعكس بيانات السودان بعد انفصال الجنوب عن شماله رسمياً في 9 تموز 2011 وانضمام جنوب السودان بعضوية الأمم المتحدة كعضو 193.
- [22] اعتماداً على 1- بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL>
- [23] بشير شورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، منشورات الامم المتحدة، 2005، ص 51 .
- [24] مناور فريح حداد، نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص 202 .
- [25] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير " تحديات التنمية في الدول العربية" 2011، القاهرة، ص 5.

[26] عامر عبود جابر و ياسين موسى جاسم، تحليل مكونات التنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة تنمية

الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 31، العدد 97، 2009، ص 149.

[27] عبد الرحيم وهيبة وآخرون، واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية، مجمع مدخلات

الملتقى الدولي حول تقييم سياسيات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة (8-9 ديسمبر 2014)، جامعة

الجزائر، 2014، ص 48.

[] <http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001489/148972E.pdf>

[28] ميرفت ر شماوي وتيم موريس، نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي، إنترناك، تشرين الأول/

2007، ص 9.

[29] الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013 "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع"، مصدر سابق .

ومنشور على الموقع الإلكتروني

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/Human

_dev_rep_13.html

[30] مهدي سهر غيلان وآخرون، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، ص

9.

منشور على الموقع الإلكتروني www.iasj.net/iasj

[31] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مصدر سابق، ص 194.

[32] ذياب بن موسى البداينة، قاعدة مكافحة إرهاب عربية "الندوة العلمية أهمية قواعد البيانات الخاصة بمكافحة

الإرهاب، مصدر سابق. ص 8.

[33] حسن لطيف الزبيدي وصادق فخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغرى للعلوم

الاقتصادية والإدارية، العدد 29 السنة 9، 2013، ص 235. والمنشور على الموقع الإلكتروني

<http://www.docudesk.com>

[34] The National Consortium for to Study of Terrorism and Response to Terrorism (START), Global terrorism index, 2015, P16.

[35] حسن لطيف الزبيدي وصادق فخري، مصدر سابق ، ص 239 .

[36] Global terrorism index 2015, op .cit , P 20 .

[37] وليد عبد جبر الخفاجي، التنمية البشرية في العراق للمدة (2006-3003)، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية التربية، 2007، ص 285 .

[38] ذياب بن موسى البداينة، العلاقة بين الارهاب والتنمية البشرية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 12.

[39] The National Consortium for to Study of Terrorism and Response to Terrorism (START), Global terrorism index 2014, P 16.

[40] Global terrorism index, 2015, op .cit , P 20 .

[41] Ibid, p 24 .

[42] Ibid, p 27 .

[43] Ibid, p 26 .

[44] الأمم المتحدة، الاتحاد في مواجهة الإرهاب "توصيات الإستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب"، 2006 ، ص

.6

[45] علي ابن فايز الجحني، أثر الارهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته، مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أبو ظبي ، 2007، ص 15.

[46] ذياب بن موسى البداينة، العلاقة بين الارهاب والتنمية البشرية في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث، جامعة مؤتة، 2013، ص 12.

[47] After the Spring: Economic Transitions in the Arab World, Oxford University Press , 2012 .p32.

____ [48]، تكلفة الإرهاب، مجلة التمويل والتنمية، آيار 2015، ص26 .

[49] عثمان أحمد عثمان، مصدر سابق ، ص 14.

[50]مصدر سابق، ص27 .

[51]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق، ص 10-11.

[52]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق ، ص 6.

[53]صحيفة الرياض الإلكترونية، العدد 16792، الأحد، 17 شعبان 1435 هـ – 15 حزيران 2014.

[54]عثمان أحمد عثمان، مصدر سابق ، ص 12-13.

[55]المصدر نفسه، ص 7.

[56]دنيا جواد، الإرهاب في العراق "دراسة في الأسباب الحقيقية"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 2012، 43. ص 136.

[57]حليلو نبيل، انعكاسات الإرهاب على الأسرة، مجلة دراسات نفسية تربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 11، كانون الاول ، 2013 ، ص180 .

[58]المصدر نفسه، ص180 .

[59]حسن لطيف الزبيدي وصادق فخري، مصدر سابق، ص 241.

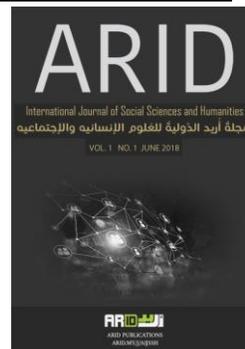


المحفل العلمي الدولي

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

E-extremism and the formation of societal opinion

A reading in the role of universities in prevention and treatment

Dr. Amna Ali Elbasheer Mohamed

King Khalid University- College of Shariah and Fundamentals of Religion

Saudi Arabia - Abha

(التطرف الإلكتروني وتشكيل الرأي قراءة في دور الجامعات في الوقاية والعلاج)

د.أمينة علي البشير محمد

جامعة الملك خالد/ كلية أصول الدين – قسم أصول الفقه - أبها – السعودية

mamna@kku.edu.sa

ARTICLE INFO

Article history:

Received 12/04/2018

Received in revised form 18/05/2018

Accepted 01/06/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

All praise is due to Allah, the Lord of the Worlds. The Beneficent, the Merciful. Master of the Day of Judgment. Thee do we serve and Thee do we beseech for help. Keep us on the right path.

Specialists in extremism issues agree that Internet Based extremism is no less dangerous than real (actual) extremism but is more severe and cruel because it has become trans-boundary, language and culture. It is connected to developments in the information society it becomes more dangerous and fatal as progress in the information field increases. It is moved from direct confrontation to the electronic confrontation and turned the real confrontation into a software confrontation, and the Internet has become one of the most lethal weapons if used for bad purposes.

The research aims at shedding the light on the electronic extremism and its purposes, which in the opinion of the researchers is one of the most serious issues affecting the society and highlighting the role of universities in how to prevent and treat youth from extremism particularly the youth group, which is not less than 45% in any society. This group is the most affected one with e-extremism, which invaded the Arab and Muslim worlds alike.

The research concludes to: the need to spread and encourage the magnanimous sites, that the Islamic nation was characterized by the mediocrity that Allah made special for the nation of Muhammad peace be upon him - Allah said: (And thus we have made you a just community that you will be witnesses over the people and the Messenger will be a witness over you. And We did not make the

qiblah, which you used to face except that We might make evident who would follow the Messenger from who would turn back on his heels. And indeed, it is difficult except for those whom Allah has guided. And never would Allah have caused you to lose your faith. Indeed, Allah is, to the people, Kind and Merciful.). As well as to promote forums of substantive dialogue and denial of service on the sites of sedition. To protect young people in facing the thought of extremists by increasing awareness within Saudi universities, and then the independence of the networks in attracting young people to identify extremism to highlight the damage that is directly has on the citizen so that the issue of eliminating extremism is a personal issue.

المخلص

الحمد لله نحمده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يتفق المتخصصون في قضايا التطرف على أن التطرف الإلكتروني لا يقل خطرا عن التطرف الواقعي بل هو أشد وطأة وشراسة؛ لأنه صار عابرا للحدود واللغات والثقافات، وهو مرتبط بالتطورات التي تحدث في مجتمع المعلومات، فهو يزداد خطورة كلما زاد التقدم في المجال المعلوماتي، ولذا نقلت مرحلة المواجهة المباشرة إلى المواجهة الإلكترونية وتحولت المواجهة الواقعية إلى مواجهة رقمية، وأصبح الإنترنت من أشد الأسلحة فتكا وهدما إذا ما استخدم في أغراض سيئة.

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التطرف الإلكتروني ومعرفة أسبابه، وهو من أشد الموضوعات خطورة وأثرا على المجتمع، وإبراز دور الجامعات في كيفية الوقاية وسبل علاج الشباب من التطرف؛ لأن شريحة الشباب هي الأكثر تأثرا بموجة التطرف الإلكتروني التي اجتاحت العالم.

يخلص البحث إلى ضرورة نشر وتشجيع المواقع الوسطية، إن الأمة الإسلامية تميزت بالوسطية التي جعلها الله تعالى خصيصة لأمة محمد - صلى الله عليه وسلم - قال الله تعالى: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا" [سورة البقرة 143:2]، كذلك تشجيع منندييات الحوار الموضوعية وحجب الخدمة عن المواقع المثيرة للفتن، وتحصين الشباب في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعات ثم استقلال الشبكات الإلكترونية في جذب الشباب لتعرف التطرف وإبراز أضراره المباشرة على المواطن، بحيث يصبح مسألة القضاء على التطرف قضية شخصية لكل إنسان.

مقدمة:

يرتبط التطرف الإلكتروني بالتطورات التي تحدث في مجتمع المعلومات؛ فهو يزداد خطورة كلما زاد التقدم في المجال المعلوماتي، فالدمار الذي يلحقه التطرف الإلكتروني يعتبر أشد من التطرف التقليدي. وخلاصة القول إنه يتعلق بأنظمة المعلومات التي تتحكم في مرافق الحياة في هذه المجتمعات التي تعتمد على الكمبيوتر والإنترنت اعتماداً مطلقاً.

لذلك كان لزاماً على الجامعات أن تزيل ذلك الغلو، وتجلي الحقائق واضحة حول هذا المفهوم، وتبين وتوضح ما يقع على الشباب من دور فاعل في مكافحة التطرف؛ وذلك لأن الشباب هم عماد الأمة والأكثر تأثراً واندفاعاً، ويسهل احتواؤهم بواسطة أصحاب الأفكار المتطرفة، وتوجيههم حسبما يريدون لتنفيذ مخططات أو تنزيل أفكار على أرض الواقع.

مشكلة البحث: إن العالم اليوم أصبح كالقرية الصغيرة، وانتشرت الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" انتشاراً كبيراً، حيث أصبحت وسيلة التواصل الضرورية في كثير من دول العالم، وعدد مستخدميها في ازدياد، وفرضت نفسها بقوة؛ لما تتميز به من رخص التكلفة وسرعة الوصول وأمن المستخدم، فاستخدمها أهل الأهواء في نشر التطرف. وقد زاد خطرها حينما أثبتت في الآونة الأخيرة أن الجماعات المتطرفة هي أكثر الفئات استخداماً للتقنيات الحديثة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق أهدافهم، واستغلوا التقنية الإلكترونية التي سهلت لهم نشر فكرهم الأثم، وانتشارها وكثرة تداولها بين الشباب وإدماجهم لها يجعلهم يتبنون أفكاراً متطرفة؛ تأثراً بالغرس الثقافي المكثف الذي يتعرضون له من خلال الشاشة وما لها من دور مؤثر في تشكيل آرائهم، فاستعمالها من قبل شريحة كبيرة من الشباب يؤثر سلباً عليهم.

فتكمن مشكلة البحث في الكشف عن الدور الذي تؤديه شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت في ترويج الفكر المتطرف واستغلالها لفئة الشباب، وما دور الجامعات في سبل الوقاية وكيفية العلاج؟

دراسات سابقة: التطرف الإلكتروني سمة المجتمعات في عصر المعلومات: دراسة للزميل الدكتور فايز الشهري يقدم رؤيته التحليلية مبينا أنه بخلاف الأنماط التقليدية للإرهاب فإن السلاح الرئيس للإرهابي الذي يوظف الإنترنت هو (المعرفة) باستخدامات الإنترنت، والحاسبات، والقدرة على صناعة واستخدام برامج التخريب والتدمير، أضف إلى ذلك مهارة معرفة نقاط الضعف في الأنظمة، والمواقع الإلكترونية والشبكات المستهدفة لإيقاع الضرر المطلوب بشبكات الاتصال، أو الأنظمة المالية، أو شبكات المعلومات الوطنية، وأنظمة الملاحة والنقل وغيرها.

دور الشباب والمرأة في مكافحة التطرف العنيف: الفاتح عبد الرحمن محمد تناقش هذه الورقة موضوع التطرف العنيف ودور الشباب والمرأة في مكافحته والحد منه أو التقليل من آثاره.

الدراسات السابقة تحدثت عن خطر التطرف وسمة المجتمعات وكيفية العلاج، لكن لم تتطرق إلى دور الجامعة في الوقاية والعلاج من التطرف.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومشكلة، وخطة البحث التي تحتوي على مباحث وخاتمة، ثم منهج البحث.

المبحث الأول: مفهوم التطرف الإلكتروني وأسبابه ودوافعه.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التطرف والتطرف الإلكتروني.

المطلب الثاني: خصائص الشبكات الإلكترونية.

المطلب الثالث: أسباب التطرف الإلكتروني ودوافعه.

المبحث الثاني: تأثير وسائل التواصل في تشكيل الرأي المجتمعي.

يشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: تشكيل رأي مجتمعي.

المبحث الثالث: دور الجامعات في مكافحة التطرف الإلكتروني

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الدور الوقائي.

المطلب الثاني: الدور العلاجي.

المبحث الأول: مفهوم التطرف الإلكتروني وأسبابه ودوافعه.

المطلب الأول

تعريف التطرف والتطرف الإلكتروني

لا يوجد للتطرف تعريف في كتب القدماء بهذا المعنى المقصود اليوم، ولكن هنالك لفظ أكثر استخداماً لهذا المعنى وهو كلمة "الغلو" وقد وردت في القرآن الكريم، والغلو في الدين له تأثير سلبي في المؤمنين وخطر شديد، فقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة 5:77]

وقد وردت على لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم - لكن من خلال المفهوم السائد الآن، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إياكم والغلو في الدين، فإنما هلك من قبلكم بالغلو في الدين" [1]

من خلال المفهوم السائد، الغلو في اللغة مصدر "غلا"، غلاء في الأمر يغلو غلوا: جاوز حده، هو المبالغة في الشيء وتجاوز الحد، وغلا في الدين والأمر يغلو غلوا جاوز حد[2]

وهذه التعاريف تقيد أن الغلو هو تجاوز الحد الشرعي بالزيادة، والحدود "هي النهايات لما يجوز من المباح الأمور به" [3] والمعيار في تحديد مظهر من مظاهر الغلو هو الشريعة، فإن الغلو تجاوز لحدودها، فإن لم تعلم تلك الحدود فإن المعيار يكون مختلفاً. فالتطرف يعني المغالاة والإفراط والعصبية، وهو عكس الوسطية والاعتدال في جميع النواحي التفكيرية تجاه المعتقدات والأفكار، وعلى هذا الأساس فإن التطرف هو مجموعة من المعتقدات التي تجاوزت المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينيّاً داخل الدول، ومن هنا تنشأ ظاهرة الإرهاب؛ لأن التطرف هو مقدمة حتمية للإرهاب [4]

التطرف:

الوقوف في التطرف، بعيداً عن الوسط، وأصله في الحسيات كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو حتى المشي ثم انتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك، ومن لوازم التطرف أنه أقرب إلى المهلكة والخطر، وأبعد عن الحماية والأمانة [5]، وبهذا يعني التطرف الميل إلى أحد الطرفين، فهو ضد الوسطية والاعتدال، وهو الميل إما إلى غلو وإما ميل إلى التساهل [6]

مفهوم التطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي:

يعرف مفهوم التطرف بأنه كل ما يؤدي إلى الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، مُعبّراً عنه بالعزلة أو بالسلبية والانسحاب، أو تبني قيم ومعايير مختلفة قد يصل الدفاع عنها إلى الاتجاه نحو العنف في شكل فردي أو سلوك جماعي منظم؛ بهدف إحداث التغيير في المجتمع وفرض الرأي بقوة على الآخرين. وبهذا التوصيف فلا أحسن من شبكة الإنترنت لمخالفة القيم والتعبير عن هذه المخالفات والدعوة لها، من خلال البث الصوتي والنصوص والأفلام وإحداث الضجيج للتعبير عن الأفكار التي يرى صاحبها أهمية إيصالها للناس [7]

تعريف التطرف الإلكتروني: إذا ينطلق تعريف التطرف الإلكتروني من تعريف التطرف، ولا يختلف عن التطرف إلا في نوعية الأداة المستخدمة لتحقيق الغرض من التطرف.

فيمكن تعريف التطرف الإلكتروني بأنه توظيف أنشطة شبكة الإنترنت والهواتف المتنقلة والخدمات الإلكترونية المرتبطة في نشر وبث واستقبال وإنشاء المواقع والخدمات، التي تسهل انتقال وترويج المواد الفكرية المغذية للتطرف الفكري، وخاصة المحرض على العنف أيا كان التيار، أو تشجع أو تمول كل ما من شأنه توسيع دائرة ترويج مثل هذه الأنشطة [8]

المطلب الثاني

خصائص الشبكات الإلكترونية

إن خدمات شبكة الإنترنت "المجموعات البريدية، البريد الإلكتروني، المواقع، المنتديات، غرف الدردشة" مساهم جيد في نشر الأفكار المتطرفة وترويجها بشكل فني مؤثر، ويأتي إليها المرء صاحب الاستعداد طوعاً وبنساق إلى عوالمها المثيرة بشكل يجعلها مع التكرار ركناً أساساً في بناء وعيه وتفكيره، ومن ثم تشكيل قناعاته.

ويحدد الباحث خصائص الشبكة من حيث إنها تمتلك مجموعة من الخصائص التي تجعلها مكاناً جذاباً للمتطرفين، ومكتبة مفتوحة لنشر الفكر المخالف للساند في أي مجتمع، محدداً أبرز هذه الخصائص في التالي:

- أسرع وسائل الاتصال الجماهيري انتشاراً وأكثرها تداولاً بين الشباب.

- وسيلة حرة دون حواجز رقابية بين المرسل والمستقبل.
- تتميز بالخصوصية (السرية) بين المرسل والمستقبل.
- إقبال الشباب على هذه الوسيلة بشكل كبير.
- المواقع الفكرية لرموز الفكر التكفيري وتواصلها مع زوارها ومعتنقي هذه الأفكار.
- إن معظم رموز الفكر المتطرف الذين تأثر بهم الشباب لم يعرفوا بشكل جماهيري إلا عن طريق مواقع معينة تروج لفكرهم وتستقطب اتباع الفكر.
- تشكل المنتديات الحوارية المتطرفة وقود الصراع الفكري للفكر المتطرف.
- القوائم البريدية التي يشرف عليها مشرفو المواقع الالكترونية حلقة الوصل بين معتنقي الأفكار المضللة والاتباع [9].

المطلب الثالث

أسباب التطرف الإلكتروني ودوافعه

ابتليت الأمة بظاهرة التطرف منذ القدم، كما أنه ليس مختصاً بدين معين؛ فكل الأديان عرفتة، ولم تسلم المجتمعات الإسلامية منه؛ حيث تضرر المسلمون طويلاً من هذه الظاهرة التي عصفت بأذهان البسطاء.

ومن أهم أسباب التطرف الإلكتروني هو إدمان الشباب لمواقع متطرفة فطول الإدمان يجعله يستهوي ويتبنى أفكاراً متطرفة؛ تأثراً بالغرس الثقافي المكثف الذي يتعرض له من خلال شاشة الحاسوب أمامه، بالإضافة إلى أسباب أخرى محيطة به جعلته مهياً للتطرف، ولأهميتها لا بد من توضيحها، ومنها:

أولاً: الدوافع الذاتية:

الجهل: هو مصدر كل الأخطاء، وقد يكون الشخص غيورا على دينه لكنه جاهل وثقافته الدينية محدودة، ولا علاقة له بدراسة العلوم الإسلامية، وكثرة العبادة ليست دليلاً على العلم ولا تعطي الشخص الحق في الإفتاء.

غياب المرجعية العلمية الدينية: التي تقوم بالتوعية الدينية، أو عدم تواجد العلماء في بيئة الإنترنت بشكل تفاعلي يجذب الشباب عن خطاب التطرف، التي يُرجع إليهم في المسائل الشرعية يبصرون الناس بالحق ويحذرونهم من الباطل ويرسمون للنشء معالم وسطية الإسلام ويسره في وسائل التواصل.

بروز مظاهر الانحلال والتفسخ: في المجتمع بسبب التغيرات التي طرأت على البنية الأخلاقية مما ينتج عنه تطرف معاكس بالغلو والتشدد.

ثانياً: الدوافع الشخصية: أبرز الدوافع حب الظهور والشهرة، وأحياناً الإحباط في تحقيق بعض الأهداف وإحساس الشخص بأنه أقل من غيره والنظر إلى نفسه نظرة متدنية فيلجأ إلى التطرف، وأحياناً الإخفاق في الحياة والفشل المعيشي، ونقمة الشخص على المجتمع الذي يعيش فيه.

ثالثا: الدوافع الفكرية: الفراغ الفكري والتوقف عن الإبداع والإنتاج، وهو سد الحاجات المعاصرة لفكر الإنسان أي ما يستجد من جديد الفكر.

معاناة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة بين تيارات مختلفة، ومن أبرز التيارات المعاصرة التيار الديني المتطرف، ثم الجهل بقواعد الإسلام وآدابه وسلوكه، وأيضا الجهل بمقاصد الشريعة.

رابعا: الدوافع الاجتماعية: ظهور التناقض في حياة الناس سبب من أسباب نشوء الأفكار الضالة، ما يجدونه من مفارقات بين ما يسمعون وما يشاهدون، وما يتعلمونه وما يعيشونه، مما يحدث اختلالا في التصورات، وارتياكا في الأفكار، والتفكك الأسرى والاجتماعي، وغياب التربية الحسنة، وغياب دور العلماء وانشغالهم، وتقصير بعض أهل العلم والفقهاء والمعرفة في القيام بواجب النصح والإرشاد والتوجيه المجتمعي.

خامسا: الدوافع السياسية: منها السياسات غير العادلة التي تنتهجها بعض الدول على مواطنيها، والإحباط السياسي، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع الثروة الوطنية والظلم والاضطهاد، مما يدفع تلك الشعوب إلى التشدد والتطرف.

سادسا: الدوافع الاقتصادية: أهمها تفاقم المشكلات والأزمات الاقتصادية في المجتمعات، ومعاناة الأفراد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالديون والفقر وغلاء المعيشة، انتشار البطالة وعدم توفر فرص عمل مما يساعد الجماعات المتطرفة بدفع المال لهؤلاء البسطاء من أجل تحقيق أغراضهم الدنيئة [10].

سابعا: الدوافع التربوية: العوامل التربوية ليست من الأسباب المباشرة للتطرف؛ لأن النقص والسلبيات في الأنظمة والمناهج الدراسية تؤدي إلى ظهور مشكلة التطرف في بعض المجتمعات الإسلامية، كنقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية في بعض الدول، كذلك عدم الاهتمام الكافي بإبراز محاسن الدين والأخلاق الإسلامية التي يحث عليها الدين.

ثامنا: الدوافع الإعلامية: تلعب وسائل الإعلام دورا لا يُستهان به في تغذية أو دعم أو ظهور التطرف، بما تقدمه من أفلام وبرامج وأخبار سمتها العنف.

تاسعا: الدوافع الخارجية: ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وقابليتها للاختراق، فهي مصممة على أنها مفتوحة دون قيود أو حواجز أمنية أو حدود جغرافية وسهولة استخدام الشبكات وقلة التكلفة.

كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى انتشار التطرف الإلكتروني، فكان لابد من إيجاد طرق للوقاية وسبل للعلاج.

المبحث الثاني: تأثير وسائل التواصل في تشكيل الرأي العام.

المطلب الأول

التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي

هذه المواقع لا شك أن لها فوائد جمة ومحاسن عظيمة، وفي نفس الوقت لها أضرار جسيمة، وأخطار مدمرة مهددة لتماسك العنصر البشري أجمع؛ بقطع أواصر الاتصال بين أفرادها، والقضاء على كثير من السمات الاجتماعية التي تُميز الإنسان عن غيره.

ولذلك علينا معشر المسلمين أن نكون وسطيين معتدلين في استخدام تلك المواقع، فلا نُفْرِطُ في استخدامها في كل ما ينفع ويضر، ولا نبتعد عنها ونحجر على أنفسنا استخدامها؛ لأن هذا محال بعد أن دخلت في صلب الحياة العصري. سوف أتناول بعض الآثار السلبية لتلك المواقع على الشباب المسلم؛ لكون على حذر من تلك الآثار، ونسعى لتلاشيها؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المنافع.

- تهديد الأمن القومي:

تمثل ثورة المعلومات تهديداً لأمن المجتمعات؛ فتستطيع دولة شن حرب دعائية على أخرى، فبفعل السماوات المعرفية والمعلوماتية المفتوحة تلحق خسائر فادحة بأصحاب الأعمال والحكومات، وقد زادت ظاهرة التجسس السياسي والتجاري والاقتصادي بين الشركات، كما زادت في قضية حقوق النشر بشكل سيئ بنقل المعلومات دون مراعاة حقوق الناشر، كما أن الاشتراك في المدونات السياسية قد يساعد على عدم وجود ضوابط للحوار السياسي [11]

- تأثير وسائل التواصل على الأمن الفكري:

إن ما تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي من مجتمع افتراضي يشكل قناعة الشباب وأفكاره عبر هذه الوسائل، وما تقدمه يعد من أكبر مغريات الشباب، وأكثرها خطورة عليهم، وباتت هي القوة المهيمنة على اهتمامات الناس عموماً، والشباب على وجه خاص، ولذلك كان لأصحاب الفكر المنحرف، ولقوى الشر والضلال وجود قوي ومؤثر عبر شبكات الإنترنت، وذلك عندما أدركوا مدى تأثيراتها البالغة على وعي وفكر شبابنا مستفيدين من ميزتها في سرعة انتقال المعلومات المشبوهة والمغلوبة، وقوة تأثيرها على العقول والأفكار والمعتقدات، وبالتالي وجدوا في وسائل التقنية الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي - على وجه التحديد - أرضاً خصبة في زرع بذور الفكر المنحرف في عقول شبابنا، والتغريب بهم، وتسميم معتقداتهم الدينية والأخلاقية باحترافية - تقنية - عالية ومدروسة، وتأليبهم ضد أوطانهم، وإيغار صدورهم ضد ولاة أمرهم، وتشويه صورة علمائنا الأجلاء، وهز ثقة شبابنا، وجرحهم إلى مواطن الفتن والصراعات والحروب الجارية بين التنظيمات والجماعات [12]

ويأتي دور الجامعات كمحصن فكري توعوي بتدريس مادة الأمن الفكري، وتحصين الشباب في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعة، وحمايتهم من الأفكار الدخيلة التي تؤدي إلى التطرف، وذلك بتسليحهم بالعلم والمفاهيم المتوازنة عبر الحوارات الهادفة؛ لأنه المقياس الفعلي لمدى تأثرهم بالأفكار، ويساعد على تصحيح الأفكار والعقول والاهتمام بالثقافة المتوازنة بوضع البرامج التثقيفية المناسبة، وتدريبهم على أساليب المناقشة والمناظرة والحوار؛ حتى يتمكنوا من خوض المواجهات الفكرية داخل غرف الدردشة.

- الجلوس لفترات طويلة (الإدمان) وإضاعة الوقت:

يؤدي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي إلى إضاعة جزء كبير من الوقت، فبمجرد دخول وتصفح الملفات لا يدرك الفرد الساعات الطويلة التي قضاها أمام شاشة تؤدي إلى عزل الأفراد عن محيطهم وواقعهم الأسري ومشاركتهم في المجتمع. والجلوس أمام الإنترنت لساعات طويلة وعدم القدرة على البعد عنه وخاصة الشباب يؤدي بهم إلى العزلة الاجتماعية، وفقد مهارات التواصل المباشر مع المجتمع، مما يؤدي إلى رفض المجتمع الواقعي والاقتراب من الواقع الافتراضي [13].

- الآثار الخلقية:

وهي من أشد الأخطار التي تنجم عن الاستخدام غير السوي من الشباب لتلك المواقع، بعد أن " فتحت لهم أبواب الإباحية بكل صورها، وبلا حدود أو ضوابط، وفاق حجم ترويجها وتصديرها عبر تلك المواقع كل الحدود والتصورات [14]

- الآثار الاقتصادية:

والإفراط في استخدام تلك المواقع له تأثيرات سلبية على الحالة الاقتصادية؛ لأن استخدامها في أثناء العمل يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، وتكبّد خسائر اقتصادية كبيرة، بسبب انشغال الموظفين عن أعمالهم بها، فقد أثبتت إحدى الدراسات أن حوالي 51% من الموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة وعشرين إلى أربعة وثلاثين عاماً يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي في أثناء العمل؛ مما يؤدي إلى ضعف إنتاجية الشركات التي يعملون بها، وتكبدها الكثير من الخسائر (15)

المطلب الثاني

تشكيل رأى عام

تشكيل الرأى المجتمعي هو عملية اتصال وتفاعل بين الأفراد نتيجة لتواجدهم معا في حياة جماعية عملية، ويتأثر تشكيل الرأى بمجموعة من العوامل السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية قبل أن يتبلور بشكله النهائي، وتلعب وسائل الإعلام التفاعلية دورا مهما في تشكيل الرأى، وقد تميزت شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية بقوة التأثير؛ لأنها جمعت كل مزايا وسائل الاتصال التقليدية (المقروءة والمسموعة والمرئية) في الرسالة الحيوية من المعلومات المقدمة من الصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون.

ومن المفترض أن تكون المعلومات الأكثر حيوية هي التي تشكل اتجاهات الرأى؛ ذلك لأن الأكثر تأثيرا للحصول على المعلومة والخبر، وبالتالي تشكيل الرأى العام الذي قد يتأثر بدوره بسلبيات الخبر والمعلومة المنشورة عبر تلك المواقع، والتي تتعرض إلى التفتيق والتحرير وترويج الشائعات، كالعديد من شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية ومن ثم التلفزيون والإذاعة والصحيفة المطبوعة، فضلا عن تفوق هذه الشبكات على وسائل الإعلام الأخرى؛ كونها أدوات اتصال تفاعلي متزامن وغير متزامن تضمن وصول رسائلها إلى الجمهور بسرعة فائقة [16]

أصبح من الممكن للطالب الجامعي أن يعتمد بنسبة كبيرة على مصادر التواصل الاجتماعي في الحصول على الأخبار والمعلومات التي من شأنها أن تكون رافدا مهما في تشكيل الرأى العام، وتعد منافسا لمصادر الأخبار والمعلومات التقليدية، وبما أن جميع طلبة الجامعات في الوقت الراهن يتمتعون بحرية التواصل على مواقع الشبكة العنكبوتية، فسيصبحون ضحايا الوقوع في فخ التطرف والمنخرطين في صفوف الجماعات المحظورة وقعوا في مصيدة «الطعم الإلكتروني» قبل أن يضحوا بأرواحهم كأدوات في أيدي تلك التنظيمات عبر العالم [17]

المبحث الثالث: دور الجامعات في مكافحة التطرف الإلكتروني

المطلب الأول: الدور الوقائي

الدور الوقائي: هو الدور الذي لا بد أن تقوم به الجامعة في العمل على التحذير من الأفكار المنحرفة للحوار دون أن يتبناها أحد. مما لا شك فيه أن الدور الذي تضطلع به الجامعات دور عظيم في البناء الفكري السليم تجاه الشباب يأتي هذا الدور بعد دور الأسرة، ولأن الجامعة هي المحرك والموجه الآخر الذي يصنع توجه الشباب وارتقاءهم الفكري، وحمائيتهم من ظاهرة التطرف، ويحتم بشكل ضروري أن يزيد اهتمام الجامعات بالعمل على خلق مناهج تفعل عوامل التفكير المستقيم لدى الشباب وتحصينه في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين، بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعات ثم استغلال الشبكات العنكبوتية في جذب الشباب للتعرف على التطرف وإبراز أضراره المباشرة، بحيث تصبح مسألة القضاء على التطرف قضية شخصية لكل إنسان، وهذا يحتاج الى تأهيل تربوي يقوم من خلال الأدوار الآتية:

أولاً: الدور الوقائي. ثانياً: الدور العلاجي.

تقع مسئولية الجامعة في وقاية وحماية الشباب من ناحيتين:

الأولى: مسئولية إدارة الجامعة: هي أدوار مستقبلية لتقوية جهودها في الحماية من التطرف الإلكتروني يأتي أبرزها:

1/ تنمية الوعي الفكري والثقافي للطاقات البشرية داخل الجامعة وأقامه الندوات والمؤتمرات العلمية في مجال وقاية الشباب من مخاطر الجرائم المعلوماتية.

2/ تزويد المجتمع بالكفاءات المؤهلة والتخصصات الملائمة لواقعه ومستقبله.

3/ التوظيف الأمثل لمسار البحث العلمي الجامعي.

4/ التركيز على أداء الدور التثقيفي الأمني للجامعة.

5/ ضرورة الحرص على مواكبة الجهود والتجارب المبذولة لمختلف المستجدات الحضارية المرتبطة بالتطرف تقنيا وعلميا وفكريا [18]

ثانياً: مسئولية أعضاء هيئة التدريس ودورهم في وقاية الطلاب من التطرف وإبراز أهمية ذلك الدور في الآتي:

1/ مصادر التلقي السليمة: تعددت المصادر لنشر الأفكار والعقائد والسلوكيات الحسنة والسيئة، لا شك أن مطالعة المواقع الإلكترونية الضالة، والفتاوى الحماسية المنحرفة من أعظم المؤثرات الحالية، وهي جالبة التطرف؛ فلا بد من حث الطلاب على المطالعة المفيدة والتردد على المواقع النافعة دون الضارة ولا يطالع كل ما هب ودب، بل يمحص ويدقق ويراجع ويسأل قال تعالى: ﴿سَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة النحل [16:43].

2/ المفاهيم الصحيحة: المبنية على أصول فهم السلف من المصادر المعتمدة وليس فيها غلو ولا جفاء، هنا يبرز دور العلماء في الوقاية من التطرف ببيان الإفتاء بين المرجعيات الفقهية والاجتهادات الفردية والدعوة والإرشاد والخطاب الديني والأمن الفكري ووسائل الاتصال الحديثة.

3/ مجالسة الراسخين في العلم: لا بد من حث الطلاب على مجالستهم، وفضلهم يكمن في كونهم المبلغين عن الله، وأكثرهم خشية، وأحسنهم حملاً ودعوة، قال تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ} سورة فاطر [28:35]، ومتابعة العلماء المعروفين بسلامة المنهج الذين أفنوا عمرهم في العلم وطلبه أو ممن تتق بعلمهم، وعرض عليهم كل ما يدور حوله شبه أهل العلم، لمجابهة الجهال ومحاربتهم.

4/ ضبط الحماس بالعلم: هذا واجب العلماء أن يربطوا الطلاب بالعلم الشرعي؛ ليفرغوا طاقاتهم في الأعمال الخيرية والدعوية ويجعلوا منهم منارات للخير والبر والتقوى.

5/ الاحتواء التربوي: فكراً وسلوكاً وتهذيباً وترفيهاً، بحيث تحتضن الطالب وتشبع رغبته، وتوقد موهبته، وتصون وقته، وتحميه من تيارات الفساد وصدقات السوء، ولا سيما ممن يحسبون أنهم يحسنون صنعا قال تعالى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} سورة البقرة [18:103].

6/ الاستيعاب الفكري: حواراً وحناناً وإصغاءً وإشفاقاً، بحيث تحل مشاكل الشباب وتلبي طموحاتهم وتنقح أسرارهم، فلا يقصون ولا يهشون، فكل عزلة وتهميش ستؤدي إلى التطرف غالباً؛ فالواجب علينا احتواء أبنائنا قبل الضياع.

7 / الحاضنة الاجتماعية: توظيفاً وتمكيناً، وتهذيباً وتدريباً، بحيث يحس بالانتماء لوطنه ويصيب أهدافه المنشودة بعد تخرجه، فالبطالة والفراغ والإحباط والحزن الداخلي ولادة طبيعية للتطرف والعنف. [19]

المطلب الثاني

الدور العلاجي

الدور العلاجي: هو دور يسهم في معالجة ما تجده الجامعة في الشباب من مؤثرات تخدش فكرهم وتسهم في هدم التفكير السليم عندهم [20]، والسؤال الأهم: كيف يمكن تحصين الشباب الجامعي وتوعيته بأدوات وأساليب التفاعل والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

وهنا يبرز دور العلماء؛ لأن علماء الأمة يمتلكون الأهلية اللازمة لمحاورة أصحاب الاتجاهات الضالة، وعليهم المسؤولية الأكبر في ذلك، ومن هنا فإن واجب الدولة إعداد أمثال هؤلاء العلماء ودعمهم، وتوفير الوسائل اللازمة لهم للقيام بهذه المهمة، كما أن على المجتمع أن يلتفت حولهم وينتهاز فرصة وجودهم؛ لأنه بذلك تساعد في نشر العلم، ومحاربة الجهل والذي يعد بحق عقبة كبرى وبيئة خصبة لنمو بذور الفكر المتطرف، ولا يطفى ذلك إلا بقيام العلماء بدورهم ومساعدة الدولة والمجتمع لعلماء الأمة حتى يقوموا بدورهم. [21]

لا بد من توظيف وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الجهات المختصة مثل وزارات الأوقاف والشؤون الدينية في الدول العربية والإسلامية؛ لنشر فتاوى كبار العلماء ونشر الوعي لمكافحة التطرف الإلكتروني، وإنشاء قنوات إسلامية متخصصة في موضوع الحوار والتعامل مع الآخر؛ لدعوة العالم الإسلامي أجمع على منهاج النبوة المتمسك بالوسطية والاعتدال، تأليف موسوعة كبرى تعني بالضوابط الشرعية للرد على شبه دعاة التطرف والتكفير والإرهاب، ويتم وضع الردود العلمية عليها بمنهج الوسطية والاعتدال. [22]

وأيضاً من أبرز الأسباب للوقاية الفكرية من التطرف ودعائه وكتبه هو ربط النشء بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وتعويد الشباب والنشء طلب العلم الشرعي، وحفظ المتون ومتابعة العلماء المعروفين بسلامة المنهج النقي غير المشبوه، وتبيان الفكر المنحرف ودعائه وكتبه وتجفيف منابعه، وهناك عدة طرق لمعالجات أوضاع المتطرفين من هذا الفكر المتطرف الذي يجب أن ينصب على عدة محاور منها:

1/ الحل الثقافي، وهو الأهم؛ فالفكر لا يقارع إلا بالفكر، ومعرفة الأسباب الذاتية والموضوعية والثقافية التي هيأت مناخ التطرف، فلا بد من إزالتها لقطع الطريق على هذا الداء قبل أن ينتشر، وإبعادهم عن كل ما يؤدي إلى الانحراف الفكري والأخلاقي. كما أنه يجب أن تتوفر للشباب الرعاية الثقافية داخل وخارج المؤسسات التعليمية؛ لأن الفراغ الفكري والثقافي أحد الدوافع المهمة للعنف، فالواجب علينا قطع الطريق عليهم، واحتواء أبنائنا قبل الضياع وإرشادهم إلى حسن اغتنام أوقاتهم.

2/ لا بد من تشجيع الحوار حول مختلف القضايا وتبسيطها مثل ((التسامح)) و((التعددية)) و((التنمية)) وغيرها من القضايا المستحدثة على طاولة النقاش في الهواء الطلق.

3/ لا بد من تفعيل الأنشطة اللاصفية في معالجة التطرف لدى الطلبة في المرحلة الجامعية على أنها جزء متمم للعملية التعليمية التربوية لا ينبغي إهمالها.

4/ لا ينبغي أن يقتصر دور الجامعة على مجرد التأهيل العلمي للطلاب من خلال المقررات الدراسية فقط، بل يفرض عليها أن تسهم في تكوين شخصيته من خلال حثه على المشاركة والاندماج والتفاعل مع زملائه ومع الهيئة التدريسية والإدارية في الأنشطة الطلابية متعددة المجالات، من خلال رؤية تقوم على مساعدة الطالب وتجهيزته معرفياً وسلوكياً وجماعياً؛ لمعالجة أي فكر تطرفي وإبعادهم عن كل ما يؤدي إلى التطرف [23]

5/ غرس لغة التسامح في نفوس الطلاب، ومفهوم الحوار الهادف "يشمل الفكر والدين"، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في توعية فئة الشباب، فوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم وفعال في تعزيز الأمن الفكري لدى فئة الشباب، وإبعادهم عن التطرف الذي تتعرض إليه هذه الفئة، وذلك من خلال استقطاب الشباب إلى مواقع توجد لهم الجواب على كل ما لديهم من أسئلة عامة وخاصة تدار من قبل متخصصين في شتى المجالات.

6/ أن تسعى الجامعة من أجل القضاء على هذه الظاهرة من الناحية النفسية ببناء نفسيات سليمة، من خلال غرس بذور الخير والتنمية بدلا من بذور الفتك والدمار، وضرورة معرفة الخلل، والاضطرابات النفسية التي أدت إلى انحراف الطالب ومحاولة القضاء عليها بواسطة علماء النفس، من خلال فهم الأبعاد النفسية للمشكلة، وإعادة التأهيل النفسي لمن يقع فريسة للتطرف من الطلاب ودمجه مرة أخرى في المجتمع [24]

8/ يجب أن يراعى في الخطاب الديني التوازن بين العقل والوحي، وبين المادة والروح، وبين الحقوق والواجبات، وأن يراعى فيه جميع جوانب الحياة دون إفراط أو تغريط دون غلو أو تشدد؛ فهو منهج الاعتدال والتوسط لجذب الشباب إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

9/ تقضية أوقات فراغهم في النافع المفيد، وتفرغ طاقاتهم في الجوانب الإيجابية المثمرة، سواء عبر الأعمال التطوعية، أو الأنشطة الرياضية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية، أو المشاريع الاقتصادية، أو غيرها [25]

إن تداعيات مشكلة التطرف تأتي على الجميع، فلا بد أن تكون الجهود مبذولة من الجميع، والجامعة مطالبة بعد ذلك كشخصية معنوية بإدارة شئون الطلاب بالعمل على تنظيم كل الجهود والاهتمام بها وتفعيلها؛ لاتخاذ السبل الكفيلة بالوقاية من هذا الداء العضال، ولا سيما أن الجميع يعرف بأن الوقاية خير من العلاج.

الخاتمة

أهم النتائج:

- 1/ كثافة استخدام أفراد المجتمع بشكل عام لوسائل التواصل الاجتماعي [المجموعات البريدية، البريد الإلكتروني - المنتديات - غرف الدردشة - تويتر - فيسبوك - يوتيوب] أدت إلى سرعة انتشار التطرف.
- 2/ اعتماد الجماعات المتطرفة على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التطرف وتجنيد الشباب عماد الأمة؛ لما تتميز به من رخص التكلفة وسرعة الوصول وأمن المستخدم.
- 3/ من أبرز مظاهر التطرف الإلكتروني تتمثل في تبادل المعلومات المتطرفة ونشرها من خلال الشبكة المعلوماتية وإنشاء مواقع إلكترونية للمتطرفين.
- 4/ الآثار السلبية متشعبة يجب أن تتضافر الجهود تتعاون في علاجها كل المؤسسات التعليمية والتربوية والنفسية والأمنية من خلال تبادل الخبرات والأبحاث.
- 5/ لوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم وفعال في تعزيز الأمن الفكري لدى فئة الشباب، وإبعادهم عن التطرف الذي تتعرض إليه هذه الفئة، وذلك من خلال استقطاب الشباب إلى مواقع توجد لهم الجواب على كل ما لديهم من أسئلة عامة وخاصة تدار من قبل متخصصين في شتى المجالات.
- 6/ التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون؛ لأن التطرف فكر والقانون لا يعاقب على النوايا والأفكار بينما السلوك، عدم استيعاب الأنظمة والقوانين لقضية التطرف الإلكتروني المعاصرة رغم وضوح التشريعات الإسلامية.

أهم التوصيات: يوصي الباحث بـ:

- 1/ تحصين الشباب في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعة وحمائتهم من الأفكار الدخيلة التي تؤدي إلى التطرف، وذلك بتسليحهم بالعلم والمفاهيم المتوازنة عبر الحوارات الهادفة، والاهتمام بالثقافة المتوازنة وتدريبهم على أساليب المناقشة والمناظرة والحوار؛ حتى يتمكنوا من خوض المواجهات الفكرية داخل غرف الدردشة.
- 2/ إنشاء شبكات مماثلة تتصف بالوسطية تعترف بالآخر وقبوله ونبذ التعصب والحوار الهادف؛ لأن الأمة الإسلامية تميزت بالوسطية التي جعلها الله تعالي خصيصة لأمة - محمد صلى الله عليه وسلم - قال الله تعالى: **لَوْ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** {سورة البقرة [2:143]، كذلك تشجيع منتديات الحوار الموضوعية وحجب الخدمة عن المواقع المثيرة للفتن.

3/ استغلال الشبكات الإلكترونية في جذب الشباب للتعرف على التطرف وإبراز إضراره التي تقع مباشرة على كل إنسان بحيث تصبح مسألة القضاء على التطرف قضية شخصية.

4/ تأسيس شبكة تواصل اجتماعي إسلامية من شأنها تعزيز التواصل بين الشباب المسلمين والشباب في العالم، للإسهام في زيادة فرص تنويع مصادر المعرفة والمعلومات ونشر الثقافة العربية الإسلامية، وقيم الإسلام الحميدة.

5/ تأليف موسوعة كبرى تعني بالضوابط الشرعية للرد على شبه دعاء التطرف والتكفير والإرهاب؛ ويتم وضع الردود العلمية عليها بمنهج الوسطية والاعتدال.

مقترح لدراسات مستقبلية:

وتشجيع الباحثين والطلاب على البحث ودراسة مختلف الظواهر الفكرية والسلوكية للتطرف والتوظيف الأمثل لمسار البحث العلمي الجامعي والاستفادة مما يطرح في الأبحاث والعمل بالأراء والتوصيات وفقاً للمعطيات العلمية المنهجية.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] محمد بن يزيد بن عبد الله القزويني بن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر (بيروت د: ت)، ح2، ص 1008، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز (مكة المكرمة: 1994م) ح5، ص127.
- [2] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت: 1997م، ح15، ص131، 132.
- [3] موقع الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن معلا اللويحق / شبكة الألوكة/ المحاضرات العلمية المكتوبة تاريخ الإضافة 2016/3/17 م - 1437/6/7 هـ
- [4] أنس محمد الطرونة /المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ظاهرة التطرف والإرهاب ما بين (الفكر والفعل) / كاتب وباحث في العلاقات الدولية - الأردن - عمان / ص1.
- [5] يوسف القرضاوي/ الصحو الإسلامية بين الجحود والتطرف/ ط3 رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية قطر 1402هـ، ص 24، 24
- [6] طارق محمد الطواري /التطرف والغلو الأسباب - المظاهر - العلاج / جامعة الكويت /مؤتمر الدولي الرابع المنعقد بمدينة فيفاي 19-20 أغسطس 2005.
- [7] أيمن حسان / دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف/ المركز الأوربي دراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات/ 2017/9/30م
- [8] أيمن حسان / دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف/ المركز الأوربي دراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات/ 2017/9/30م
- [9] فائز الشهراني/ التطرف الالكتروني سمة المجتمعات في عصر المعلومات./ 28 ذو العقدة 1428
- [10] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العربي/ القاهرة /22/4/1998م.
- [11] نورة إبراهيم الصويان/ تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الثقافة الاجتماعية للشباب السعودي دراسة ميدانه لعينة من الشباب الجامعي/ مجلة الشرق الأوسط/ مصر . 2014م ص667.
- [12] خالد بن عبد الله بن فهد بن فرحان آل سعود /شبكات التواصل الاجتماعي وآثارها في الأمن الفكري لدى الشباب والفتيات. شبكات 2015 م
- [13] خالد بن عبد الله بن فهد بن فرحان آل سعود /شبكات التواصل الاجتماعي وآثارها في الأمن الفكري لدى الشباب والفتيات. شبكات 2015 م،
- [14] نعيمة عبد الفتاح ناصف: شباب (الإنترنت) مخاطر ومحاذير . مقال منشور بموقع الألوكة- <http://www.alukah.net/social> بتاريخ 11 2007/2 هـ

[15] موسى آدم عبد الجليل: كيف ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إضعاف العادات والتقاليد، وتقليص العلاقات الاجتماعية

[16] عبد الكريم على الدبيسي وزهير ياسين الطاهات / دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية/ 2013 ، 1 العدد، 40 د دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية / العدد 1/المجلد 40/2013م/ص68

[17] سهام الطيريري، الطالب الجامعي وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، (2014م)

[.http://makkahnewspaper.com/article/79696/Makkah](http://makkahnewspaper.com/article/79696/Makkah)

[18] صالح أبو عراد/ أستاذ أصول التربية الإسلامية جامعة الملك خالد ملاحظات تقلل دور الجامعات في مكافحة الإرهاب/ مكة / تاريخ الإصدار الثلاثاء 14 رجب 1438 هـ - 11 أبريل 2017م.

[19] حمزة بن فائع الفتحي/ وقاية شبابنا من التطرف/ مواقع الإسلامية / 2015/8/7م.

[20] سامية محمد جابر/ علم الاجتماع المعاصر/ دار النهضة العربية / بيروت - لبنان 1409 هـ -1989م، ص 313

[21] عدنان مصطفى إبراهيم/ أثر حوار العلماء في معالجة الموقف المجتمعي للفكر المتطرف وأبعاده التربوية المصدر: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية -جامعة آل البيت - الأردن، 2014م، ص 256

[22] معلوي بن عبد الله الشهراني/ تقرير عن دور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرف/ جامعة نايف عقد بتاريخ 20.18 /1436/6 هـ الموافق 7 . 2015/4/9م

[23] رقية طه العلواني / الأنشطة اللاصفية /المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الإرهاب مراجعات فكرية وحلول علمية/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. /2014م)

[24] سامية محمد جابر/ علم الاجتماع المعاصر / دار النهضة العربية / بيروت - لبنان 1409 هـ -1989م، ص 313

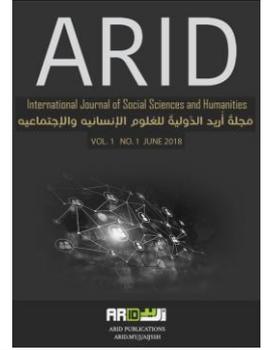
[25] أحمد محمد الشجي / عشرون وسيلة لحماية الشباب من التطرف/5 سبتمبر 2018م



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

THE ECONOMIC IDEAS OF THE BROTHERS OF THE SAFA IN THEIR LETTERS

Saleh Hamid Al Ali
Faculty of Sharia and Islamic Studies -Kuwait University
Kuwait

الأفكار الاقتصادية لدى إخوان الصفا في رسائلهم

صالح احمد العلي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت - الكويت

salchali204@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10/03/2018

Received in revised form 23/05/2018

Accepted 01/06/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

The research deals with the study of the economic thought of the brothers of the Safa in their fifty-one letters, which was classified as an encyclopedia that transmitted the sciences of the Arabs in the Middle Ages. It covered the economic terms in the various fields of economic activity at that time. They defined some of these terms.

The Productive economic activities included the creation of benefits, talked about the reclamation of resources to spend the multiple needs; necessary and secondary, and the participation of supply and demand together, work and production expenses, in determining the value, and pointed to the status of science in the industry, And they made the science of arithmetic nobler crafts. The researcher used the inductive, analytical, analytical and comparative methods in his research.

The research reached results that can be summed up in that the brothers of the Safa gave the integrated picture of the economic activity in its various stages and expanded its concept, in addition to that they contributed to the rooting of the so-called knowledge economy today, and gave added scientific value when they made several reasons to interfere in the interpretation of value.

The research reached to results that can be summed up in that the brothers of the Safa gave the integrated picture of the economic activity in its various stages and expanded its concept, in addition to that they contributed to the rooting of the so-called today:

knowledge economy, and gave scientific value when they made several reasons to interfere in the interpretation of value.

Keywords

Al-Safa Brothers, Economic Thought, The Brothers of Safa, Islamic Economic Thought, Economic History.

الملخص

يتناول البحث الحالي الفكر الاقتصادي عند إخوان الصفا في رسائلهم الإحدى والخمسين، التي صيغت على أنها موسوعة نقلت علوم العرب في العصور الوسطى، فحفلت بالمصطلحات الاقتصادية في مجالات النشاط الاقتصادي المتعددة آنذاك، حيث عرّفوا بعضاً من تلك المصطلحات، وشملت الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية خلق المنافع، ونوّهوا إلى أسس التفاضل المادية والمعنوية بين الصنائع، وتحدثوا عن استصلاح الموارد لقضاء الحاجات المتعددة؛ الضرورية والثانوية، واشترك العرض والطلب معاً، والعمل ونفقات الإنتاج في تحديد القيمة، وأشاروا إلى مكانة العلم في الصنائع، وجعلوا علم الحساب أشرف الحرف. واستخدم الباحث المناهج الاستقرائية والاستنباطية والتحليلية والمقارنة في بحثه. وتوصل البحث إلى نتائج يمكن إجمالها في أن إخوان الصفا أعطوا الصورة المتكاملة عن النشاط الاقتصادي في مراحلته المختلفة، وتوسعوا في مفهومه، بالإضافة إلى أنهم أسهموا في تأصيل ما يسمى اليوم بالاقتصاد المعرفي، وأعطوا قيمة علمية مضافة حينما جعلوا أسباباً عدة تتدخل في تفسير القيمة.

الكلمات المفتاحية: إخوان الصفا، الفكر الاقتصادي، رسائل إخوان الصفا، الفكر الاقتصادي الإسلامي، تاريخ اقتصادي.

أولاً- مقدمة

إن الحديث عن الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي في مرحلة تاريخية معينة يعد ضرورة تستدعيها المتطلبات الإيديولوجية والاجتماعية والتاريخية والثقافية على المستويين العربي والإسلامي؛ من أجل إظهار هذا التراث بجانبه الاقتصادي، وبيان مدى تقدمه وسبقه لبعض الأفكار الاقتصادية في المجتمع الأوربي، لا سيما في فترة العصور الوسطى [1]. التي كانت تمثل مرحلة فكرية مظلمة عند الأوربيين، بالإضافة إلى محاولة مفكري النهضة الأوربية [2] الذين عدوا العلم ظاهرة أوربية محضة، تبدأ من المجتمع اليوناني والروماني، وتنتهي في المجتمعات الأوربية وطمسوا الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي في العصور الوسطى بدعوى أنها عصور ظلام وجهل. ومن هنا أنت فكرة هذا البحث للكلام عن الفكر الاقتصادي عند إخوان الصفا، والتعبير عبر هذا الفكر عن دور المفكرين العرب والمسلمين وإسهاماتهم في المجالات الاقتصادية، لا سيما في فترة العصور الوسطى التي تمثل مرحلة النور، والنهضة العلمية في المجتمع العربي والإسلامي حينئذ.

ثانياً- أهمية البحث

هناك أمور عدة تدلل على أهمية البحث يمكن إجمالها فيما يأتي:

- 1- إن دراسة النشاط الاقتصادي تاريخياً ضروري لما يقدمه من أفكار وطروحات سابقة يمكن توظيفها لفهم الفكر الاقتصادي المعاصر وتطويره، وتزداد أهمية الدراسات في مجال الفكر الاقتصادي عندما تكون الحِقبة الزمنية التي يرصدها يكتنفها غموض أو تجاهل متعمد، أو تكشف عن بواكير هذا الفكر لدى أمة من الأمم، وهذا ما يجعل من دراسة الفكر الاقتصادي عند إخوان الصفا ذا أهمية خاصة، إذ إنه يمثل فكراً يرجع إلى فترة العصور الوسطى التي وصفها الغربيون بأنها عصور جهل وظلام من جهة، ولأنه ولادة متقدمة لفكر اقتصادي عربي إسلامي من جهة أخرى.
- 2- تُظهر دراسة الأفكار الاقتصادية في رسائل إخوان الصفا، ومقارنتها مع الأفكار الاقتصادية في المدارس الكلاسيكية والمعاصرة مدى سبق الفكر الاقتصادي الإسلامي غيره، ومدى إسهامه في تكوين النظرية الاقتصادية الإسلامية، وبيان أثر المفكرين المسلمين ضمن السياق التاريخي لهذه الأفكار في

تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والمعاصر، وبيان مدى إسهامهم في النظريات الاقتصادية التي جاءت بعد ذلك.

3- تقدم رسائل إخوان الصفا فكرة مختصرة عن مجموعة من العلوم المنتشرة بين العرب آنذاك؛ لذلك تعد هذه الرسائل من أهم المصادر الاقتصادية للقرن الثالث والرابع الهجري، حتى قال عنها أحد الباحثين الاقتصاديين لتلك الفترة: «إن الرسائل جديرة بدراسة عميقة» [3]، ومن هنا يكتسب البحث أهمية خاصة لكونه أول دراسة اقتصادية لهذه الرسائل.

ثالثاً- مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في القدرة على توظيف نصوص رسائل إخوان الصفا التي كتبت بلغة عربية فلسفية، وقراءتها بصيغة اقتصادية من غير تكلف في تحميل النصوص ما لا تحتمله من تلك الصيغ والمعاني، ومن ثمَّ استنباط أهم الأفكار الاقتصادية لدى إخوان الصفا في رسائلهم ومقارنتها بأمثالها من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والمعاصر حيث يوجد.

رابعاً- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- بيان مدى تضمُّن رسائل إخوان الصفا للمصطلحات الاقتصادية.
- 2- بيان سبق إخوان الصفا المفكرين الاقتصاديين في المدارس الاقتصادية المختلفة في بعض الأفكار الاقتصادية.
- 3- بيان آراء إخوان الصفا حول الأنشطة الاقتصادية.
- 4- بيان مدى إشارة إخوان الصفا إلى ماهية المشكلة الاقتصادية المتمثلة بمحدودية الموارد الطبيعية وتعدد الحاجات الإنسانية.
- 5- ذكر إسهامات إخوان الصفا بنظريات تفسير القيمة.
- 6- بيان رأي إخوان الصفا في الاقتصاد المعرفي.

خامساً- أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- هل استخدم إخوان الصفا في رسائلهم مصطلحات اقتصادية؟
- 2- هل سبق إخوان الصفا في بعض أفكارهم الاقتصادية المفكرين الاقتصاديين في المدارس الاقتصادية المختلفة؟
- 3- ما آراء إخوان الصفا بالأنشطة الاقتصادية؟
- 4- ما آراء إخوان الصفا بالموارد الطبيعية والحاجات الاقتصادية؟
- 5- ما مدى إسهام إخوان الصفا بنظريات تفسير القيمة؟
- 6- ما رأي إخوان الصفا في الاقتصاد المعرفي؟

سادساً- حدود البحث

يقتصر البحث على استنباط أهم الأفكار والمصطلحات الاقتصادية عند إخوان الصفا في رسائلهم المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وتفسير القيمة، والاقتصاد المعرفي، وماهية المشكلة الاقتصادية، وبعض المسائل الاقتصادية الفرعية من خلال رسائلهم الإحدى والخمسين فقط، دون أن يتعرّض لدراسة الرسالة الجامعة، التي كان يقتصر تداولها على أعضاء الجماعة فقط من جهة، بالإضافة إلى أن البحث لن يتعرض لتشكيل هذه الجماعة ونشأتها وأهدافها وأسمائها، وعقيدتها، وفلسفتها من جهة أخرى؛ لأن الحديث عن هذه الأمور سيخرجنا عن الهدف الأساس من البحث وهو النظر إلى هذه الوثيقة التاريخية واستنباط الأفكار الاقتصادية منها.

سابعاً- الدراسات والجهود السابقة

على الرغم من وجود دراسات عديدة لرسائل إخوان الصفا تناولت الجوانب الدينية، والجغرافية، والتاريخية، والفلسفية، والسياسية، والتربوية، إلا أنه لم يطلع الباحث- بعد الاستقراء- على دراسة تناولت المضامين الاقتصادية لهذه الرسائل.

ثامناً- منهج البحث

اعتمد الباحث في بحثه المناهج الاستقرائية والاستنباطية والتحليلية والتاريخية والمقارنة، من خلال تتبع النصوص أو الجمل في كتاب رسائل إخوان الصفا، وقراءتها بعمق، وتحليلها، وجمع المتشابه منها؛ من أجل استنباط صيغ أو أفكار اقتصادية ومقارنتها بالفكر الاقتصادي.

تاسعاً. خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التعريف بإخوان الصفا ورسائلهم ومصطلحاتهم الاقتصادية.

المبحث الثاني: الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الموارد الطبيعية والحاجات الاقتصادية.

المبحث الرابع: نظريات تفسير القيمة.

المبحث الخامس: الاقتصاد المعرفي.

الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بإخوان الصفا ورسائلهم، ومصطلحاتهم الاقتصادية

1/ التعريف بإخوان الصفا ورسائلهم

لا يزال الغموض والإبهام يلف أسماء إخوان الصفا وترجمهم، فصفحات رسائلهم لا تتطوي على ذكر أسماء مؤلفيها، ولا على أسماء المدن التي نُشرت فيها، كما أنها لا تذكر زمان تأليفها [4]، مما جعلها عرضة لكثرة التخمين والظنون [5]. لكن أجمع الباحثون على أن هذه الجماعة ظهرت في العصر العباسي، لكنهم اختلفوا في زمن كتابة الرسائل بين القرنين الثالث أو الرابع الهجريين (القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين) [6].

وكان أبو حيان التوحيدي قد ذكر تفاصيل عن أسماء مؤلفي الرسائل [7]، ونقل القفطي عنه ذلك [8]، لكن الدكتور عادل العوا بعد تحقيقه لما أورده التوحيدي والقفطي عاد ونقل عن فلوغل (Flugel) قوله: «لنأخذ الآن إذن كتابات الإخوان بيدنا دون أن نبالي بأصلها ولا بمؤلفيها، ولا حتى بأرائهم» [9].

أما رسائلهم فتبدو في جملتها موسوعة علوم وفلسفة ولاهوت وتصوف، وهي من أهم وثائق التراث العربي الإسلامي، إن لم نقل العالمي، بما تمثل من التقاء تيارات متعددة وأفكار مختلفة اشتركت في بنائها، لتظهر هذه الأفكار في النهاية كدائرة معارف ذات هدف واضح وتخطيط محكم.

وقد أطلق الباحثون على محتوى هذه الرسائل اسم "الموسوعة"، وعدوها من الموسوعات العلمية العربية التي ظهرت في عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية؛ باعتبارها تقدم فكرة عن جميع الدراسات المنتشرة بين العرب، وتعطي صورة واضحة للحياة الفكرية القائمة آنذاك [10]، فقيمتها تكمن في كمالها، وفي تنظيمها لنتائج الدراسات العربية [11]، فهي من أقدم وأنفس الكتب العلمية في التراث العربي الإسلامي [12].

وقد طبعت الرسائل أكثر من مرة، ونالت عناية عدد من المحققين [13].

2/ المصطلحات الاقتصادية في رسائل إخوان الصفا

تعد الرسائل من أولى المحاولات التي كان المبتغى منها تنقيف العامة، وقد استلزم هذا الهدف من كُتابها استخدام لغة سهلة وواضحة، لا لابس فيها ولا غموض، مستمدة من واقع الحياة اليومية. وهذا ما يجعل من تتبع الألفاظ والعبارات الاقتصادية التي تضمنتها الرسائل أمراً ذا أهمية؛ باعتبارها تكشف للدارس الاقتصادي عن درجة التطور الاقتصادي في تلك الحقبة، بالإضافة إلى أنها تسهم في تزويد المعجم الاقتصادي بالمصطلحات والمفاهيم الاقتصادية المنتشرة في تلك الفترة.

فقد عرض إخوان الصفا في رسائلهم عدداً من المصطلحات الاقتصادية، التي شرحوا بعضها. ويمكن ذكر بعض هذه المصطلحات في ما يأتي:

1/2 / المصطلحات الاقتصادية: من أهم هذه المصطلحات: «الثلث والأجرة» [14]، «بيت المال» [15]، «التجار والدهاقين» [16]، «الرخص والغلاء» [17]، «الادخار» [18]، «الجدق في الصنائع» [19]، «الساعي والماسح» [20]، «إصلاح الحاجات» [21]، «القيمة» [22]، «الحاجة الضرورية» [23]، «الصنائع والحرف» [24]، «البطالة والفراغ» [25]، «الرّمنى والعُطل وأهل الفراغ» [26]، «التنافس» [27]، «طلب المنافع والمرافق» [28]، «الأسواق» [29]، «وقت الحاجة» [30]، «الهدايا» [31]، «الرّشوة» [32]، «الحرص» [33]، «الشّره» [34]، «البخل» [35]، «الصنائع والتجارات والحرف» [36]، «الاحتكار، والإنفاق بالتقدير» [37]، «البراطيل» [38]، «السّمسرة» [39]، «الخزّان والوكلاء والمحتكرين» [40]، «الصنّاع في أسواق المدينة» [41]، «الصناعة التي اتخذتها حيلة للمعاش والكسب» [42]، «المُصادرات» [43]، «كثرة الحاجات» [44]، «الصدقات الواجبات» [45]، «الزكوات والخمس» [46]، «السؤال والمكثون ومن شاكلهم من الفقراء والمساكين» [47]، «جباية الخراج، وأخذ الأعشار والجزية» [48]، «طلب المعاش» [49]، «تجارة يخشى كسادها» [50]، «أرزاقهم المفروضة لهم» [51]، «غلات الضياع» [52]، «طلب الجوائز والأموال» [53]، «الاجتهاد في الطّلب والسعي في الاكتساب» [54]، «الصنائع المهنية» [55].

2/2 / المصطلحات الاقتصادية المعرّفة: مما تقدم نجد أن إخوان الصفا قاموا بشرح بعض المصطلحات الاقتصادية، يمكن ذكرها فيما يأتي:

- الأجرة: «هي جزاء لما يستحق كل عامل بما يعمل» [56].

- البَطَّالين: «فارغي الهمم الذين لا شغل لهم» [57].

- الحشَّار والجَلَّابين: «الذين يحملون الأمتعة من النواحي والحوائح، ويجلبونها إلى المدينة ويعرضونها على التجَّار» [58].

- الخُلُق: «هو تقدير كل شيء من شيء آخر، والمصنوع ليس هو بشيء غير كون الصورة في الهيولى» [59]. وأما الإبداع والاختراع فهو إيجاد شيء لا من شيء، وهذه المعرفة» [60].

- السياسة: «هو صلاح الموجودات، وإبقائها على أفضل الحالات، وأتم الغايات» [61].

- السياسة الخاصة [62]: «هي معرفة كل إنسان كيفية تدبير منزله وأمر معيشتة، ومراعاة أمر خدمه وغلمانه وأولاده ومماليكه وأقربائه وعشيرته مع جيرانه وصحبته مع إخوانه، وقضاء حقوقهم وتفقد أسبابهم والنظر في مصالحهم في أمور دنياهم وآخرتهم» [63].

- الصنَّاع: «هي تأليف الأجسام بعضها على بعض» [64].

- الصنَّاع: «هم الذين يعملون بأبدانهم، وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والنقوش والأصباغ والأشكال، وغرضهم طلب العوض عن مصنوعاتهم؛ لصلاح معيشة الحياة الدنيا».

والتجَّار: هم الذين يتبايعون بالأخذ والإعطاء، وغرضهم طلب الزيادة فيما يأخذونه على ما يعطون. والأغنياء: هم الذين يملكون هذه الأجسام المصنوعة الطبيعية والصناعية، وغرضهم في جمعها وحفظها مخافة الفقر.

والفقراء: هم المحتاجون إليها» [65].

- الصنعة العملية: «هي إخراج الصانع العالم الصورة التي في فكره ووضعها في الهيولى. والمصنوع: هو جملة مجموعة من الهيولى والصورة جميعاً» [66].

- العلوم الرياضية: «هي علم الآداب، التي وضع أكثرها لطلب المعاش وصلاح أمر الحياة الدنيا، وهي تسعة أنواع؛ أولها علم الكتابة والقراءة، ومنها علم اللغة والنحو، ومنها علم الحساب والمعاملات، ومنها علم الشعر والعروض،

ومنها علم الزجر والفال وما يشاكله، ومنها علم السحر والعزائم والكيمياء والحيل وما يشاكلها، ومنها علم الحرف والصنائع، ومنها علم البيع والشري والتجارات أو الحرث والنسل، ومنها علم السير والأخبار» [67].

- «المساحة: وهي صناعة تحتاج إليها العمّال والكتّاب والدّهاقين [68] وأصحاب الضياع والعقارات في معاملاتهم، من جباية الخراج، وحفر الأنهار، وعمل البريدات، وما شاكلها» [69].

تأتي أهمية ذكر هذه المصطلحات من حيث أسبقيتها التاريخية التي تسهم في تأصيل النظرية الاقتصادية الإسلامية، وبناء علم الاقتصاد الإسلامي، ومن ثمّ تكشف عن مدى تطور وازدهار النشاط الاقتصادي في تلك الفترة الزمنية؛ وذلك عبر تغطية هذه المصطلحات لنشاطات اقتصادية واسعة النطاق، والأهم من كل ما سبق أن هذه المصطلحات تحمل بين طياتها القيم والأيدولوجيات الفكرية والعقائدية التي أنتجتها، ومن ثمّ هي أصدق تعبير عن المذهب الاقتصادي الذي يستند إليه النظام الاقتصادي.

المبحث الثاني

الأنشطة الاقتصادية

وهي مجموعة الأعمال التي يقوم بها الفرد في المجال الاقتصادي؛ لإشباع حاجاته وتأمين معاشه [70].

عرض إخوان الصفا لمفهوم الإنتاج بمصطلح "الإصلاح"، وهو ما يُبذل من جهد بشري لإيجاد منفعة في الشيء ليكون صالحاً للانتفاع به [71].

فالمقصود بالإصلاح: اتخاذ إجراءات أو تدابير من شأنها إزالة ما وقع من خلل أو فساد، وسواء أكان الإصلاح بمعنى الإنتاج أم بمعنى الترميم أم بمعنى إزالة الخلل والفساد، فإنه يعدّ إنتاجاً؛ أي عملاً إنتاجياً من شأنه إضافة قيمة جديدة [72].

قال إخوان الصفا: «واعلم يا أخي أن الغرض في كون الناس أكثرهم فقراء، وخوف الأغنياء من الفقر؛ هو الحث لهم على الاجتهاد في اتخاذ الصنائع والثبوت فيها، والتجارات، والغرض فيها جميعاً إصلاح الحاجات وإيصالها إلى حين» [73].

فقد كشف إخوان الصفا بهذا النص أن الحاجة هي الدافع للإنسان على الإنتاج وتوليد المنافع؛ لينفك من ربكة الفقر ويتخلص من ذل السؤال والحاجة لما في أيدي الناس، ويحقق الغنى المرغوب في أصل الجبلة.

كما كشفوا عن اتساع مفهوم الإنتاج الذي كان مقتصرأ على القطاع الزراعي ليشمل التجارة، ومن ثم يتعدى مفهوم الإنتاج السلع المادية إلى خلق المنافع.

فالأشطة الاقتصادية عند إخوان الصفا تتسع لكل الأعمال المباشرة أو غير المباشرة التي تخلق المنافع أو المواد، مثل الزراعة أو الصناعة أو التجارة، وما يتبع ذلك من حفظ وإدخار لوقت الحاجة [74].

فالإنتاج عند إخوان الصفا يعني خلق المنافع الاقتصادية، أو إضافة منافع جديدة لشيء ما، فهم بذلك يخالفون المدرسة الاقتصادية الطبيعية (الفيزيوقراط) التي نشأت بفرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وقصرت مفهوم الإنتاج على "خلق السلع"، ومن ثم تجعل الزراعة الحرفة المنتجة الوحيدة [75]. بينما أدخل إخوان الصفا بمفهوم الإنتاج عمليات التجارة والنقل والتبادل، فهم بذلك يوافقون من هذه الناحية المدرسة التقليدية التي يترجمها آدم سميث الذي قصر الإنتاج على الإنتاج السلعي (أو البضاعي) والخدمات المباشرة المتصلة به؛ كالتجارة والنقل. ومفهوم المدرسة التقليدية للإنتاج أيضاً قاصر؛ لأنه يستبعد عدداً من الخدمات من عملية الإنتاج [76]، لذلك نلاحظ أن إخوان الصفا تقدموا على المدرسة التقليدية وأدخلوا إنتاج الخدمات أياً كان نوعها ومصدرها ضمن مفهوم الإنتاج، فهم بهذه النظرة الاقتصادية يوافقون المدرسة الاقتصادية الحديثة التي عرفت الإنتاج بأنه "خلق المنافع أو زيادتها" [77]، وبهذا المفهوم الواسع للإنتاج أخذ العلماء المسلمون منذ فجر الإسلام [78].

كما أعطى إخوان الصفا للعمل الإنتاجي جانباً قيمياً، حينما جعلوا السعي في طلب المعاش واحداً من جملة الابتلاءات والعقوبات التي كُلف بها الإنسان في الحياة الدنيا، فقالوا: «لا بُدَّ من القوت والثياب مثل ما لا بُدَّ من الموت والحساب» [79].

كما أعطوا للإنتاج معنى العبادة، وهي جانب قيمي آخر، وانتقلوا مباشرة إلى وضع ضوابط قيمية للنشاط الاقتصادي، وهو السعي على الطريقة الوسط، فلا ينبغي للفرد أن يترك الإنتاج ليتفرغ للعبادة، ولا يشغله الإنتاج عن السعي للدار الآخرة [80].

قال إخوان الصفا: «عبادة الله ليست كلها صلاة وصوماً، بل عمارة الدّين والدُّنيا جميعاً؛ لأنه يريد أن يكونا عامرين، فمن يسعى في صلاح أحدهما أو كليهما فأجره على الله، لأنه مالكهما جميعاً، والناس كلهم عبيده، وأحب عباده إليه من سعى في صلاح عباده، وعمارة عالميه جميعاً، وأبغض عباده من سعى في فسادهما جميعاً أو في فساد أحدهما كما ذكر الله» [81].

فالإنسان خُلق مستصلاً للدارين، وليس السعي لإحدهما بأولى من سعيه للأخرى، وهذا يتطلب موازنة وتوفيقاً بين السعيين، حتى لا يُفوت إحدهما على حساب الأخرى.

واهتم إخوان الصفا بالصناعة وأنزلوها مكانة خاصة بين وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى، فخصّصوا رسالة كاملة عن الصنائع العملية والغرض منها، فعرضوا فيها تعريف الصنعة، وأقسام المصنوعات، واختلاف أدوات وهيئات كل صناعة على حدة، وصنّفوا الصنائع إلى أقسام بحسب الحاجة إليها، والغرض من الصنائع، وقواعد التفاضل بين الصنائع، وغير ذلك [82].

فالمصنوعات عندهم أربعة أجناس: بشرية، ونفسانية (طبيعية)، وإلهية. فالمصنوعات البشرية مثل ما يعمل الصنّاع من الأشكال والنقوش في الأجسام الطبيعية، والمصنوعات الطبيعية مثل الماء والهواء والنار والأرض، والمصنوعات الإلهية هي المصنوعات من العدم [83].

وقسموا الصنائع بحسب الحاجة إليها إلى: صناعات ضرورية؛ وهي: الحراثة والحياسة والبناء، وأخرى خادمة لها، مثل: حاجة صناعة الحياكة إلى صناعة الغزل والندف والحلج، فهي تابعة لها وخادمة [84].

وعرضوا لوجوه التفاضل بين الصنائع، وهي: موضوع الصناعة، والشئ المصنوع، والحاجة إليها، ومنفعتها للعموم، فقالوا: «الصنائع يتفاضل بعضها على بعض من عدة وجوه؛ أحدها من جهة الهبولى التي هي الموضوع فيها، ومنها من جهة مصنوعاتهما، ومنها من جهة الحاجة الضرورية الداعية إلى اتخاذها، ومنها من جهة منفعة

العموم منها، ومنها من جهة الصناعة نفسها»[85]، ثم ساقوا أمثلة لكل واحدة من وجوه التفضيل السابقة، كالآتي[86]:

- الصنائع التي شرفها من جهة الهبولى: مثل صناعة الصاغة والعطارين وما شاكلها.

- الصنائع التي شرفها من جهة مصنوعاتهما: مثل صناعة الذين يعملون آلات الرصد؛ كالأسطرلاب[87] وأدوات الرصد.

- الصنائع التي شرفها من جهة النفع منها للعموم: مثل صناعة الحَمَّامين والسَمَّادين؛ وذلك أن الحمام المنفعة فيه للصغير والكبير والشريف والذنيء والغريب والقريب كلها بالسوية، لا يتفاضلون في الانتفاع به.

كما أعطى إخوان الصفا لإتقان الصنعة وجودتها معنى قيمياً؛ حينما قالوا: «الجدق في كل صنعة هو التشبه بالصانع الحكيم، هو البارِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ، ويقال: "إن الله تعالى يحب الصانع الفاره الحاذق" ... فكل مَنْ زاد في هذه الأشياء درجة ازداد من الله قربة»[88].

كما أشار إخوان الصفا إلى ضرورة مراعاة رغبات الطفل وقدراته الجسدية والعقلية في اختيار الصنعة المناسبة له فقالوا: «لأن قبول الصبيان في تعليم الصنائع يختلف بحسب طباعهم المختلفة»[89]، وذكروا كيفية الاختبارات التي كان اليونان يجرونها للصبي قبل تسليمه للصناعة التي ينفذ فيها[90].

المبحث الثالث

الموارد الطبيعية والحاجات الاقتصادية

عرض إخوان الصفا الموارد الطبيعية كونها الأداة التي يستطيع الإنسان بها توفير حاجاته ومستلزمات بقائه مدة حياته، مثل الحديد، والماء، والنار، والملح، فقالوا: «الحديد ... لا يستغني عنه الصانع، ومنافعه بيّنة ظاهرة لا يستغني الناس عنه، كما لا يُستغني عن الماء والنار والملح» [91]، فأشاروا بذلك إلى أهمية الموارد الطبيعية في توفير الحاجات الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية.

كما أشاروا إلى أن الإنسان مفطور بأصل خلقته بالحرص على هذه الموارد وجمعها وإخارها؛ لأنه خلق محتاجاً إليها، ولا يجدها بين يديه في كل وقت وفي كل مكان [92].

وتتنوع هذه الموارد في سبيل قضائها الحاجات الاقتصادية إلى قسمين [93]:

- موارد طبيعية يمكن الانتفاع بها مباشرة، ولا يرتبط الحصول عليها ببذل ثمن عوضاً عنها، مثل تناول الماء من مجرى النهر، وتسمى بـ "الموارد الحرة".

- موارد يتوقف انتفاع الإنسان بها على تحويل أو تغيير في خصائصها أو مواصفاتها، عبر أحد عناصر الإنتاج، فيرتبط لأجل ذلك الحصول عليها بالثمن، مثل الماء المعقم للتداوي، وتسمى بـ "الموارد الاقتصادية".

وتتشترك مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية في تقييم أهمية كل مورد من هذه الموارد، ومدى الحاجة إليه في الإنتاج.

كما أشار إخوان الصفا إلى أصل حاجة الإنسان إلى الموارد الاقتصادية، وهي كما قالوا: «لَمَّا خُلِقَ رقيق الجلد، عرياناً من الشعر والصوف والوبر والصدف والريش، وما هو موجود لسائر الحيوان، دعت الضرورة إلى اتخاذ اللباس بصناعة الحياكة ...» [94]، ومثل اللباس المسكن وباقي الحاجات الضرورية، فطبيعة خلق الإنسان كانت الداعي لفقره واحتياجه إلى السعي لقضاء حاجاته التي لا يستطيع أن يعيش حياته الطبيعية بدونها، أما الحيوان فخلق مكفي الحاجات بما زُوّد من أدوات خلقية تُغنيه عن الإنتاج والحفظ والادخار [95].

وينبغي بيان العلاقة بين الموارد الحرة (الطبيعية) والاقتصادية وشروط تحوّل الموارد الحرة إلى موارد اقتصادية عند الاقتصاديين الذين قالوا: «ويمكن القول بشكل عام: إن للمورد شروطاً ثلاثة لكي يندرج تحت مسمى الموارد الاقتصادية. الشرط الأول: هو الندرة أو المحدودية النسبية... والشرط الثاني: وجود ثمن لذلك المورد، فالمورد الاقتصادي يحتاج لثمن لكي يمكن الحصول عليه... الشرط الثالث: ارتباط الحصول على المورد الاقتصادي بجهد» [96].

وبناء على ما سبق يظهر جلياً إدراك إخوان الصفا الفرق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية حينما أعطوا القيمة للموارد التي دخلت عليها عملية الإنتاج «دعته الضرورة إلى اتخاذ اللباس بصناعة الحياكة ...» [97]، وهذه القيمة تعني وجود ثمن لذلك المورد بالإضافة إلى بذل الجهد للحصول على المورد، فإنتاج اللباس - سلعة - عبر صناعة الحياكة تحتاج إلى عمل لتكوّن منتجاً (مورداً اقتصادياً) صالحاً للاستعمال من جهة، ويُعطى له ثمن من جهة أخرى. وفي هذا دلالة اقتصادية واضحة على المورد الاقتصادي. ثم صرحوا بأن الصانع يحول السلعة من شكل لآخر وغرضه الحصول على العوض (الثمن)، وحينئذ هو يأخذ ثمناً مقابل الجهد والعمل الذي بذله لتحصيل المورد الاقتصادي (السلعة)، فقالوا: «فالصانع هم الذين يعملون بأبدانهم وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والنقوش والأصبغ والأشكال، وغرضهم طلب العوض عن مصنوعاتهم، لصالح معيشة الحياة» [98] الدنيا»

وأشاروا إلى أن الموارد الحرة أو الطبيعية التي لا تحتاج إلى بذل جهد لإنتاجها، إنما هي موجودة بخلق الخالق لها، ويمكن للمخلوق أن يأخذ منها ما يشاء لإشباع حاجته بالوسائل الطبيعية التي زوده الخالق بها دون أن يقوم بعملية إنتاجية أو يدفع ثمناً لذلك بقولهم «أما الحيوان فخلق مكفي الحاجات بما زود من أدوات خلقية تُغنيه عن الإنتاج» [99].

وصنّف إخوان الصفا الحاجات الاقتصادية بحسب أهميتها إلى ما يأتي:

- 1/ حاجات اقتصادية ضرورية: وهي الغذاء (الأكل والشرب)، واللباس، والمسكن، والمركب، والأثاث، وهي حاجات ضرورية لأنها لا بُدَّ منها في قوام الحياة الدنيا [100]. وطريق تأمين الحاجة للغذاء بصناعة الحرّاة، وتأمين اللباس بصناعة الحياكة، وتأمين المسكن بصناعة البناء.

ويلزم قضاء كل حاجة من هذه الحاجات إلى صناعات كثيرة تتعاون على قضائها، فمثلاً: صناعة الحراثة والغرس تحتاج إلى إثارة الأرض وحفر الأنهار، فاحتاجت الزراعة إلى صناعة أخرى وهي الحدادة؛ لأن إثارة الأرض لا تتم إلا بالمساحي وما شاكلها، ولا تكون المساحي بغير صناعة النجارة [101].

فكل صناعة من الصنائع تحتاج إلى صناعة أخرى سابقة لها، ويتوقف عليها صناعة أخرى لاحقة بها، قال إخوان الصفا: «لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ مَحْتَاجاً إِلَى مَا يَكُونُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالتَّحَرُّزِ مِنَ السَّبَاعِ وَتَحْصِينِ الْقُوَّةِ، دَعَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى صِنَاعَةِ الْبِنَاءِ، وَصِنَاعَةِ الْبِنَاءِ مَحْتَاجَةٌ أَيْضاً إِلَى صِنَاعَةِ التَّجَارَةِ وَالحَدَادَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحْتَاجَةٌ إِلَى صِنَاعَةِ أُخْرَى مُعِينَةٍ أَوْ مَتَمِّمَةٍ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ» [102].

يظهر بهذا النص سبق إخوان الصفا في الكشف عن المعنى الاجتماعي للإنتاج، أو ما يسمى بعلاقات الإنتاج، حيث لا يقوم الأفراد بإنتاج السلع بصورة منعزلة؛ فيحتاجون إلى التعاون في عملية الإنتاج في ظل نظام اجتماعي حاكم يفرض ضوابط اجتماعية وأخلاقية على هذا الإنتاج التعاوني [103]، وهذا يتوافق مع الفكر الاقتصادي المعاصر بعامته، والفكر الاقتصادي الاشتراكي بخاصة.

2/ حاجات اقتصادية ثانوية: وهي حاجات الزينة والجمال، كصناعة الدباج والحريز والطرير وما شاكلها [104].

ولمَّا كَانَ قَضَاءُ هَذِهِ الْحَاجَاتِ يَحْتَاجُ إِلَى كَدِّ وَتَعَبٍ؛ فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ الْأَطْفَالَ عَلَى آبَائِهِمْ فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ [105].

ويلاحظ من فكرة تقسيم الحاجات الاقتصادية إلى ضرورية وثانوية عند إخوان الصفا، بحيث يعطي الفرد تحصيل الحاجات الضرورية وإشباعها أولوية، ومن ثَمَّ ينتقل لإشباع الحاجات الثانوية أو التكميلية، وعملية الاختيار بين هذه الحاجات تقود الفرد إلى التضحية، إذ إنه عندما يريد إشباع حاجة ضرورية وإعطائها أولوية فهذا يعني أنه مضطر للتنازل عن إشباع حاجة ثانوية أو رغبة كمالية.

لذلك فإن فكرة تقسيم الحاجات المذكورة التي طرحها إخوان الصفا تتوافق في الجملة مع مسألة السلم التفضيلي (مشكلة الاختيار) التي تتطلب التوفيق بين الموارد النادرة المتاحة ذات الاستعمالات المختلفة، وتوظيفها في أحسن استعمالاتها بما يلبي أقصى إشباع ممكن لحاجات الفرد [106]. ويشكل السلم التفضيلي الركن الثاني للمشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد، ومعنى هذا السلم أنه "عندما تكون الموارد الاقتصادية والمنتجات بأنواعها كافة غير كافية لإشباع حاجات الفرد؛ أي نادرة نسبياً؛ فإنه يتحتم على الفرد حينئذ القيام بعملية الاختيار وتحديد

السلع التي يريد إشباعها وفقاً لأهميتها النسبية، فيضع على رأس الأولويات والاحتياجات والرغبات التي يريد إشباعها بالدرجة الأولى ثم الثانية وهكذا" [107].

المبحث الرابع

نظريات تفسير القيمة

شغلت نظرية الأثمان تفكير الإنسان منذ القديم، وقدّم في سعيه الحثيث لتفسيرها مجموعة من الأفكار النظرية، فتشكّلت بذلك النواة الضرورية لظهور النظريات المعاصرة حولها.

وقد تجاذب الفكر الاقتصادي وجهتين عريضتين لتفسير القيمة [108]:

الأولى: تنظر لتفسير القيمة من جانب المنتج، مثل: نظرية القيمة في العمل، أو نفقة الإنتاج.

الثانية: تنظر لتفسير القيمة من جانب المستهلك، مثل: نظرية المنفعة، أو المنفعة الحيّة.

ثم جاء أخيراً الاقتصادي الإنجليزي الفرد مارشال (1842-1924) فجمع بين الوجهتين السابقتين، ونسق بين الآراء المتعارضة حول تفسير القيمة بمسمى نظرية العرض والطلب، فأخذ بالاعتبار جانب المنتج وجانب المستهلك معاً، وجمع فيها بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة [109].

وكان لإخوان الصفا نصوص ظهر عبرها فكرهم الاقتصادي في تفسير القيمة، تنبئ عن إعطائهم للعرض والطلب دوراً في تفسير القيمة.

ويمكن ذكر إسهامات إخوان الصفا بنظريات القيمة المختلفة بشكل مختصر في ما يأتي:

- ففي حديثهم عن صناعة الأسطرلاب ذكروا أن قيمته جاءت من الصورة التي رُسمت فيه، ولم تأت من مادته، فقالوا: «... فإن قطعة من الصغر قيمتها خمسة دراهم، فإذا عُمِلَ منها إسطرلاب يستوي مئة درهم، فإن تلك القيمة ليست للهيبولى، ولكن لتلك الصورة التي جُعِلت فيها» [110]، فعمل الصانع في موضوع الصناعة هو الذي نقل القيمة من خمسة دراهم إلى مئة درهم، وهذا يعني أن للصنعة أو العمل دوراً في تفسير القيمة، وهو

ما يُعرف بعلم الاقتصاد بنظرية القيمة في العمل- التي يتزعمها آدم سميث ودافيد ريكاردو من أشهر رواد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين- وترى أن قيمة السلعة إنما تتحدد بناء على كمية العمل المبذول في إنتاجها[111].

- كما أشار إخوان الصفا إلى دور نفقات الإنتاج في القيمة، فالسلع المنقولة من البلاد البعيدة أعلى سعراً؛ لتأثير تكاليف النقل وخطر الجلب في القيمة[112]. وبذلك يتوافق فكرهم الاقتصادي مع الفكر الاقتصادي لـ"جون ستيوارت ميل -1806-1873م- الاقتصادي الإنجليزي الذي ينتمي للمدرسة التقليدية "زعيم نظرية نفقات الإنتاج، التي تحدد قيمة السلعة في الفترة الطويلة على أساس النفقات التي تنفق على جميع العوامل الداخلة في إنتاجها؛ مثل تكلفة عنصر العمل ورأس المال وتنظيم الإنتاج... إلخ[113].

- كما أعطوا للطلب والعرض دوراً في تفسير القيمة، وأشاروا إلى دور الرغبة في الطلب، فقالوا: «الإنسان لا يطلب ما لا يرغب فيه»[114].

وتعرضوا لأثر الكمية المعروضة قلة أو كثرة في السعر، فقالوا: «وهو [الباقوت] قليل الوجود عزيز، كثير الثمن؛ لقلته وجوده»[115]، وهم بذلك يشيرون إلى العلاقة العكسية بين كمية السلع وسعرها في السوق. وهذه من الحالات الاستثنائية لقانون العرض، إذ لا يستطيع المنتج زيادة الكمية المعروضة على الرغم من ارتفاع الأسعار، وهو ما يسمى بـ (حالة العرض الثابت)[116].

ولم يغفل إخوان الصفا حالة الطلب على سلع الرفاه (سلع فيلن)، والتي تعد من الحالات الاستثنائية في قانون الطلب، والتي تتميز بنوع من الانفراد، فتجعل الفرد يقبل عليها بصفة خاصة حباً في الظهور، مثل اقتناء الحلي والأحجار الكريمة والتحف[117]، فقالوا: «النعمات اللذيذة والأصوات الطيبة في هذا العالم قليلة الوجود، معدومة على الحال الأكثر، يتخصص بها الملوك والكبار، ويتنافسون فيها، ويكثر غير المخصوص بها؛ لشرفها وجلالتها في النفوس ... فلذلك صارت المستحسنتات مرغوباً فيها، محبوبة لكثرة التنافس فيها، ولقلة وجودها ... ولذلك قيل: حسن الصوت زيادة في الرزق»[118]، أي أن الطلب عليها كونها مرتفعة السعر، لا يستطيع الحصول عليها غير الملوك والكبار، فإذا انخفض سعرها انخفضت الكمية المطلوبة منها.

ويلاحظ أن إخوان الصفا بإسهاماتهم ببعض الأفكار الجزئية المتعلقة بنظرية العرض والطلب تتوافق مع الفكر الاقتصادي المعاصر في نظريته لقوانين العرض والطلب.

وبناء على ما سبق من بيان إسهامات إخوان الصفا حول نظريات تفسير القيمة في الجملة يتضح أنهم لا يعتمدون على عامل واحد لتفسير قيمة السلعة، بل إنهم يرون أن هناك عوامل عدة تتدخل لتحديد قيمة السلعة؛ كالعمل، ونفقات الإنتاج، والعرض والطلب، والأسعار، والحاجات والرغبات... إلخ، وبذلك يوافقهم الفكر الاقتصادي الحديث في هذه الفكرة الاقتصادية، بدليل قول بعض الاقتصاديين المعاصرين: «ذهب الاقتصاديون المعاصرون نتيجة تأثرهم بالدور الذي لعبته الرياضيات في التحليل الاقتصادي إلى حد القول: إنه من العبث أن نبحث عن سبب وحيد للقيمة... فإن سعر بضاعة ما لا يتحدد بمنافعها الهامشية ولا بكمية هذه البضاعة ولا بتكاليف إنتاجها، بل يتحدد بتضافر مجمل هذه العوامل مضافاً إليها عناصر أخرى؛ كأسعار السلع الأخرى وتكاليف إنتاجها... ولا ننسى الدور الذي تلعبه الأجور ومعدل الفائدة والأرباح وسواها في تقرير قيم الأشياء» [119].

المبحث الخامس

الاقتصاد المعرفي

يزداد الاعتماد على البحث العلمي في المجالات الاقتصادية يوماً بعد يوم؛ نظراً للمكاسب المتحققة من وراء توظيفه في النشاط الاقتصادي، حتى غدا الاهتمام بالاقتصاد المعرفي محط اهتمام الدول التي تتسابق نحو مركز الصدارة في تحقيق أعلى معدل للتنمية الاقتصادية.

فيتضمن اقتصاد المعرفة الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي توسعها، وتطورها ونموها، بالشكل الذي ترتفع معه أهمية المعرفة والعلم [120].

يحتاج اقتصاد المعرفة إلى العناية برأس المال البشري، وإنتاج المعرفة وتوظيفها في وجوه النشاط الاقتصادي؛ لتحقيق القيمة المضافة.

فعمدة الاقتصاد المعرفي الاهتمام بالبحث العلمي، والإنفاق عليه؛ للوصول لمرحلة ابتكار أو تطوير منتجات تدفع بالتنمية قدماً.

يأتي إخوان الصفا في طلبية من تنبه إلى ضرورة أن يبلغ الإنسان في صنعه درجة متقدمة في إتقانها وتجويدها، وطريق ذلك «التعلم والفكر والنظر والرؤية والاعتبار» [121]، وجعلوا الاشتغال بالعلم من الصنائع التي يطلبها الناس للمعاش، وعدوا من جملة هذه العلوم: علوم الحرف والصنائع، وعلوم البيع والشراء والتجارات، أو الحرث والنسل [122]، وأكدوا ضرورة التعليم الحرفي قبل الدخول في سوق العمل، فقالوا: «أنتم محتاجون إلى الأساتذة والمعلمين في أدنى صنعة، وأخس عمل، وأنتم من تلقاء أنفسكم لا تقدرّون على عمل من غير تعلم مدة من الزمن» [123]، وذكروا الصنائع والمهن في رسالة العقل والمعقول؛ «لأن هذه الصنائع يعملها الإنسان بعقله وتمييزه ورويئته وفكرته» [124].

كما جعل إخوان الصفا صناعة الحساب والفلك مع بقية الصنائع كمرتبة الملك من السوق، فهي أشرف وأعلى الصنائع منزلة، فقالوا: «فعلم الحساب هو كالملك، إذ كان هو المحتوي على سائر العلوم والصنائع ... فليس في العالم صناعة كاملة معينة لصاحبها على بلوغ المنزلة والدرجة السامية في الدين والدنيا، إلا المعرفة بعلم العدد

وصناعة النجوم، والمعرفة بأحكام الفلك وحوادثه»[125]، فعلم الرياضيات ومفرزاته العلمية من التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أهم ملامح اقتصاد المعرفة بالوقت الراهن، وهو نفسه العلم الذي كان الاعتماد قائماً عليه في النهوض بالتنمية في كافة النشاطات الاقتصادية في عصر إخوان الصفا.

يلاحظ مما تقدم اهتمام إخوان الصفا بفروع المعرفة، وتوظيفها في تطوير حياة الإنسان، وقيام المهن والصناعات عليها، حتى أدخلوها في جملة الصناعات العقلية؛ لما تحتاج إليه من فكر ونظر وتأمّل، وصنّفوا صناعة الحساب والفلك على أنها أفضل الصناعات؛ لما يجلبه الطلب عليها من عائد مادي لمحترفها.

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن ذكر أهمها في ما يأتي:

أولاً - الاستنتاجات

- 1- رسمت رسائل إخوان الصفا عبر المصطلحات الاقتصادية الكثيرة التي أوردتها في ثناياها صورة متكاملة عن النشاط الاقتصادي في مراحلها المتعددة، فقدمت صورة عن الحياة الاقتصادية في الحقب الزمانية والمكانية التي رصدتها.
- 2- توسع إخوان الصفا في مفهوم الإنتاج، فجعلوه شاملاً السلع المادية والمنافع والخدمات، فتقدموا بذلك على المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي قصرت الإنتاج على السلع المادية وبعض الخدمات. وهم بهذه الفكرة الاقتصادية يوافقون المدرسة الاقتصادية الحديثة في نظرتها للإنتاج.
- 3- كشف إخوان الصفا عن المعنى الاجتماعي للإنتاج، أو ما يسمى بعلاقات الإنتاج، وهذا يتوافق مع الفكر الاقتصادي المعاصر بعامته، والفكر الاقتصادي الاشتراكي بخاصة.
- 4- أقام إخوان الصفا التفاضل بين الصناعات على أسس متعددة تراعي مستوى التطور الاقتصادي في المجتمع.

5- إن فكرة تقسيم الموارد لدى إخوان الصفا إلى حرة واقتصادية وعلاقتها بالحاجات التي صنّفوها إلى ضرورية وثانوية، وتحول الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية بشروط معينة، تناول بعضها إخوان الصفا صراحة وأخرى إشارة. وهذه الفكرة الاقتصادية على غاية من الأهمية في علم الاقتصاد؛ إذ إنها تتوافق في الجملة مع مسألة السلم التفضيلي (مشكلة الاختيار) التي تشكل الركن الثاني للمشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد. بالإضافة إلى أنهم اهتموا بموضوع الدافعية التي تحرض الإنسان نحو الإنتاج من أجل الحصول على حاجاته الاقتصادية المتغيرة والمتجددة، عبر التدخل في الموارد بطريقة تجعلها صالحة لقضاء حاجاته.

6- تجلت إسهامات إخوان الصفا حول نظريات تفسير القيمة، بذكر أثر العمل في القيمة، كما نادى بذلك نظرية القيمة في العمل، وذكر دور نفقات الإنتاج في القيمة، كما نادى بذلك نظرية نفقات الإنتاج، بالإضافة إلى أنهم جعلوا للعرض والطلب أثراً في تفسير قيم السلع، كما ترى نظرية العرض والطلب. بيد أن الفكرة الاقتصادية الأكثر تقدماً لإخوان الصفا في مجال نظرية القيمة أنهم يرون أن قيمة السلعة لا يمكن تفسيرها وإرجاعها لسبب وحيد، أو نظرية واحدة، إنما هناك عوامل عدة تتدخل لتحديد قيمة السلعة؛ كالعمل، ونفقات الإنتاج، والعرض والطلب، والأسعار، والحاجات والرغبات...إلخ، وبهذه الفكرة الاقتصادية المتقدمة يوافقهم الفكر الاقتصادي الحديث.

7- يعد حديث إخوان الصفا عن حاجة الصنائع للتعليم، وتصنيف بعض العلوم على أنها من أبواب المعاش، وتفضيل الصنائع العلمية في الاحتراف على الصنائع الأخرى، نواة متقدمة لما يعرف بالمصطلح الاقتصادي المعاصر بالاقتصاد المعرفي.

ثانياً. التوصيات:

1- يوصي الباحث بتوسيع قاعدة البحث في الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي أفقياً ورأسياً كخطوة مرحلية، وعدم الاقتصار على دراسة الفكر الاقتصادي لأعلام محددين أو مرحلة تاريخية معينة.

2- يوصي الباحث أيضاً المؤسسات العلمية والثقافية والتراثية والمحافل الدولية الاهتمام بالفكر الاقتصادي العربي والإسلامي واستنباطه من مظانه المختلفة، وتضمينه في مناهج المؤسسات العلمية

الأكاديمية، لا سيما في كليات الشريعة والاقتصاد والعلوم الإدارية ومراكز الاقتصاد الإسلامي،
وتفعيل إقامة المؤتمرات والندوات والأنشطة والفعاليات التي تبرز هذا الفكر؛ لأنه يمثل النواة
الضرورية للنظرية الاقتصادية الإسلامية.

شكر وتقدير:

هذا البحث مدعوم من قبل إدارة الأبحاث بجامعة الكويت برقم (Hc01 /16)

المصادر والمراجع

- [1] يراد بالعصور الوسطى الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي، والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر الميلادي. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، (القاهرة: دار نهضة مصر، د.ت)، ص 53.
- [2] مصطفى العبد الله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية مقارناً بالاقتصاد الإسلامي، (منشورات جامعة دمشق، كلية الشريعة، 2010-2011م). وينظر: لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 53، 62.
- [3] عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م)، ص 103.
- [4] عادل العوا، حقيقة إخوان الصفا، (دمشق: دار الأهالي، 1993م)، ص 53-54، محمود إسماعيل، نهاية أسطورة نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا، (القاهرة: دار قباء، 2000م)، ص 21.
- [5] محمد عبد الحميد الحمد، صابئة حران وإخوان الصفا، ط1، (دمشق: دار الأهالي، 1998م)، ص 145.
- [6] محمد فريد حجاب، الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا، تقديم: عز الدين فودة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م)، ص 33-45.
- [7] الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين، ج3، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، [د.ت])، ج2، ص 4-5؛ المقابسات، تحقيق وشرح: حسن السندوبي، ط2، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992م)، ص 45-51.
- [8] كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء، (القاهرة: مكتبة المتنبّي، [د.ت])، ص 58-63.
- [9] حقيقة إخوان الصفا، ص 101، مرجع سابق.
- [10] عمر فروخ، تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، ط4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1983م)، ص 384.
- [11] سيد حسن نصر، "رسائل إخوان الصفا هويتها ومحتواها"، مجلة المعرفة السورية السنة التاسعة والعشرون العددان 322-323 (تموز «يوليو» أب «أغسطس» 1990م)، ص 51.
- [12] محمد فريد حجاب، الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا، مرجع سابق، ص 33-45.
- [13] اعتمد الباحث في دراسته على طبعتين للرسائل كما يلي: رسائل إخوان الصفا، ج1: طبع ببليدة بمبئي في محلة بهيندي بازار بمطبعة نخبة الأخيار. 1305 هـ. ج2-4: طبع بيروت: دار صادر [د.ت].
- [14] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص 53، مرجع سابق.
- [15] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص 68، مرجع سابق.
- [16] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص 77، مرجع سابق.

- [17] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص81، مرجع سابق.
- [18] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص82، مرجع سابق.
- [19] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص84، مرجع سابق.
- [20] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص29 ما بعد 150، مرجع سابق.
- [21] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31 ما بعد 150، مرجع سابق.
- [22] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32 ما بعد 150، مرجع سابق.
- [23] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32 ما بعد 150، مرجع سابق.
- [24] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص51 ما بعد 150، مرجع سابق.
- [25] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص51 ما بعد 150، مرجع سابق.
- [26] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص55 بعد 150، مرجع سابق.
- [27] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص79 بعد 150، مرجع سابق.
- [28] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص94، مرجع سابق.
- [29] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص136، مرجع سابق.
- [30] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص177، مرجع سابق.
- [31] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص234، مرجع سابق.
- [32] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص234، مرجع سابق.
- [33] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص245، مرجع سابق.
- [34] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص245، مرجع سابق.
- [35] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص245، مرجع سابق.
- [36] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص310، مرجع سابق.
- [37] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص318، مرجع سابق.
- [38] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص360-361، مرجع سابق.
- [39] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.
- [40] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.
- [41] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.
- [42] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص131، مرجع سابق.

- [43] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص259، مرجع سابق.
- [44] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص307، مرجع سابق.
- [45] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص307، مرجع سابق.
- [46] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص380، مرجع سابق.
- [47] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص428، مرجع سابق.
- [48] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص493، مرجع سابق.
- [49] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص22، مرجع سابق.
- [50] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص23، مرجع سابق.
- [51] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص69، مرجع سابق.
- [52] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص356، مرجع سابق.
- [53] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص376، مرجع سابق.
- [54] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص394، مرجع سابق.
- [55] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص419، مرجع سابق.
- [56] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص392، مرجع سابق.
- [57] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص270، مرجع سابق.
- [58] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.
- [59] هَيُولَى: مادة الشيء التي يصنع منها؛ كالخشب للكرسي، والحديد للمسمار. وعند القدماء: مادة ليس لها شكل ولا صورة، قابلة للتشكيل والتصوير في شتى الصور، وهي التي صنع الله منها أجزاء العالم المادية. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (د.م.): الناشر دار الدعوة، [د.ت.] المعجم الوسيط، مادة "الهيولى" 1004/2.
- [60] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص473، مرجع سابق.
- [61] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص51، مرجع سابق.
- [62] وهي عند ابن خلدون: السياسة المدنية. المقدمة (ديوان المبتدأ والخبر ...)، تحقيق: خليل شحادة، ط2، (بيروت: دار الفكر، 1408 هـ/ 1988م)، ج1، ص50.
- [63] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص24، مرجع سابق.
- [64] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص50، مرجع سابق.
- [65] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.

- [66] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص25، مرجع سابق.
- [67] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص18-19، مرجع سابق.
- [68] الدهقان: رئيس القرية، ورئيس الإقليم، والقوي على التصرف مع شدة الخبرة، ومن له مال وعقار، والتاجر. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط ([د.م]: الناشر دار الدعوة، [د.ت])، مادة "دهقن".
- [69] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص52، مرجع سابق.
- [70] ويكيبيديا- الموسوعة الحرة: نشاط اقتصادي.
- [71] ياسر عبد الكريم الحوراني، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، ط1، (عمان: دار مجدلاوي، 1423هـ/ 2003م)، ص330.
- [72] رفيق يونس المصري، الغزالي اقتصادياً، ط1، (دمشق: دار القلم، 1428هـ/ 2007م)، ص74-75.
- [73] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.
- [74] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص82، مرجع سابق.
- (75) إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي، ط2، (بيروت: دار النهضة العربية، 1966م)، ص29-30.
- (76) صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، ط1 (دمشق: دار اليمامة، 2000م) ص99-100.
- (77) يعقوب سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1420هـ/ 1999م)، ص218-219، محمد محروس إسماعيل وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، ط3، (بيروت، دار النهضة العربية، 1972)، ص175-176.
- [78] رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، ط3، (دمشق/ بيروت: دار القلم والدار الشامية، 1420هـ/ 1999م)، ص171-172.
- [79] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص318، مرجع سابق.
- [80] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص5-6، مرجع سابق.
- [81] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص125، مرجع سابق.
- [82] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص25-37، مرجع سابق.
- [83] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص26، مرجع سابق.
- [84] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.
- [85] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32، مرجع سابق.
- [86] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32، مرجع سابق.

- (87) الاسطرلاب:جهاز استعمله المتقدمون في تعيين ارتفاعات الأجرام السماوية، ومعرفة الوقت والجهات الأصلية. المعجم الوسيط، مادة"اسطرلاب"، 15/1 مرجع سابق.
- [88] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص33-34، مرجع سابق.
- [89] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص34، مرجع سابق.
- [90] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص35، مرجع سابق.
- [91] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص120، مرجع سابق.
- [92] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص79، مرجع سابق.
- [93] مصطفى العبد الله الكفري، الاقتصاد السياسي مقدمة في العلوم الاجتماعية (حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلف)، ص46-47.
- [94] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.
- [95] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.
- [96] مصطفى العبدالله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية ، مرجع سابق، ص49.
- [97] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.
- [98] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.
- [99] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.
- [100] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص309، مرجع سابق.
- [101] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.
- [102] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.
- [103] ليونتييف، موجز الاقتصاد السياسي، (موسكو: دار التقدم، 1975م)، ص12، محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، (جامعة دمشق: كلية الاقتصاد والتجارة، 1984-1985م)، ص51-52.
- [104] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.
- [105] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص68-69، مرجع سابق.
- [106] صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2 (الأردن، عمان: دين، 2000م)، ص27.
- [107] مصطفى العبد الله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية ، مرجع سابق، ص52.
- [108] مصطفى العبد الله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية ، مرجع سابق، ص95-108.

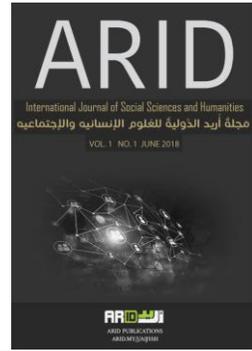
- [109] عابد فضلية، رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي (منشورات جامعة دمشق: كلية الاقتصاد، 2015)، ص53.
- [110] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32، مرجع سابق.
- (111) عابد فضلية، رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سابق، ص50
- [112] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص225، مرجع سابق.
- (113) يوسف محمد جزان، المدخل إلى علم الاقتصاد (منشورات جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2017/2016م)، ص83.
- [114] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص76، مرجع سابق.
- [115] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص117، مرجع سابق.
- [116] خالد نجيب ببحوح وآخرون، التحليل الاقتصادي الجزئي، (جامعة حلب: كلية الاقتصاد/ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1429هـ/ 2008م)، ص110-111.
- [117] عبد الستار عبد الحميد سلمى، محاضرات في الاقتصاد السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004م)، ص259.
- [118] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص94-95، مرجع سابق.
- [119] موفق السيد حسن، التحليل الاقتصادي الجزئي (دمشق: مطبعة الداودي، حقوق النشر محفوظة لجامعة دمشق، 1988م)، ص33.
- [120] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، ط1، (الأردن: جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2007م)، ص16.
- [121] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص81، مرجع سابق.
- [122] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص18-19، مرجع سابق.
- [123] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص347، مرجع سابق.
- [124] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.
- [125] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص396، مرجع سابق.



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، حزيران 2018 م

DEVELOPMENT IN THE KUWAITI SOCIETY IN THE PERSPECTIVE OF A SAMPLE OF KUWAIT UNIVERSITY STUDENTS

ALI A. WATFA

College of Education- Kuwait University- Kuwait

التنمية في المجتمع الكويتي في منظور عينة من طلاب جامعة الكويت

علي أسعد وطفة

كلية التربية - جامعة الكويت

watfaali@hotmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10/03/2018

Received in revised form 13/05/2018

Accepted 01/06/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

This research deals with the opinions of Kuwait University students and their degree of satisfaction about the developmental performance in Kuwait. It aims to clarify different trends and attitudes of students from various governmental and parliamentary practices in the areas of health, education, development, youth and foreign policy.

The researcher designed a questionnaire that was applied to a sample intended according to the principle of quotas, amounted to 1027 students of the university students. It pointed out that the level of government performance (from the students' point of view) is average in the various issues raised without exception, where the percentage of this performance was 65.6%. The study also showed that the level of student satisfaction with parliamentary performance tends to average, with an average of 1.78. Several recommendations were made, including further studies at this level. Provide political awareness programs to students and invite officials to take advantage of the study's flaws. And to call on those involved to carry out comprehensive political reform. And establishing a national center for the study of public opinion in the State of Kuwait.

المخلص

يتناول هذا البحث اتجاهات طلاب جامعة الكويت ودرجة رضاهم عن الأداء التنموي في الكويت. ويهدف إلى استجلاء مختلف الاتجاهات والمواقف الطلابية من مختلف الممارسات الحكومية والبرلمانية في مجالات الصحة، والتعليم، والتنمية، والشباب، والسياسة الخارجية. وقام الباحث بتصميم استبانة محكمة تم تطبيقها على عينة مقصودة وفقا لمبدأ المحاصصة، بلغت (1027) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة. وأوضحت أن مستوى الأداء الحكومي (من وجهة نظر الطلاب) متوسط في مختلف القضايا المطروحة دون استثناء؛ حيث بلغت النسبة المئوية لهذا الأداء 65.6%، وبينت الدراسة أيضا أن مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني يميل إلى الدرجة المتوسطة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط 1.78. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: إجراء المزيد من الدراسات في هذا المستوى، وتقديم برامج توعية سياسية للطلاب، ودعوة المسؤولين إلى الإفادة من معطيات الدراسة، ودعوة المعنيين بالأمر إلى إجراء إصلاح سياسي شامل، وإنشاء مركز وطني لدراسة الرأي العام في دولة الكويت.

1- مقدمة

تواجه الحكومات الكويتية المتعاقبة منظومة من التحديات الخارجية والداخلية التي تقتضي نمطا متقدما من الممارسة السياسية الفعالة؛ للانتقال إلى وضعية تنموية ناجعة تنهض بالمجتمع في مختلف مستوياته الحضارية. ومما لا شك فيه أن الحكومات الكويتية المتعاقبة تبذل جهودا كبيرة في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تفرض نفسها ضمن وتيرة عالية من التطورات الاجتماعية والسياسية والتنموية. ويمكن القول في هذا السياق إن الإجراءات الحكومية تتسم بطابع الجدية والاستمرار من أجل تحقيق الاستقرار التنموي والاجتماعي في البلاد، ورغم تلك الجهود الهائلة، فإن المشكلات لا تفتأ تتوالد، والقضايا الاجتماعية تنمو وتتسع والاستحقاقات الاجتماعية تتزايد بوتائر متسارعة تفوق ربما مختلف التوجهات الحكومية التي تحتاج إلى التأني والتخطيط والنظر ووضع الحلول في تودة وتمهل.

ويأتي استحقاق التنمية في مقدمة المتطلبات السياسية في دولة الكويت، وتشكل النهضة التنموية في البلاد عنوانا سياسيا كبيرا ترعاه قيادة الدولة والمجتمع في الكويت؛ إذ يشكل هذا الاهتمام توجهها أساسيا في السياسة الكويتية. وقد أعلن أمير الكويت (حفظه الله) في أكثر من مناسبة وطنية عن توجهاته السياسية نحو الانتقال بالكويت إلى مصاف الدول المتقدمة تنمويا، ومن ثمّ العمل على تحويلها إلى مركز مالي واقتصادي عالمي، وقد لقيت هذه الطموحات التنموية استجابة كبيرة وترحيبا واسعا في المجتمع الكويتي ولا سيما في الوسط الحكومي، فوضعت البرامج التنموية، ورسمت الخطط الاقتصادية والاجتماعية؛ لتحقيق تلك الطموحات الواسعة.

ومع أهمية الطموحات الكبيرة التي يعقدها الكويتيون على خطط التنمية والتحول التنموي من أجل كويت معاصرة جديدة قادرة على الحضور في عالم الحداثة بقوة واقتدار، فإن هذه الخطط التنموية كثيرا ما تعثرت وتبددت الآمال المعقودة على سرعة إنجازها تحت ضغط التجاذبات البرلمانية أحيانا، وعجز الأجهزة المتخصصة عن إنجازها ضمن التصورات التنموية المحددة لها أحيانا أخرى. وغالبا ما تتجه الأنظار إلى الحكومات ولا سيما المتجددة منها؛ أملا في إنجازات كبيرة وشاملة نفضي إلى تذليل مختلف المشكلات والتحديات والصعوبات التي تواجه المجتمع الكويتي. وضمن هذا المسار وفي دائرة هذا التوجه، نجد أن الرأي العام الكويتي يتصف بالروح النقدية؛ حيث تشكل قضايا التنمية والتطوير محور الأحاديث اليومية في المجتمع الكويتي. وهي أحاديث غالبا ما تكون مشفوعة بالأمل، رغم حالة من الشعور بتباطؤ عملية التنمية وعدم قدرة الحكومات المتتالية على تحقيق طموحات الأفراد التنموية في المجتمع.

مشكلة البحث وأسئلته:

غالبا ما يتناول طلاب الجامعة بما يمتلكونه من وعي سياسي وثقافة سياسية قضايا المجتمع بالنقد، والتفكير، والتحليل؛ لذلك لم يكن غريبا أن تتشكل في الوسط الجامعي أغلب الاتجاهات والمواقف والرؤى السياسية؛ فالشباب يراقبون السياسات الحكومية، ويتخذون مواقف مضمرة أحيانا ومعلنة أحيانا أخرى من مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية، وهم في مختلف ممارساتهم الفكرية والسياسية إنما يشكلون ضمير المجتمع ومستقبله وآماله وطموحاته، ومن هذه الشريحة الاجتماعية تحديدا، تتشكل في المستقبل القيادات السياسية، ومنها يخرج الجيل الذي يقود المجتمع ويوجهه.

ومن البدهة القول إنه في رحاب الجامعة بمختلف فضاءاتها سواء أكانت قاعات الدرس أم أروقة المحاضرات أم الساحات، ... يمارس الطلاب نقدهم السياسي، ويقدمون رؤيتهم للواقع، ويناقشون مختلف قضايا الحياة الاجتماعية والسياسية. والملاحظ أن الطلاب يتخذون مواقف واتجاهات متعارضة حينا ومقاربة حينا آخر من السياسات الاجتماعية التي تتصل بالقضايا الساخنة، كقضايا الإسكان، والتعليم، وحقوق المرأة، والبدون، والعمالة الوافدة، وغيرها. ويعلن بعضهم رضاه عن السياسات الحكومية في معالجة هذه القضايا، في حين يبدي بعضهم سخطا ومعارضة، ويقدمون رؤى وأطروحات مخالفة. وفي كل الأحوال، فإن تلك الرؤى إنما تختمر ضمن الفعاليات الفكرية السياسية الشبابية في الجامعة،، وفيها تتكون التصورات، وتتشكل الاتجاهات نحو قضايا المجتمع وسياساته.

وبناءً على ما تقدم، فإنه من الضرورة بمكان الكشف عن اتجاهات الشباب ومواقفهم مما يدور في المجتمع من أزمات واختناقات وإشكاليات، وتعرف مواقفهم من الأداء الحكومي في معالجة تلك المشكلات، أو مواجهة مختلف التحديات. وفي هذا المحور تنتزل إشكالية بحثنا الحالي التي تتمحور حول محاولة الكشف عن مواقف الطلاب في الجامعة واتجاهاتهم إزاء مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية الساخنة في المجتمع الكويتي، فضلا عن تعرف مواقف الطلاب من الأداء الحكومي والبرلماني في كل قضية من القضايا الأساسية المطروحة في المجتمع.

وتأسيسا على هذه الإشكالية يمكن طرح عدد من الأسئلة المنهجية، منها:

1- ما اتجاهات الشباب الجامعي الكويتي إزاء الأداء الحكومي والبرلماني فيما يتعلق بقضايا: العمالة الوافدة، والبدون، والتعصب، والفساد، والهوية الوطنية، وبرامج التنمية والأزمات الاجتماعية؟

1- هل هناك شعور بالرضا من قبل الطلاب على الأداء الحكومي والبرلماني في مواجهة مختلف المشكلات والتحديات

الاجتماعية والتنمية في البلاد؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في مواقفهم من هذه القضايا وفقا لمتغيرات الجنس والاختصاص

العلمي؟

2- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت؛ فالقضايا التي تطرحها الدراسة هي أكثر القضايا الساخنة والمهمة التي تشغل المجتمع الكويتي في مختلف فئاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وتأخذ هذه الدراسة أهميتها كذلك من أهمية تناول رأي الطلاب الجامعيين في الأداء الحكومي، إذ لم يسبق أن دُرست اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي في دولة الكويت، ونعتقد بأن الدراسة هي دراسة طليعية رائدة في هذا الميدان، وتعالج قضية حساسة ومهمة جداً؛ لتعلقها بمواقف وآراء الطلاب إزاء الفعالية السياسية للحكومة والبرلمان في مختلف القضايا الحيوية والساخنة في المجتمع الكويتي.

وكما أشرنا أعلاه ستشكل الدراسة قاعدة بيانات أساسية لموقف المجتمع الطلابي من الحكومات المتعاقبة، ومدى رضاهم عن الأداء الحكومي في المجتمع الكويتي. ويمكن لأصحاب القرار الاستعانة بمعطيات هذه الدراسة لتوجيه الأداء الحكومي بما يعبر عن طموحات الشباب الجامعي في الوصول إلى مجتمع متقدم يستطيع التغلب على مختلف المشكلات والتحديات الاجتماعية التي تواجهه.

3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، أهمها:

استطلاع آراء طلاب جامعة الكويت في مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية الساخنة التي تفرز نفسها في المجتمع الكويتي. الكشف عن اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي للحكومات الكويتية المتعاقبة والحالية ومستوى الرضا عن هذا الأداء إزاء مختلف القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع الكويتي المعاصر. وضع أصحاب القرار في مواجهة الرأي العام الطلابي الجامعي إزاء الفعالية السياسية للحكومات، ومن ثم موقف الطلاب من المشكلات الاجتماعية المعقدة والعصية في المجتمع الكويتي.

4- حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في الفصل الأول من العالم الدراسي 2015/2014م.

الحدود المكانية: رحاب جامعة الكويت, وفي مختلف كلياتها العلمية.

5- الإطار النظري:

تعد دولة الكويت من أكثر الدول العربية تقدماً في مجال الحياة الديمقراطية؛ فالدستور الكويتي يتميز بطابعه الديمقراطي، والتجربة البرلمانية الانتخابية من أغنى التجارب الديمقراطية في الخليج العربي. ويعدّ المجلس التشريعي أول مجلس ديمقراطي يتم انتخابه في الكويت وذلك في عام (1938). وشعب الكويت هو أول شعب خليجي انتخب مجلساً تشريعياً عام (1938)، وقد أرسيت معالم الحياة الديمقراطية في الكويت بعد الاستقلال عام (1961)، حيث بدأ المجتمع الكويتي يشهد بداية تحول مدني سياسي تتكامل فيه السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وهكذا كانت الكويت هي الدولة الأسبق خليجياً دستورياً وديمقراطياً، ويعد مجلس الأمة المنتخب من أبرز مظاهر الحياة الديمقراطية وأكثرها رسوخاً في الخليج العربي. وليس خافياً أن النشاط السياسي الديمقراطي في الكويت قد بدأ في الثلاثينيات من القرن الماضي مع بداية الطفرة النفطية التي ترافقت مع عهد الاستقلال والحكم الوطني.

وعلى الرغم من الأسس الديمقراطية للحياة السياسية في الكويت، فإنها قد شهدت حالة من التأزم المستمر والمتصاعد في الممارسة الديمقراطية، إذ أدت الخلافات السياسية المستمرة بين الحكومة ومجلس الأمة إلى تراجع واضح في العملية التنموية في العقود الأخيرة، مثلما شهدت المجالس النيابية الأخيرة حالات من التوتر الواضح، وكان لهذا التوتر أثر سلبي على مختلف المظاهر الحياتية ولا سيما الأداء الحكومي في مجال التنمية والإعمار. فالكويت تواجه تحديات كثيرة اليوم منها: البدون، والإسكان، وضعف التطوير في البنية التحتية، وضعف المشاركة السياسية للمرأة، وضعف وتيرة التنمية في مجال التربية والتعليم والصحة. وما تزال الحكومات المتعاقبة تبذل جهودها اليوم في سبيل التغلب على هذه المظاهر الإشكالية التي أصبحت هاجساً وطنياً بالنسبة إلى جميع أبناء الشعب الكويتي الذين يطمحون إلى مجاراة دول الخليج المتقدمة في مجال التنمية المستمرة والدائمة.

6- الدراسات السابقة:

تشهد الساحة الفكرية العربية تنامياً في الدراسات الجارية حول الأوضاع السياسية من خلال مواقف طلاب الجامعة وآرائهم. ويمكن أن نورد نسقا من الدراسات المحلية والعربية والعالمية التي أجريت حول مواقف الشباب والنخب والطلاب الجامعيين من الواقع السياسي القائم في المنطقة.

6/1- دراسات محلية:

تجدر الإشارة بداية إلى دراسة وطفة [1] الموسومة بـ "تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى عينة من طلاب جامعة الكويت، وقد أجريت على عينة بلغت (1194) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة في كليات التربية والآداب والشريعة والعلوم والهندسة في العام الدراسي 2010/2011م، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج، أبرزها:- أبدى الطلاب وعيا كبيرا بالمخاطر الكبرى التي تهدد الهوية الوطنية، وأبدى الطلاب شعورا كبيرا بالخوف والقلق على الهوية الوطنية في الكويت، وأن (72%) من الطلاب يعتقدون بأن الولاء للقبيلة يعزز الوحدة الوطنية.

وتناولت دراسة وطفة والشريع [2] اتجاهات الطلاب في جامعة الكويت نحو قضايا "البدون" (غير محددى الجنسية) وإشكالياتهم التي تتعلق بالتجنيس والحقوق الإنسانية والمواطنة. أجريت الدراسة في غضون العام الدراسي 2008/2009م في جامعة الكويت، واعتمدت منهج البحث الوصفي. وبينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة وفقا لمتغير المحافظة، حيث أبدى طلاب محافظة الجهراء مواقف إيجابية أكبر تجاه "البدون" من الطلاب في محافظتي العاصمة والفروانية.

وأجرى الأنصاري [3] بحثا عن التعصب في العام الدراسي 2005/ 2006م على عينة بلغت (1791) طالبا وطالبة، وقد بينت الدراسة في نتائجها حضورا كبيرا للتعصب بنوعيه القبلي والطائفي في المجتمع الكويتي وفي الوسط الأكاديمي لجامعة الكويت بصورة عامة سواء في مستوى سلوك الأساتذة أو الطلاب والانتخابات الطلابية. وبينت الدراسة تأثير متغيري الكلية والسنة الدراسية في موقف الطلاب من مدى حضور هذه الظاهرة وتنميتها في الوسط الجامعي. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات المهمة التي تتعلق بإجراء البحوث المعمقة حول هذه الظاهرة، وعقد الندوات والمؤتمرات من أجل بناء إستراتيجية علمية وسياسية لمواجهة هذه الظاهرة بكل ما تنطوي عليه من مخاطر وتحديات.

وركزت دراسة شمالان والمشاغبة وغرايبه [4] على معرفة الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت في الفترة الزمنية ما بين عامي 2002-2003م. وتوصلت الدراسة إلى أنّ 73% من الطلبة مهتمون، ولديهم اطلاع على القضايا السياسية،

وأظهرت الدراسة كذلك تدني النسبة في مجال الثقافة السياسية والقانونية على المستوى المحلي: إذ زادت النسبة عن 65%، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة، وفي الوقت نفسه أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وسعت دراسة نصار والرويشد [5] إلى الوقوف على مستوى الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، فقد أظهرت النتائج ارتفاع الوعي السياسي عموماً، وارتفاعه عند الطالبات مقارنة بالطلاب، وارتفاع مستوى الانتماء نسبياً، كما أظهرت ارتباطاً طردياً بين الوعي السياسي والانتماء؛ فكلما ارتفع مستوى الوعي السياسي عند الطلاب ازداد انتماءهم. كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين في كلية التربية الأساسية وغيرها من الكليات بحيث لا يتم التركيز على الجانب المهني فقط، بل ينبغي التركيز على تنمية الوعي السياسي للطلاب، وأن تكون المقررات المتعلقة بالانتماء الوطني مجالاً خصباً لطرح القضايا التي يدور حولها الجدل. كما ينبغي التركيز على تفعيل دور التنظيمات الطلابية لتدريب الطلاب على المشاركة الفعالة.

وأشارت دراسة رمضان، المسلم، نصيب [6] إلى أن مستقبل برامج الرعاية السكنية عرضة للانهايار في ظل الضغوط المتصاعدة على الموازنة العامة في دولة الكويت، إذا ما أخذت في الاعتبار الأعداد المتزايدة من الطلبات الإسكانية على مدى العقد القادم. وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الحكومة في توفير الرعاية السكنية، بالإضافة إلى تقدير الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الطلبات الإسكانية المتراكمة والمتوقعة خلال الفترة 2009-2020م. وتبين من تحليل المصروفات عدم كفاءة النظام الحالي في تنفيذ الطلبات الإسكانية المتراكمة واستيعاب الطلبات المستقبلية. وشددت الدراسة على أهمية إعادة رسم السياسات الإسكانية بهدف تقليل فترة الانتظار، وتوفير بدائل سكنية متنوعة وغير مكلفة، والعمل على تقليل فترة سداد القروض الإسكانية.

6/2- الدراسات العربية:

هدفت دراسة الضاني [7] إلى تعرف دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (600) مفردة من مجتمع الدراسة. حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: انخفاض مستوى الوعي السياسي العام لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة الذكور مقارنة بالإناث.

وهدفت دراسة الزهراني [8] إلى تعرف رؤية مجموعة من الشباب السعودي لبعض القضايا الاجتماعية المعاصرة في مجتمعهم، واتجاهاتهم نحوها من خلال وعيهم بدورهم الإيجابي والفعال للمشاركة في بناء مستقبل مجتمعهم، وتكونت عينة الدراسة من (22) شابا من خريجي الجامعة العاطلين عن العمل اختيروا بطريقة قصدية. وأكدت النتائج أن ثمة اتجاها سلبيا بصفة عامة يبرز في استجابات أفراد العينة بعدم توافر الوعي الكامل بضرورة المشاركة في الأعمال التطوعية، كما أكدت اعتبار المشاكل الاقتصادية بما تتضمنه من غلاء وارتفاع الأسعار وبطالة، من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع السعودي في الوقت الحالي.

وهدفت دراسة المشاقبة [9] التي أجريت على عينة بلغت (562) طالبا وطالبة من طلاب الجامعات الأردنية عام (1993) إلى تقصي اتجاهات الطلاب نحو عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية ولا سيما قضايا الهوية والانتماء والولاء الوطني، وخرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج المهمة، منها: أوضحت الدراسة تراجع الانتماءات العشائرية والقبلية؛ إذ أعلن 57.6% رفضهم للانتماءات العشائرية في المجتمع الأردني، إن الانتماء الوطني أكثر شدة وعمقا لدى الطلاب ذوي الدخل الأقل مقارنة بالطلاب الميسورين.

وهدفت دراسة السويدي والعيسى [10] إلى تعرف مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة وحجم إدراكهم للواقع السياسي الذي يحيط بهم وعلى مدى تفهمهم لعدد من القضايا الحيوية مثل أسباب الغزو العراقي، وموقف الدول العربية من مسألة أمن الخليج. أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت (399) طالبا وطالبة من طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة عام 1991، وخرجت بنتائج مهمة أبرزها: تراجع وانحسار المد القومي واهتزاز قيم ومعاني العروبة والتضامن العربي والوحدة العربية. لقد بينت هذه الدراسة في المستوى الإحصائي أن الانتماء الديني هو المحدد للهوية حيث أعلن 86% من أفراد العينة أن للانتماء الديني أولوية في تحديد هويتهم مقابل 11% للانتماء العربي و10% للانتماء إلى الدولة. وقد أبرزت الدراسة نتيجة استغريها الباحث، وهي أن الطلاب أعطوا للانتماء القبلي أهمية كبيرة بلغت 15%. ويفسر الباحث تراجع الانتماء القومي بأزمة الخليج واحتلال العراق لدولة الكويت.

6/3- الدراسات الأجنبية:

استكشفت دراسة Okorodul 2006 [11] أثر التوجيه والارشاد في تعزيز المواطنة العالمية لدى بعض الدول النامية (نيجيريا، غانا، توجو، أفريقيا الوسطى، ليبيريا، أثيوبيا)، مقارنة بما هو قائم في بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، روسيا، اليابان، فرنسا)، ومن منطلق قوامه أن المواطنة نظام للتفكير ورفض للظلم وعدم المساواة. وقد اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: تحتاج المناهج التعليمية في الدول

النامية الى المزيد من التطوير والتوجيه, تقتقر الدول النامية إلى مراكز التوجيه والإرشاد، وإلى الخبراء والمختصين في مجال التربية على المواطنة وتأسيس الثقافة الوطنية.

وهدفت دراسة مارتا Marta, 2004 [12] إلى دراسة الثقافة السياسية لدى طلاب جامعة كنتا بريا في شمال أسبانيا، وقد تم عرض تفصيلي لمصطلح الثقافة السياسية، وكذلك تحليل الإنتاج العلمي الذي تم في أسبانيا حول هذا الموضوع، وأجريت الدراسة على عينة من الطلاب شملت (600) طالب وطالبة من كليات متعددة هي: الحقوق والطب والتمريض والاقتصاد وهندسة الطرق والجغرافيا والتاريخ والتربية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن ملامح الثقافة السياسية لطلاب الجامعة لا تختلف عن ملامح الثقافة السياسية لشرائح المجتمع الأخرى في أسبانيا، وأن 3% فقط من الطلاب ينضمون إلى أحزاب أو جمعيات سياسية، وأن 54% من الطلاب لديهم مستوى متوسط من المعرفة السياسية، بالإضافة إلى أن طلاب الجامعة الذين هم في نهاية السلم الجامعي أكثر مشاركة من الذين هم في بداية السلم الجامعي، وأن الطلاب أكثر مشاركة من الطالبات .

وقام كل من Osler &Starkey,2003 [13] بدراسة معالم التربية الوطنية بناء على تصورات قدمتها اليونيسكو في عام 1995. ويركز البرنامج التربوي هذا على تعزيز ثقة الطلاب والأفراد بهوياتهم الوطنية، وحضهم على النضال من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية، ونبذ العنف والتطرف في مجتمعهم المحلي وعلى المستوى العالمي، ويؤكد رفض كل أشكال التمييز العنصري والاجتماعي ويتضمن هذا البرنامج: احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أم الثقافة ودعم التضامن والعدالة على مستوى الوطن وعلى المستوى الدولي وقبول المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني.

وتناولت دراسة "لي" Lie,2001 [14] أزمة الهوية التي يعانيها الطلاب المهاجرون إلى أمريكا، كما تناولت مظاهر العلاقات العنصرية والعرقية القائمة بين صفوف الطلاب المهاجرين من أصول عرقية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتناولت قيم الانتماء والولاء والشعور بالهوية، وبينت هذه الدراسة الطرائق والإستراتيجيات التي يتبناها الطلاب المهاجرون للحصول على الاعتراف بهوياتهم ووجودهم، فالطلاب الأجانب المقيمون في أمريكا يعانون التمييز العنصري، ويواجهون أزمة هوية تتميز بالعمق والشمول، فهم يحملون نسفا متناقضا من الولاءات والانتماءات التي تصدر عن تنوع وتباين الثقافات الأصلية لهذه الفئة من المهاجرين السود والمهاجرين الآسيويين في الشرق الجنوبي.

وأخيرا تناولت دراسة Djangi, 1993 [15] أبعاد التعصب العنصري الموجودة في مؤسسات التعليم العالي في كندا، وقد بينت أن المؤسسات التربوية تعاني أشكالا مختلفة من التعصب التي عززتها التراكمات الثقافية والتاريخية وغياب القيم الديمقراطية، وأن لتلك الاتجاهات التعصبية في الجامعة والمؤسسات التربوية مخاطر جمة؛ فالتعصب يؤدي إلى التفرقة بين الطلبة أنفسهم، ويتجلى هذا التعصب في نوعية الاهتمام الذي يتلقاه الطلبة من المدرسين، بالإضافة إلى التحيز التعليمي الذي يتجلى في العناية ببعض الطلاب دون الآخرين، ويقول الباحث إن التعصب الذي تتنامى مظاهره في المدارس والمؤسسات التربوية يأتي انعكاسا لطبيعة المجتمع الذي يكرس مظاهر العنصرية والتمييز العنصري.

6/4- تعقيب على الدراسات السابقة:

استعرضنا في حقيقة الأمر عددا من الدراسات السابقة التي تعالج مواقف واتجاهات الطلاب في الجامعات نحو قضايا متعددة تتعلق بالثقافة السياسية والتعصب والحياة الأكاديمية. ولكن لا توجد بين الدراسات التي استعرضناها أية دراسة تتناول الأداء الحكومي أو مواقف الطلاب من الأداء الحكومي، ويعود السبب في ذلك كما نراه إلى حساسية الموقف وإلى الضغط الذي تمارسه الحكومات القائمة لمنع هذا النمط من الدراسات الذي يشكل نوعا من النقد غير المرغوب للسياسات الحكومية، ويمكن هنا أن نتحدث عن الانضباط الذاتي للباحثين والدارسين الذين يحاولون الابتعاد قدر الإمكان عن مواجهة مثل هذه القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم سلبيا وأن تضعهم في مواجهة السلطات القائمة. وهناك أمر آخر وهو أن الدوريات العلمية وقنوات النشر غالبا ما تتجنب نشر مثل هذه الدراسات التي يمكن أن تضعها تحت المساءلة السياسية. وعلى خلاف ما يجري فقد وجدنا أن الأجواء الأكاديمية في جامعة الكويت والحريات الفكرية تسمح لنا في الكويت بإجراء مثل هذه الدراسات، ويعلمنا الواقع أنه لا بد أن تكون هناك خطوة أولى في مناقشة أكثر القضايا خطورة وأهمية في المجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بالممارسات السياسية للحكومات المتعاقبة.

وفيما يتعلق بالدراسات العربية يتضح أيضا أن هذه الدراسات كانت خجولة جدا وقلما تناولت القضايا الحكومية مباشرة، واقتصرت على قضايا سياسية عامة كما هو الحال في دراسة الضاني، 2010 [7] ودراسة الزهراني، 2009 [8] حول مواقف الشباب السعودي إزاء بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة في مجتمعهم، ودراسة المشاقبة، 1993 [9] حول اتجاهات الطلاب نحو عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية ولا سيما قضايا الهوية والانتماء والولاء الوطني، ودراسة السويدي والعيسى، 1991 [10] حول مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة وحجم إدراكهم للواقع السياسي الذي يحيط بهم وعلى مدى تفهمهم لعدد من القضايا الحيوية مثل أسباب الغزو العراقي.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فإن أغلب هذه الدراسات التي استعرضناها تتعلق بدراسة قضايا ثقافية، كالمواطنة كما في دراسة Okorodul 2006 [11] والمشاركة السياسية كما في دراسة (Montoya & Mulvoy & Jarvis, 2005) [12]، والثقافة السياسية كما في دراسة مارتا (Marta, 2004) [13] والتربية الوطنية كما في دراسة من (Osler & Starkey, 2003) [14] وأزمة الهوية كما في دراسة "الي" (Lie, 2001) [15]، وأخيرا دراسة التعصب العنصري كما في دراسة (Djangi, 1993) [16].

ويتضح من كل ما سبق أن موضوع الدراسة الحالية مختلفة جوهريا فيما يتعلق بالموضوع والأهداف. ومن الطبيعي القول إن دراستنا استفادت من منهجيات الدراسات السابقة وأدواتها ومنهج عملها، ونظرا لتفرد موضوع دراستنا فإنه لمن الصعوبة بمكان إجراء مقارنات تتعلق بالنتائج بين دراستنا والدراسات السابقة.

7- منهج البحث:

تعتمد الدراسة الحالية على منهج البحث الوصفي المسحي، ويعتقد الباحث أن هذا المنهج هو المناسب لدراسة الظاهرة السياسية في جامعة الكويت؛ حيث تمت الاستفادة من خطوات هذا المنهج وآلياته في تحليل الظاهرة المدروسة وتحليل مكوناتها؛ من أجل الإجابة عن مختلف الأسئلة التي طرحتها في مجال الأداء السياسي للحكومات الكويتية، وموقف الطلاب من هذا الأداء، واتجاهاتهم نحو القضايا الحيوية المهمة.

8- أداة البحث:

قام الباحث - بعد الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة حول التحديات السياسية والأداء الحكومي في مواجهتها- بتصميم استبانة لجمع المعطيات والبيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. وتتضمن الاستبانة (22) بنداً لاستجلاء مواقف وآراء الطلاب حول المشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع الكويتي ومدى رضاهم عن السياسات الحكومية إزاء هذه المشكلات والتحديات. وقد صممت الاستبانة وفقا للمقياس الليكرتي الثلاثي (موافق- محايد- معارض). انظر استبانة الدراسة الملحق (1). وقد وزعت بنود الاستبانة في ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: واقع الأداء الحكومي ويتكون من (8) بنود.

المحور الثاني: اتجاهات الشباب ومواقفهم بالرضا إزاء الأداء الحكومي ويتضمن (9) بنود.

المحور الثالث: رضا الشباب عن الأداء البرلماني في الكويت ويتضمن (5) بنود.

9- صدق الأداة وثباتها:

عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على السادة المحكمين؛ بهدف تعرف مدى وضوح العبارات، ومدى انتماء العبارة للمحور، ومدى أهمية العبارة، ومدى مناسبة مقياس الاستجابة، وقد وزعت الأداة على عشرة من الأساتذة المحكمين الذين أبدوا الرأي في صلاحيتها لقياس ما وضعت من أجله، وسيتم تعديل الاستبانة في ضوء الملاحظات المهمة التي سجلوها على الاستبانة.

اعتمد الباحث في حساب ثبات الأداة على معادلة ألفا كرونباخ، وهي الأكثر استخداماً في مجال العلوم الاجتماعية، وبعد تطبيق الاستبانة على عينة صغيرة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لثبات المقياس وفق المعادلة الإحصائية التالية لألفا كرونباخ (Cronbach alpha reliability test).

جدول (1) : ثبات الأداة (ألفا كرونباخ لقياس)

ألفا كرونباخ	عدد العبارات	
.866	8	المحور الأول
.646	9	المحور الثاني
.789	5	المحور الثالث
.879	22	الأداة

وتبين نتائج الاختبار أن الأداة تحظى بدرجة ثبات عالية في مستوى المحاور الثلاثة كما في مستوى الأداة .

10- مجتمع الدراسة وعينتها:

يشكل المجتمع الطلابي لجامعة الكويت المجتمع الإحصائي للدراسة، وتم اختيار عينة طبقية مقصودة يراعى فيها التمثيل النسبي لطلاب الجامعة وفقاً لمتغيرات الكليات العلمية والكليات الإنسانية، كما سيراعى فيها أن تكون ممثلة للذكور والإناث، والسنوات الجامعية. وستعتمد العينة على طريقة السحب المتعدد حيث يتم السحب، وفي كل مرة يتم زيادة العينة لتحقيق التمثيل المطلوب

للمتغيرات الأساسية المطلوبة في البحث، وتهدف هذه الطريقة إلى تحقيق التناسب بين العينة والمجتمع الإحصائي من حيث مكوناته التي تتعلق بالجنس، والسنة الجامعية، والاختصاص العلمي. تم سحب عينة ميدانية مقصودة وفقاً لمبدأ المحاصصة، بلغت (1027) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة في كليات التربية والآداب والشريعة والعلوم والهندسة، وبلغت نسبة العينة 6.68% من مجموع الكليات العلمية في جامعة الكويت، انظر الجدول رقم (2).

جدول (2): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري الجنس والاختصاص العلمي

%	مجموع	الجنس		الكليات	
		إناث	ذكور		
73%	748	416	332	ن	علوم إنسانية
	100	55.6	44.4	%	
27%	279	197	82	ن	علوم تطبيقية
	100	71.1	28.9	%	
100	1027	613	414	ن	مجموع
	100	59.8	40.2	%	

ويتضح من الجدول (2) أن طلاب العلوم الإنسانية يشكلون 73% من مجموع أفراد العينة مقابل 27% لطلاب العلوم الدقيقة والتطبيقية (علوم، طب، هندسة)، وهذه النسب متناسبة أيضاً مع النسب العامة للمجتمع الإحصائي في الجامعة.

11- نتائج الدراسة:

11/1- الأداء التنموي للحكومة في منظور الطلاب أفراد العينة:

حاولنا في هذا المستوى الوقوف على آراء الطلاب فيما يتعلق بالأداء التنموي الحكومي في مختلف القضايا الأساسية في قضايا: البدون، والعمالة الوافدة، والفساد، والتنمية، والتعصب، وفي مجال تعزيز الهوية الوطنية وغيرها من القضايا التي نجدها في مضامين البنود في الجدول (3).

جدول (3): المحور الأول - واقع الأداء الحكومي من وجهة نظر الطلاب

رقم	العبارة	موافق	محايد	معارض	مجموع
10	تعمل الدولة على إيجاد الحلول المناسبة للبدون.	20.1%	30.8%	49.2%	100
12	تعمل الدولة على إيجاد الحلول المناسبة لأزمة العمالة الوافدة.	19.7%	34.7%	45.5%	100
25	تعمل الدولة على مواجهة تحديات التعصب القبلي والطائفي.	27.8%	37.6%	34.6%	100
27	تعمل الدولة على مواجهة الفساد المالي والإداري بمختلف الوسائل الممكنة.	19.1%	35.7%	45.3%	100
45	تبذل الحكومات الكويتية جهودا كبيرة في اتجاه ترسيخ الهوية الوطنية.	37.6%	38.6%	23.9%	100
4	يعاني الأداء الحكومي من أزمة مستمرة ودائمة.	65.6%	19.9%	14.5%	100
3	يتجه الأداء الحكومي إلى حل مختلف الأزمات التي تواجه البلاد.	18.5%	35.5%	46.0%	100
15	تعمل الحكومة الكويتية الحالية على تحقيق برامج التنمية المطلوبة في الكويت.	12.6%	32.4%	55.1%	100

يبين الجدول (3) أن مستوى الأداء الحكومي (من وجهة نظر الطلاب) متوسط في مختلف القضايا المطروحة دون استثناء، والمهم في الجدول أن 65.6% من الطلاب أفراد العينة يرون أن الأداء الحكومي يعاني من أزمة مستمرة دائمة في مختلف القضايا التي تواجه البلاد، وهذا يعني وفقا لآراء الطلاب أن الأداء الحكومي دون المستوى المطلوب. ومن الأمور الإيجابية في هذه النتائج أن 37% من الطلاب يرون أن الدولة تبذل جهودا طيبة في مجال ترسيخ الهوية الوطنية. ويتضح من الجدول أن

نسبة المحايدة عالية جدا في مختلف البنود، وهذا يعني أن الطلاب مترددون جدا في إعطاء رأي يتعلق بمستوى أداء الحكومة، وهذه الظاهرة طبيعية جدا؛ وذلك لأن الرأي في هذه القضية يعتمد على الانطباعات ووجهات النظر الخاصة. والمهم أن الطلاب يعلنون عن أزمة حقيقية في مستوى الأداء الحكومي في مختلف الأزمات والقضايا المطروحة.

11/2- رضا الطلاب عن الأداء التنموي للحكومة:

قمنا في المستوى السابق من التحليل بسبر آراء الطلاب في الأداء الحكومي، وفي هذا المستوى سنعمل على قياس اتجاهات الطلاب ومستوى رضاهم عن هذا الأداء في مختلف القضايا الإشكالية التي تواجه المجتمع الكويتي. وقد خصصنا في هذا المحور ثمانية بنود لقياس درجة رضاهم عن السياسات الحكومية في مجالات التنمية والتعليم والبدون والوافدين والانتخابات البرلمانية وفي مجال السياسة الخارجية، وقد نظمت النتائج في الجدول رقم (4).

جدول (4): المحور الأول – درجة رضا الطلاب عن السياسات الحكومية في الكويت

رقم	العبارة	موافق	محايد	معارض	مجموع	المتوسط الوزني
1	أشعر بالرضا عن أداء الحكومات الكويتية السابقة.	24.9	33.3	41.7	100	1.82 متوسطة
2	أشعر بالرضا عن أداء الحكومة الكويتية الحالية	10.2	28.6	61.2	100	1.48 ضعيفة
13	أشعر بالرضا عن سياسات الحكومات المتعاقبة في معالجة أزمة البدون.	13.0	27.9	59.1	100	1.53 ضعيفة
14	أشعر بالرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة في معالجة قضايا الوافدين.	16.7	33.8	49.6	100	1.66 ضعيفة

1.57	56.3	24.4	17.2	2.0	%	أشعر بالرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة في مجال إصلاح التعليم	34
1.69	42.7	37.5	17.0	2.7	%	أشعر بالرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة في مجال الانتخابات	39
1.88	32.2	39.2	25.6	2.9	%	أشعر بالرضا عن أداء الحكومات الكويتية في مجال السياسة الخارجية.	48
1.81	100	37.5	41.9	20.5	%	أعتقد أن الحكومات الكويتية المتعاقبة ستعمل على تحقيق التنمية المنتظرة في المستقبل.	18
1.65 - ضعيفة						المجموع	

يتبين من الجدول (4) أن درجة رضا الطلاب عن الأداء الحكومي تتأرجح بين المتوسط والضعيف مع أرجحية الضعف في هذا المستوى، والنتيجة العامة للمحور ضعيفة؛ حيث بلغ المتوسط 1.65 وهي درجة ضعيفة وفقا للمعيار الذي استخدمناه. ويتضح في الجدول أن أعلى درجة من الرضا بلغت 30% في مجال السياسة الخارجية للحكومة يليها الرضا في مجال الانتخابات البرلمانية حيث بلغت نسبة الموافقة 28%. والانطباع العام هو عدم رضا الطلاب عن الأداء الحكومي بصورة عامة في مختلف القضايا والتوجهات. ومن الملفت للنظر جدا أن الطلاب لا يعولون كثيرا على الحكومات المتعاقبة على ضمان مسيرة تنمية جيدة في البلاد. وهذا يعني وجود روح تشاؤمية عالية في مجال الأداء الحكومي.

11/3- اتجاهات الطلاب ومستوى رضاهم عن الأداء السياسي البرلماني لمجلس الأمة:

من أجل قياس درجة رضا الطلاب عن الأداء السياسي والإداري لمجلس الأمة. تضمنت الأداة خمسة بنود أساسية؛ صممت لقياس رضا الطلاب عن مجلس الأمة في مختلف جوانب نشاطاته البرلمانية. ومن أجل تقديم هذه النتائج بصورة واضحة تم تصميم الجدول (5) حيث نجد بيانا إحصائيا حول درجة ومستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني (انظر الجدول (5)).

جدول (5): المحور الثالث – مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني لمجلس الأمة في الكويت

رقم	العبارة	موافق	محايد	معارض	مجموع	متوسط
5	أشعر بالرضا عن أداء مجالس الأمة السابقة.	20.7%	38.0%	41.3%	100	1.42 ضعيف
6	أشعر بالرضا عن أداء مجلس الأمة الحالي.	8.5%	27.4%	64.1%	100	2.25 عالٍ
7	الاستجابات التي تتم في مجلس الأمة حالة ديمقراطية.	44.1%	38.6%	17.3%	100	1.86 متوسط
8	الاستجابات البرلمانية تعطل عجلة التنمية في البلاد.	38.6%	35.0%	26.4%	100	2.58 عالٍ
16	التأزيم بين مجلس الأمة والحكومة سيؤدي إلى تدهور الأوضاع التنموية في الكويت	69.9%	19.6%	10.4%	100	1.78 متوسط
	متوسط المجموع	1.98 متوسط				

يبين الجدول (5) أن مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني يميل إلى الدرجة المتوسطة حيث بلغ المتوسط العام للمحور 1.89، وهو أفضل بكثير من مستوى رضا الطلاب عن الأداء الحكومي الذي كان ضعيفا بمتوسط 1.65 نقطة. وأبرز ما يظهره الجدول أن الطلاب مستأوون جدا من ظاهرة التآزيم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهم يرون بأن هذا التآزيم يشكل خطرا على الأوضاع التنموية في البلاد حيث أعلنت نسبة كبيرة من الطلاب بلغت 69.9% أن التآزيم يؤدي إلى تدهور العملية التنموية في البلاد. ومع أن 44.1% من الطلاب يرون أن الاستجابات حالة ديمقراطية فإن 38.6% منهم يرون أن هذه الاستجابات تعطل العملية التنموية.

وما يلفت الانتباه أنّ درجة الرضا عن الأداء السياسي لمجالس الأمة السابقة كان ضعيفا جدا؛ حيث يعلن فقط 20.7% رضاهم عن هذا الأداء، ولكن هذا الرضا ينخفض إلى 8% بالنسبة إلى مجلس الأمة الحالي القائم في أثناء إجراء الدراسة في 2014.

11/4- تأثير متغير الجنس:

ما تأثير متغير الجنس في اتجاهات الطلاب ومواقفهم من الأداء الحكومي؟ وهل هناك من فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في مستوى دلالة 0.05 من أجل تقديم الإجابة المناسبة تم إخضاع البيانات الإحصائية للطلاب في المحاور الثلاثة الاختبار التائي (T-Test) وتم توزيع النتائج وتبويبها في الجدول (6).

جدول (6): الاختبار التائي (T-Test) لقياس تأثير متغير الجنس

في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

الدالة الإحصائية	Sig. 2taile (d)	درجات الحرية	قيمة (ت)	المتوسط	تكرارات	متغير الجنس	المحور
دالة لصالح الإناث	.000 **	873.57 7	-5.023	14.2597	412	ذكور	واقع الأداء الحكومي
				15.5605	612	إناث	
دالة لصالح الإناث	.000 **	841.95 6	-5.358	11.6675	412	ذكور	الرضا عن الأداء الحكومي
				12.7729	612	إناث	
غير دالة	.980	858.68 4	.025	9.8983	413	ذكور	الرضا عن الأداء البرلماني
				9.8954	612	إناث	

**دال في مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول (6) أنّ نتائج الاختبار التائي لم تظهر فروقا دالة بين الجنسين في محور الرضا عن الأداء البرلماني، لكن، وعلى خلاف ذلك، أظهر هذا الاختبار فروقا ذات دلالة إحصائية في محوري واقع الأداء الحكومي والرضا عن الأداء الحكومي. ويتضح من خلال الجدول والمتوسطات أن هذه الفروق لصالح الإناث. وهذا يعني أن الإناث أكثر تأييدا ورضا عن الأداء الحكومي من الذكور. وفي تفسير أولي يمكن القول ربما بأن الذكور أكثر نزوعا إلى النقد، وتتبع الأخبار والممارسات السياسية والوظيفية للحكومة. ومن المعروف أن الرجال أكثر اهتماما بالحياة السياسية من النساء في المجتمعات التقليدية. وهذا الأمر قد يكون مدخلا لتفسير هذا الاختلاف الجوهرى الملاحظ بين الجنسين في نتائج هذه الدراسة.

11/5- تأثير الاختصاص العلمي (إنسانيات – علوم تطبيقية)

هل هناك فروق إحصائية ذات دلالة بين الطلاب وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال ودراسة تأثير الجنس في مواقف الطلاب اعتمد الاختبار التائي في الكشف عن هذا المنحى الإحصائي. ونظمت النتائج في الجدول (7).

جدول (7): الاختبار التائي (T-Test) لقياس تأثير متغير الاختصاص العلمي

في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

الدلالة الإحصائية	Sig. (2tailed)	درجات الحرية	القيمة التائية قيمة (ت)	المتوسط	تكرارات	متغير الاختصاص العلمي	المحور
غير دالة	.164	481.583	1.395	15.1354	746	كليات إنسانية	واقع الأداء
				14.7391	253	كليات علمية	الحكومي
غير دالة	.075	459.020	1.785	12.4182	746	كليات إنسانية	الرضا عن
				12.0079	253	كليات علمية	الأداء الحكومي
غير دالة	.165	437.308	-1.390	9.8514	747	كليات إنسانية	الرضا عن
				10.0356	253	كليات علمية	الأداء البرلماني

ويتضح من بيانات الجدول (7) أنه لا وجود لفروق إحصائية بين مواقف الطلاب من الأداء الحكومي والبرلماني في المحاور الثلاثة. وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير جوهري لمتغير الاختصاص العلمي في مواقف الطلاب من الأداء الحكومي.

11/6- تأثير متغير السنوات الجامعية:

إذا كان متغير الاختصاص العلمي لا يؤثر في مواقف الطلاب من الأداء الحكومي والبرلماني، فهل يؤثر متغير السنوات الجامعية؟ وهل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب وفق هذا المتغير؟ ومن أجل اختبار هذه الفرضية الصفرية أخضعت نتائج الطلاب لاختبار التباين البسيط (ANOVA) للكشف عن وضعية التباين والفروق الإحصائية بين إجابات الطلاب، وقد وزعت نتائج هذا الاختبار في الجدول (8).

جدول (8): تحليل التباين البسيط (ANOVA) لقياس تأثير متغير السنوات الدراسية

في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

المحاور	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
واقع الأداء الحكومي	بين المجموعات	591.027	3	197.009	12.108	**.000
	داخل المجموعات	16466.497	1012	16.271		
الرضا عن الأداء الحكومي	بين المجموعات	304.658	3	101.553	9.929	**.000
	داخل المجموعات	10350.380	1012	10.228		

**دال في مستوى معنوية 0.01

يبين الجدول (8) وجود فروق دالة إحصائية بين اتجاهات الطلاب في محوري واقع الأداء الحكومي ورضا الطلاب عن ذلك الأداء. ومن أجل تفسير هذا التباين أخضعت النتائج لاختبار (Sidak) الذي بين أن الفروق الإحصائية تكمن بين طلاب السنة الأولى وطلاب السنّي الثالثة والرابعة من جهة، وبين طلاب السنة الرابعة وطلاب السنوات الثلاث من جهة أخرى. وبمقارنة المتوسطات بينت النتائج أن متوسطات السنة الأولى هو الأعلى، يليه متوسط طلاب السنة الثانية، فطلاب السنة الثالثة وعلى

التوالي طلاب السنة الرابعة. وهذا يدل على أن التقييم الإيجابي للأداء الحكومي ينخفض كلما ارتفعنا صعوداً في سلم السنوات الجامعية، ويرتفع كلما انخفضنا في سلم السنوات الجامعية. فطلاب السنوات الأخيرة يقيمون الأداء الحكومي سلباً بدرجة أكبر من طلاب السنوات الأولى. ويمكن القول ضمن هذا التوجه إن درجة التعليم تساعد في رفع المستوى النقدي للطلاب، وهذا بدوره ينعكس في مواقفهم من الأداء الحكومي، حيث يعلن الطلاب عدم رضاهم عن هذا الأداء كلما ارتقوا في السلم التعليمي وتدرجوا في مدارج الحياة الجامعية.

11/7- تأثير متغير المحافظات:

تنطوي دولة الكويت على ست محافظات إدارية هي: العاصمة، وحوالي، والجهداء، والأحمدي، والفروانية، ومبارك الكبير. وتتميز هذه المحافظات بخصائص اجتماعية مختلفة تتعلق بالبنية الاجتماعية على وجه الخصوص، فبعض هذه المحافظات تتميز ببنيتها التقليدية البدوية وبعضها الآخر يتميز بطابعه التجاري والعمراني. ويفترض من حيث المبدأ أن لتأثير هذه التباينات الاجتماعية تأثيراً في وعي الشباب أو المنتسبين إليها. وسؤالنا: هل يؤثر انتماء الطلاب إلى تلك المحافظات في اتجاهاتهم نحو الأداء الحكومي؟ وعلى منوال المنهجية الإحصائية التي اعتمدها للكشف عن الفروق الجوهرية قمنا باختبار النتائج إلى الاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) ووزعت النتائج في الجدول (12).

جدول (9): تحليل التباين البسيط (ANOVA) لقياس تأثير متغير المحافظات

في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

المحاور	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
واقع الأداء الحكومي	بين المجموعات	85.138	6	14.190	.844	.536
	داخل المجموعات	17116.379	1018	16.814		
الرضا عن الأداء الحكومي	بين المجموعات	55.429	6	9.238	.879	.509
	داخل المجموعات	10693.453	1018	10.504		
الرضا عن الأداء البرلماني	بين المجموعات	35.502	6	5.917	1.806	.095
	داخل المجموعات	3338.752	1019	3.276		

ويتضح من الجدول (9) عدمية الفرض الصفري؛ إذ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مواقف الطلاب إزاء الأداءين الحكومي والبرلماني وفقا لمتغير المحافظة. وهذا يعني أن الفروق الملاحظة في الإجابات ليست جوهرية بل هي فروق ظاهرية غير نوعية، ويدلّ هذا على أنه لا يوجد تأثير لمتغير المحافظة في مواقف الطلاب واتجاهاتهم ومستوى رضاهم عن الأداء الحكومي والبرلماني إزاء مختلف القضايا الحيائية في المجتمع.

12- خاتمة ورؤية إجمالية:

يقتضي الأمر في هذا المقام الختامي، أن نقف لنقدم رؤية شمولية نقدية نستخلص فيها أهم النتائج والمعاني والدلالات من مجمل الجهود التي بذلناها في تقصي مواقف الطلاب ومستوى رضاهم عن الأداءين الحكومي والبرلماني في الكويت. لقد بينت نتائج الدراسة أن درجة رضا الطلاب عن الأداء الحكومي تتأرجح بين المتوسط والضعيف مع أرجحية الضعف في هذا المستوى، وأن النتيجة العامة للمحور ضعيفة؛ حيث بلغ المتوسط 1.65 وهي درجة ضعيفة وفقا للمعيار الذي استخدمناه .

وأكدت الدراسة أن مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني يميل إلى الدرجة المتوسطة حيث بلغ المتوسط العام للمحور 1.89 وهو أفضل بكثير من مستوى رضا الطلاب عن الأداء الحكومي، وقد بينت الدراسة أن الطلاب مستأوون جدا من ظاهرة التأزيم بين السلطين التشريعية والتنفيذية، وهم يرون بأن هذا التأزيم يشكل خطرا على الأوضاع التنموية في البلاد .

وقد بينت الدراسة أن الإناث أكثر تأييدا ورضا عن الأداء الحكومي من الذكور، كما بينت أن الاختصاص العلمي لا يؤثر في مواقف الطلاب من المجلسين. وهذا يعود إلى اهتمام الذكور بالقضايا السياسية أكثر من اهتمام الإناث، وهي سمة ثقافية تنسم بها مجتمعاتنا التقليدية. وعلى خلاف ذلك بينت الدراسة تأثير متغير السنوات الجامعية في مواقف الطلاب الحكومي؛ حيث يعلن الطلاب عدم رضاهم عن الأداء الحكومي كلما ارتقوا في السلم التعليمي وتدرجوا في مدارج الحياة الجامعية، وهذا ما يوضح أهمية التعليم في تشكيل مواقف سياسية نقدية لدى الطلاب. ومن الملفت للانتباه أنه لا يوجد تأثير لمتغير المحافظات في مواقف الطلاب من الظاهرة المدروسة. وفي مكان آخر بينت الدراسة أنه لا تأثير لمتغير الانتماء الاجتماعي (بدو/حضر) في مواقف الطلاب من الأداء السياسي للمجلسين.

13-توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بما يلي:

إجراء المزيد من الدراسات حول قضايا الأوضاع السياسية ومواقف الشباب والناشئة والطلاب من مختلف قضايا الحياة السياسية الاجتماعية والاقتصادية في دولة الكويت.

العمل في الجامعة على تقديم برامج توعية سياسية بمختلف الأوضاع السياسية والأزمات الاجتماعية التي تواجهها الدولة.

دعوة المسؤولين في الدولة إلى الاطلاع على الدراسات السياسية والاجتماعية والاستفادة منها، ومن آراء المواطنين حول الإصلاحات السياسية والاجتماعية وأخذها بعين الاعتبار.

دعوة المعنيين بالأمر إلى إجراء إصلاح سياسي شامل يتم فيه تجاوز مختلف الأزمات السياسية، ولا سيما ما يسمّى التآزيم البرلماني.

دعوة الطبقة السياسية في الكويت إلى رسم سياساتهم في ضوء الطموحات الاجتماعية للشباب والناشئة والطلاب في دولة الكويت.

إنشاء مركز وطني لدراسة الرأي العام في دولة الكويت من أجل الاطلاع على إيقاعات الرأي العام والإفادة منها في توليد فعالية سياسية تلبي طموحات الأفراد والجماعات في الكويت.

المصادر والمراجع

- [1] وطفة، علي أسعد (2013). تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى عينة من طلاب جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية: العدد34 السنة 2013، مارس. وطفة، علي أسعد، الشريع، سعد رغيان (2011). البدون من منظور عينة من طلاب جامعة الكويت دراسة سوسولوجية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، المجلة التربوية، العدد99، الجزء الأول، صص15-75، يونيو.
- [2] وطفة، علي أسعد، الشريع، سعد رغيان (2011). "البدون" من منظور عينة من طلاب جامعة الكويت دراسة سوسولوجية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، المجلة التربوية بجامعة الكويت، العدد99، الجزء الأول، يونيو.
- [3] [الأنصاري، عيسى (2008). التعصب القبلي والطائفي في جامعة الكويت، شؤون اجتماعية، السنة 25، العدد 97، جمعيه الاجتماعيين والجامعة الأمريكية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- [4] [العيسى، شملان؛ المشاقبة، أمين؛ غرايه، مازن؛ (2005). الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 118 يوليو.
- [5] [نصار، سامي والرويشد، فهد (2005). الوعي السياسي لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 3(2)، 103-172.
- [6] [رمضان، محمد والمسلم، مروة ونصيب، عادل (2011). الرعاية السكنية في دولة الكويت: تقييم العوائق المالية والتحديات المستقبلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد142،
- [7] [الضاني، شيرين (2010). دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، جامعه الأزهر، غزة.
- [8] [الزهراني، بندر حمدان (2009). اتجاهات الشباب السعودي نحو بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة (دراسة نوعية)، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد143. ديسمبر.
- [9] [المشاقبة، أمين المهنا (1993). الاتجاهات السياسية لدى الطلاب الجامعيين (دراسة ميدانية)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد9، العدد1، (ص87-120).

[10] [السويدي، جمال، العيسى، شملان (1991). اتجاهات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد 4/3.

[11]R Okorodul, (2006) Global Citizenship, Implications, for Guidance Implications, for Guidance Citizenship and Coupling Innovations in Developing Nations, International J. for the Advancement of counseling. Vol, 28, No, 2.Sweden.

[12]Marta, Garcia, Lastra(2004).La cultura Politica de los estudiantes de laUniversidad de Cantabria, Tesis doctoral, faculted de Cienciaspoliticas YSOCIOLOGIA, Universidad de Deustuko, febrero de 2004.

[13]Audrey Osler and Starkey, High(2003).Learn for cosmopolitancitizenship:theo-retical debates and young peoples experiences. Educational Review, 55, 3, 243-254.

[14]Joe Lie (2001).Claims to belonging and difference cultural citizenship andidentity construction in school , ph, d, , The University of Wiscon- Madison.

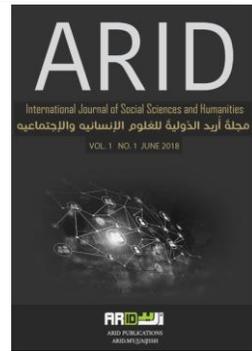
[15] Ahmad R DJANGI.(1993), Racism In Higher Education, Paper presented atthe annual meeting of the American psychological association, Toranto-Canada.



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

**The problems of democratic change after the Libyan revolution in February:
A study between internal and external factors.**

Dr.ELYAS ABOBAKER .A. ELBAROUNI

إشكاليات التحول الديمقراطي بعد ثورة فبراير الليبية: دراسة بين العوامل الداخلية والخارجية

د. إلياس أبو بكر علي الباروني

elyas4010@yahoo.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received 01/04/2018

Received in revised form 02/05/2018

Accepted 01/06/2018

Available online 15/06/2018

ABSTRACT

After the toppling of Qadhafi's regime on 12 October, 2011, interior and external challenges linked to the national interest can be viewed in view of the transformation from an authoritative regime to a democratic one, and the implicit threats and perils which particularly emerge from the repercussions of establishing a new regime that severs all ties with the former regime that went down after shedding a bath of blood of innocent people. As a result of the aforementioned, the study focuses on one major question: What are the challenges of democratic transformation in Libya after February 2011 Revolution? The significance of the study stems from the attempt to highlight the important and effective role played by the process of democratization inside the state considering the utilization of tools and institutions to activate its role. The present study seeks to study the role of democratization in Libya regarding the internal and external environment which is influenced by the practices of the government and its stand on the major issues. The researcher follows a descriptive, analytical approach which describes and analyzes the interior and external challenges of democratization in Libya following February Revolution in order to pinpoint the outcomes affected by diversity of determinants and challenges, be social, economic, and cultural.

Keywords: Internal challenges, External challenges, Democratic transformation, February Revolution

المخلص

عقب سقوط نظام "القذافي" في ثورة فبراير 2011م، يمكن استعراض أهم التحديات الداخلية والخارجية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا، في إطار عملية التحول من النظم الشمولية التسلطية إلى نظم ديمقراطية. وكذلك المخاطر أو التهديدات الكامنة، وخصوصاً عندما تنطلق عمليات الانتقال عقب ثورة حققت القطيعة الكاملة والمفاجئة مع النظام السابق من خلال ثورة دموية مسلحة سقط فيها الكثير من المواطنين، وترتبط على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة على سؤال رئيس، ألا وهو: ما إشكاليات التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011؟ وتكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز الدور المهم والفاعل الذي تقوم به عملية التحول الديمقراطي داخل الدولة طبقاً لما تستخدمه من أدوات ومؤسسات، وذلك عن طريق استخدام الوسائل المتاحة كافة لتفعيل دورها، حيث يهدف البحث إلى دراسة دور عملية التحول الديمقراطي في ليبيا في بيئتها الداخلية والخارجية الذي يكون من خلال ممارسة السلطة وتعبيراتها حول قضايا سياسية أساسية، ومتبعاً ذلك منهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل إشكاليات الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في ليبيا عقب ثورة فبراير 2011، وصولاً لأهم النتائج المتمثلة في تنوع المحددات والإشكاليات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الليبي، ما بين سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية.

كلمات مفتاحية: الإشكاليات الداخلية، الإشكاليات الخارجية، التحول الديمقراطي، ثورة فبراير 2011.

1- مقدمة:

تعيش ليبيا واقع سياسي يصعب السيطرة عليه، خاصة في ظل حالة الانقسام الشديد ما بين النخب الثورية، والانتشار المخيف للسلاح، وغياب أي مفهوم لمؤسسة أمنية قادرة على لعب دور قوة جبرية شرعية، وضعف هيكل الدولة [2] ، وفي هذا الإطار بذلت العديد من الجهود الدبلوماسية؛ لتسوية الأزمة الليبية، وعودة الهدوء إلى المشهد السياسي والأمني.

وقد انطلق الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بعد ظهور أزمة السيادة المتعددة، ووجود أكثر من كيان يدعي الشرعية [3].

2- مشكلة الدراسة:

نتيجة الخلافات بين الأطراف المتنازعة في ليبيا حول اختصاصات مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، وإجراءات منح الثقة وسحبها من الحكومة، وبناء الجيش والأجهزة الأمنية، لم يتمكن أي من الأطراف التوصل لتوافق متبادل أو تقديم تنازلات سياسية جديدة من شأنها العمل على خلق بيئة صالحة؛ لتفعيل مسودة اتفاقية التسوية السياسية التي صاغتها الأمم المتحدة [4] وترتبط على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة في سؤال مركزي يتمثل في: ما إشكاليات التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011؟

3- أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية في النحو التالي:

1- هذه الدراسة تعد دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها، وهي المتعلقة بدور ووظيفة التحول الديمقراطي وأدواتها على النطاقين الإقليمي والدولي، وهي دراسة تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها وتحديدا بين طبيعة عمل النخبة السياسية وبين الأدوات المختلفة التي تستخدمها لتحقيق أهداف الدولة، وهي كذلك تقييمية تسعى إلى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دورا فاعلا لسياسة الدولة.

2- محاولة إبراز الدور المهم والفاعل الذي تقوم به عملية التحول الديمقراطي داخل الدولة طبقا لما تستخدمه من أدوات ومؤسسات، وذلك عن طريق استخدام الوسائل المتاحة كافة لتفعيل دورها.

4- أهداف الدراسة:

- 1- تعرف الإشكاليات الداخلية للتحوّل الديمقراطي في ليبيا.
- 2- توضيح والوقوف على الإشكاليات الخارجية للتحوّل الديمقراطي في ليبيا.
- 3- تقديم تصور مقترح لتفعيل عملية التحوّل الديمقراطي في ليبيا.

5- منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل الإشكاليات الداخلية والخارجية للتحوّل الديمقراطي في ليبيا عقب ثورة فبراير 2011.

6- تقسيم الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإشكاليات الداخلية للتحوّل الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: الإشكاليات الخارجية للتحوّل الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: تصور مقترح لتفعيل عملية التحوّل الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الأول**الإشكاليات الداخلية للتحوّل الديمقراطي في ليبيا**

بيّنت مرحلة ما بعد سقوط نظام "القذافي" وضعية ليبيا على أنه بلد غير مستقر وتسوده التنافسات السياسية والأيدولوجية، ما يندرج بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر الفوضى، وأبرز الوضع الليبي عدة ظواهر، أبرزها [5] التدهور السياسي، وفقدان الأمن وانتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات، واستئثار الفساد، وتصاعد الأزمات السياسية، وضعف المؤسسات خصوصاً الأمنية والعسكرية، ورافق ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالخبطة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكوّنات.

وهكذا سقط نظام "الغذافي" ليترك مجتمعا منقسما، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، وقلق على المستقبل في ظل غياب مرجعية متفق عليها، وفي ظل طبقة سياسية تتصرف بناءً على مصالحها الضيقة، وهو الأمر الذي يمثل تحديا حقيقيا أمام الليبيين الذين بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، إضافة إلى دولة قوية تكمن في مؤسسة عسكرية وأمنية تتكون في إطار الشرعية المنبثقة من الإرادة الشعبية الجديدة بعيداً من المحاصصات المناطقية والفئوية، وأيضاً العصابات التي تمارس عمليات التخريب، أو حتى الخيار العسكري الذي يعود بليبيا إلى الحقبة السابقة.

- **طبيعة العملية السياسية التي أديرت بها الأزمة من قبل الثوار:** عقب اندلاع الثورة الليبية تم تشكيل هئتين: الأولى، عرفت باسم المجلس الانتقالي برئاسة "مصطفى عبد الجليل"، والثانية مجلس وزراء وعرف باسم اللجنة التنفيذية برئاسة "محمود جبريل"، وبالرغم من أن الهئتين تضمان ممثلي شرائح المجتمع كافة إلا أن كليهما كانتا محلا للعديد من الانتقادات؛ بعضها يشير إلى افتقار الهئتين لشافية السياسات التي يتم اتخاذها، والعموض الذي يكتنف آليات عملية اتخاذ القرار [6].

والبعض يشير إلى رؤية الليبيين أنفسهم لطبيعة تكوين المجلس الانتقالي الذي يتألف من (40) عضواً، حيث يغلب عليه الاعتماد على العناصر التي انشقت عن نظام "الغذافي" دون العناصر التي تتمتع بقدر من الخبرة السياسية والمهارات الإدارية المطلوبة، والتي تتناسب مع احتياجات المرحلة القادمة، وهي مرحلة بناء الدولة [7].

كما أن العديد من أعضاء المجلس ينتمون إلى تيارات أصولية لا تحظى بقبول العديد من الليبيين، وكذلك لا تحظى بقبول المجتمع الدولي الذي بات يتوجس من صعود التيارات الإسلامية، خاصة في ظل تسليح العديد منها.

بالإضافة إلى وجود إشكاليات خاصة بالتغييرات المطلوب تحقيقها على أرض الواقع لتأمين عملية الانتقال الديمقراطي، وعلى الأخص موضوع التعددية السياسية في دولة لم تعرف التعدد الحزبي من قبل، مثل انشغال الثوار بالمعارك العسكرية حائلاً أمامهم لتشكيل الأحزاب القادرة على حوض العملية السياسية وتداولها فيما بينها، وترك الأمر للناشطين السياسيين الذين كانوا في الوقت نفسه منشغلين بمساندة الثوار، وهو ما تسبب في خفض عدد الأحزاب السياسية التي تشكلت في ليبيا حتى الآن، والتي لا يتجاوز عددها حزبين اثنين [8].

- **إشكالية بناء الدولة:** الحالة الليبية تناقض كل القواعد والمقاييس في محددات بناء الدولة ومقومات ديمومتها؛ ففي الوقت الذي توفرت فيه الإمكانيات المادية لبناء هيكل بنوي رصين لدولة مؤسساتية قابلة للاستمرار والتطور، استند النظام السابق إلى موروث حضاري وقيمي قائم على القبيلة التي شكلت منظومة اجتماعية اعتمدت عليها أجهزة الدولة والأمن من أجل فرض الهيمنة والحصول على الولاء لاستمرار القبضة والسيطرة على مختلف المناطق في أنحاء البلاد [9].

لذا فإن حركة التغيير عقب ثورة 27 فبراير؛ لا بد لها أن تكون حتمية وفاصلة، فبمواجهة البناء المتداعي للنظام السابق، لا بد من وضع قواعد ديمقراطية أساسية محورها الشعب، الذي وعلى الرغم من كونه الأكثر تعطشا للديمقراطية بسبب الطبيعة الدكتاتورية لنظام القذافي، فإن ضمان اختياره للأفضل مسألة فيها الكثير من عدم اليقين؛ بسبب التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي تربي عليها، ونظرته إلى دور الدولة باعتبارها أداة لنظام أممي مخبراتي يعمل جلّه لأجل شخص الحاكم وسطوته وقهر إرادته شعبه [10].

- **المصالحة الوطنية:** بعد سقوط "القذافي" هناك بقايا من عناصر حركة اللجان الثورية، والكتائب الأمنية، والقبائل الموالية للقذافي التي شاركت في القتال في أثناء الثورة، ومن ثم سيكون هناك حاجة ملحة للمصالحة بين الثوار ومؤيدي ومناصري القذافي، وخاصة أن حكم النظام السابق الطويل قد أوجد فئة عريضة من الشعب في القبائل والمناطق الموالية له، خاصة في (سرت وبني الويلد والجنوب) الذين استفادوا كثيرا من النظام علي حساب بقية المناطق، كما أن لجوءه لاستخدام كل أدوات القهر والقتل من جانب مليشياته ضد معارضيه وخاصة عبر أيام الثورة العنيفة والتي راح ضحيتها أكثر من خمسين ألف قتيل وإصابة مئات الآلاف، قد زاد من هذا الشرخ، والذي انعكس في عمليات الانتقام من جانب بعض الثوار ضد مناصري "القذافي" بعد سقوطه [11].

- **إشكالية الاندماج القومي:** قام نظام "القذافي" بتهميش الكثير من المناطق والمدن، خاصة في الشرق مثل بنغازي ودرنة، والبيضاء، وطبرق، وفي الجنوب مثل الكفرة، وسبها، وهو ما دفع البعض لإحياء فكرة الفيدرالية ومشروع تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم هي برقة، وطرابلس، وفزان بما يمثل خطورة حقيقية على وحدة البلاد [12].

وفي مقابل ذلك، تتخوف المناطق الغربية، حيث درجة الكثافة السكانية، من استئثار المناطق الشرقية بالثروة النفطية وحدها، ومردود هذا الأمر هو وجود أزمة عدم الثقة بين المحافظات الليبية على جميع المستويات؛ بسبب تعزيز شعور "الفردانية" المتمثل في تقديم المصلحة الشخصية كنتيجة من نتائج التأثير السلبي الذي تركته سياسات نظام حكم القذافي في منظومة القيم في المجتمع الليبي [13].

- **معارضة المهجر:** والتي كان لها دور في تحريك الرأي العام العالمي حول الأحداث في ليبيا، كما لعبت دورا محوريا في بث أخبار الثورة الليبية على شبكات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام الغربية، وقد أيدي أغلب قادة منظمات معارضة المهجر المجلس الوطني الانتقالي فور تشكيله، ولكن الخلاف في الرؤية السياسية بين الجانبين سيولد توترات في مرحلة ما بعد القذافي، خاصة أن أغلب هذه التيارات المعارضة تنوي العودة إلى ليبيا لممارسة العمل السياسي بها [14].

وبشكل عام تنقسم معارضة المهجر في ليبيا إلى ثلاثة تيارات رئيسية، ليبرالية، وإسلامية، وملكية، وفي حين أن التوجه الليبرالي واضح تماماً في الرؤية السياسية للمجلس الوطني الانتقالي، فلا تمثل هذه الرؤية سائر التيارات المعارضة، كما أنه من المتوقع أن تنسب خلافات بين القوى والنخب السياسية التي ظهرت داخل ليبيا خلال الثورة، ومعارضة المهجر فور عودتها لليبيا، خاصة فيما يتعلق بتمثيل تيارات المهجر في المرحلة المقبلة ومدى شرعيتها داخل المشهد السياسي الليبي.

- قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الجهات الأمنية: أدى انهيار نظام "القذافي" إلى زعزعة وضع استمر لمدة (42) عاماً، حيث وجدت كل القبائل التي استفادت بشكل أو آخر من سياسات "القذافي" مثل قبيلة القذافة، وجدت نفسها أمام تحديات وتنافس من الفئات التي كانت محرومة سابقاً، كما شهد الجنوب تدفقا للجماعات المسلحة، مما تسبب في نشوء حالة من الغموض سواء بالنسبة إلى قدرة الدولة على إدارة الحدود الليبية أو بالنسبة إلى مصير القبائل التي تعيش هناك في الأنشطة العابرة للحدود [15]:

وخاصة أن تلك الجماعات اندمجت مع بعضها مشكلة انتلافات كبيرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، مستغلة ضعف القيادة الرسمية لكي تبسط سيطرتها على الأراضي والمراكز الحدودية، كما قامت الجماعات المسلحة التابعة لمختلف القبائل بالمطالبة بحق مراقبة المناطق لأغراض التهريب، والذي أثار شكوكا بالنسبة إلى القبائل الحدودية التي تحاول السيطرة على تجارتها ومصدر رزقها [16].

وفي ظل وجود تحديات تتعلق بشرعية السلطة الانتقالية في البلاد، وقضايا الثأر بين مؤيد ومعارض للثورة، وعدم وجود سلطة قوية لتطبيق القانون -وهي كلها أسس لخلافات موسعة- سيكون انتشار السلاح بمثابة نذير لوضع أمني وإنساني غير مستقر يسهل تطوره لوضع كارثي، ففي سياق الخلاف السياسي، قد تنشأ تنظيمات سياسية مسلحة، خاصة في ظل وجود تنظيم جهادي كالجماعة الليبية المقاتلة، كما تنشأ جماعات تطارد أنصار القذافي، أو جماعات مسلحة من أنصار القذافي تصارع على حقها في البقاء.

وفي ظل غياب القوة الأمنية التي تعمل تحت مظلة القانون، فالثوار المسلحون باتوا السبيل الوحيد لتوفير الأمن والأمان لعائلاتهم وذويهم، وهو ما يشير إلى صعوبة إقناع الثوار بتسليم أسلحتهم الخاصة في ظل غياب البديل القانوني، لأن وجودها بحوزتهم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بفرض الأمن [17].

وفي ظل فشل المجلس الانتقالي في تأمين بعض مخازن الأسلحة والذخيرة التي هجرتها قوات القذافي، وتعرضها للنهب من قبل المدنيين والجماعات المسلحة، اندلعت مواجهات قبلية متفرقة بالجنوب الليبي؛ نتيجة انتشار السلاح بين القبائل التي بينها

خلاف قبل ثورة فبراير أصلاً، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى ونزوح عدد كبير من الأهالي، ومن ثم فإن ليبيا تحتاج في طريقها الطويل نحو التعافي من حقبة "القذافي"، إلى بناء قوى أمنية فاعلة ومسئولة من أجل توليد الأمان والاستقرار الضروريين للتنمية والنمو، بحيث تسمح بدرجة من اللامركزية عند إعادة تشكيل الجهاز الأمني، تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا [18].

- إشكالية توزيع النفوذ والموارد: عموم الشعب الليبي يعاني من الحرمان بمظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، بيد أن الشعور بالحرمان اشتد في المناطق الشرقية، بحكم وجود الثروة النفطية في هذه المناطق التي هي دعامة الاقتصاد الليبي، في الوقت الذي لم يتحصل فيه سكانها على القدر المرضي لهم من عائداته، الأمر الذي وصل إلى درجة عدم التحمل، وأدى إلى تفجر بركان الثورة لتغيير السلطة المستبدة [19].

المبحث الثاني

الإشكاليات الخارجية للتحوّل الديمقراطي في ليبيا

تبرز أهمية ليبيا سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي من خلال اعتبارات عدة، وعلى رأسها ما تمتلكه من ثروات نفطية، والتي استقطبت دائماً التنافس بين الدول الكبرى للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، وهو ما دفع تلك الدول إلى التدخل لإسقاط النظام السابق الذي لم يكن يرتبط معها بعلاقات جيدة، لذا فإنها لن تتوقف عن التدخل بالشأن الليبي أو فرض مواقف معينة، لاسيما وأنها تعد إسقاط النظام السابق خدمة أدتها إلى القيادة الليبية التي لا بد أن تظهر امتنانها وولائها بموقف تلك القوى التي أنقذت الشعب الليبي من النظام التسلطي [20].

وذلك بالإضافة إلى دور بعض البلدان العربية والمجاورة في ما يحدث في ليبيا؛ رغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصاً على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، فضلاً عن رغبة هذه الأطراف الجامحة في تبييد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع الديمقراطي في زاوية ضيقة.

وهنا العامل الخارجي وخاصة الأجنبي يلعب دوراً -ذا طبيعة خاصة- في الأحداث التي تمرّ بها ليبيا من خلال تقديم الدعم لطرف دون آخر في الصراع القائم بين القوى السياسية الليبية، ما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وتدهور الأمن وانتشار العنف والاضطرابات العنيفة في البلاد مؤخراً [21].

فحسن التعامل من جانب القادة الليبيين مع تلك الدول والتمسك بمصالح ليبيا لابد أن يكون القاسم المشترك معها، إذ إن بناء الداخل الليبي يعتمد على العلاقات مع الخارج لاسيما الدول التي ارتبطت بعلاقات مصالح وشراكة معها، إن حاجة ليبيا لبناء مؤسساتها العسكرية والمدنية، وتثبيت أمنها، وتحديث اقتصادها، وترميم ما خربته الحرب وغيرها من الحاجات التنموية والتربوية، تتناسب مع حاجة أوروبا للنفط الليبي وأسواق لتصريف منتجاتها ومجال عمل شركاتها، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة، وهي فرص واعدة يمكن أن تسهم في تحقيق مكاسب لأوروبا لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها دولها، وإنها سوف تسهم بشكل إيجابي في استقرار ليبيا بوصفها أحد مصادر الطاقة المهمة، كما أن توفير فرص العمل للشباب الليبي يمكن أن يشكل حلا لمشكلة الهجرة غير الشرعية المستعصية الحل [22].

والأمر الآخر الذي ينظر الجانب الأوروبي من خلاله إلى دور ليبيا هو ما يمكن أن تسهم به في مجالات أمنية تتعلق بالهجرة غير الشرعية، وحركات التطرف المنتشرة في دول جوار ليبيا، والتهديد الذي تمثله بالنسبة لأفريقيا ودول العالم الأخرى، وما زاد من خطورة الأمر، فقدان السيطرة على ترسانة ليبيا العسكرية الضخمة من السلاح بعد سقوط النظام السابق، وخطورة وقوعها في يد تلك الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية وتجار المخدرات [23].

في حين يتطلب البناء الديمقراطي الجديد البحث عن آليات جديدة في رسم سياسة خارجية تكون في خدمة مصالح ليبيا، والعمل على تغيير النهج العدواني الذي كان يتبعه النظام السابق، وتحسين صورة ليبيا التي تضررت كثيرا بفعل السياسات العدائية للفضائي ورعايته للإرهاب وتهديداته المستمرة، والعمل على إظهار روح التعاون والتسامح تجاه الآخرين، وترسيخ هذه القيم في الداخل [24].

المبحث الثالث

تصور مقترح لتفعيل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

لعل التعثر الذي طبع على المسار الليبي خلال السنوات الماضية ينبغي أن يُفهم في السياق العام للوضع الليبي، فالليبيون ظلوا غير مستوعبين لما يحدث حولهم من تعثر مع أنه تداعيات طبيعية؛ فسقوط نظام والدخول في مرحلة انتقالية يطرح مشاكل لا مفر منها، وهذا مهم لحل المشاكل، فأخطاء ما بعد الثورة، حتى ولو كانت كبيرة، ولو حملناها لأي طرف في السلطة فإن المخرج سيكون قابلاً للتحقيق [25].

وتبقى الحاجة إلى رؤية واضحة للمستقبل وإلى وضع خطة واضحة لتجاوز هذه التعثرات أبرز تحد أمام الليبيين الذين سعوا للوصول إلى الديمقراطية التي يختار فيها الشعب بارادة حرة ووعي إدراكي نظام حكمه وحكومته عن طريق انتخابات نزيهة

من دون تزييف وتضليل، وذلك وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات، وتكفل عدالة ميزان الحقوق والواجبات، ولا يوجد فيها تناقض أو عدم تطابق بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة؛ حيث إن العبرة ليست بما تجئ به الدساتير وإنما بإمكان الممارسة العملية.

فوجود النزاهة والمساءلة يفرض على الأغلبية احترام الأقلية (المعارضة)، بمعنى ضمان حقها في توجيه وإظهار النقد تجاه الأغلبية الحاكمة، وهذا يعني ضمان ممارسة المعارضة للرقابة على منهجية ومسار الأغلبية المتمثلة في الحكومة، الأمر الذي يضمن ويكفل مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يعد أحد المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية [26] وذلك من خلال:

1- تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية [27]:

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها عملية التوافق الوطني التي تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح، والعدل، وإزالة آثار صراعات الماضي؛ لتحقيق التعايش السلمي بين أطراف المجتمع كافة [28]

وفي هذا الإطار يمكن القول إن مقتضيات المصالحة الحقيقية تستلزم الالتزام بحكم القانون وإجراء محاكمات عادلة، مع ضرورة التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان، خاصة في ظل الاقتتال الدائر هناك بين أبناء الشعب الواحد [29].

إنّ الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم اتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية: وهي تحديداً كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية [30].

2- توافر الإرادة السياسية [31]

أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيداً من الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد، والسير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

3- إقرار دستور وطني:

ضرورة إيجاد دستور يحترم حقوق المكونات الاجتماعية والثقافية كافة، ويجمع في كنفه السلطة والحريّة معاً في إطار الدولة [32].

4- وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية وجمع السلاح:

هو مطلب أساسي وبندهم في المفاوضات الجارية؛ حيث إن اختلال البيئة الأمنية في الأراضي الليبية أدى إلى انتشار مكثف للجماعات والميليشيات المسلحة بشكل غير مسبوق، مما هدد معه ليس فقط مؤسسات الدولة وحياة المواطن الليبي، بل دول الجوار أجمع من خلال عمليات تجارة السلاح [33].

5- التحالف السياسي بين التيارات الإسلامية والتيارات المدنية:

من هنا نجد أن هناك مطلباً أساسياً داخل الدولة الليبية، وهو أهمية التحالف السياسي بين كل التيارات الإسلامية ذات التوجهات المعتدلة والتيارات المدنية، والتي تؤدي بدورها إلى اندماج القوى الليبية كافة في سبيل السعي نحو تحقيق وحدة الصف الليبي، ومن ثم تحقيق استقرار الدولة الليبية. [34]

نتائج الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أهم النتائج والمتمثلة في:

1- خلصت الدراسة إلى تنوع المحددات والإشكاليات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنها: العامل القبلي، إشكالية توزيع النفوذ والموارد، قضية نزاع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الجهات الأمنية، إشكالية الاندماج القومي، وغيرها...

2- بينت الدراسة أن المؤسسات الانتقالية لا تعكس التوجه العام المجتمعي، بل تعبر عن توجهات مختلفة ونزعات متعلقة بالأطراف التي تنافس المركز، وتعبر عن مصالح فئوية متنوّعة وتغلب عليها روح الحصول على المكاسب، وهو ما يرسخ القبلية والجهوية والشخصنة وغيرها من الممارسات، بما يؤدي إلى المزيد من الانقسامات.

3- أشارت الدراسة إلى أن الإعلان الدستوري الذي أطلقه المجلس الوطني الانتقالي لم يكن قادراً على تحمّل وزر المشاكل التي تتخبط فيها ليبيا في المرحلة الانتقالية، فالسلطة الدستورية التي كان يُفترض أن تنبثق عن هذا الإعلان -بحلول 7 فبراير 2014- لم ترَ النور، ولا تزال الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قيد الإذناء فيما يسود الانقسام في الآراء حول مستقبل البلاد، والدليل على ذلك أنّ الصراع حول الإطار الدستوري أدى إلى اندلاع صراع مسلح بين الأطراف التي شاركت في الثورة الليبية.

4- الصراع الفكري حول الفيدرالية من عدمها والتجاذب (فيدرالية/ مركزية/ لا مركزية/ محافظة/ إقليم /.... إلخ)، برمته هو صراع اقتصادي بالدرجة الأولى على الخدمات والثروات والسلطة، ومن هنا يمكن القول إن مبدأ الفيدرالية من وجهة تقسيم السلطة الإدارية والتشريعية والقضائية ليست مضرّة، لكن مبدأ تقسيم الثروات حسب ثروة كل إقليم ليس تقسيماً عادلاً، فهو

مدخل إلى تقسيم البلاد، فلن ترضى باقي الأقاليم أو الولايات بهذه القسمة الظالمة، وسترفض فكرة الفيدرالية وستطوف فكرة الانفصال على السطح وسيصبح واقعا ملموسا.

5- نجاح المصالحة يتوقف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها، وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات واستقطابات الحرب وتصفية الحسابات، وينأى بالبلد عن الصراعات السياسية والأيدولوجية، وتأثير ثمنها الباهظ في السلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية، والتخلص من إرث القذافي على كل المستويات.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تقدم من نتائج يوصي الباحث ب:

- 1- العمل على بناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية تستوعب المكونات الاجتماعية والثقافية كافة في ليبيا.
- 2- العمل على معالجة الخلل الأمني، وذلك من خلال إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية، وبناء الجيش والشرطة الذي ينبغي أن يكون المدخل للتصحيح، كما أن معالجة الخروقات الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن يتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممثلين للسياسات والخطط الأمنية، وتوفير الدعم لرجال الشرطة.
- 3- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية، ويكون ذلك بتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار، وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجروح قد التأم، وتحققت فيها العدالة، وفتحت كل ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجديدة للإنصاف وللغفاب داخل المجتمع الليبي.
- 4- الإسراع في الاستفتاء على الدستور الذي تم التصويت عليه من قبل هيئة صياغة الدستور، وعدم توظيف الاجتثاث (قانون العزل السياسي) باتجاه الانتقام والتنشفي والثأر.
- 5- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكرهية.
- 6- اعتماد إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية، ووضع أولوية للمصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانته دستورياً وقانونياً وسياسياً.

المصادر والمراجع

- [1] الباروني ، إلياس أبو بكر، جامعة نالوت-كلية القانون والعلوم السياسية- نالوت-ليبيا- elyas4010@yahoo.com ،
Desa petaling, Amadesa resort condominium block A -19-02 jalan1/125 -57100 KL
- [2] محمد، محمد عز العرب، العدالة الانتقالية: آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، القاهرة: مصر، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 19 يوليو 2012.
- [3] عقل، زياد، الأزمة الليبية والتحريك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، ملف الأهرام الإستراتيجي، 2014/9/16،
على الرابط: <http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=178> .
- [4] الشلوي، هالة، مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي، الجزيرة نت، 2015/7/7، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015761324415352.htm>
- [5] حامدي، زهير، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
سياسات عربية، العدد 7، مارس 2014، ص 91.
- [6] أحمد، صافيناز محمد، سقوط نظام القذافي، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشر، العدد 44، أكتوبر 2011، ص 161-
165.
- [7] لرزق، رشيد، التحول الديمقراطي في ليبيا مداخل و تحديات، على الرابط:
<http://www.maghress.com/lakome/12787> .
- [8] أحمد، صافيناز محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص161-165.
- [9] علي، خالد حنفي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، في ملحق مجلة السياسة الدولية ،
تحويلات إستراتيجية، العدد 195، يناير 2014، ص 20.
- [10] ليبيا. إشكالية بناء الدولة وحرية اختيار الشركاء، على الرابط: <http://www.masress.com/dostor/114199>
- [11] أحمد، أحمد سيد، ليبيا بعد عامين من الثورة. ديمقراطية متعثرة ودولة هشّة، جريدة الأهرام المصرية، السنة 137، العدد
46100، 2013/2/23.
- [12] علي، أمانة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 255.
- [13] Dobbins, James & Frederic Wehrey, (Libyan Nation Building After Qaddafi, in Foreign
Affairs), New York: The Council on Foreign Relations, 23 August (2011).

[14] عقل، زياد، ما بعد القذافي: التحديات الستة لمستقبل الدولة الليبية، في مجلة السياسة الدولية، على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>

[15] كلاع، شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[16] Cole, Peter, (Borderline Chaos Securing Libya's Periphery, Carnegie Endowment for International Peace), on: <http://carnegieendowment.org/2012/10/18/borderline-chaos-securing-libya-s-periphery/ei3p> .

[17] كلاع، شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[18] المرجع السابق، ص 76.

[19] مصباح، زايد عبيد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 80، 81.

[20] عقل، زياد، "ما بعد القذافي: التحديات..."، مرجع سبق ذكره.

[21] علي، حسين، عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 63، أبريل-يونيو 2014.

[22] عقل، زياد، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011.

[23] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 68، صيف 2014، ص 63.

[24] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 160، شتاء 2014.

[25] أحمد، سيدي، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، الجزيرة نت،

2014/2/25، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm>

[26] الباروني، إلياس أبو بكر، الحوار والمصالحة الوطنية، برنامج الشأن الليبي، قناة ليبيا إف إم 2014/5/6، أنتظر الرابط التالي:

<https://www.facebook.com/elyas.albarouni>

[27] الصلابي، علي محمد، العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة: دار ابن خلدون، 2012، ص 5-

23.

[28] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، في مجلة المستقبل العربي ، العدد 431، يناير 2015، ص ص 101، 102.

[29] حامدي، زهير، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، سياسات عربية، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، 7 مارس 2014، ص 91.

[30] زاقود، عبد السلام جمعه، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، عمان: دار الزهران للنشر، 2012.

[31] الباروني، إلياس أبوبكر، ليبيا تبحث عن الطريق، عبر برنامج قابل للنقاش، قناة دبي الفضائية، وذلك بتاريخ 15 - 2 - 2014، انظر إلى الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=AKqA-nWkXbo>

[32] الباروني، إلياس أبوبكر، مصير الصخيرات في ظل لقاء باريس، عبر برنامج حوار المساء، قناة التناسخ الفضائية، وذلك يوم الإثنين بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2017، أنظر الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=kpjCqf3lf3c>

[33] الشلوي، هشام، ليبيا: من يضمن وقف إطلاق النار؟، 2015/1/20، على الرابط:

<http://www.alaraby.co.uk/politics>

[34] الباروني، إلياس أبوبكر، دور الحركات الإسلامية في الحكم الليبي اليوم، عبر نشرة الأخبار المسائية، قناة الميادين الفضائية، من بيروت، لبنان، وذلك بتاريخ 18-2-2014، انظر إلى الرابط التالي:

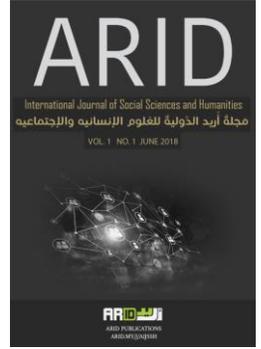
http://www.almayadeen.net/Newscast/AuH9NoOIik6,_qLWAVAETg/8/2014-02-18



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

Muslim Kings' Principles of Leadership in the Holy Quran

Abdelrahman Mohamed Mahmoud Attia*, Abdollatif Ahmadi Ramchahi, Mohamed
Yakub Zulkifli

University of Malaya - Academy of Islamic Studies.

مبادئ القيادة عند الملوك المسلمين في القرآن الكريم

عبد الرحمن محمد محمود عطية، عبد اللطيف أحمد الرماحي، محمد يعقوب ذو الكفل

جامعة مالايا – أكاديمية الدراسات الإسلامية

aa.m.attia@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10/03/2018

Received in revised form 02/05/2018

Accepted 01/08/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

This paper discusses leadership principles of the Muslim kings mentioned in the Holy Qur'an. they are Daoud, Suleiman, Taloot and Zulkarnaen, the study included the verses that stated the stories of those kings.

In the introduction, I presented the definition of leadership. After that I introduced a brief biography of those kings. The first chapter discusses the principles of auto leadership comprising certain traits such as: knowledge, strong belief in Allah [god], modesty, patience, honesty, physical strength.

The second chapter includes the principles of social and political leadership comprising specific characteristics such as: justice, consultancy, changing power, team work, confidence building, dealing with followers and rivals, the art of delegation, choosing the best, exploiting abilities and being fair.

Key words:

Principles – Self leadership – Social leadership – Muslim Kings – The Holy Quran.

الملخص

تناولت هذه الورقة مبادئ القيادة عند الملوك المسلمين الذين ذُكروا في القرآن, وهم داود, وسليمان, وطالوت, وذو القرنين, وذلك من خلال دراسة الآيات القرآنية التي ذكرت قصص هؤلاء الملوك, وقد اعتمد الباحث منهجية الاستقراء والتحليل. قدمت الورقة في التمهييد تعريف القيادة لغة واصطلاحاً, ثم عرجت على سيرة مختصرة لهؤلاء الملوك, وتناولت في المبحث الأول مبادئ القيادة الذاتية؛ واندراج تحت هذه المبادئ مطالب, وهي على سبيل الإجمال: العلم, وقوة الصلة بالله, والتواضع, والصبر, وعفة النفس وعزتها, وقوة الجسم, وتناولت في المبحث الثاني مبادئ القيادة الاجتماعية؛ واندراج تحتها مطالب, وهي على سبيل الإجمال: العدل, والشورى, وقيادة التغيير, والعمل الجماعي, وإنماء الثقة, واختبار الأتباع والخصوم, وفن التفويض, وحسن الاختيار والتكليف, واستغلال الإمكانيات والفرص, وعدم المداهنة في الحق, ثم الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

مبادئ – القيادة الذاتية – القيادة الاجتماعية - الملوك المسلمين – القرآن الكريم.

1- المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين. وبعد...

فلا يخفى على أولي الألباب والنهي أن القرآن الكريم هو دستور هذه الأمة، ومن معينه الصافي ينهلون، وإليه في شئونهم يحتكمون، وقد قص لنا القرآن أخبار الأمم السابقة، وذكر منها الصالحين والطالحين، ومن ذلك ذكر القرآن الكريم لجزء من حياة بعض الملوك المسلمين [1]، منهم من كان ملكا نبيا وهما داود وسليمان عليهما السلام، ومنهم من كان ملكا صالحا وهما طالوت وذو القرنين [2].

ونسعى في هذه الدراسة المباركة إلى أن نسبر أغوار هؤلاء الملوك ونتعرف عليهم عن قرب؛ لنركز على أهم مبادئ القيادة في القرآن الكريم، سعيا في تدبر كلام الله تعالى، فهو الغاية التي لأجلها أنزل، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

2- تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

1. صلتها بأشرف العلوم؛ وهو القرآن الكريم، وصلتها بغايته التي هي معرفة معانيه وفهم مراميه.
 2. أن القرآن الكريم حوى مبادئ القيادة في كثير من القصص، وربط القادة المصلحين بكلام رب العالمين، مما يجعل إمكانية تطبيق هذه المبادئ واقعا ملموسا.
 3. أن القيادة في أحد معانيها: فن معاملة البشرية، فهي أمر جوهري في حياة الناس لا غنى لهم عنها، والقرآن الكريم كلام رب العالمين فيه شفاء وهدى ورحمة، وقد دل البشرية على ما فيه خيرها وصلاحها، ولم يتركها تعيش تخبطا في أمر يعد جوهريا في حياتها.
- 3- ولعل من أهم الأسباب التي دفعت إلى البحث ما يلي:

1. عزوف كثير من القادة المسلمين عن مصادرهم الأساسية، وعكوفهم على ما عند الغرب من دراسات في هذا العلم. وليس المقصد التقليل مما توصل له الغرب في هذا الفن، وإنما تسليط الضوء على ما في التراث الإسلامي مما يكفي وزيادة لمن تأمل.

2. أن الملوك هم الرمز في القيادة، والأصل في كمال القيادة أن تكون قائمة على الأخلاق وتامها بعيدة عن ما يشوبها، وعندما تصاغ من القرآن فإنها تصاغ على أكمل الوجوه.
3. ليس هناك كتاب تحدث في علم من العلوم بدقة وعمق كالقرآن الكريم، فاستنباط مثل هذه العلوم من القرآن الكريم يعطي للموضوع قوة وعمقا.

4- ويهدف الباحثون من هذه الورقة إلى:

1. جمع الآيات المتعلقة بالقيادة عند الملوك المسلمين، ثم دراستها من خلال آراء المفسرين.
2. تقديم دراسة قرآنية واضحة في مبادئ القيادة تستفيد منها الأمة في إعداد قادة مصلحين على هدي القرآن الكريم.
3. إثراء الدراسة بنقل أقوال المختصين في هذا الفن.
4. بيان ارتباط القرآن الكريم بالعلوم الإنسانية والإسهام في تحويل الدراسات الإسلامية من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.
- 5- ولذا سيعتمد الباحث منهجية الاستقراء والتحليل في هذه الدراسة.
- 6- وتكمن مشكلة البحث في هذين السؤالين:

1. ما أهم مبادئ القيادة عند الملوك في القرآن الكريم؟
2. هل حُصرت مبادئ القيادة في قصص الملوك، أم أن في قصص الأنبياء عموماً وأولي العزم خصوصاً وغيرهم ما يضيف إلى هذه المبادئ؟

7- ومن الدراسات السابقة:

رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة، عنوانها: "القيادة في ضوء الآيات القرآنية دراسة موضوعية" قدمها الباحث محمود الأسطل، وقد تناولت الحديث عن القيادة وأنواعها بشكل عام، ثم عرجت على النماذج الرائدة والنماذج الفاسدة في القرآن الكريم، وهي بهذا تتفق مع هذا البحث في تناولها لجزء من حياة الملوك المسلمين

في القرآن الكريم، ويفترق هذا البحث عن تلك الدراسة بالتناول الأوسع لمفهوم مبادئ القيادة في القرآن ودراستها دراسة قرآنية عن طريق استقراء أقوال المفسرين ومحاولة الجمع والتوفيق بين الأقوال.

ورقة علمية محكمة بعنوان: "القيادة في ضوء القرآن الكريم" للدكتور عبد الوهاب إسماعيل الأعظمي، تحدث فيها عن مفهوم القيادة وأهميتها، إضافة إلى مؤهلات القائد وصفاته، ثم تحدث عن واجبات القيادة وحقوقها، وذكر نماذج قيادية كالنبي "محمد" - صلى الله عليه وسلم - و"ذو القرنين" و"أبو بكر الصديق" رضي الله عنه، ويختلف بحثي عن بحثه في بعض المبادئ القيادية، إضافة إلى أن بحثي حصر الملوك المذكورين في القرآن مستشهداً بأقوال المفسرين.

مقال للأستاذ أبو زيد المقرئ الإدريسي بعنوان: "القيادة القرآنية وفق القرآن والسنة"، أصل فيها موضوع القيادة الإسلامية، وتحدث بعدها عن بعض شروط القيادة، مستشهداً بسيرة المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، وبحثي يتفق معه في ذكر بعض المبادئ القيادية، ويختلف عنه في مبادئ أخرى، وفي كون بحثي مستشهداً بالملوك المسلمين الذين ذكروا في القرآن الكريم، ومستقراً أقوال المفسرين في هذا الجانب.

مقال للأستاذ محمد العبدية بعنوان: "من صفات القادة كما عرضها القرآن"، تحدث فيه بكلام عام عن بعض صفات القادة الموجودة في الرسل عليهم السلام، ويتفق بحثي مع بحثه فيما ذكر من صفات، ويختلف عن بحثه بإضافة بعض المبادئ والصفات، وكذلك في كونه متعلقاً بالاقتصار على نماذج لملوك المسلمين والاستشهاد بأقوال المفسرين.

مقالة للأستاذ إيهاب برهم بعنوان: "القيادة في القرآن الكريم مشاهد وركائز" يحكي فيها بعضاً من ملامح قصة يوسف عليه السلام، فيما يتعلق بالقيادة الاقتصادية، وركز على أهمية الأمانة والعلم، وبحثي يختلف عن بحثه في أصل المبحث؛ حيث إن بحثي يتناول مبادئ القيادة عند الملوك المسلمين في القرآن، وليس عند غيرهم ممن استلم مناصب أخرى رفيعة لم تصل للملك التام وذكره القرآن.

8- وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة، ومبحث تمهيدي، ومبحثين، وخاتمة، ثم النتائج والتوصيات:

المبحث التمهيدي وفيه:

المطلب الأول: مفهوم القيادة والألفاظ ذات الصلة.

المطلب الثاني: ذكر نبذة مختصر عن الملوك المسلمين الذين ذكروا في القرآن الكريم.

المبحث الأول: مبادئ القيادة الذاتية في القرآن الكريم:

المطلب الأول: العلم.

المطلب الثاني: قوة الصلة بالله.

المطلب الثالث: الصبر.

المطلب الرابع: التواضع.

المطلب الخامس: عفة النفس وعزتها.

المطلب السادس: قوة الجسم.

المبحث الثاني: مبادئ القيادة الاجتماعية في القرآن الكريم:

المطلب الأول: العدل.

المطلب الثاني: الشورى.

المطلب الثالث: قيادة التغيير.

المطلب الرابع: العمل الجماعي.

المطلب الخامس: إنماء الثقة.

المطلب السادس: اختبار الأتباع والخصوم.

المطلب السابع: فن التفويض، وحسن الاختيار والتكليف.

المطلب الثامن: استغلال الإمكانيات والفرص.

المطلب التاسع: عدم المداهنة في الحق.

ثم الخاتمة، والنتائج، والتوصيات، تليها المصادر والمراجع.

9- المبحث التمهيدي:

10- المطلب الأول: مفهوم القيادة:

القيادة في اللغة: مصدر القائد؛ والقائد لواحد القواد والقادة، وهو من رؤساء العسكر؛ ورجل قائد من قوم قود وقواد وقادة[3].. فالقيادة تقدّم القائد الناس.

وقال ابن فارس في [مقاييس اللغة]: القاف، والواو، والذال، أصل صحيح يدل على امتداد في الشيء، ويكون ذلك امتدادا على وجه الأرض وفي الهواء. من ذلك القود: جمع قوداء، وهي الناقة الطويلة العنق. والقوداء: الثنية الطويلة في السماء. وأفراس قود: طوال الأعناق..... قال: والأقود من الناس: الذي إذا أقبل على الشيء بوجهه لم يكذب ينصرف[4].

فكلمة قائد تعني الشخص الذي يتقدم الناس، فيوجه أو يرشد أو يهدي الآخرين، فهو القائد العام، أو يتقدمهم في الحرب فهو القائد العسكري.

إن القيادة علاقة بين شخص يوجه ويرشد وأشخاص يقبلون هذا التوجيه الذي يستهدف تحقيق أغراض معينة.

فالمدرس لمادة ما يمكن أن يكون قائداً لمن يدرسه هذه المادة، كما أن القائد العسكري هو قائد للجنود لتحقيق الهدف وهو النصر، وهكذا العلماء والمصلحون هم قادة يأخذون بأيدي الناس إلى الحق والعدل.

ولمّا كان الأنبياء والمصلحون إنما يرشدون الناس إلى الله تعالى وما يريده منهم، ويخرجونهم من الظلمات إلى النور، ومن الجهالة إلى العلم، ومن الظلم إلى العدل فهم القادة الحقيقيون، وقيادتهم قيادة عامة، تشمل الحياة كلها، ونجد ذلك في حياتهم، ويدل على ذلك النصوص الآتية.

قوله ﷺ: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [5].

وفي قصة ذي القرنين: ﴿ فَلَمَّا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِذَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِنَّمَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا. قَالَ أَنَّمَا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكْرًا. وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ [6].

وفي قصة داود عليه السلام: ﴿ يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [7]... وفي هذا المعنى آيات كثيرة.

فمفهوم القيادة في بحثنا مفهوم عام لكل معنى للقيادة... والعلم عند الله تعالى.

11-الألفاظ ذات الصلة [8]:

إن المتأمل لآيات القرآن الكريم لن يجد كلمة القيادة بلفظها أو مشتقاتها، ولكن هناك ألفاظ ذات صلة بهذه الكلمة: ومنها:

● الإمامة: كما في قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَاهُمْ أَيْمَةً وَنَجْعَاهُمْ

الْوَارِثِينَ ﴿٩﴾ [9].

وفي قوله سبحانه: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣﴾﴾ [10]. فالإمامة تعني تقدم الناس وإمامتهم، واقتداء الرعية بها في جميع أحوالها.

● الخلافة: كما في قوله تعالى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ

فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿١١﴾ [11]. والخليفة هو من انتقل إليه تدبير أهل الأرض والنظر في مصالحهم.

● التمكين: كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿١٥﴾﴾ [12]. وفي قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴿١٣﴾ [13]. وفي التمكين، حيازة شيء من السلطان أو

كلها، وامتلاك قدر من القوة، وبلوغ حال من النصر، كما في قصتي نبي الله "يوسف" عليه السلام والملك الصالح "ذو القرنين".

● الحكم: كما في قوله تعالى: {فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا} [14]. فالحكم في هذه الآية تعني النبوة، وحسن القضاء والفصل في الخصومات.

● القدوة: كما في قوله تعالى: {رَأَوْكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهَدِّهُمُ اقْتَدَاهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ} [15]. فالناس تقتدي بالقادة وتتبعهم سواء كان اقتداء في الخير، وهذا فيه سعادة الدارين، أم في الشر وفيه شقاء الدارين.

12- المطلب الثاني: ملوك الإسلام في القرآن:

الملوك المسلمون الذين ذكرهم القرآن ثلاثة متتابعين في بني إسرائيل، وهم طالوت، وداود وابنه سليمان عليهما السلام، والرابع هو ذو القرنين.

طالوت

هو من ملوك بني إسرائيل، وهو اختيار الله لهم لما سألو نبيهم أن يبعث لهم ملكاً يقاتلون معه، وذلك في قولهم: ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ. وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَأَتَىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلِكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [16].

قال الثعلبي: وكان طالوت اسمه: شادل بن قيش بن أبيال بن ضرار بن يحرب بن أفيح بن أيس بن بنيامين بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام، رجلاً دَبَّاعًا يعمل الأدم، قاله وهب؛ وقال عكرمة والسدي: كان سَقَاءً يسقي على حمار له من النيل، فضلًا حماره فخرج في طلبه، وقيل: كان خربند شاه [17]. ونقل ذلك ابن كثير في [البداية والنهاية] عن الثعلبي [18].

قال القرطبي – رحمه الله – : وكان طالوت سقاء، وقيل: دباغًا، وقيل: مكاريا، وكان عالماً، فلذلك رفعه الله، وكان من سبط "بنيامين"، ولم يكن من سبط النبوة ولا من سبط الملك، وكانت النبوة في بني لاوى، والملك في سبط يهوذا؛ فلذلك أنكروا [19].

قال ابن عباس: كان طالوت يومئذ أعلم رجل في بني إسرائيل وأجمله وأتمه، وزيادة الجسم مما يهيب العدو؛ وقيل: سمي طالوت لطوله. وقيل: زيادة الجسم كانت بكثرة معاني الخير والشجاعة، ولم يرد عظم الجسم [20].

وبنحو هذا قال ابن كثير في [تفسيره]؛ وقال: ثم قد أجابهم النبي قائلاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾ أي: اختاره لكم من بينكم، والله أعلم به منكم؛ يقول: لست أنا الذي عينته من تلقاء نفسي، بل الله أمرني به لما طلبتم مني ذلك؛ ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ أي: وهو مع هذا أعلم منكم، وأنبل، وأشكل منكم، وأشد قوة وصبراً في الحرب، ومعرفة بها؛ أي: أتم علماً وقامة منكم؛ ومن هاهنا ينبغي أن يكون الملك: ذا علم، وشكل حسن، وقوة شديدة في بدنه ونفسه؛ ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي: هو الحاكم الذي ما شاء فعل، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون، لعلمه وحكمته ورأفته بخلقه؛ ولهذا قال: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ أي: هو واسع الفضل، يختص برحمته من يشاء، عليم بمن يستحق الملك ممن لا يستحقه [21].

داود عليه السلام

وقال أهل التاريخ: هو داود بن إيشى بن عويد بن باعز بن سلمون بن نحشون بن عمي نودب بن رام بن حصرون بن فارض بن يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل، عبد الله ونبيه، وخليفته في أرض بيت المقدس [22]. قال

المطهر المقدسي - رحمه الله -: هو داود بن إيشا من ولد يهوذا بن يعقوب، نبأه الله بعد شمويل بن هلقانا، وملكه بعد طالوت، فاجتمع له النبوة والملك [23].

ونقل ابن كثير عن محمد بن إسحق، عن بعض أهل العلم، عن وهب بن منبه: كان داود عليه السلام قصيرا، أزرق العينين، قليل الشعر، طاهر القلب ونقيه [24].

قال ابن الأثير - رحمه الله -: فلما قتل طالوت، أتى بنو إسرائيل داود فأعطوه خزان طالوت، وملكوه عليهم؛ فلما ملك بني إسرائيل جعله الله نبيا وملكاً، وأنزل عليه الزبور، وعلمه صنعة الدروع، وهو أول من عملها، وألان له الحديد، وأمر الجبال والطير يسبحون معه إذا سبح، ولم يعط الله أحدا مثل صوته، كان إذا قرأ الزبور تدنو الوحوش حتى يأخذ بأعناقها وإنها لمصيخة تسمع صوته.

وكان شديد الاجتهاد، كثير العبادة والبكاء، وكان يقوم الليل، ويصوم نصف الدهر، وكان يحرسه كل يوم وليلة أربعة آلاف، وكان يأكل من كسب يده [25].

وقال ابن كثير - رحمه الله -: فكان من أمر طالوت ما كان، وصار الملك إلى داود عليه السلام، وجمع الله له بين الملك والنبوة، بين خير الدنيا والآخرة، وكان الملك يكون في سبط، والنبوة في آخر، فاجتمع في داود هذا وهذا، كما قال تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [26]، أي: لولا إقامة الملوك حكما على الناس لأكل قوي الناس ضعيفهم [27].

سليمان عليه السلام:

هو نبي الله: الملك سليمان بن داود، وتقدم نسب أبيه عليهما السلام [28]؛ وقد ذكر سليمان عليه السلام في القرآن ست عشرة مرة، في: البقرة، والنساء، والأنعام، الأنبياء، والنمل، وسبأ، و ص.

وسليمان عليه السلام هو من ورث أباه في النبوة والملك، كما قال الله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عِلْمُنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ ﴾ [29]، فالأنبياء لا يورثون دينارًا ولا درهما، وإنما ورث سليمان النبوة والملك؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ" [30]؛ وقال الطبري _ رحمه الله _ يقول تعالى ذكره: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ ﴾ أباه ﴿ دَاوُدَ ﴾ العلم الذي كان آتاه الله في حياته، والمُلك الذي كان خصه به على سائر قومه، فجعله له بعد أبيه داود دون سائر ولد أبيه [31].

وعن مجاهد قال: لم يملك الأرض كلها إلا أربعة: مؤمنان، وكافران، فالمؤمنان: سليمان بن داود، وذو القرنين؛ والكافران: نمرود بن كوش، وبختنصر [32].

وقد علمه الله منطق الطير؛ قال الطبري _ رحمه الله _ : يعني فهمه كلامها؛ وجعل ذلك من الطير كمنطق الرجل من بني آدم إذ فهمه عنها [33]؛ وقوله: ﴿ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، قال ابن كثير _ رحمه الله: أي: من كل ما يحتاج الملك إليه، من العدد، والآلات، والجنود، والجيش، والجماعات من الجن والإنس والطيور والوحوش والشياطين السارحات، والعلوم والفهوم، والتعبير عن ضمائر المخلوقات من الناطقات والصامتات [34].

قال الطبري في [تاريخه]: ثم ملك سليمان بن داود بعد أبيه داود أمر بني إسرائيل، وسخر الله له الجن والإنس والطيور والريح، وآتاه مع ذلك النبوة، وسأل ربه أن يؤتیه مُلكًا لا ينبغي لأحد من بعده، فاستجاب الله له، فأعطاه ذلك [35].

وقال ابن الأثير _ رحمه الله _ : لما توفي داود ملك بعده ابنه سليمان على بني إسرائيل، وكان ابن ثلاث عشرة سنة، وآتاه الله مع الملك النبوة، وسأل الله أن يؤتیه ملكًا لا ينبغي لأحد من بعده، فاستجاب له وسخر له الإنس، والجن، والشياطين، والطيور، والريح، فكان إذا خرج من بيته إلى مجلسه عكفت عليه الطير وقام له الإنس والجن حتى يجلس.

وكان أبيض، جسيما، كثير الشعر، يلبس البياض؛ وكان أبوه يستشيريه في حياته ويرجع إلى قوله، فمن ذلك ما قصه الله في كتابه في قوله: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخُكِّمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾ [36]، وكان خبره: أن غنما دخلت كرما، فأكلت عناقيده وأفسدته، فقاضى داود بالغنم لصاحب الكرم، فقال سليمان: أو غير ذلك: أن تسلم الكرم إلى صاحب الغنم، فيقوم عليه

حتى يعود كما كان وتدفع الغنم إلى صاحب الكرم فيصيب منها إلى أن يعود كرمه إلى حاله، ثم يأخذ كرمه، ويدفع الغنم إلى صاحبها. فأمضى داود قوله؛ وقال الله تعالى: ﴿فَقَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [37].

وكان سليمان يأكل من كسب يده، وكان كثير الغزو، وكان إذا أراد الغزو أمر بعمل بساط من خشب يسع عسكره ويركبون عليه هم ودوابهم وما يحتاجون إليه، ثم أمر الريح فحملته فسارت في غدوته مسيرة شهر وفي روحته كذلك، وكان له ثلاثمائة زوجة وسبعمائة سرية، وأعطاه الله أجرا أنه لا يتكلم أحد بشيء إلا حملته الريح إليه فيعلم ما يقول [38].

ذو القرنين ﷺ

ذكر ابن كثير - رحمه الله - أنه اختلف في اسمه؛ فعن ابن عباس: كان اسمه عبد الله بن الضحاك بن معد؛ وقيل مصعب بن عبد الله بن قنان بن منصور بن عبد الله بن الأزدي بن عون بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن قحطان؛ وذكر خمسة أسماء غير ذلك؛ فالله أعلم [39].

قال ابن الجوزي - رحمه الله - : قال أبو الحسين أحمد بن جعفر: زعموا أن ذا القرنين أحد عظماء ملوك الأرض، إلا أن الله أعطاه مع ذلك التوحيد، والطاعة، واصطناع الخير، ومد له في الأسباب، وأعانته على أعدائه، وفتح المدائن والحصون، وغلب الرجال، وعمر عمرا طويلا، بلغ فيه المشارق والمغارب، وبنى السد فيما بين الناس وبين يأجوج ومأجوج، وكان في ذلك رحمة للمؤمنين، وحرزا منيعا من البلاء الذي لا طاقة لهم به [40].

وقال قوم: إنما سمي ذا القرنين؛ لأنه أتى عليه قرنان من الدهر، وقيل: كانت له ذؤابتان، وقيل كانت صفحات رأسه من نحاس [41]؛ وقال ابن كثير - رحمه الله- : وقال وهب بن منبه: كان ملكا، وإنما سمي ذا القرنين؛ لأن صفحاتي رأسه كانتا من نحاس، قال: وقال بعض أهل الكتاب: لأنه ملك الروم وفارس؛ وقال بعضهم: كان في رأسه شبه القرنين؛ وسئل علي ﷺ عن ذي القرنين، فقال: كان عبدا ناصح الله فناصره، دعا قومه إلى الله فضربوه على قرنيه فمات، فأحياه الله، فدعا قومه إلى الله فضربوه على قرنيه فمات، فسمي ذا القرنين؛ ويقال: إنه إنما سمي ذا القرنين؛ لأنه بلغ المشارق والمغارب، من حيث يطلع قرن الشمس ويغرب [42].

ورجح ابن عطية أن سبب تسميته أنه كان ذا صفرتين من شعر هما قرناه، فسمي بهما، ذكره المهدي وغيره، والصفائر قرون الرأس [43].

وقد ذكر الله تعالى طرفا من قصته في آخر سورة الكهف، وتتضمن أن الله مكن له في الأرض، ويسر له الأسباب، أي: الطرق والوسائل إلى فتح الأقاليم والرساتيق والبلاد والأراضي، وكسر الأعداء وكبت ملوك الأرض، وإذلال أهل الشرك؛ قد أوتي من كل شيء مما يحتاج إليه مثله سببا، والله أعلم [44].

قال ابن عطية: وذو القرنين: هو الإسكندر الملك اليوناني المقدوني، وذكر ابن إسحاق في كتاب الطبري أنه يوناني، وقال وهب بن منبه: هو رومي [45].

ورد ابن كثير – رحمه الله – القول بأنه الإسكندر المقدوني؛ قال: وإنما الذي كان من الروم الإسكندر الثاني ابن فيليبس المقدوني، الذي تؤرخ به الروم، فأما الأول فقد ذكره الأزرق وغيره أنه طاف بالبيت مع إبراهيم الخليل عليه السلام، أول ما بناه، وأمن به واتبعه، وكان معه الخضر عليه السلام؛ وأما الثاني فهو إسكندر بن فيليبس المقدوني اليوناني، وكان وزيره أرسطاطاليس الفيلسوف المشهور، والله أعلم. وهو الذي تؤرخ به من مملكته ملة الروم. وقد كان قبل المسيح، عليه السلام، بنحو من ثلاثمائة سنة، فأما الأول المذكور في القرآن فكان في زمن الخليل، كما ذكره الأزرق وغيره، أنه طاف مع الخليل بالبيت العتيق لما بناه إبراهيم عليه السلام وقرب إلى الله قربانا [46]. وقد نبه على ذلك أيضا في (تاريخه) ثم قال: وإنما نبهنا عليه لأن كثيرا من الناس يعتقد أنهما واحد، وأن المذكور في القرآن هو الذي كان أرسطاليس وزيره، فيقع بسبب ذلك خطأ كبير وفساد عريض طويل كثير؛ فإن الأول كان عبدا مؤمنا صالحا، وملكا عادلا، وكان وزيره الخضر.

وأما الثاني: فكان مشركا، وكان وزيره فيلسوفا، وقد كان بين زمانيهما أزيد من ألفي سنة؛ فأين هذا من هذا؛ لا يستويان، ولا يشتبهان إلا على غبي لا يعرف حقائق الأمور [47].

قال ابن كثير رحمه الله: وقد ذكر الأزرق وغيره أن ذا القرنين أسلم على يدي إبراهيم الخليل وطاف معه بالكعبة المكرمة، هو وإسماعيل عليه السلام [48].

13- المبحث الأول: مبادئ القيادة الذاتية في القرآن الكريم:

المراد بمبادئ القيادة الذاتية تلك الصفات التي تتعلق بذات القائد، وتؤهله لأن يكون قائداً.

14- المطلب الأول: العلم:

من يتأمل الخطاب القرآني يجد أن الله تعالى أثنى على العلم وأهله، فالعلم يرفع بيتا لا عماد له [49]، وقد استشعر

داود وسليمان عليهما السلام هذه النعمة العظيمة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَ الْخَمْدُ

لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلْنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [50]. [وتسأل: لقد أعطى الله داود وسليمان عليهما السلام نعمة كثيرة

غير العلم، لأن داود الحديدي، وأعطى سليمان ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، وسخر له الريح والجن، وعلمه منطق

الطير.. إلخ، ومع ذلك لم يمتن عليهما إلا بالعلم؛ وذلك لأن العلم هو النعمة الحقيقية التي يجب أن يفرح بها المؤمن، لا

الملك ولا المال، ولا الدنيا كلها، فلم يُعتد بشيء من هذا كله؛ لذلك حمد الله على أن آتاه الله العلم؛ لأنه النعمة التي يحتاج

إليها كل الخلق، أما الملك أو الجاه أو تسخير الكون لخدمته، فيمكن للإنسان الاستغناء عنها] [51]. وفي حكومة داود

وسليمان في الحرث، أثنى الله عليهما بقوله: ﴿وَكَأَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [52]. [فذكر النعمة المشتركة بينهما،

وفي هذا تنبيه على أن العلم أفضل الكمالات وأعظمها؛ وذلك لأن الله تعالى قدم ذكره هاهنا على سائر النعم الجليلة، مثل

تسخير الجبال والطير والريح والجن. وإذا كان العلم مقدما على أمثال هذه الأشياء فما ظنك بغيرها]. [53] ولذلك لما

اعترضت بنو إسرائيل على كون طالوت ملكا عليهم، إذ لم يكن من سبط النبوّة، ولم يكن من سبط المملكة، [وذلك

لانعدام المقاييس الصحيحة عندهم؛ حيث ظنوا أن المؤهلات الحقيقية لاستحقاق الملك والقيادة إنما تكون بالنسب وكثرة

المال، أما الكفاءة العقلية، والقوة البدنية، والقدرة الشخصية فلا قيمة لها عندهم لانطماس بصيرتهم، وسوء تفكيرهم] [54]

كان الرد عليهم بأن هذا اصطفاء من الله، فالله يؤتي ملكه من يشاء وينزع الملك ممن يشاء، إضافة إلى ذلك ما أوتيته من

القوة المعرفية والقوة الجسدية: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [55]، وفي قصة

ذي القرنين يقول الحق تبارك في علاه: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [56]. [أي إنا أعطيناها ملكا

عظيما، ومكناها فيه من جميع ما يؤتى الملوك من السلطة المطلقة المدعمة بالجنود وآلات الحرب والعلم][57].

15- المطلب الثاني: قوة الصلة بالله وحسن الظن به:

في معتزك الحياة لا بد للمرء أن يكون قوي الصلة بربه حسن الظن به، فالله عند ظن العبد به إن خيرا فخير وإن شرا فشر، وهذه الصلة مع الله لا بد أن تكون في السراء والضراء، وهذا أرجى لتفريج الكربات، فالمرء يتعامل مع ربه تعامل العبد مع سيده إن أعطى شكر وإن منع صبر.

ولا بد لهذه الصلة والعلاقة الربانية أن تكون قبل العمل وفي أثناءه وبعده، وفي قصة طالوت برز هذا المبدأ جليا

قبل المعركة في قول تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَرِهْنَا قَلِيلًا وَغَلَبْنَا قَلِيلًا فَكَرِهْنَا لِكَثِيرَةٍ

بِأَيْدِي اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [58]، وفي أثناء المعركة في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ

وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أقدامَنَا وَأَنْصِرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [59].

16- المطلب الثالث: الصبر:

من السنن الكونية التي لا مفر منها، سنة التدافع بين الحق والباطل، وعلى المرء أن يكون دائما متمسحا بالصبر على النفس بمجاهدتها وكبح جماح شهواتها وملذاتها، فالنفس دائما تكره الخروج من منطقة الراحة وتميل إلى الدعة والكسل مما يفوت عليها خيرا كثيرا، والصبر على الغير بمعاملتهم بالتي هي أحسن، بحسب الموقف والمقام، فالصبر سبب الثبات وبلوغ الغايات، ولذلك فإن المؤمنين بقيادة ملكهم طالوت لما برزوا لجالوت وجنوده قالوا: " رَبَّنَا أَفْرِغْ

عَلَيْنَا صَبْرًا " [60]، وذلك لأن الصبر [عدة القتال الأولى، وركنه الأعلى، إذ به يكون ضبط النفس فلا تفرع، وبه

يسكن القلب فلا يجزع. ثم التمسوا منه- سبحانه- أن يثبت أقدامهم عند اللقاء؛ لأن هذا الثبات هو مظهر الصبر، ووسيلة النصر، وعنوان القوة [61].

17- المطلب الرابع: التواضع:

القائد العظيم يدرك بعلمه أنه كلما تواضع لربه ولخلقه ازداد رفعة وقدر في الدنيا والآخرة وازداد محبة في قلوب العباد؛ ذلك أن الناس مجبولة على حب من يلين معها ويقرب منها ويتودد إليها، وفيه دلالة على سلامة القلب من الكبر والخيلاء، ولذلك لما انتهى ذو القرنين من بناء الردم، لم ينسب العمل لنفسه، وإنما قال متواضعا: ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي

﴾ [62]. [فبعد أن عمل ذلك العمل - الذي لا مثيل له في تاريخ البشر إلى عصر من عمله - لم ينسبه إلى نفسه، بل جعله من ربه، والإشارة في [هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي] إلى أن البناء وتدييره ومادته، ليس من قدرة الإنسان إنما هو من توفيق الديان][63]. وفي قصة سليمان عليه السلام عندما أمرت النملة معشر النمل أن يدخلوا مساكنهم محذرة إياهم أن يحطمهم

سليمان وجنوده ومعتذرة عنهم بأنهم لا يشعرون، ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿٦٤﴾ [64]. [فلم يغتر،

ولم يفخر، ولم يفاخر، بل عرف حق النعمة واتجه إلى شكرها، ودعاء ربه]. وفي قصة داود عليه السلام العجب العجاب، فقد كان ملكا نبيا ومع ذلك كان يأكل من عمل يده، يقول ربنا تبارك في علاه: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ

لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴿٦٥﴾ [65][66]. [قال القرطبي: وفي هذه الآية دليل على تعلم أهل الفضل

الصنائع، وأن التحرف بها لا ينقص من مناصبهم، بل ذلك زيادة في فضلهم وفضائلهم، إذ يحصل لهم التواضع في أنفسهم، والاستغناء عن غيرهم، وكسب الحلال الخالي عن الامتتان][67]. وفي صحيح البخاري من حديث المقدم بن

معد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أكل أحد طعاما قط، خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام، كان يأكل من عمل يده» [68].

18- المطلب الخامس: عفة النفس وعزتها:

على القائد أن يكون عفيف النفس عزيزا منشغلا بخدمة الرعية وما يقدمه لهم، منزها عن الاشتغال بالدنيا فلا يأخذ منهم شيئا إلا بحق، مما يعطيه هيبه وجلالا في نفوس الرعية ويؤهله للنظر في معالي الأمور، ولذلك لما عرض القوم على ذي القرنين أن يعطوه مالا ليحول بينهم وبين يأجوج ومأجوج، أظهر عفة نفس عالية، وقال لهم: ﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [69]. فلم يكن ذو القرنين ذا طمع، ولا رغبة في الدنيا، ولا تاركا لإصلاح أحوال الرعية، بل كان قصده الإصلاح، فلذلك أجاب طلبهم لما فيها من المصلحة، ولم يأخذ منهم أجرا، وشكر ربه على تمكينه واقتداره [70]. وكذلك سليمان عليه السلام أنكر على رسل ملكة سبأ [اتجاههم إلى شرائه بالمال، أو تحويله عن دعوتهم إلى الإسلام. ويعلن في قوة وإصرار تهديده ووعيده الأخير. «فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَتُمِدُّونَ بِمَالٍ؟ فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ. بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ تَفْرَحُونَ. ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بَجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا، وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ».. وفي الرد استهزاء بالمال، واستنكار للاتجاه إليه في مجال غير مجاله. مجال العقيدة والدعوة: «أَتُمِدُّونَ بِمَالٍ؟» أتقدمون لي هذا العرض التافه الرخيص؟ «فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ» لقد آتاني من المال خيرا مما لديكم. ولقد آتاني ما هو خير من المال على الإطلاق: العلم والنبوة [71].

19- المطلب السادس: قوة الجسم:

من المقومات القيادية التي يلزم توافرها للقائد، أن يكون كامل الجسم والقوة؛ وهذا أهيب في النفوس وأقدر على بسط النفوذ، كما أنه معين على صحة الفكر وكمالها، ولذلك لما جادلت بنو إسرائيل في ملك طالوت رد عليهم نبيهم بعد ذكر الاصطفاء بقوله: ﴿وَرَادَهُمْ بُسْطَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [72]. فأعلمهم نبيهم أن الصفات المحتاج إليها في سياسة أمر

الأمة ترجع إلى أصالة الرأي وقوة البدن؛ لأنه بالرأي يهتدي لمصالح الأمة، لا سيما في وقت المضائق، وعند تعذر الاستشارة أو عند خلاف أهل الشورى، وبالقوة يستطيع الثبات في مواقع القتال فيكون بثباته ثبات نفوس الجيش [73].

20- المطلب السابع: التفكير الابتكاري:

من الأمور المهمة للقائد أن يكون لديه سعة أفق، قادرا على حل المشكلات وإيجاد البدائل منفتحا على الآراء، ولا يكن تقليديا يخشى التغيير ويركن إلى المتاح.

ومن القرارات الملهمة التي اتخذها ذو القرنين؛ بناء ردم من فلز الحديد مصهورا بالنحاس؛ وذلك لكي يحول دون إفساد يأجوج ومأجوج وتخريبهم الحرث والنسل، وذلك في قوله: ﴿أَتُونِي زُرُّ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ أَنْفُخُوا

حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٦٦﴾ فَمَا اسْطَلَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا ﴿٦٧﴾ [74]. ولم يكن معلوما

لديهم من قبل هذه الطريقة المبتكرة، حتى اكتشفت مؤخرا في العصر الحديث.

21- المبحث الثاني: مبادئ القيادة الاجتماعية في القرآن الكريم:

المراد بمبادئ القيادة الاجتماعية تلكم الصفات التي يقيم بها القائد مجتمعا سليما متماسكا خاليا من الأمراض الاجتماعية.

22- المطلب الأول: العدل:

هو الميزان الرباني الذي يحتكم به الناس، ومن المبادئ الرئيسة لقيام دولة قوية متماسكة أن تحكم فيه القيادة بالعدل دون جور أو محاباة، ولذلك أمر الله داود عليه السلام بالعدل في قوله: ﴿يَدَاؤُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ

النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٧٥﴾ [75]. عن السدي [إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً] ملكه في الأرض [فَأَحْكُم

بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ] يعني: بالعدل والإنصاف [وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى] يقول: ولا تؤثر هواك في قضائك بينهم على الحق والعدل

فيه، فتجور عن الحق [فَيُضِلُّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ] يقول: فيميل بك اتباعك هواك في قضائك على العدل والعمل بالحق عن طريق الله الذي جعله لأهل الإيمان فيه، فتكون من الهالكين بضلالك عن سبيل الله [76].

وذو القرنين عندما خُير في القوم الكافرين إما العذاب وإما الإحسان نطق بقانون العدل، ﴿قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ

نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكْرًا ﴿٧٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحَسَنُ وَسَنُفُؤُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا

﴿٧٧﴾ [77]. هذا قانون العدل وهو أن يجازي المسيء على إساءته، والمحسن بإحسانه، هذا ما استقر عليه أمره

واعترمه [78]، فكان عند ذي القرنين من السياسة الشرعية ما استحق به المدح والثناء، لتوفيق الله له لذلك، وهذا يدل

على كونه من الملوك الصالحين الأولياء، العادلين العالمين، حيث وافق مرضاة الله في معاملة كل أحد، بما يليق بحاله [79].

23- المطلب الثاني: الشورى:

القائد الناجح لا بد وأن يعتمد الشورى منهجا عمليا في اتخاذ القرارات، فيها يصل إلى المطلوب، مجتنباً الكثير من الأخطاء، ويتألف قلوب من حوله، ويكبح جماح نفسه التي تتطلع إلى حب المحمدة والتفرد بالرأي. ولقد رجع داود إلى مشورة سليمان عندما حكم في الحرث وقال له: القضاء ما قضيت [80]. وذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ

يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا

حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿٧٩﴾ [81].

فالشورى إما أن تكون ابتداء، وإما أن يرجع صاحب القرار إلى الحق إن نوقش في المسألة.

24- المطلب الثالث: قيادة التغيير:

لا بد للقائد أن يكون ذا عقلية محبة للإنجاز ليقود التغيير، قادرا على الإلهام والتأثير ليتمكن لأتباعه فيقدموا أفضل ما لديهم، فهذا طالوت يقود الجيش ضد من استعبد قومه وأذلّوهم وهجروهم فينتصر عليهم، وذلك في قوله تعالى:

﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ

وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٢﴾ [82].

[وهذا التدافع في كل موقع من مواقع الحياة، وفي كل متجه فيها، وعلى كل مورد من مواردنا- هو الذي يحرك دولا العمل على هذه الأرض، ويبعث الحياة في كل جانب منها.. ولو كان الناس متجها واحدا، ومذهبا واحدا، وشعورا واحدا، وتفكيريا واحدا، ومنزعا واحدا- لكانوا شيئا واحدا.. كانوا كتلة باردة متضحمة، أشبه بجبل من الجليد، لا تطلع عليه الشمس أبدا!! فسبحان من خالف بين الناس فجعل من هذا التخالف مادة الحياة والبناء والعمران، ولولا ذلك لفسدت الأرض وضاع الناس: «وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ» [83]

25- المطلب الرابع: العمل الجماعي:

[يعد بناء فريق عمل ناجح أحد المبادئ المهمة للقائد؛ إذ لا قائد بلا أتباع، وكما أنه يلزم القائد أن يكون ماهرا في توجيه الأتباع وإدارتهم، يلزمه أيضا أن يكون ذكيا في تكوين فريق العمل] [84]، وبهذا يكون الإبداع والإنتاجية وحضور البركة وتوفير الوقت والجهد. ولذلك لما عرض القوم على ذي القرنين أن يعطوه مالا ليجمع لهم حاجزا بينهم وبين يأجوج ومأجوج كان رده عليهم: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [85]. أي فلست أحتاج إلى المال، ولكن أحتاج إلى أيدٍ عاملة تعمل، فأعينوني بقوة تحتل العمل من رجالكم [86]، وفي هذا إشارة إلى أهمية العمل الجماعي ونبذ الكسل والاتحاد لإنجاز الأمور العظيمة.

26- المطلب الخامس: إتمام الثقة:

هذا المبدأ من المبادئ المهمة والتي يغفلها الكثير من القادة، فبه يتولد الشعور الإيجابي لدى الأفراد مما يؤدي إلى طاقة إنتاجية أكبر وإحساس بالرضا فيما يقومون به من مهام، ولذا يلزم القائد أن يقدم المزيد من المشاركة مع الآخرين مع تقبلهم واحتوائهم وتلمس حاجاتهم والاهتمام بهم وتأهيلهم، دون تهجم أو استبداد أو تهديد [87].

ومن يتأمل قصة سليمان مع الهدد في القرآن يجد ما يشفي الغليل حول هذا الأمر، [فلسيمان عليه السلام كان يتفقد رعيته مع تنوعها وتعددتها، حتى أنه لم يغفل تفقد الطير فهو يعلم أنه مسئول عن الجميع. وعندما لم يجد الهدد قال: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ [88]. هكذا فعل سليمان عليه السلام، [فهو حين ينظر فلا يرى

الهدد، يتهم نفسه أولاً، ويتشكك في أن تكون حواسه قد خدعته: «مالي لا أرى الهدد؟» ولم يقل: «أين الهدد؟» ولم يقل: «إن الهدد غائب!» [89] وفي هذا إشارة إلى أهمية اتهام النفس وإحسان الظن بالآخرين حتى تستبين الحقيقة.

وبعد أن برر الهدد سبب اختفائه وقال: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾ [90]. لم يعنفه سليمان على أسلوبه وأنه يخاطب الملك، بل نظر للمصلحة العامة وأهمية المعلومات التي أتى بها، وقال له عليه السلام:

﴿سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [91]. وفي هذا لفتة قوية في أهمية إنماء الثقة؛ حيث إن المتهم دائماً ما يُنحَى ويُكَلَّفُ غيره للنظر في صدقه،

ولكن القائد المحنك المتفرد في جنده يدرك أهمية ما قد يترتب على ذلك من انكسار النفس وعدم النهوض بإنتاجية وإيجابية بعد ذلك، فجعله حكماً على نفسه وكلفه بالمهمة، بل إن في هذا إكراماً له أيضاً، وأنه أهل لتحمل المسؤولية؛ حيث إن المعلومات أتت من قبله، ولذا عليه أن يباشر المهام المنوطة به حتى تمامها، وفي الآية أيضاً إشارة إلى أهمية التأنى وعدم الاستعجال في الحكم والتحري في الأمر حتى لا يقع ظلم على أحد، وكما أنه لم يعاجل الهدد بالعقوبة لم يعاجل أيضاً بإرسال جيش جرار لقتال سبأ حتى يستبين أمرهم.

27- المطلب السادس: اختبار الأتباع والخصوم:

القائد المحنك يختبر أتباعه وخصومه قبل اتخاذ أي قرار جوهري؛ ليرى مدى تحملهم للمسؤولية، خاصة إذا كان جديدا عليهم أو كانت المهمة عظيمة، وهذا ما فعله طالوت عندما ذهبوا لقتال جالوت، قال لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ

بِنَهْرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [92]. [أراد

الله أن يبتلي هذا القائد جنده ليعلم المطيع والعاصي، فيختار المطيع الذي يرجى بلاؤه في القتال، وينفي من يظهر عصيانه، ويخشى في الرغى خذلانه، فإن طاعة الجيش للقائد وثقته به من شروط الظفر، وأحوج القواد إلى اختبار الجيش من ولي على قوم وهم له كارهون، أو كان فيهم من يكرهه، والعدد القليل من أهل العزائم يفعل ما لا يفعل الكثير من ذوي المآثم][93].

وأما الخصوم فليختبر ما عندهم وأقصى ما يمكن أن يصلوا إليه، وذلك ليكون على أهبة الاستعداد، وتكون قراراته مدروسة وفق المعطيات المتاحة أمامه، فسلیمان أمر الهدهد أن يذهب بخطابه إلى سبأ، ليختبر أمرهم وينظر ردة فعلهم، وذلك مع ما أوتيته من قوة وملك لم يوتيه أحد من قبله، وكذلك فعلت ملكة سبأ مع سليمان حين أرسلت له هدية لتنتظر أمره وبما يأتي به رسلها من خبره.

28- المطلب السابع: فن التفويض وحسن الاختيار والتكليف:

القائد الخبير يدرك أهمية إنجاز المهام بتفويضها للشخص المناسب، مما يحقق نتائج فعالة في العمل ويجعله يركز على ما هو أهم مما لا يمكن تفويضه، مما يجعله كذلك قريبا من مرؤوسيه حيث أشعرهم بأهميتهم وأنهم أهل لتحمل المسؤولية، وفي تكليف سليمان للهدهد بقوله: ﴿أَذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهَا إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ

﴾ [94]. إشارة إلى أهمية التفويض، واختيار الهدهد على وجه التحديد لما يتميز به من بصر ثاقب وقدرة على قطع

المسافات الشاسعة، فضلا عن جماله[95]، ولذا كان هذا الرسول هو الأنسب لهذه المهمة. وكذلك قول سليمان للملأ:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي كَفَرُوا بِهَا لَعَنَ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَهَا لَا يَتَرَكُهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَنَّهُ مَسَلَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا مُّذِيعًا﴾ [96]. إشارة إلى أن هذا القائد كان يدرك أهمية هذا المبدأ العظيم، الذي

أغفله الكثير من القادة فغرقوا في المركزية وتراكم الأعمال وضعف الإنتاجية.

29- المطلب الثامن: استغلال الإمكانيات والفرص:

يثني القرآن الكريم على ذي القرنين استغلاله للفرص والإمكانيات التي وهبها الله إياه، وذلك في قوله تعالى:

﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿٩٧﴾ فَاتَّبَعَ سَبَبًا ﴿٩٨﴾﴾ [97]. [أي إنا مكنا له في الأرض، وجعلنا له قدرة

ومكنة على التصرف فيها، وآتيناه من أسباب كل شيء أراده في ملكه سببا وطريقا موصلا إليه فاتبع سببا يوصله إليه حتى بلغه] [98]. ولذلك فأصحاب العقول العظيمة يجب أن تكون مستعدة دائما ليس لاغتنام الفرص فحسب ولكن

لصنعها أيضاً. وهذا ما فعله ذو القرنين إذ جاب البلاد شرقا وغربا مستغلا ما حباه الله من إمكانيات مقيما للعدل محاربا للفساد والظلم، حاميا لها من أي غارات أو اعتداءات.

وكذلك ما فعله سليمان عليه السلام في دعوة ملكة سبأ وقومها للإسلام مستغلا تسخير الله له الطير والريح والجان.

وكذلك فعل طالوت في معركته مع جالوت مستغلا ما حباه الله إياه من بسطة في العلم والجسم.

30- المطلب التاسع: عدم المداهنة في الحق:

إن القائد لا بد وأن تكون له شخصيته المستقلة التي توجهه لفعل الخير ونبذ ما سوى ذلك، والمداهنة خلق ذميم

وخطرها عظيم يترفع عن وخلقها كبار النفوس، وهي إظهار المرء خلاف ما أضمر [مع لين]، فكأنه بين الكذب على

نفسه [99]، والمداهن لن يصل لإرضاء أي أحد فلا هو أَرْضَى ربه ولا أَرْضَى من يداهنه ولا أَرْضَى ضميره، وفي

قصص ملوك الإسلام في القرآن نجدهم أصحاب شخصية قوية لا يداهنون ولا يخشون في الحق لومة لائم، وقد حكم

داود عليه السلام باللعن على بني إسرائيل، في قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ

دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ

لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٦﴾ [100]. [قاللعن: أشد ما يعبر الله تعالى به عن مقته وغضبه: فالملعون هو المحروم

من لطفه وعنايته، البعيد عن هبوط رأفته ورحمته، وقد كان داود عليه السلام لعن الذين اعتدوا منهم في السبت، أو العاصين المعتدين عامة، والمعتدين في السبت خاصة][101].

وفارق بين المداينة وبين المداراة، فإن المداراة معناها: إظهار الحسن في مقابلة القبيح لاستدعاء الحسن، مع سلامة الدين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَبِئْسَ حَمِيمٌ ﴿٣١﴾﴾. وقد روي عن ابن عمر قوله: "التودد إلى الناس نصف العقل"[102].

31- الخاتمة:

بعد هذه الرحلة المباركة في رحاب بعض من آيات القرآن الكريم، والمناقشة لمبادئ القيادة عند الملوك المسلمين في الآيات القرآنية، رأينا ما استوفته الآيات القرآنية التي ذكر فيها الملوك المسلمون من مبادئ القيادة سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى العلاقات العامة الداخلية في الوسط المسلم وكذلك العلاقات الخارجية؛ حيث إن هذه الآيات أتت على الكثير من مبادئ القيادة، منها ما ذكر مستفيضا، ومنها ما كانت إشارات يقف عليها المتدبر لكلام الله تعالى، ورأينا أهمية تدبر كلام الله واستنباط المعاني الظاهرة والإشارات الخفية فيما يتعلق بمجالات الحياة، وحيث كانت هذه الورقة العلمية تتحدث عن مبادئ القيادة عند الملوك المسلمين في القرآن الكريم فقط، فهذا معناه أن الوقوف على باقي الآيات القرآنية واستنباط هذه المبادئ والمعالم يحتاج إلى تضافر الجهود، في استخلاص هذه الدرر قد يخرج بعضها في هيئة رسائل وأطروحات، وعنوان أطروحة الدكتوراة التي يعمل عليها الباحث هو: [معالم القيادة التربوية عند أولي العزم في القرآن]، ولعل الله تعالى يفتح له في إعدادها فتكون أكثر إفادة.. لا رب غيره، ولا إله سواه، ولا حول ولا قوة إلا به.

32- النتائج:

تناولت هذه الورقة مبادئ القيادة عند الملوك المسلمين في القرآن الكريم، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي:

1. من أهم مبادئ القيادة الذاتية والتي ناقشتها هذه الورقة العلمية:
 - العلم، قوة الصلة بالله، التواضع، الصبر، عفة النفس وعزتها، قوة الجسم.
2. ومن أهم مبادئ القيادة الاجتماعية:
 - العدل، الشورى، قيادة التغيير، العمل الجماعي، إيماء الثقة، اختبار الأتباع والخصوم، فن التفويض وحسن الاختيار والتكليف، استغلال الإمكانيات والفرص، عدم المداهنة في الحق.
3. المتأمل في كلام الله تعالى يجده متكاملًا في ميناه ومعناه، وهذه المبادئ تجدها كذلك في قصص أولي العزم وغيرهم من الأنبياء، كل بحسبه.
4. الملك اصطفاً من الله تعالى؛ فهو سبحانه يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء.
5. تختلف المقاييس البشرية في النظر إلى مؤهلات القيادة، فمنهم من يراها بالوراثة أو النسب أو المال، ومنهم من يراها بالعلم والاصطفاء.
6. أهمية العلم؛ حيث إنه أحد مبادئ وأسس القيادة، فهو أحق أن تقنى فيه الأعمار وتبذل فيه الأوقات.
7. يلزم اختبار الأتباع إن ظهر ما يريب خاصة عند خوض مهام عظيمة.
8. العبرة في النصر ليس بكثرة العدد والعدد، وإنما بالإيمان والصبر والطاعة.
9. الدعاء وقت الشدة دليل الإيمان وعون على الثبات.
10. الرجوع إلى الحق من سمات العظماء ولا يقدر ذلك في الشخصية.

33- التوصيات:

1. ربط العلوم الإنسانية بالقرآن الكريم، والإسهام في تحويل الدراسات القرآنية من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.
2. تضمين مبادئ القيادة المستنبطة من القرآن الكريم في مناهج الدراسة الجامعية.

3. إعداد مناهج خاصة للقادة المسلمين منبعتها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وتقديمها على هيئة دورات تدريبية وورش تطبيقية.
4. أهمية تأهيل القادة وتدريبهم على أحدث ما توصل له العلم المعاصر.
5. على القائد ألا يدهن في الحق ولا يميع القضايا المصيرية لإرضاء الآخرين على حساب شرع الله تعالى.
6. على القائد أن يخالط الرعية ويتلمس حاجتهم ويلبي طلباتهم وفق المتاح وبما لا يخالف شرع الله تعالى.

المصادر والمراجع:

- [1] يقصد بالملوك المسلمين: من أسلم وجهه لله وهو محسن، فمصطلح الإسلام والمسلمين ينطبق على كل من آمن بالله تعالى وخضع لحكمه من آدم عليه السلام إلى يومنا هذا، فالله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [سورة آل عمران:19]، ويقول جل شأنه: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [سورة آل عمران:85]، ولذا قال الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة آل عمران:67].
- [2] وأما بلقيس فقد كانت ملكة لسبأ قبل أن تسلم، وبعد أن أسلمت أصبحت زوجة لسيدنا سليمان عليه السلام، وأضحت مملكة سبأ تحت قيادته.
- [3] الخوارزمي المُطَرِّزِي، برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي، أبو الفتح، المغرب في ترتيب المغرب، لبنان، دار الكتاب العربي، ص 396.
- [4] الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، مقاييس اللغة، لبنان، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج 5 ص 38، 39، باختصار.
- [5] إبراهيم: 1.
- [6] الكهف: 86 - 88.
- [7] ص: 26.
- [8] الأسطل، محمود أحمد، القيادة في ضوء الآيات القرآنية، فلسطين، الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، 2012م ص 5-10 [بتصرف].
- [9] سورة القصص: 5.
- [10] سورة النحل: 120.
- [11] سورة ص: 26.
- [12] سورة الكهف: 84.
- [13] سورة يوسف: 56.
- [14] سورة الأنبياء: 79.
- [15] سورة الأنعام: 90.

- [16] البقرة: 246 – 248.
- [17] الثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422 هـ - 2002 م، ج2 ص211. وخريند شاه كلمة فارسية معناها : ملك الحمير.
- [18] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408 هـ - 1988 م، ج2 ص8؛ وذكر ابن خلدون في تاريخه: أن طالوت، كان أعظمهم جسما فولوه، واسمه عند بني إسرائيل شاول بن قيس بن أفيل، بن صاروا بن نحورت بن أفياح، فقام بملكهم. [انظر تاريخ ابن خلدون، ج2 ص109 و101]
- [19] قال ابن قتيبة: الأسباط من أولاد يعقوب بمنزلة القبائل من أولاد إسماعيل. [المعارف: 1 / 45 - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط2، 1992 م].
- [20] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، لبنان، دار التراث، ط2، 1387 هـ، ج1 ص468 باختصار.
- [21] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، السعودية، دار طيبة، ط2، 1420 هـ - 1999 م، ج1 ص666.
- [22] الجزري، عز الدين علي بن أبي الكرم محمد، الكامل في التاريخ، لبنان، دار الكتاب العربي، ط1، 1417 هـ - 1997 م، ج1 ص194.
- [23] المقدسي، المطهر بن طاهر، البدء والتاريخ، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، ج3 ص100.
- [24] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مرجع سابق، ج2 ص12.
- [25] الجزري، عز الدين علي بن أبي الكرم محمد، الكامل في التاريخ، مرجع سابق، ج1 ص194، 195 باختصار.
- [26] البقرة: 251.
- [27] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مرجع سابق، ج2 ص12.
- [28] البغدادي، محمد بن حبيب، المحبر، لبنان، دار الأفاق الجديدة، ص387.
- [29] النمل: 16.
- [30] أخرجه البخاري في "صحيحه" [4 / 79] برقم: [3092] ؛ ومسلم في "صحيحه" [5 / 153] برقم [1759]:
عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
- [31] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م، ج19 ص437.
- [32] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، مرجع سابق، ج5 ص433.
- [33] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، مرجع سابق، ج19 ص437.
- [34] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مرجع سابق، ج2 ص23.
- [35] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، مرجع سابق، ج1 ص486.

- [36] الأنبياء:78.
- [37] الأنبياء:79.
- [38] الجزري، عز الدين علي بن أبي الكرم محمد، الكامل في التاريخ، مرجع سابق، ج 1 ص 200 - 201، باختصار.
- [39] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مرجع سابق، ج 2 ص 104 - 105 باختصار.
- [40] الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1412 هـ - 1992 م، ج 1 ص 288.
- [41] المقدسي، المطهر بن طاهر، البدء والتاريخ، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، مرجع سابق، ج 3 ص 80.
- [42] انظر ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 5 ص 189، باختصار.
- [43] ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ، ج 3 ص 538.
- [44] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 5 ص 190.
- [45] ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، مرجع سابق، ج 3 ص 538.
- [46] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 5 ص 189.
- [47] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مرجع سابق، ج 2 ص 106، باختصار.
- [48] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مرجع سابق، ج 2 ص 103 - 105 باختصار.
- [49] شطر من بيت منسوب لأبي العلاء المعري وتتمته:
- العلمُ مبلغ قوم ذروة الشرف.. وصاحب العلم محفوظ من التلف
يا صاحب العلم مهلاً لا تدنسه.. بالمبيقات فما للعمل من خلف
العلم يرفع بيتاً لا عماد له.. والجهل يهدم بيت العز والشرف
- [50] سورة النمل:15.
- [51] الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي - الخواطر، مصر، مطابع أخبار اليوم، 1997م، 17 ص 10752.
- [52] سورة الأنبياء:79.
- [53] الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ، ج 22 ص 163.
- [54] طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مصر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1997-1998م، ج 1 ص 566.
- [55] سورة البقرة:247.

- [56] سورة الكهف:84.
- [57] الزحيلي، وهبة بن مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، سوريا، دار الفكر المعاصر، ط2، 1418هـ، ج16 ص 23،24.
- [58] سورة البقرة:249.
- [59] سورة البقرة:250.
- [60] سورة البقرة:250.
- [61] طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مرجع سابق، ج1 ص573.
- [62] سورة الكهف:98.
- [63] أبو زهرة، محمد بن أحمد، زهرة التفاسير، مصر، دار الفكر العربي، ج9 ص4590.
- [64] سورة النمل:19.
- [65] سورة الأنبياء:80.
- [66] أبو زهرة، محمد بن أحمد، زهرة التفاسير، مرجع سابق، ج10 ص5445.
- [67] طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مرجع سابق، ج11 ص274.
- [68] أخرجه البخاري في "صحيحه" [3 / 57] برقم [2072].
- [69] سورة الكهف:95.
- [70] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م، ص: 486.
- [71] في ظلال القرآن [5 / 2640].
- [72] سورة البقرة:247.
- [73] ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، تونس، دار التونسية للنشر، 1984، ج2 ص491.
- [74] سورة الكهف:96-97.
- [75] سورة ص:26.
- [76] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج21 ص189.
- [77] سورة الكهف:87-88.
- [78] أبو زهرة، محمد بن أحمد، زهرة التفاسير، مرجع سابق، ج9 ص4580.

- [79]السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، ص486.
- [80]الثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، مرجع سابق، ج 6 ص285.
- [81] سورة الأنبياء:78-79.
- [82] سورة البقرة:251.
- [83]الخطيب، عبد الكريم يونس، التفسير القرآني للقرآن، مصر، دار الفكر العربي، ج 1 ص311.
- [84] الفقي، إبراهيم محمد، العمل الجماعي، مصر، دار أجيال، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م، ص7 [بتصرف].
- [85] سورة الكهف:95.
- [86] أبو زهرة، محمد بن أحمد، زهرة التفاسير، مرجع سابق، ج 9 ص4588.
- [87]روثيرج، روبرت، ترجمة عادل عبد الكريم مقالة محكمة: إنماء الثقة، المهارة القيادية المنسية، الكويت، مجلة التربية العدد الأول، 1988م، ص182 [بتصرف].
- [88] سورة النمل:20.
- [89]الخطيب، عبد الكريم يونس، التفسير القرآني للقرآن، مرجع سابق، ج 10 ص233 [بتصرف].
- [90] سورة النمل:22.
- [91] سورة النمل:27-28.
- [92] سورة البقرة:249.
- [93]ارضا، محمد رشيد بن علي، تفسير القرآن الحكيم [تفسير المنار]، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ج 2 ص386 [بتصرف].
- [94] سورة النمل:28.
- [95]المرسومي، عبد الستار كريم، القائد دراسة تحليلية لشخصيات قيادية في القرآن الكريم، سوريا، دار المعراج، ط1، 2014م، ص91.
- [96] سورة النمل:38.
- [97] سورة الكهف:84-85.
- [98]الحجازي، محمد محمود، التفسير الواضح، لبنان، دار الجيل الجديد، ط10، 1413هـ، ج 2 ص435.
- [99]ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، لبنان، دار صادر، ط3، 1414هـ، ج 13 ص162.
- [100] سورة المائدة:78-79.

[101] رضا، محمد رشيد بن علي، تفسير القرآن الحكيم [تفسير المنار]، مرجع سابق، ج 6 ص 406.

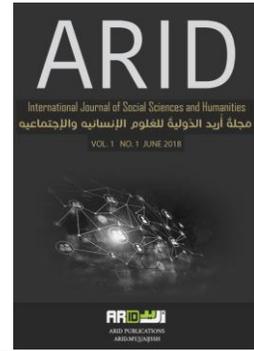
[102] موقع الشبكة الإسلامية، مقالة المداهنة وخطرهما على الدعوة، 2007م.



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

Islamic investment instruments: their legal frameworks and legal profiles

Dr. Eman Abdulrahman Almashmoom

Professor of UAE Studies at the Higher Colleges of Technology in the United Arab Emirates -
Dubai

Department of UAE Studies and Arabic Language

الصكوك الاستثمارية الإسلامية: أطرها الشرعية ولمحاتها القانونية

د. إيمان عبد الرحمن المشموم

أستاذ الدراسات الإماراتية المساعد بكليات التقنية العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة – دبي

قسم الدراسات الإماراتية واللغة العربية

ealmashmoom@hct.ac.ae

ARTICLE INFO

Article history:

Received 08/03/2018

Received in revised form 07/05/2018

Accepted 01/06/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

Today, financial markets operate in many countries with different types of Islamic sukuk. Islamic banking has begun to develop and flourish clearly, and this development requires legal and clear supervision; in order to maintain the integrity and continuity of the Islamic economy.

The problem of this research is the attempt to identify the legal and valid framework for the work of Islamic instruments, through the presentation of the concept of instruments and the definition of types and bases.

In the current research, the analytical descriptive method of the previous studies in the Islamic sukuk has been followed to show the study as reliable and documented as a library theory study, supported by critique and comment by the researcher as required.

The aim of this research is to focus on the importance of Islamic sukuk in banking transactions, through a legal and legal outlook. This comes after the recognition of the concept and types of Islamic Sukuk.

Conclusion: The field of Islamic sukuk still needs more research, follow-up and monitoring, in order to preserve its legal and legal integrity and the fact that its role is in line with the legitimate principles and principles.

Keywords: Islamic Instruments - Government Instruments - Banking Instruments - Shari'a Rules
- Legal Aspects.

المخلص

تعمل الأسواق المالية اليوم في العديد من الدول بأنواع مختلفة من الصكوك الإسلامية. والصيرفة الإسلامية بدأت تتطور وتزدهر بشكل واضح، ولا شك أن هذا التطور يتطلب الرقابة الشرعية والقانونية؛ من أجل المحافظة على سلامة الاقتصاد الإسلامي واستمراره.

تتلخص إشكالية البحث في محاولة تعرف الإطار الشرعي والقانوني للعمل بالصكوك الإسلامية، من خلال عرض مفهوم الصكوك وبيان أنواعها وأسسها.

اتبع في البحث المنهج الوصفي التحليلي للدراسات السابقة في الصكوك الإسلامية؛ لتظهر الدراسة معتمدة وموثقة كدراسة نظرية مكتبية، مدعمة بنقد وتعليق الباحث وفق ما تقتضيه الحاجة.

يهدف البحث إلى التركيز على أهمية الصكوك الإسلامية في المعاملات المصرفية، من خلال بيان النظرة الشرعية والقانونية لها، ويأتي ذلك بعد التعرف على مفهوم الصكوك الإسلامية وأنواعها.

خلاصة النتائج: أن مجال الصكوك الإسلامية لا زال بحاجة إلى مزيد من البحث والمتابعة والمراقبة؛ حفاظاً على سلامته الشرعية والقانونية وحقيقة دوره المتفق مع الأصول والمقاصد الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية – صكوك حكومية- صكوك بنوك- ضوابط شرعية- جوانب قانونية.

مقدمة

لقد أصبح التطور والابتكار في المنتجات المصرفية والأدوات المالية ضرورة حتمية للدول العربية والإسلامية بصفة عامة، وللمصارف الإسلامية بصفة خاصة، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود جملة من التحديات المختلفة التي تواجهها هذه الدول والمصارف الموجودة فيها، وأن بتلك الدول تطورات عدة وسريعة ومتلاحقة في مجال تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها واستمرار تحديثها، مما انعكس على توسيع نطاق وأشكال المنتجات المصرفية المالية مع توظيف مكثف للتكنولوجيا في توفير هذه الخدمات والمنتجات.

أهمية البحث:

يشكل موضوع الصكوك الإسلامية أهمية في إطار النقلة النوعية في الأدوات المالية الإسلامية، حيث ظلت المصارف المالية حبيسة لسنوات طويلة، باعتبارها مثلاً واضحاً على الاستجابة للمتغيرات في البيئة الاقتصادية والمصرفية، وتظهر أهمية الصكوك الإسلامية في النجاح الذي حققته في السنوات الأخيرة والتطور الملحوظ في الأسواق المالية في الدول الإسلامية والخليجية خاصة، كما تزعم حكومة دولة الإمارات إصدار نظام الصكوك والسندات الإسلامية في خطوة ترسيخ البنية التشريعية لهذا الأدوات المالية الإسلامية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- تعرف مفهوم الصكوك الاستثمارية الإسلامية وأنواعها.
- التركيز على أهمية الصكوك الاستثمارية الإسلامية في المعاملات المصرفية اليوم.
- تسليط الضوء على أطرها وأحكامها الشرعية وبيان اللفتة القانونية لها.

أسباب اختيار موضوع البحث:

إن الدول العربية والإسلامية اليوم أصبحت بحاجة ماسة إلى الانطلاق في رحاب أوسع من مجرد الابتكار في الخدمات المصرفية، بشكل يعكس جوهر المصرفية الإسلامية وتميزها عن المصرفية التقليدية، سواء في جانب أدوات تعبئة المدخرات، أو آليات توفير التمويل للأنشطة الاستثمارية والتجارية، للأفراد والمؤسسات، فتسعى هذه الدول إلى تسليط الضوء على أهم أنواع الابتكارات المصرفية الجديدة وهي الصكوك الإسلامية وما يترتب عليها من أحكام فقهية وقانونية، وقد ارتأيت البحث في هذا المجال الدقيق لأظهر أحد أهم مستجدات الخدمات المصرفية، وهي الصكوك، وبيان مفهومها، وأطرها الشرعية، وبعض جوانبها القانونية.

أسئلة البحث:

يدور البحث حول سؤال مهم، وهو: ما الأطر التشريعية والقانونية لتداول الصكوك الاستثمارية الإسلامية؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوري يجب توضيح: مفهوم الصكوك الاستثمارية الإسلامية، وأنواعها، وخصائصها، وهل توجد أسس وقواعد ثابتة يمكن الاعتماد عليها في تداول الصكوك الاستثمارية الإسلامية؟

فرضيات الإجابة: الصكوك الاستثمارية خدمة مصرفية حديثة، لها أنواع مختلفة ومتعددة، وخصائص بارزة، تتطلب في مجملها أسساً وقواعد تضبط العمل بها لتظهر بالصورة الشرعية والقانونية المناسبة.

المنهج المتبع في البحث:

1. اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لما سبق من دراسات في الصكوك الإسلامية ومجالاتها المختلفة؛ لتظهر الدراسة معتمدة وموثقة بشكل علمي مفيد، من خلال جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية، كدراسة نظرية مكتبية، مدعمة بنقد وتعليق الباحث وفق ما تقتضيه الحاجة.
2. أثبتت بعضاً من التوصيات مسبوقة ببعض النتائج التي توصلت إليها في البحث.
3. رتب المصادر والمراجع في نهاية البحث ترتيباً هجائياً ابتداءً باسم المؤلف، ثم اسم الكتاب.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين، ومنها لمطالبي:

- المبحث الأول:** مفهوم الصكوك الإسلامية وأنواعها وخصائصها (المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية / المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية وخصائصها).
- المبحث الثاني:** الأسس والأحكام الشرعية لتداول الصكوك الإسلامية وجوانبها القانونية (المطلب الأول: الأسس والأحكام الشرعية لتداول الصكوك الإسلامية / المطلب الثاني: الجوانب القانونية لتداول الصكوك الإسلامية).

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث: دقة المعلومات العلمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وملحقاتها الخاصة بالصكوك الإسلامية وندرته، فضلاً عن ضيق الوقت، وكثرة الأعباء الوظيفية ومتطلبات الحياة اليومية التي تحول أحياناً من البحث والسعي الحثيث لتقديم أبحاث علمية تتناول جوانب علمية مستجدة، تحتاج لتسليط ضوء الشريعة الإسلامية عليها وتطويقه بالضوابط القانونية.

المبحث الأول:

مفهوم الصكوك الإسلامية وأنواعها وخصائصها

❖ المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية.

- **الصكوك لغة:** مأخوذة من الصك، والصك: كتاب، وهو فارسي معرب، وجمعه: أصك وصكاك وصكوك، ومنه: صكّه أي ضربه، كما قال تعالى: **فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ (29)** [1] وقيل الصكوك: الورقة المكتوبة بدين، والمراد: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه، بأن يكتب فيها الإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره.

- **الصكوك اصطلاحاً:** لها تعريفات متقاربة، منها:

تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول، ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول. [2]

وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: وثائق متساوية القيمة، تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. [3]

وقيل هي: وثيقة مالية بقيمة معينة، تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها، مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستثمر حصيلة البيع سواء بنفسها، أو بدفعه إلى الغير للاستثمار نيابة عنها، وتعمل على تداوله وتنظيمه، ويشارك المشتركون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار. [4]

ويتضح من خلال هذين التعريفين أن الصكوك تمتاز بـ: أن لكل صك قيمة مالية محددة ومسجلة عليه، وأنه وثيقة تثبت لصاحبها الحق في ملكه، بالاشتراك مع الغير. وأن الحصة التي يمثلها الصك تعد ملكية شائعة في المشروع، أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الاستثمار. وأن انتقال حق الملكية في الصكوك لا يرد على الصك، بل على ما يدل عليه من صافي قيمة الأعيان والحقوق. وصاحب الصك يمكنه المشاركة في نتائج المشروع الممول من أموال الصك، فيحصل على نصيبه من العائد، وبالمقابل يتحمل

نصيبه من الخسارة. وللصك شروط يتم توثيقها في العقد نفسه، تشمل البيانات والمعلومات المطلوبة شرعاً في التعاقد. [5]

وعليه يمكن اعتبار الصكوك الإسلامية أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

❖ **المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية وخصائصها:****أولاً: أنواع الصكوك الإسلامية:**

تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عدة باعتبار آجالها، ومجالات التوظيف، والجهة التي تصدرها.

- أنواع الصكوك الإسلامية بحسب الأجل: بأن تكون ذات أجل محدد قصير، عندما تكون تلك المدة (ثلاثة شهور أو ستة شهور أو سنة أو سنتين مثلاً، وهي التي قد يطلق عليها البعض شهادات الإيداع أو الاستثمار). وهناك صكوك دائمة أو طويلة الأجل، حيث يتصف النشاط الاستثماري بالاستمرارية.^[6]
- أنواع الصكوك الإسلامية بحسب مجالات التوظيف: أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود أكثر من أربعة عشر نوعاً يمكن توظيف الصكوك الإسلامية فيها، إلا أن أكثرها انتشاراً وتداولاً يمكن حصرها في الأنواع التالية:

1. **صكوك المضاربة:** هي الصكوك التي يقوم من خلالها المصرف الإسلامي بتقديم رأس مال الصكوك إلى المستثمر، ويحدد حصة كل طرف في الربح، وتسلم الأموال للمستثمر باعتباره مضارباً. هذا النوع من الصكوك يعد صالحاً للأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها، وتصلح في مجال المقاولات والتصنيع^[7] وتأخذ صكوك المضاربة العديد من الصور كصكوك المضاربة المطلقة، وصكوك المضاربة المقيدة وصكوك المضاربة المستردة بالتدرج، وصكوك المضاربة القابلة للتحويل. المصدر لتلك الصكوك هو المضارب، والمكتتبون فيها هم أرباب المال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة، ويملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت.^[8]

2. **صكوك الإجارة:** هي الصكوك ذات الملكية الشائعة لأعيان مملوكة لمالكي الصكوك، ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم، وهي قابلة للتداول، وتقدر قيمتها حسب قيمتها السوقية. ويندرج تحت هذا النوع من الصكوك أيضاً عدة أنواع: (صكوك ملكية المنافع: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجارة منافعها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب، وتصبح منفعة مملوكة لخدمة الصكوك/ صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة أو في الذمة: وهي وثائق متساوية القيمة، يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر)، بغرض إعادة إيجارها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك/ صكوك ملكية الخدمات من طرف معين أو من طرف موصوف في الذمة: وثائق متساوية القيمة، تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك).^[9]

3. صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة، تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحاملي الصكوك. فالمصدر لصكوك الاستصناع هو الصانع (البائع)، والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المشروع، ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، ويستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد. [10]

4. صكوك المراجعة: هي وثائق متساوية القيمة، تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحامل الصكوك. والهدف من إصدار صكوك المراجعة هو تمويل عقد بيع بضاعة مرابحة، كالمعدات والأجهزة، فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري مرابحة نيابةً عن حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المالية حصيلة الصكوك في تملك بضاعة المراجعة وقبضها قبل بيعها مرابحة. [11]

5. صكوك المشاركة: وثائق متساوية القيمة، تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويصبح المشروع ملكاً لحامل الصكوك، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة. 6. صكوك السلم: هي الصكوك التي تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم، لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع. [12]

7. صكوك القرض الحسن: هي أداة تمويلية ليست لغرض الاستئمان؛ وإنما لتحقيق أغراض اجتماعية وتكافئية، وتصدر عن الحكومة أو البنك المركزي، لدعوة الأفراد القادرين للقيام بدورهم الاجتماعي، كما يمكن أن يبيعها البنك المركزي لبعض البنوك، والغاية الأساسية من القرض الحسن هي: الحصول على الربح من استثمار الموارد الاقتصادية. [13]

- أنواع الصكوك الإسلامية بحسب الجهة التي تصدرها:

تنقسم الصكوك الإسلامية من حيث الجهة المصدرة لها إلى ثلاثة أقسام:

1. صكوك حكومية: هي الصكوك التي تصدرها الحكومات وتستخدم حصيلتها في توفير السلع والخدمات العامة، وفي استغلال الموارد الطبيعية، أو وسيلة من وسائل تعبئة المدخرات، وفي الوقت نفسه تشجع الاستثمار في بعض القطاعات، وتشمل: (صكوك الإجارة، والاستصناع، والسلم، والمشاركة، والقرض الحسن).

2. صكوك شركات: هي الصكوك التي تصدرها الشركات الخاصة، فيتحدد غرضها في توفير الموارد المالية لتمويل احتياجات رأس المال الثابت، ورأس المال العامل، وتشمل: (صكوك المشاركة في الربح: التي تفي بحاجات المشروعات لرأس المال خلال الفترة التي تمضي بين بدء الإنتاج وتسويفه. وصكوك المضاربة المقيدة: التي تتمكن من خلالها المؤسسات من الحصول على التمويل الذي تحتاجه مع احتفاظها بالإدارة). [14]

3. صكوك البنوك: هي الصكوك التي تصدرها البنوك الإسلامية مع واجب التنبيه إلى الفارق بين الصكوك التي تصدرها البنوك لتمويل العمليات الاستثمارية، وبين الصكوك التي تدير البنوك عمليات إصدارها لصالح الغير. وتشمل الصكوك التي تصدرها البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة منها: (صكوك المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الاستصناع، البيع الآجل، المرابحة ... وغيرها).

وتتميز هذه الصكوك بقدرتها على تعبئة مدخرات من مختلف الفئات، نظراً لتنوع الأجل (قصير، متوسط، طويل) وتنوع الفئات من حيث المبالغ المالية، وتنوع الفئات، والاستجابة للطلبات، ومن حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث السيولة ما إلى ذلك [15]

ويظهر لي مما سبق: أن تنوع الصكوك الإسلامية واختلاف أنواعها، إنما كان لتلبية رغبات المدخرين، وإشباع تفضيلاتهم، وتناسب أوضاعهم، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق أكبر حجم ممكن من المدخرات المحتملة.

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية:

1. تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها، وهو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الاسمية، وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع، أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم.

2. وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة؛ لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص؛ وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية، ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

3. تصدر وتتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية: حيث تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية: كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها [16].

وعليه فإن الصكوك المصرفية الإسلامية تمثل أداة فعالة توظف التطورات الحاصلة في السوق المالي والمصرفي لخدمة أهداف المصرفية الإسلامية، حيث تتحول من الدور التقليدي في البنوك، ومن الأدوات المالية القابلة للتداول، ومن فكرة المصرفية

الشاملة، لتوفير خدمات مصرفية واستثمارية إسلامية شاملة، فتشبع رغبات واختيارات المدخرين، وتبرر الدور التنموي للمصارف الإسلامية بعيداً عن القروض والقمار والمضاربات المحرمة.

المبحث الثاني:

الأسس والأحكام الشرعية لتداول الصكوك الإسلامية وجوانبها القانونية

❖ المطلب الأول: الأسس والأحكام الشرعية لتداول الصكوك الإسلامية.

أولاً: أسس تداول الصكوك الإسلامية:

إن تداول الصكوك الإسلامية لابد أن يبنى على قواعد وأسس وضوابط شرعية، منها:

1. مداولة الأموال مقصد شرعي: إن من مقاصد الشريعة الإسلامية في الأموال: رواج الأموال، بمعنى أن تدور الأموال بين أيدي كثيرة من الناس بوجه حق، فقد شرعت عقود المعاملات لنقل الحقوق المالية بمعاوضة أو بتبرع، وأن تنتقل الأموال بين أيدي عديدة من الناس على وجه لا حرج فيه على مكتسبه، ويتم ذلك بالتجارة . والمعاوضة، لتيسير دوران الأموال على أفراد الأمة، وفي ذلك يقول تعالى: مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا^ع وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ [17] ، ويلاحظ من هذا المقصد الشرعي أن تداول الأموال بين أفراد الأمة إنما جاء من باب إباحة الشريعة الإسلامية لبعض العقود لقضاء حاجات الناس [18]
- وانطلاقاً من قاعدة التداول التي يدعو إليها الإسلام، فإن الصكوك الإسلامية والتداول في السوق الثانوية للأدوات المالية الإسلامية هو من مقاصد الشريعة الإسلامية. ويتضح لي من ذلك أن الكفاءة اليوم في توجيه الأموال في القنوات الإسلامية إنما جاء لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في التداول والتنمية للأموال بالطرق الشرعية.
2. أن تكون العقود الشرعية صالحة لإنتاج أدوات مالية: إن العقود الشرعية في المعاملات المالية توفر إمكانية كبيرة لإنتاج أدوات مالية متنوعة، والأدوات المالية الإسلامية تشمل: تمويل فائض التكلفة (المرابحة)، وتقاسم الأرباح (المضاربة)، والإجارة والمشاركة والبيع الآجل، وذلك كله يوحى بالتجديد في الأسواق المالية الإسلامية [19] وقد أباحت الشريعة الإسلامية بعض العقود رغم ما فيها من الغرر، وذلك نظراً للحاجة إليها، كما في بيع السلم، استثناءً من بيع المعدوم، والهدف هو تمكين صاحب السلم من الإنتاج بتوفير المال لهم بقبض ثمنه مسبقاً. [20]

ويلاحظ أيضاً أن التمويل الإسلامي من حيث العدد: يحتوي على أدوات تمويل كبيرة، ولكل منها أهميته ومكانته، ولا يمكن اعتبار أن هناك أداة واحدة مركزية تتمحور، كما هو الحال في التمويل بنظام الفائدة. أما من حيث التنوع، فإن التمويل الإسلامي تتشابه فيه الأدوات، إلا أن لكل منها خصوصيتها في ما تقدمه لكل طرف، أو ما تحمله له من أعباء والتزامات، أو ما هو متاح لها من مجالات الاستخدام.^[21]

3. تحريم الربا والغرر والمقامرة: تحرم الشريعة الإسلامية الربا والغرر والغبن والضرر والمقامرة، وفي هذا المقام يقول ابن رشد: (وإذا اعتبرت الأسباب التي من قبلها ورد النهي الشرعي في البيوع، وهي أسباب الفساد العامة، وجدت أربعة: أحدها: تحريم عين المبيع، والثاني: الربا، والثالث: الغرر، والرابع: الشروط التي تؤول إلى أحد هذين أو لمجموعهما، وهذه الأربعة هي بالحقيقة أصول الفساد، وذلك أن النهي إنما تعلق فيها بالمبيع من جهة ما هو بيع أو لأمر من خارج، فمنها الغش ومنها الضرر، ومنها لمكان الوقت المستحق بما هو أهم منه، ومنها لأنها محرمة البيع)^[22]

والصكوك الإسلامية تخلو من الربا؛ لأنها وثائق تمثل حصة في ملكية موجودات وأعيان ومنافع وديون مختلطة، والغالب فيها الأعيان، فخلت من الربا، بخلاف السندات بفائدة محددة، فهي من الربا المحرم؛ لأنها مبادلة نقد حاضر بدين أجل مقابل الزيادة، وكذلك القروض أو أدوات الدين بفائدة. كذلك لأن الصكوك الإسلامية تعد ربح ناتج عن العمليات الإنتاجية في صكوك المشاركات، وصكوك المتاجرات (المرابحة والبيع الأجل)، وبذلك تقدم الصكوك أدوات مالية تتداول في السوق، فينشأ سوق أوراق مالية محررة من الربا والمقامرة.^[23]

4. منع الاحتكار والمضاربات: تحرم الشريعة الإسلامية كما ذكرت سابقاً الضرر بالغير، سواء كان الضرر بالنفس أو المال، ومن أهم وسائل الإضرار الاحتكار، وهو حجب السلعة عن السوق حتى يرتفع سعرها، وذلك بفعل هذا المنع وليس بفعل تغير الطلب، نتيجة لتغير الدخل، أو الأذواق، أو زيادة السكان مثلاً، فيسعى مثلاً المضاربون لحبس كل الصكوك من نوع واحد في يد واحدة، ثم التحكم في السوق، وقد نهى النبي عن هذا النوع من الاحتكار ونحوه وقال: " لا يحتكر إلا خاطئ".^[24]

لذا فإن الأسواق المالية الإسلامية بأنواعها المختلفة تستبعد هذه الاتجاهات الاحتكارية، والمضاربات والممارسات غير المشروعة، وقد ميّز بعض الباحثين اليوم في كتاباتهم المعاصرة في مجالات المعاملات المالية المصرفية الإسلامية بين الأرباح الناتجة التوقعات الرشيدة في سوق الأوراق المالية، والأرباح الناتجة عن المضاربات، ويرون أن الأولى لا غبار عليها ومطلوبة لتنشيط الطلب في السوق، والثانية هي الضارة والتي يحكم عليها بالتحريم.^[25]

5. الإفصاح عن قواعد توزيع العائد: إن الصكوك الإسلامية يتم فيها الاكتتاب بغرض الحصول على عائد، وهي تشكل صكوك قائمة على قاعدة المشاركة، أي على مبدأ اقتسام الربح والخسارة، أو صكوك قائمة على الإتجار مثل المرابحة والبيع الأجل، ويكون الربح فيها عبارة عن الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع، أو صكوك قائمة على التأجير للمعدات والأصول، وهي

تولد عائدًا محددًا كملبغ مقطوع كل فترة. ويعد الإفصاح عن قواعد توزيع الربح، أو العائد على المكتسبين من أهم شروط صحة التعامل بالصكوك، وذلك كله يشمل الإدلاء بمعلومات كافية من الأداء المالي والربح العائد منه، وتفسير مدلولاته، وكيفية إدراج البيانات في القوائم المالية [26]، وهذا من المبادئ الإسلامية الأصيلة التي نبه عليها النبي عندما قال: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لها في بيعهما، وإن كذبا وكتما، محقت بركة بيعهما". [27]

ثانياً: الأحكام الشرعية المتعلقة بتداول الصكوك الإسلامية:

لقد بذل الفقهاء المعاصرون جهوداً جبارة لبحث مشروعية الصكوك الإسلامية، وقد تجلّى ذلك في قرار مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره الرابع بجدة والخاص بالأحكام الشرعية المتعلقة بسندات المقارضة، وبعد أن عرفت الصيغة المقبولة شرعاً لصكوك المقارضة بقوله: "سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة)، بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة، على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم، ويفضل تسمية الأداة الاستثمارية: صكوك المقارضة". [28]

وقد اشترط مجمع الفقه الإسلامي توفر مجموعة من العناصر في هذه السندات لتصبح مقبولة شرعاً، منها:

أن يمثل الصك حصة شائعة في المشروع، وأن تستمر الملكية من بداية المشروع إلى نهايته، وأن يكون لها جميع حقوق المالك في ملكه، وأن يكون التداول بعد انتهاء الاكتتاب، وأن تكون غالب الموجودات من المنافع والأعيان، وليس من الديون أو النقود. [29]

ثم أشار المجمع إلى جواز تداول هذه الصكوك في ظل الضوابط الشرعية، فذكر: "يجوز تداول صكوك المقارضة في أسواق الأوراق المالية، إن وجدت بالضوابط الشرعية، وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب، ويخضع لإرادة العاقدين. كما يجوز أن يتم التداول بقيام الجهة المصدرة في فترات دورية معينة، بإعلان أو إيجاب يوجه إلى الجمهور، تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء هذه الصكوك من ربح مال المضاربة بسعر معين، ويحسن أن تستعين في تحديد السعر بأهل الخبرة، وفقاً لظروف السوق والمركز المالي للمشروع". [30]

كما أصدر مجمع الفقه الإسلامي أيضاً في دورته الخامسة عشرة في سلطنة عمان قرار رقم (137) (51/3) بشأن صكوك والإجارة، وقرر ما يلي:

1. تقوم فكرة صكوك الإجارة على مبدأ التصكيك (أو التسنيذ أو التوريق)، الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلاً، والغرض من صكوك الإجارة: تحويل الأعيان والمنافع التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى

أوراق مالية (صكوك)، يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل في سوق ثانوية، وعلى ذلك عرفت بأنها (سندات ذات قيمة متساوية، مثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل).^[31]

2. لا يمثل صك الإجارة مبلغاً محدداً من النقود، ولا هو دين على جهة معينة. سواء كانت شخصية طبيعية أم اعتبارية، وإنما هو ورقة مالية تمثل جزءاً شائعاً (سهماً) من ملكية عن استعمالية، كعقار أو طائرة أو باخرة، أو مجموعة الأعيان الاستعمالية-المتماثلة أو المتباينة. إذا كانت مؤجرة، تدر عائداً محدداً بعقد الإجارة.

3. يمكن لصكوك الإجارة أن تكون اسمية، بمعنى أنها تحمل اسم حامل الصك، ويتم انتقال ملكيتها بالقيود في سجل معين، أو بكتابة اسم حاملها الجديد عليها كلما تغيرت ملكيتها، كما يمكن أن تكون سندات لحاملها، بحيث تنتقل الملكية فيها بالتسليم.

4. يجوز إصدار ملكية الأعيان المؤجرة وتداولها- إذا توافرت فيها شروط الأعيان التي يصح أن تكون محلاً لعقد الإجارة، كعقار طائرة وبخرة ونحو ذلك-، ما دام الصك يمثل ملكية أعيان حقيقية أو مؤجرة، من شأنها أن تدر عائداً معلوماً.

5. يجوز لمالك الصك بيعه في السوق الثانوية، لأي مشتر بالثمن الذي يتفقان عليه، سواء كان مساوياً أو أكثر أو أقل من الثمن الذي اشترى به، وذلك نظراً لخضوع أثمان الأعيان لعوامل السوق (العرض والطلب).^[32]

ويتضح من قرار مجمع الفقه الإسلامي حول صكوك المقارضة والإجارة جواز تداول هذه الصكوك وفق الضوابط الشرعية المذكورة آنفاً. وعليه يظهر أن معظم أنواع الصكوك الإسلامية اليوم قد استنبطت أحكامها الشرعية من فكرة صكوك المقارضة وصكوك الإجارة مع بعض الإضافات الأخرى المتعلقة بمراحل الصكوك، وأن لكل منها حكماً شرعياً مستقلاً.

وقد اعتمد بعض العلماء منهج الغلبة أو الكثرة، أي غلبة الديون أو النقود أو الأعيان أو المنافع، من خلال قاعدة الأصالة أو التبعية، وقد رجح د. القرة داغي الأخذ بقاعدة الأصالة والتبعية إن كان المقصود هو الأعيان أو المنافع: فإن تداول أسهم الشركة أو وحدات الصندوق أو الصكوك الاستثمارية جائز شرعاً. وقد اعتمد رأيه هذا على ما ورد في العديد من الندوات الفقهية المستندة على بعض القواعد الفقهية منها: (الحكم للغالب/ للأكثر حكم الكل/ القليل يتبع الكثرة في العقود). أما إن كان المقصود هو التجارة في العملات أو الصرافة أو بيع الديون وشراؤها فقط، فإن تداول أسهمها يحتاج إلى تطبيق قواعد الصرف أو أحكام الديون^[33] كما تبنت هذا الرأي ندوة فقهية انبثقت عن مجمع الفقه الإسلامي بالتعاون مع المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، وقد انتهى المشاركون فيها بالأغلبية إلى:

- يجوز التداول بالسعر المتراضى عليه حالاً أو مؤجلاً لأسهم الشركات والصكوك الاستثمارية ووحدات الصناديق الاستثمارية، التي تمثل حصصاً شائعة في موجودات مختلطة من المنافع والأعيان والحقوق والنقود والديون، إذا كانت تلك الأسهم والصكوك والوحدات، صادرة من مؤسسات وشركات غرضها ونشاطها مباح شرعاً، وتعاملاتها الأساسية في الأعيان (السلع) والمنافع (الخدمات) والحقوق، باعتبار أن النقود والديون التي توجد في مكوناتها تابعة وليست مقصودة في

نشاط هذه المؤسسات أو الشركات، والنقود الناتجة عن تلك التجارة لا تؤثر في التداول مهما كثرت، مع مراعاة أن الشركة إن كانت جديدة فإن التداول يكون بعد إعلان تأسيسها وشروعها في العمل.

- مستند القول بالجواز إذا كانت النقود والديون تابعة، وأنه لا يشترط في التابع أن يكون أقل من المتبوع، وفق ما هو وارد في الأحاديث والقواعد الدالة على ذلك [34]

ويتضح لي مما سبق جواز تداول الصكوك والوحدات الاستثمارية، مهما كانت نسبة الديون أو النقود وفقاً للشروط المتقدمة، والأخذ بمبدأ التبعية، إن كانت النقود أو الديون تابعة وليست المقصودة بذاتها، أما إن كانت مقصودة بذاتها، فيؤخذ بمبدأ الغلبة، على أن يؤخذ المعيار الذي يحقق مصلحة قيام بنية اقتصادية إسلامية، تتحقق بها مصلحة المجتمع.

❖ **المطلب الثاني: الجوانب القانونية لتداول الصكوك الإسلامية.**

بالنظر إلى أسس الصكوك الإسلامية التي تصدرها الجهات الحكومية ممثلة بإحدى جهاتها العامة، نجد أنها يطلق عليها الصكوك الحكومية، وهي تختلف عن الصكوك التي تصدرها جهات أو مؤسسات خاصة، وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، فتسمى صكوك خاصة، لذا فإن الأساس القانوني للصكوك الإسلامية ينقسم إلى قسمين: أساس قانوني للصكوك الحكومية أو العامة، والأساس القانوني للصكوك الخاصة [35] وليس الغرض هنا بيان التفصيلات القانونية للصكوك الحكومية والصكوك الخاصة، لكني وودت التنبيه للفظ الصكوك الحكومية والصكوك الخاصة، وأن لكل منها أساساً قانونية معتمدة خاصة بها، وقد سبق الحديث عنها تفصيلاً في أثناء التطرق إلى بيان أنواع الصكوك الإسلامية من حيث الجهة المصدرة [36]

أما فيما يتعلق بالجوانب القانونية للصكوك الإسلامية، فإنها يجب أن تستوفي عناصر مهمة:

1. عقد الإصدار: هو العقد الذي يصدر صك الاستثمار على أساسه، ويكون عقداً من العقود الشرعية، وهو الذي يحدد العلاقة في العقد بين المنشئ والمكتتبين، ويجوز إصدار صكوك لاستثمار حصيلة الاكتتاب فيها على أساس عقد من عقود الاستثمار الشرعية، وتترتب على عقد الإصدار جميع آثار العقد الذي يصدر الصك على أساسه، وذلك بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك، وتحدد العلاقة بين طرفي عقد الإصدار وفق نوع العقد وصفته الشرعية.
2. شركة الغرض الخاص: هي الجهة الاعتبارية التي تمثل المستثمرين، بحيث تكون الوعاء الذي تنتقل إليه ملكية الموجودات، وتمر من خلاله تنفيذ التعامل بصفته ممثلاً عن المستثمرين المتعددين، الذين لا يمكن التعامل معهم بشكل فردي.
3. مدير الإصدار: هو الذي يتولى عملية الإصدار والترويج لها، وتغطية التمويل المطلوب، وتحديد قيمة الصك وتوزيعها على المستثمرين.
4. المستثمرون: المكتتبون المتعددون في الصكوك، أي حملة الصكوك المصدرة.

5. الصك: الورقة المالية التي تعطي صاحبها الحق المالي على شركة الغرض الخاص، أو على الموجودات التي استثمرت فيها حصيلة الصكوك، وله قيمة مالية مثبتة عليه، ومدون عليه شروط وحقوق حملة الصكوك.
6. التداول: المكان أو السوق الذي يجري فيها تداول الصكوك، كالبورصة.^[37]

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. تختلف أنواع الصكوك الاستثمارية الإسلامية باختلاف آجالها: (بأن كانت قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة)، وباختلاف مجالات توظيفها: (كالمضاربة، والإجارة، والاستصناع، والمرابحة، والمشاركة، والسلم، والقرض الحسن، ونحوها)، وباختلاف الجهة المصدرة لها بأن كانت جهة حكومية أو خاصة، أو بنوك.
2. للصكوك الاستثمارية الإسلامية خصائص عديدة منها ما يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وأنها تتداول وفقاً للضوابط والشروط الشرعية.
3. إن أحكام الصكوك الاستثمارية جاءت مبنية على أسس وقواعد شرعية وجوانب قانونية جمة، كتحريم الربا، والغرر، والمقامرات، والمضاربات المحرمة.
4. أجاز المجمع الفقهي الإسلامي تداول صكوك المضاربة والإجارة متى استوفت الشروط والضوابط الشرعية، ومن ذلك الجواز استنبط الفقهاء الحكم الشرعي في جواز تداول الصكوك الاستثمارية الإسلامية الأخرى، وأن لكل مرحلة من مراحلها المختلفة أحكاماً شرعية تتعلق بها.
5. إن استعمال وتداول الصكوك الإسلامية لا زال بحاجة إلى مزيد من الدعم والمتابعة والمراقبة، من أجل الحفاظ على سلامته الشرعية، وحقيقة دوره المتفق والأصول الشرعية.

ثانياً: التوصيات:

1. مراجعة هيكلية الصكوك الإسلامية وتطويرها بما يجعلها أكثر توافقاً والضوابط الشرعية، وذلك يتطلب من جهة أخرى توفير المزيد من الأسواق المالية الإسلامية، وقطاع بنوك إسلامية.
2. إيجاد بنية تشريعية لإصدار الصكوك وتداولها، وتنقيف العامة بها، خاصة وأنه يوجد اليوم العديد من الناس لا زالت تجهل ما يراد بالصكوك الإسلامية وكيفية تداولها وفق الضوابط الشرعية.
3. استكمال الإطار التشريعي وشموله للجوانب المتعلقة بالتعامل في سوق الصكوك الإسلامية، سواء على مستوى سوق الإصدار أو السوق القانوني، مع مراعاة التوافق بين هذا الإطار والضوابط الشرعية.

المصادر والمراجع:

- [1] سورة الذاريات، الآية: 29.
- [2] أحمد حبيب، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، جدة، 2003، ص55.
- [3] المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007، ص288.
- [4] محمد سراج، النظام المصرفي الإسلامي، دار الثقافة، القاهرة، 1989، ص272.
- [5] عبد الملك منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 2009، ص10.
- [6] معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي الهيكل والتطبيق، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، (د.ت)، ص74.
- [7] العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مرجع سابق، ص13.
- [8] نوال عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد: 9، سنة: 2001م، ص255.
- [9] كمال خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 2009م، ص14.
- [10] المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص314.
- [11] الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص256.
- [12] العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مرجع سابق، ص15.
- [13] نحو نظام نقدي ومالي إسلامي الهيكل والتطبيق، مرجع سابق، ص43.
- [14] العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مرجع سابق، ص16.
- [15] منذر قحف، سندات القراض وضمان الفريق الثالث وتطبيقاتها في تمويل التنمية في البلاد الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد: 1، سنة، 1409هـ، ص42.
- [16] الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص255.

- [17] سورة الحشر، الآية: 7.
- [18] أوبكر الكاساني، بدائع الصنائع، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت)، ج6، ص79.
- [19] زامر إقبال، النظم المالية الإسلامية، مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي، سنة: 1997م، ص29.
- [20] مصطفى الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات المالية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، (د.ت)، ص16.
- [21] شوقي دنيا، الأدوات المالية المستخدمة في تمويل المشروعات، ندوة الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، سنة: 2000م، ج2، ص5004.
- [22] ابن رشد الحفيد: محمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مكتبة الكليات الأزهرية، 1986م، ج2، ص193.
- [23] العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مرجع سابق، ص23.
- [24] رواه مسلم في صحيحه، 22- كتاب: المساقاة، 26- باب: تحريم الاحتكار في الأوقات، رقم الحديث: 1605، ج3، ص1228. انظر: مسلم النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، تح: محمد عبد الباقي، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ج3، ص1228.
- [25] يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدي، دار القلم، بيروت، 2002م، ص385.
- [26] أحمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013م، ص32.
- [27] رواه البخاري في صحيحه، 39- كتاب: البيوع، 16- باب: السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف، رقم الحديث: 1973، ج2، ص732. انظر: عبد الله البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تح: مصطفى البغا، ط3، دار ابن كثير، بيروت، 1407هـ - 1987م، ج2، ص732.
- [28] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة، جدة، 1988م، ج3، ص2162.
- [29] المرجع السابق، ج3، ص2163.
- [30] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة، مسقط، 2004.
- [31] المرجع السابق، ص309.
- [32] المرجع السابق، ص309. وانظر: محمد البصمان، صكوك الإجارة الإسلامية: دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية، ط1، دار النفائس الأردن، 1432هـ - 2011م، ص49-50.
- [33] علي قرده داغي، أثر ديون ونقود الشركة أو المحفظة على حكم تداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية، المعهد الإسلامي، جدة، 2003م، ص14.

[34] الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، ص19 – 20.

[35] صكوك الإجارة: دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية، ص112.

[36] راجع ص8.

[37] هيئة المحاسبة والمراجعة، معيار هيئة المحاسبة والمراجع لصكوك الاستثمار، 5 / 1 / 1، والمواد الأخرى. وانظر: العمل

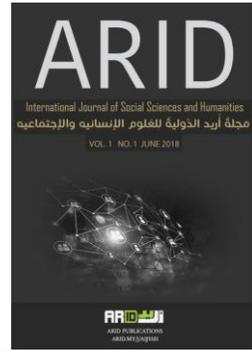
بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مرجع سابق، ص48.



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

A Proposed Action Framework to Activate the Role of Educational Research in Achieving the Requirements of the Knowledge Society

Dr. Nuha I. A. Iter

*Teacher Qualification Program, College of science and art, Palestine Technical University
Khadorie (PTUK) - Tulkarem - Palestine*

إطار إجرائي مقترح لتفعيل دور البحث التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة

د. نهى إسماعيل عطير

قسم التاهيل التربوي – كلية العلوم والآداب - جامعة فلسطين التقنية خضوري- طولكرم- فلسطين

n.iter@ptuk.edu.ps

ARTICLE INFO

Article history:

Received 08/07/2018

Received in revised form 07/05/2018

Accepted 31/05/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

The qualitative study aimed to reveal the obstacles of educational research and to propose an action framework to activate the role of educational research in achieving the requirements of knowledge society; analytical developmental phenomenological approach was used to achieve the objectives of this study. To answer the questions of the study, an interview was used as a tool to explore the obstacles of educational research and the requirements of knowledge society. To achieve the objectives of the study, the researcher used the purposive sample, which consisted of a group of experts that represented by 12 female and male experts working in the field of scientific and educational research (8) from the Palestinian universities and (4) from the ministry of education. The researcher also used the grounded theory to analyze the qualitative data collected from the interview by encoding the data and scheduling them in four classifications. The first was represented by the conceptual obstacles related to the preparation of the researcher and his/her scientific ability and research skills, the second addressed the contextual obstacles related to the research topic, targeted sample from the research and other situations pertained to the research, the third showed the obstacles related to research methodology that was followed to solve the problem in question (underneath the research), In addition to last classification which was represented by the requirements of knowledge society. To achieve the second objective of the study, educational literature and global action framework were reviewed to determine the components needed to activate the role of educational research in building the knowledge society from this analytical review, a procedural framework has been reached which consist of two main components: knowledge and work, each component was divided into phases, the first component represented

the stages of knowledge requirements for building a knowledge society and the second one represented the work stages of educational research procedures. In the light of these result, the study recommended the following: For the council of scientific research in Palestine to create a joint database for educational research to develop the strategy of it which in turn will focus on the priorities of educational research and means of funding in order to reduce as possible as we can the repetition and to benefit in disseminating and generalizing knowledge, For the policymakers to use the result of educational research's in policymaking, and researchers to use the proposed action framework to make educational researches which is necessary to build the knowledge society.

Keywords: Educational research, obstacles to educational research, components of educational research, action framework, knowledge society

الملخص

هدفت الدراسة النوعية إلى الكشف عن معوقات البحث التربوي، وإلى اقتراح إطار إجرائي لتفعيل دور البحث التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة. استُخدم المنهج الظاهراتي التحليلي التطويري لتحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت المقابلة كأداة للكشف عن معوقات البحث التربوي ومتطلبات مجتمع المعرفة، ولأغراض الدراسة استخدمت الباحثة عينة قصدية تمثلت في مجموعة من الخبراء قوامها 12 خبيراً وخبيرة من العاملين في مجال البحث العلمي والتربوي (8) من الجامعات و(4) من وزارة التربية والتعليم العالي، كما استخدمت النظرية المجذرة لتحليل البيانات النوعية التي جُمعت من المقابلة عن طريق ترميز البيانات وجدولتها في أربعة تصنيفات، الأول تمثل في المعوقات المفاهيمية ذات العلاقة بإعداد الباحث وتمكنه العلمي ومهاراته البحثية، والثاني تناول معوقات سياقية ذات علاقة بموضوع البحث والفئة المستهدفة من البحث والمواقف البحثية، والثالث عبارة عن معوقات ذات علاقة بمنهجية البحث التي تُتبع لحل المشكلة قيد البحث، بالإضافة إلى التصنيف الأخير والذي تمثل في متطلبات مجتمع المعرفة، ولتحقيق الهدف الثاني من الدراسة تمت مراجعة الأدب التربوي وأطر إجرائية عالمية لتحديد مقومات البحث التربوي ومكونات الإطار الإجرائي اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة، من هذه المراجعة التحليلية تم التوصل إلى إطار إجرائي تكون من مكونين رئيسيين هما: المعرفة والعمل، قُسم كل مكون إلى مراحل، المكون الأول مثل مراحل المعرفة، والمكون الثاني مثل مراحل العمل، في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بما يأتي: للمجلس الأعلى للبحث العلمي في فلسطين بعمل قاعدة بيانات مشتركة للبحث التربوي لوضع إستراتيجية البحث التربوي التي بدورها ستركز على أولويات البحث التربوي وسبل تمويله ولتقلل ما أمكن من التكرار وتفيد في نشر المعرفة وتعميمها، ولصانعي السياسات بضرورة استخدام نتائج البحوث التربوية في رسم السياسات في المجالات الإنسانية والاجتماعية، ولكليات التربية والدراسات العليا باستخدام الإطار الإجرائي المقترح لإنتاج المعرفة التربوية اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: البحث التربوي، معوقات البحث التربوي، مقومات البحث التربوي، الإطار الإجرائي، مجتمع المعرفة.

1- مقدمة

يعد البحث العلمي بشكل عام والبحث التربوي بشكل خاص من أهم المصادر التي تسهم في حل المشكلات التربوية التي تواجه الميدان التربوي على صعيد المناهج التعليمية ونظريات التقويم التربوي وغيرها من المجالات، فالعمل على مواجهة هذه المشكلات يسهم بالضرورة في إضافة معرفة، أو تعديل طرق تدريس، أو تطبيق معرفة، أو إنتاج معرفة، كل هذا وغيره يحتاج إلى باحثين متمرسين مدركين لأهمية الدور المنوط بهم. وإيمانهم بما يقومون به دافع قوي للبحث والتحري بدقة عن فروضهم التي يحاولون دراستها بجدية، ويأتي هذا الإيمان عندما يدرك الباحث أن الدولة تستند لنتائج بحثه في صياغة سياساتها التربوية وفي تحسين نظامها وهيكلاتها سواء أكان ذلك في التعليم العام أم التعليم العالي، في كثير من الأحيان تم استخدام البحث للحصول على شهادة أو للترقية، وقل من استخدم الدراسات والبحوث لحل مشكلات تحتاج إلى حل. وقناعات الباحث بأن بحثه لن يستثمر في حل مشكلات النظام التربوي في الدولة جعله يمارس الطرق التقليدية، وأحياناً المتكررة في تنفيذ أبحاثه. ومما لا شك فيه أن الباحث التربوي في الوطن العربي أصبحت لديه توجهات لعمل أبحاث الهدف منها النشر في مجلة علمية لغتها الرئيسية هي اللغة الإنجليزية، وهذا يضعف الإنتاج المعرفي باللغة العربية ويضعف توسيع المعرفة وتطبيقها.

ينظر أكاديمياً للشخص الملحق ببرامج الدراسات العليا على أنه باحث وليس طالباً، في ضوء ذلك هناك افتراض بأن يسلك هذا الباحث سلوك المتحسس للمشكلات، الساعي لحلها بطرق علمية ممنهجة والمنتج للمعرفة، والمطبّق لها، ينظر لبحوثه على أنها مصدر من مصادر اتخاذ القرارات التربوية على مستوى النظام والدولة، حيث يعتبر البحث التربوي من البحوث الضرورية لرسم السياسات التربوية التي تعمل على بلورة شخصية المواطن ودوره الهام في تأسيس مجتمع المعرفة، والتنمية المستدامة، ويعتبر أداة فاعلة في تطوير أساليب التربية والنهوض بمستواها وزيادة كفاءتها، ومن المسلمات أيضاً أن يستخدم صانعو السياسات التربوية البحث التربوي لتوفير المعلومات التي تضمن صياغة السياسة التعليمية وفق أسس علمية تقلل من التهديدات التي قد تنجم عن اتخاذ سياسات غير مدروسة، والنظام التربوي يحتاج إلى البحث التربوي بأشكاله المختلفة كونه يسهم في تحديد مساراته، وفي دعم قراراته التربوية كافة، وفي رفد المجتمع بمعارف تربوية جديدة، وفي صياغة الأطر الإجرائية التي تسهم في تحقيق الأهداف التربوية وسياساتها. والبحث التربوي يمكنه الإسهام في بناء مجتمع المعرفة إذا توافرت له مجموعة مقومات منها ما يتعلق باستيعاب المعرفة التربوية من خلال التكوين العلمي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ومقومات أخرى تتعلق بإنتاج المعرفة التربوية بما يكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة، ومقومات تتعلق بتطبيق المعرفة التربوية من خلال ما توصل إليه البحث التربوي من نتائج في تطوير واقع الممارسات التربوية [1].

يُعد البحث العلمي من أهم متطلبات مجتمع المعرفة، فبعد أن أدركت الكثير من الأمم أن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها مرهونة بما تتجزه في مجال البحث العلمي، والبحث العلمي في هذه المجتمعات يجد دعماً من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة، كونه يُترجم إلى منتج استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يشهد البحث العلمي في عالمنا العربي الغزدهار المأمول إلا إذا تمت معالجة الخلل الكبير الذي لم يترك له أي فرصة ليصبح أحد أهم عوامل التنمية والتطوير [2].

ويعتبر أحرشواو [3] البحث العلمي أنه يمثل النواة الصلبة لسيرورة التربية، كما أنه يشكل ضمناً الشرط الحاسم لولوج مجتمع المعرفة، ويصعب بدونه انتاج المعرفة للزمة لبناء مجتمع المعرفة وتحقيق تنميته المستدامة. وفي تقرير المعرفة العربي 2014 [4] الذي حاول إسقاط حالة الحراك المعرفي العالمي على الواقع ظهر اتساع الفجوة إذا ما نظرنا إلى كل من مستوى التعليم، ونوعية التعلم، وحجم الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، إلى جانب كمّ براءات الاختراعات ونوعها، وحجم المشاركة المجتمعية، إضافة إلى التحول من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة، هذه الأمور تسهم معاً في منظومة متكاملة لبناء مجتمعات قائمة على المعرفة. ويعتبر التعليم العالي القائم على البحث العلمي الأساس للدخول إلى المجتمعات الجديدة المتحوّلة إلى الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة التي تحسن التنمية وترقى بالإنسان، كما يُعدّ البحث العلمي والتطوير والابتكار من السمات الأساسية التي تُميّز اقتصاديات البلدان المتقدّمة عن نظيراتها. لذا بات من الضروري في عصر الإنتاج المعرفي والعولمة الاهتمام بالبحث العلمي والتربوي، وجسر الفجوة بينه وبين تطبيقه في المجتمعات التي تسعى إلى أن تكون مجتمعات قائمة على المعرفة، فالبحث التربوي رافد مهمّ من روافد التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة، وفي دعم التعليم وإصلاحه.

2- إجراءات الدراسة

1.2 الإحساس بالمشكلة وتحديدها

يقع على عاتق الأكاديمي التربوي في الجامعات تحكيم الكثير من الدراسات والأبحاث وأدوات الدراسة، فيلاحظ تكرار فكرة البحث مع اختلافها في الفئة المستهدفة، أو غياب الفهم العميق للمشكلة. ويلاحظ من الندوات والمؤتمرات التي يتم حضورها أو المشاركة بها أن البحث التربوي بوضعه الحالي غير قادر على ممارسة دوره الحقيقي في توسيع المعرفة، وتطبيقها، أو في إنتاجها. والبحث التربوي بصورته الحالية وبطرق ممارسته قاصر عن القيام بدوره الحقيقي المتوقع منه بسبب مجموعة من المعوقات التي غيّبت مقومات البحث اللازمة لتكوين مجتمع المعرفة، حيث أن مجتمع المعرفة مجتمع متطور يعتمد على نظام تعليمي يتسم بالمرونة والمقدرة في اكتساب المعرفة، ويتميز بسمات، وخصائص عديدة أهمها: انفجار المعرفة وتوظيفها، التسارع في المعرفة وتدفعها، التطور في التكنولوجيا وتطبيقاتها، واستثمار الوقت، وتطوير البحث العلمي بجوانبه النظرية والتطبيقية، وتوفير مستلزمات البحث ودعمه، وزيادة توليد المعرفة، وتطبيق الجودة الشاملة وإتقان إدارتها [5]؛ [6].

إن أي مجتمع يسعى للوصول إلى مكانة مجتمع المعرفة عليه أن يحترم العلم والعلماء، وتوفير الأجواء المناسبة لهم والفرص المتاحة من أجل توليد وبناء الأفكار، وتنظيم القيم والمعرفة وصناعة الأفكار والمعلومات، كل ذلك من خلال التعليم الجامعي ومؤسسات التعليم الأخرى، ويتفق معظم الباحثين والتربويين على أن الجامعات يمكنها أن تسهم في بناء المعرفة لان لديها أجهزة متطورة ومناهج علمية معاصرة، وكفاءات إدارية وأكاديمية مواكبة للتطورات، فالجامعات اليوم لا تقاس بالأرقام القياسية المتمثلة بأعداد الطلبة والمدرسين والمباني الفخمة وإنما تقاس بأعداد الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والدراسات التي تساهم في تنمية المجتمع أصبحت وظيفة إنتاج المعرفة والبحث مهمة أساسية تنصدر قائمة أولويات الجامعات كمجتمعات معرفة، تُركز على أهمية اكتساب المعرفة والمهارات المؤدية إلى إنتاج المعرفة، وبذلك تظهر أهمية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في نقل وتوليد وتطبيق المعرفة، كما انها تمثل المجال الطبيعي لنشأة وتكوين المعارف والقدرات المتقدمة في مجالات النشاط المجتمعي، لكن هناك بعض التحديات التي تواجه الجامعة في مجتمع المعرفة، منها أن حصة الجامعات العربية فيما يُنفق على البحث العلمي لا تتجاوز 30% وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بما تنفقه دول متقدمة مقابل خدماتها البحثية [7]؛ [2]، يواجه البحث التربوي العديد من المعوقات التي تؤثر على تحقيق أهدافه، وتضعف من إسهاماته في بناء مجتمع المعرفة، وبذلك ترى الباحثة أن البحث العلمي والتربوي له دور أساسي في تنمية مجتمعات المعرفة وبنائها، ومن هنا فإن مشكلة البحث قد تحددت في الكشف عن معوقات البحث التربوي بصورته الحالية، وعن متطلبات بناء مجتمع المعرفة، وسبل تفعيلها لبناء مجتمع معرفي.

2.2 أسئلة البحث

1. ما معوقات البحث التربوي بصورته الحالية؟
2. ما متطلبات بناء مجتمع المعرفة؟
3. ما الإطار الإجرائي المقترح لتفعيل دور البحث التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة؟

3.2 أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى استقراء الأدبيات الخاصة بالبحث التربوي ومجتمع المعرفة بالإضافة إلى:

1. الكشف عن المعوقات التي تواجه البحث التربوي وتضعف من إسهاماته في بناء مجتمع المعرفة.
2. الكشف عن متطلبات بناء مجتمع المعرفة.
3. تطوير إطار إجرائي مقترح لتفعيل البحث التربوي في ضوء تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.

4.2 أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية البحث التربوي الذي يعتبر أحد أركان التطور العلمي، وأهم مصدر لصنع القرارات التربوية ورسم السياسات التعليمية، كما أنها:

1. تفيد الدراسة الحالية مراكز البحث العلمي من خلال تقديم إطار إجرائي لتفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة.
2. تقدم للباحث التربوي أهم مقومات البحث التربوي، وأبرز الممارسات البحثية التي عليه إتقانها لتحسين مخرجات البحث التربوي.
3. تسلط الضوء على دور البحث التربوي كأهم الأسس التي تسهم في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

5.2 حدود البحث

الحدود الموضوعية: تتحدد نتائج هذه الدراسة جزئياً أو كلياً بأداة المقابلة المطبقة مع الخبراء بالإضافة إلى الإجراءات المستخدمة لتحليل البيانات النوعية، كما انها اقتصرت على تقديم إطار إجرائي لتفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة في ضوء معوقات البحث العلمي والتربوي ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة كما يراها 12 خبير تربوي فلسطيني.

الحدود البشرية: تم تطبيق ادوات البحث على مجموعة من الخبراء (8) من الجامعات و(4) من وزارة التربية والتعليم العالي.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الفصل الثاني من العام الدراسي 2016/2017

6.2 مصطلحات البحث

البحث التربوي: يعرفه إبراهيم وأبو زيد [8] جهود مخططة تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة أو إضافة معرفة تربوية جديدة تبين أفضل الطرق لتطبيق الأفكار والنظريات في المجال التربوي، وتعرفه الباحثة إجرائياً: هذا النوع من البحوث الذي يُطبَّق في الميدان التربوي من قبل الأكاديمين وطلبة الدراسات العليا في الجامعات.

معوقات البحث التربوي: يعرفه موسى [2] أنه المشكلات التي تقلل من تأثير البحث التربوي على مجتمعات المعرفة في المجالين النظري والتطبيقي. وتعرفه الباحثة إجرائياً: مجموعة التحديات التي يتم التوصل إليها من مقابلة مجموعة الخبراء التربويين وتواجه تطبيق البحث التربوي في فلسطين.

متطلبات مجتمع المعرفة: يعرفها نصار [1] بأنها القواعد التي تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء ويعد البحث التربوي أحد هذه المتطلبات. وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه مجموعة من الشروط التي تساهم في بناء مجتمع المعرفة في فلسطين ويتم استخلاصها من مقابلة مجموعة الخبراء التربويين وتدعم استخدام نتائج البحوث التربوية المطبقة في فلسطين.

مجتمع المعرفة: يعرف مجتمع المعرفة من منظور التنمية الإنسانية بأنه المجتمع الذي يمتلك القدرة على تحديد المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتحويلها ونشرها واستعمالها، من أجل خلق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية وتطبيقها وفق رؤية واضحة للمجتمع [9]، وتعرفه الباحثة إجرائياً أنه المجتمع المنظم للمعرفة والقادر على إيجاد آليات فعالة ومنطقية للإفادة من المعرفة والمعلومات والإنسان والتكنولوجيا كمدخلات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين.

الإطار الإجرائي: يعرفه Provincial Health Services Authority [10] انه الخطة التي تحول المعرفة إلى إجراءات، هو المخطط الذي يستخدم لتحويل النظرية إلى ممارسة، ويتكون من مكونين رئيسيين هما هرم المعرفة ودورة الممارسة.

3- الخلفية النظرية والدراسات السابقة

يستعرض هذا البند الخلفية النظرية والدراسات السابقة للبحث التربوي ومقوماته ومجتمع المعرفة ومتطلبات بنائه وفيما يأتي عرضاً مبسطاً لكل منها:

1.3 البحث التربوي

يُعدّ البحث التربوي بدراسة متغيرات مرتبطة بالسلوك الإنساني، وتزداد هذه المتغيرات تعقيداً وتركيباً بزيادة نوع السلوك المنوي دراسته وتشعبه وارتباطاته وعلاقاته وتداخلاته، وهذا التعقيد يجعل من الصعب السيطرة عليها وضبطها، فطبيعة البحث التربوي ليست طبيعة خطية بسيطة بل ذات طبيعة مركبة ومتشعبة تحتاج إلى خبرة في ممارسة البحث التربوي، والبحث في الممارسة التربوية يساعد في تقوية البحث التربوي من جهة ويسمح للباحث أن يستمر بتفسير هذه الممارسات ومحاولة فهمها من جهة أخرى. في الدول التي تستفيد من نتائج البحث التربوي وتستخدم مخرجاته كمدخلات لتحديد السياسة التعليمية وصياغتها وفق أسس ومعايير علمية، تُزود متخذي القرارات ومن يقومون برسم السياسات التربوية برؤية شاملة ونظرة مستقبلية للقضايا والأولويات التربوية، ومن ثم توجيه الممارسة التربوية نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وإصلاح النظام التعليمي، وإيجاد حلول علمية لمشكلات الواقع التربوي. بينما يواجه البحث التربوي في الوطن العربي بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص العديد من المعوقات التي تؤثر في تحقيق أهدافه، وتضعف إسهاماته في إنتاج المعرفة، وقد تعددت هذه المعوقات، فمنها معوقات سياقية وأخرى مفاهيمية، ومنها معوقات منهجية وأخرى مالية، كما اختلفت مصادر هذه المعوقات، فمنها بسبب الباحث نفسه، وأخرى بسبب الجامعة، وثالثة بسبب

ميدان البحث، إضافة إلى السياسات البحثية الموجهة للبحث العلمي، الذي أدى بدوره إلى ضعف حركة النشاط البحثي في المجالات كافة، وغياب السياسة البحثية الموجهة لعمل البحوث مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية، ومن ثم الانتشغال بالجوانب الأكاديمية والبعد عن المشكلات التربوية الواقعية (بتصرف).

يعتبر البحث التربوي استقصاء علمياً ممنهجاً ومنظماً لموضوع تربوي محدد بهدف التوصل إلى معلومات ومعارف وعلاقات جديدة، أو للتحقق من المعلومات والمعارف والعلاقات الموجودة باستخدام مناهج بحثية مختلفة تناسب موضوع البحث، وإمكانيات الباحث وسياق البحث، وبين فلية والزكي [11] في معجم المصطلحات التربوية أن البحث التربوي عبارة عن خطوات علمية منظمة ودقيقة قائمة على التحري والدراسة المتأنية بهدف اكتشاف أو وضع أسس أو حل مشكلات في مجال التربية والتعليم.

ويرى البيلاوي [12] أن البحث التربوي نشاط هادف يقوم على مسلمات فلسفية ينتج عنها بالضرورة توجه الباحث إلى فهم الممارسات التربوية داخل حجرة الدراسة، وهذه الرؤية تحدد مجال العلاقات التي يشملها البحث وطبيعتها، وتحدد الطريقة التي ينظر الباحث من خلالها إلى مهمة التغيير في المدرسة ووجهة التغيير وحدوثه.

ويوضح إبراهيم وأبو زيد [8] أن للبحث التربوي جهوداً مخططة منظمة تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة، أو إضافة معرفة تربوية جديدة، أو تبين أفضل الطرق لتطبيق الأفكار والنظريات في الميدان التربوي، التي تعتمد على الأسلوب العلمي في التفكير.

في ضوء التعريفات السابقة يعرف البحث التربوي بأنه ذلك الجهد المنظم الذي يمارسه الباحث وفق خطوات معينة للوصول إلى نتائج تخدم قطاع التربية والتعليم، وتسهم في اتساع المعرفة وإنتاجها، كما قد يوفر البحث التربوي الممارس أنموذجاً يحتذى به في سياقات مشابهة.

ويعرض نصار [1] أبرز مقومات البحث التربوي التي توصلت إليها دراسته، والتي توزعت على المجالات الآتية:

1.1.3 مقومات البحث التربوي المتعلقة باستيعاب المعرفة التربوية وتظهر بإعداد وتكوين الباحث، من أبرزها:

- ✓ استيعاب التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال البنى والنظم التربوية في مجتمع المعرفة.
- ✓ فهم معنى المفاهيم التربوية المستحدثة في مجتمع المعرفة (مثل: عمال المعرفة، ومجتمع التعلم، والمعرفة التشاركية ورأس المال الفكري وغيرها).
- ✓ الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولي في مجال البحث التربوي (مثل: التدويل، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة، والكراسي البحثية وغيرها).

✓ اكتساب مهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي بإقامة علاقات علمية مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية.

✓ إتقان إحدى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة.

✓ اكتساب مهارات التعامل مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال البحث التربوي.

✓ إتقان مهارات استخدام المنهجيات البحثية الحديثة في مجال البحث التربوي.

✓ التمسك بأخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية.

✓ المهارة في التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة المتضمنة في المكتبات (الورقية والالكترونية).

✓ التمكن من مهارات الإحصاء التربوي واستخدام البرامج الإحصائية المختلفة.

2.1.3 مقومات البحث التربوي المتعلقة بإنتاج المعرفة التربوية من خلال البحث العلمي، من أبرزها:

✓ الاهتمام بمعالجة القضايا والموضوعات التربوية التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة.

✓ تشجيع النشر العلمي على المستوى الدولي باعتباره مقوماً لدعم إنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة.

✓ الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تسهيل نشر المعرفة التربوية والحصول عليها.

✓ إقرار معايير علمية توجه الباحثين إلى التجديد في البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة.

✓ تأسيس حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية، وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة.

✓ تكوين المختبرات البحثية التعاونية التي تشجع المشاركة في إنتاج المعرفة التربوية على جميع المستويات (المحلية والإقليمية والدولية).

✓ الربط بين البحوث الأساسية والتطبيقية لبناء قدرة على الإبداع والتجديد في منظومة المعرفة التربوية.

✓ مواكبة الموضوعات والقضايا البحثية للاتجاهات التربوية الحديثة في مجال التخصص التربوي.

✓ تشجيع البحوث البينية بين التخصصات التربوية لتحقيق التكامل في إنتاج المعرفة التربوية.

✓ استخدام مدخل الدراسات المستقبلية لاستشراف مستقبل بعض جوانب العملية التربوية في مجتمع المعرفة.

✓ الاستعانة بمدخل حديثة في تحديد كفاءة النظم التربوية وتطويرها لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.

✓ الموازنة بين الأصالة التي تمثلها القيم الأساسية للمجتمع والتجديد والمعاصرة في إنتاج المعرفة التربوية في مجتمع المعرفة.

3.1.3 مقومات البحث التربوي المتعلقة بتطبيق المعرفة التربوية التي تسهم في تطوير الممارسة التربوية، ومنها:

- ✓ توظيف المعرفة التي توصل إليها البحث التربوي في تطوير واقع الممارسات التربوية وفق خطط واضحة.
- ✓ وجود معايير علمية يلتزم بها الباحث لتحقيق الارتباط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسات التربوية.
- ✓ تحقيق التكامل في معالجة قضايا الواقع التربوي من خلال بحوث التخصصات التربوية المتداخلة.
- ✓ تشجيع البحوث التربوية الموجهة التي تعالج قضايا تربوية يطلبها القائمون على العملية التعليمية.
- ✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التربوية.
- ✓ نشر ثقافة المعرفة التربوية التي توصل إليها البحث التربوي بين العاملين في مجال التعليم كافة.
- ✓ الاهتمام بالبحوث التربوية التطبيقية التي تستهدف إصلاح الواقع التربوي وتجديده.
- ✓ التنسيق والتعاون بين الباحثين في مجال التربية والقائمين على العملية التعليمية.
- ✓ توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية.
- ✓ تكوين اتجاهات إيجابية لدى القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوي.
- ✓ عمل مستخلصات مبسطة لنتائج البحوث التربوية تكون سهلة الفهم من جانب العاملين في التعليم.
- ✓ المراجعة، والتقويم المستمر للبحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوي.

2.3 مجتمع المعرفة

يعتبر مجتمع المعرفة هو النتاج الذي يفرزه عمل الباحثين والأكاديميين والعلماء على المعرفة في مجالاتها المختلفة، موظفين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث، ومن تعريفات مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يمتلك قدرة عالية على التنظيم والإدارة والتحكم في الموارد المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها، إلى جانب الاهتمام بالموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي [13].

وعرفته اليونيسكو [9] من منظور التنمية الإنسانية بأنه المجتمع الذي يمتلك القدرة على تحديد المعلومات وإنتاجها ومعالجتها ونشرها، من أجل توسيع المعرفة وتطبيقها لخدمة التنمية الإنسانية.

ويُعرّف مجتمع المعرفة من منظور مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة، وتوفير بيئة تقنية المعلومات المناسبة لتفعيلها، ومن ثم إنتاج المعرفة وتصنيفها ونشرها باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال [14]؛ [15].

ويعرّف أبو السميد [16] مجتمع المعرفة من منظور إدارة المعرفة بأنه المجتمع الذي يقوم بعمليات إدارة المعرفة من حيث الإنتاج والتوظيف والنشر والتطبيق في جميع مجالات الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والتربوية.

كما وردت تعريفات مختلفة لمجتمع المعرفة في كتاب Avison, D., & others [17] منها أنه المجتمع الذي تعتبر فيه المعارف والمعلومات المدخل الأكبر في جميع جوانب أنشطة الإنسان، بينما يعتبر مجتمع المعرفة هو المخرج المستهدف. تعتبر قطاعات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الموارد البشرية المدخلات الأساسية لبناء مجتمع المعرفة. حيث يتكون قطاع المعرفة من إنتاج المعرفة، وإدارة المعرفة، وقياس المعرفة، والبنية التحتية للمعرفة، ووسائط المعرفة، وطرق الوصول للمعرفة، ويتكون قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات، في حين يتكون قطاع الموارد البشرية من الأنشطة البشرية كافة، سواء أكانت تربوية أم تدريبية ومهارية.

ويعرّف مجتمع المعرفة أيضاً بأنه المجتمع القائم على الإنتاج، ما يعني أن المعرفة والمعلومات أصبحتا أهم منتج اقتصادي. وفي المجتمعات المتقدمة اقتصادياً تم إدخال الاقتصاد علي قطاع الخدمات مثل التعليم والتمويل وتكنولوجيا المعلومات، وأصبحت هذه القطاعات ذات نتاج اقتصادي، هذا بالإضافة إلى اعتبار مجتمع المعرفة هو منظم الإنتاج المعرفي، مثلاً المجتمع الزراعي هو منظم الإنتاج الزراعي، وتعتبره الدول المتقدمة من المجتمعات المعرفة لارتباط ذلك بالنجاح الاقتصادي الذي حققه عن طريق تحويل المعلومات والمعارف إلى منتج اقتصادي وتسويقه بطريقة فعالة [18].

كما يعرفه العوض [19] بأنه المجتمع الذي تحركه التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتُعد المعرفة فيه مطلباً أولياً، ويمتاز بتبلور طبقة جديدة من المشتغلين بمجالات إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها، كما أنه يهتم بإعطاء قيمة اقتصادية للمعرفة.

كما ذكر Lorraine M. & others [20] أنه بعد مرور 20 عاماً على إنشاء مجلة الممارسة المجتمعية (CPJ) استمرت الممارسة المجتمعية بالتطور والنمو لمواجهة العولمة الرأسمالية، والليبرالية، والتحديات الاقتصادية، والصراع العالمي المتزايد. بالإضافة لما سبق فإن نقاط تركيز المجلة أيضاً على التخطيط والصحة العامة، حيث طور كل من هذه الحقول طرقاً للعمل مثل التسويق المجتمعي، ونظم المعلومات الجغرافية (الخرائط)، وبإضافة الأبحاث التشاركية ذات العلاقة بالأهداف الشاملة للتغيير المجتمعي، أصبحت أكثر تكاملية وأكثر عالمية من خلال التركيز على التشبيك العالمي بين مجموعات البحث ذات الأهداف العامة (سياسات، إجراءات، أبحاث، تعاون مشترك) بالإضافة إلى الممارسات الكبرى في مجتمعات العمل وفي مجتمعات تقويم الممارسة التي سلطت الضوء على الأولويات في مجال عمل المجلة. في هذا السياق لا يزال البحث التربوي في المنطقة العربية، يحاول الاستفادة من الإنجازات العلمية ومن التطبيقات في تحسين الممارسات التربوية داخل المدرسة والمديرية والوزارة بالإضافة

إلى الأسرة، ولدى صناعات السياسات التعليمية، وتستخدم نتائج البحث التربوي في صنع السياسات التعليمية، وصياغة قراراتها، ووضع البدائل لحل المشكلات التربوية التي يعجز بها الميدان التربوي، للأسباب السابقة أصبح البحث التربوي ضرورة لا غنى عنها لفهم الظاهرة التربوية موضع الدراسة، بهدف توسيع المعرفة التربوية، وإنتاجها، وتطبيقها، ونشرها كأساس لتكوين مجتمع المعرفة، ولفهم الدور الذي يمارسه البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة.

ويحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [21] بعض متطلبات مجتمع المعرفة التي تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء، وردت في تقرير التنمية الإنسانية العربية

✓ تشجيع حرية الرأي والتعبير، كونها تسهم في فتح أبواب الإبداع، والابتكار، والتطوير المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة.
✓ رفع جودة التعلم والتعليم في مراحل التعليم جميعها، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي، والتعليم المستمر مدى الحياة.

✓ بناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير في النشاطات المجتمعية كلاًها، من خلال تشجيع البحث الأساسي.
✓ إنتاج المعرفة في البنية التربوية والاجتماعية والاقتصادية.
✓ تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى، من خلال حفز التعريب والترجمة، وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

3.3 الدراسات السابقة ذات الصلة

هدفت دراسة حيدر [22] إلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي، والتعرف على المتطلبات الواجب على مؤسسات التعليم في الوطن العربي استيفاؤها للإسهام في بناء مجتمع المعرفة؛ وبينت نتائجها أن التعميم أحد أهم العوامل في بناء مجتمع المعرفة. ووضعت عدداً من المقترحات لمؤسسات التعليم لإعداد المتعلمين لمجتمع المعرفة، منها: تقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة معينة، وتقديم برامج أكاديمية تخصصية مكثفة، والتطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعلم والتعليم، والتركيز على نواتج التعلم لضمان إعداد خريجين قادرين على المنافسة عالمياً، وكذلك لاتخاذ آليات ضمان الجودة لتقديم خدمات تعلم عالية المستوى تضمن لخريجها المنافسة عالمياً.

هدفت دراسة الملا [23] إلى تحديد المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي، وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، وتقديم أنسب الحلول لها. تكونت عينة الدراسة من 65 عضواً من بين أعضاء هيئة التدريس في كليات

التربية بالوطن العربي ممن نشروا أبحاثاً علمية في مجلة العلوم التربوية والنفسية بكلية التربية في جامعة البحرين خلال الفترة من 2001 إلى 2006م. ولجمع البيانات قام الباحث باستخدام استبانة، بينت نتائج الدراسة أن أكثر المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب هي المعوقات المادية، حيث جاءت في المرتبة الأولى، وتليها المعوقات الإدارية في المرتبة الثانية، والمعوقات المنهجية في المرتبة الثالثة، وأخيراً المعوقات الذاتية/الشخصية في المرتبة الرابعة، كما جاء المقترح المتعلق بزيادة الدعم المادي لأنشطة البحث العلمي في المرتبة الأولى ضمن الحلول المقترحة لحل المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب.

أما دراسة المحمدي [24] فهدفت إلى التعرف على مجتمع المعرفة وخصائصه ومتطلباته، وإلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم العالي، ومدى وفاء التعليم الجامعي لمتطلبات تحقيق مجتمع المعرفة، ومن ثم وضع تصور مقترح لدور الجامعة بمصر لتحقيق مجتمع المعرفة. تم استخدام المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والعلوم والزراعة والشريعة والحقوق بجامعة الأزهر، وعين شمس، والمنصورة وأسيوط، بلغ عددهم (303) أعضاء، ومن أبرز نتائج الدراسة: أن التأسيس الحقيقي لمجتمع المعرفة يعد مدخلاً للنهضة في القرن الحادي والعشرين؛ كما أكدت على دور الساسة والمخططين لتهيئة المنظومة الجامعية للتحويل إلى إقامة مجتمع المعرفة. ووضعت الدراسة تصوراً مقترحاً لأهم الأدوار التي يتعين على الجامعة القيام بها في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

وحددت دراسة الخليلي [25] التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، منها: ضعف الإعداد العلمي للباحثين في كليات التربية، وقلة الوقت المخصص للبحث العلمي، والضغط على الباحث في متطلبات الترقية، وقلة البحوث التي تواكب المستجدات في المسيرة البحثية العالمية، وقلة الحوافز المشجعة على البحث، وغياب المساءلة عن التقصير في البحث. وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتشدد في معايير قبول الطلبة في برنامجي الماجستير والدكتوراه، والعمل على دعم البحث العلمي برفع مخصصاته المالية في الميزانية العامة للدولة.

وأشار العنزي [26] في دراسته التي جاءت للكشف عن معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، مستهدفاً 160 عضو من أعضاء هيئة التدريس في جميع الجامعات السعودية الناشئة وبجميع التخصصات العلمية والإنسانية، وأظهرت نتائج الدراسة أن معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة (الأكاديمية، والاقتصادية، والاجتماعية والإدارية) حظيت بدرجة متوسطة لجميع مجالات الدراسة، وأظهرت كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، في معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، تعزى إلى متغيرات الجنس والتخصص الأكاديمي لعضو هيئة

التدريس، وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تفيد واضعي سياسة التعليم العالي والتخطيط الاستراتيجي في السعودية ورفع كفاءة البحث العلمي والحد من معوقاته.

وهدفت دراسة الموسوي [27] إلى بناء معايير لتقويم المنهجية المتبعة في إعداد البحث التربوي، وبناء مؤشرات أداءية لكل منها، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطورت قائمة بمعايير تقويم منهجية البحث التربوي، وذلك ضمن خمسة مجالات أساسية هي: مشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث، وعرض النتائج ومناقشتها، والمقترحات والتوصيات، حيث تضمنت القائمة 25 مؤشراً أدائياً يمكن من خلالها الحكم على درجة تحقق المعايير المذكورة في البحث التربوي، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوظيف هذه المعايير عند تقويم البحوث التربوية المقدمة للنشر في المجالات الأكاديمية.

وهدفت دراسة شناعة والطراونة [28] إلى اقتراح رؤية تربوية لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، من خلال الكشف عن درجة مواءمة التعليم الجامعي الحالي في الجامعات الأردنية لمتطلبات مجتمع المعرفة. تكونت عينة الدراسة من (169) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، أظهرت نتائج الدراسة درجة متوسطة لجميع مجالات أداة الدراسة التي تكونت من (40) فقرة. وفي ضوء هذه النتائج تم اقتراح رؤية تربوية لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الرؤية التربوية المقترحة لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة في الجامعات الأردنية، والجامعات العربية.

وهدفت دراسة المدادحة وآخرون [29] إلى تقديم صورة متكاملة لدور الجامعات الحكومية الأردنية في بناء مجتمع المعرفة وتنميته، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات من (160) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء في الأردن. ومن أهم نتائج الدراسة: أن دور الجامعات الحكومية في الأردن لم يعد قاصراً على أدوارها التقليدية، بل تعداها إلى خدمة أهداف التنمية الشاملة من خلال بناء مجتمع المعرفة، غير أن هذا الدور ما زال محدوداً. كما أظهرت النتائج بطء الجامعات الحكومية في الأردن في توظيف تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في مجال التدريس، وضرورة بناء الشراكات الأكاديمية.

وفي دراسة بعنوان نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي ودرجة إسهامها في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية، أجرتها عمر والحربي [30]، هدفت إلى تحديد درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس؛ ومعرفة الاختلاف في استجابات عينة الدراسة

وفقاً لمتغيري الجنس والجامعة. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة الالكترونية كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق الأبعاد التسعة المحددة كمتطلبات لتحقيق مجتمع المعرفة جاء بدرجة متوسطة ومتفاوتة تبعاً لقيم متوسطاتها؛ حيث جاء بُعد تحسين وتطوير التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مقدمة الأبعاد من حيث إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيقه، ويأتي دعم البحث العلمي في آخر هذه الأبعاد، كما كشفت الدراسة عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تقدير درجة الإسهام تبعاً لمتغيري الجنس والجامعة.

كما قام Booth & others [31] بدراسة تحليلية هدفت إلى معرفة مدى استخدام الإطار الإجرائي في الممارسة، والكيفية التي يستخدم بها، استخدمت المنهج التحليلي للاقتباسات والمراجعة الممنهجة للدراسات التي تطبق الإطار على مشاريع التنفيذ، وأسفرت النتائج عن فحص 1057 عنواناً وملخصاً لأبحاث تربوية و1787 اقتباساً أن هناك 146 من الإطارات تستخدم بطرق متفاوتة وعشر دراسات كان إطار التكامل بين المعرفة والإجراء جزءاً لا يتجزأ من تصميم الأنشطة والتنفيذ والتقييم، أي أن استخدام الإطار يتراوح بين إسناد بسيط عن طريق مرجع، أو لتقديم مساهمة فكرية، أو جزء من ترجمة المعرفة، كما يوجد توجيه نحو استخدام الإطار كنوع من الحكمة لتحقيق النظرية، فهناك تشجيع لاستخدام النظريات والأطر والنماذج إلا أن تطبيقها أقل وضوحاً في الممارسة العملية، وهذا يوحي بصعوبة عمل بحوث أولية لاستكشاف القيمة الفعلية لتوظيف الإطار الإجرائي أو الأدوات الأخرى.

وهدفت دراسة Newman & others [32] إلى فحص نظرية المجتمعين (Two-Communities Theory) التي تقول إن مجتمع الأكاديميين ومجتمع صناع السياسة منفصلان، وأن لكل منهما لغته وقيمه وأنظمتها المتميزة، استخدم الباحث دراسة استقصائية شملت 2000 موظف من السياسيين، 126 مقابلة معمقة مع موظفي الخدمة العامة في استراليا، وجاءت النتائج لتثبت أن نظرية المجتمعين غير دقيقة، حيث جاءت النتائج لتبين وبشكل واقعي أن هناك مجموعة من التفاعلات بين السياسة والأوساط الأكاديمية، وأن هناك بعض الأفراد يقدرون البحوث الأكاديمية ويستخدمونها أكثر من غيرهم، علاوة على ذلك تبيين أن هذه العلاقة معقدة بسبب الانقسام الداخلي بين السياسيين وعلماء الاجتماع.

4- المنهجية

اعتمد هذا البحث المنهج النوعي التحليلي التطويري، مستخدماً المنحى الظاهراتي الكيفي لاستقراء النتائج من البيانات الواردة من المقابلات ونتائج تحليل الوثائق والدراسات والتقارير ذات العلاقة بالبحث التربوي ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة، للإجابة على أسئلتها استخدمت المقابلة المعمقة للكشف عن معوقات البحث التربوي ومتطلبات تفعيله في بناء مجتمع المعرفة، تطويرية

حيث سعت إلى اقتراح إطار إجرائي لتوظيف نتائج البحث التربوي في توسيع معرفه وتطبيقها وإنتاجها، جمعت البيانات النوعية من المقابلة التي نفذت مع عينة قصدية من الخبراء قوامها (12) خبيراً توزعت كما يأتي: (3) عمداء و(3) أعضاء هيئة تدريس من كليات التربية، 2 عمداء البحث العلمي في أربع جامعات فلسطينية، و(4) خبراء في وزارة التربية والتعليم العالي، حيث استخدم منهج البحث النوعي لكي يوفر بيانات تفصيلية عميقة ومفيدة تسهم في الإجابة عن أسئلة البحث [33]. واستخدمت النظرية المجدرة *Grounded Theory* لتحليل البيانات النوعية من خلال ترميزها وتبويبها وتصنيفها الى موضوعات كل موضوع من هذه الموضوعات مثل أحد مجالات المعوقات، ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة وتساعد هذه الطريقة بتطوير تحليلات تفسيرية لاستجابات الخبراء والأدب التربوي.

1.4 جمع البيانات وتحليلها

أعدت الأسئلة وكتبت في صحيفة المقابلة بعد مقدمة قصيرة عن موضوع البحث، تكونت المقابلة من ثلاثة أسئلة هي:

(1) ما المعوقات التي حالت دون إسهام البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة؟ (2) ما متطلبات بناء مجتمع المعرفة؟ (3) ما الاقتراحات التي تسهم في تفعيل دور البحث التربوي لبناء مجتمع المعرفة؟ تم تطبيق المقابلة مع العينة المكونة من 12 خبيراً وخبيرة، وفي ضوء أسئلة البحث اتبعت طريقة Braun, V. & Clarke, V. [34] في تحليل البيانات، حيث فُرئت أكثر من مرة، ثم رُمزت البيانات ترميزاً أولياً، تم ترميز البيانات باستخدام كلمة، عبارة، وصف، وإعادة القراءة والتأكد من دقة الترميز، تصنيف العبارات، بشكل يساعد على تجميع ذات الترميز المتشابه في موضوعات ثم دَوّنت محاور رئيسة لتجميع البيانات المتشابهة في مجموعات تلائم أسئلة البحث والتعريفات الإجرائية، وشُطِّبت البيانات غير المفيدة، والجدول رقم (1) يوضح عمليتي ترميز البيانات وتصنيفها، والمحاور التي جُمعت فيها:

جدول (1): ترميز بيانات مقابلة (12) خبيراً وتصنيفها

الاستجابات	اجابات المبحوث	الترميز	إجابات المبحوث	الترميز	اجابات المبحوث	الترميز
1	✓ عدم وجود تغيير أو تجديد في أنظمة التعليم العالي في البحث العلمي ✓ قلة التنوع في مجالات البحث التربوية وفي الموضوعات المتناولة ✓ اعتماد الباحثين على خبراتهم في اختيار المشكلة ما يؤدي إلى الالتفات إلى متطلبات مجتمع المعرفة ✓ ضعف كفاءة بعض الأكاديميين وبعض التربويين في المدارس ✓ قلة اطلاع مجتمع الممارسة على البحث	فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية	✓ ضعف التعاون بين الأكاديميين والجامعات ✓ غياب الرغبة عند الأكاديميين للتواصل مع المدارس البحث التربوي على الإنسان ومع الإنسان ✓ نتائج البحث التربوية أحياناً مختلفة من بحث لبحث. ✓ وجود فجوة بين النظرية والتطبيق ✓ نتائج البحث لا يتم تحويلها إلى ممارسات ✓ منهجية البحث المتبعة في معظمها وصفية أو تجريبية الجامعات لا تقوم بدورها كما يجب اتجاه البحث	بحوث تشاركية البحث التربوي اختلاف نتائج البحث باختلاف السياق البحوث في التخصصات المختلفة	✓ غياب الدعم المادي ✓ النظرة للبحوث التربوية أنها أقل أهمية ✓ إجراء البحوث بهدف الترقية لا بهدف حل مشكلات حقيقية ✓ قلة التمويل لمشاريع البحوث التربوية ✓ قلة نشر البحوث ✓ لا توجد قاعدة بيانات بحثية عربية ✓ قلة التسهيلات المقدمة من الجامعات للباحثين ✓ حضور المؤتمرات ✓ غياب قاعدة بيانات بحثية عالمية. ✓ غياب التنسيق بين المجتمع والجامعة في الموضوعات البحثية	الدعم المالي هدف البحث قاعدة بيانات بحثية عربية الاطلاع على أبحاث عالمية فجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات
2	✓ غياب معايير علمية يلتزم بها الباحث لتحقيق الارتباط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسات التربوية. ✓ ضعف التكامل في معالجة قضايا الواقع التربوي من خلال بحوث التخصصات التربوية المتداخلة. ✓ سوء نشر ثقافة المعرفة التربوية التي توصل إليها البحث التربوي. ✓ قلة الموازنة بين القيم الأساسية للمجتمع والتجديد في إنتاج المعرفة التربوية.	فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية ثقافة المعرفة النظرية منظومة المعرفة مهارات الإحصاء التربوي	✓ عدم استيعاب التطورات المتلاحقة في مجال النظم التربوية في مجتمع المعرفة. ✓ قلة مهارات في التواصل العلمي على المستوى الدولي ✓ ضعف في اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة ✓ عدم الربط بين البحوث الأساسية والتطبيقية.	بحوث تشاركية البحث التربوي اختلاف نتائج البحث باختلاف السياق البحوث في التخصصات المختلفة مواكبة التطورات مهارات لغة البحث	✓ قلة تشجيع النشر العلمي على المستوى الدولي باعتباره مقوماً لدعم إنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة. ✓ لا توجد معايير علمية توجه الباحثين إلى التجديد في البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة. ✓ ندرة تأسيس حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة.	النشر العلمي الربط بين أنواع البحوث فجوة بين مجتمعي الباحثين وصانعي السياسات حاضنات المعرفة
3	✓ ضعف الإعداد العلمي للباحثين ✓ وجود خلل واضح بين الجهات المستفيدة والباحثين، فكثيراً ما يلجأ صناع القرار في مجال التعليم إلى الاعتماد على خبراتهم أو على ضغوط سياسية إلى اتخاذ قرارات أو حل مشكلات دون طلب على البحوث التربوية ✓ اعتماد الباحث على خبراته أو تصوراته في تحديد مشكلات تربوية لإجراء بحوث ✓ التواصل والفاعل الحقيقي بين المسؤولين التنفيذيين في مجال التعليم من ناحية، وبين جماعة الباحثين من ناحية ثانية.	فهم واستيعاب للمعرفة قناعات بالمعرفة خبرات بحثية هدف البحث أخلاقيات الباحث	✓ غياب البيئة الثقافية المشجعة على البحث التربوي ✓ صعوبة ضبط المتغيرات البحثية ✓ قلة تعاون عينات البحث مع الباحثين ✓ سيادة منهج بحثي واحد في مجال البحوث التربوية، ✓ تعقد المشكلات التربوية التي لا يمكن اقتطاعها كمفردة مستقلة عن سياقها الكلي. ✓ الاعتماد على الاستبانة لاستطلاع الرأي من عينة محدودة، يضعف النتائج ✓ قلة التنوع في مجال البحوث التربوية.	البيئة المشجعة على البحث متغيرات البحث التربوي المنهج البحثي السائد أدوات البحث التنوع موضوعات تقليدية ميادين بحثية جديدة	✓ الأعباء التدريسية والضغط الاجتماعي والأسرية على الأكاديمي ✓ الضغوط على الباحث في متطلبات الترقية لإنجاز بحوث فردية ✓ قلة الحوافز المشجعة على البحث ✓ غياب المساهلة عن التقصير في البحث ✓ قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي ✓ قلة توفر المجالات العلمية العربية المحكمة ✓ تحديات تتصل بالسياسات البحثية الموجهة للبحث العلمي ✓ اتساع الفجوة بين الباحثين والمستفيدين من البحث	أولويات البحث الحوافز للبحث التمويل والدعم المالي فجوة بين مجتمع الباحثين وصانعي السياسات السياسات البحثية المشكلات التربوية

الترميز	اجابات المبحوث	الترميز	اجابات المبحوث	الترميز	اجابات المبحوث	الاستجابات
	✓ هجرة العقول ذات الكفاءات التربوية العالية إلى الخارج نتيجة السياسات غير المشجعة. ✓ تعدد المشكلات التربوية وتداخلها وتعدد محاورها		✓ معالجة الجوانب البعيدة عن الاستراتيجية في أبعاد المنظومة التعليمية. ✓ عدم اقتحام ميادين تربوية جديدة مثل التمويل، والتفاعلات في داخل المجتمع المدرسي.		✓ التغيرات الكبرى التي حدثت في الفكر التربوي كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية ✓ الاخلاق الجانبي الأخلاقي	
الإبداع البحثي مشكلات تربوية حقيقية	✓ غياب الإبداع وطغيان التقليد ✓ عدم معالجة مشكلة بحاجة إلى حل	عرض النتائج أولويات البحث	✓ عدم اهتمام أصحاب القرار وصانعي السياسات بنتائج الأبحاث ✓ ضعف الباحثين في عرض نتائج أبحاثهم ✓ عدم وجود مسح للحاجات التربوية وأولوياتها	فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية	✓ ضعف ثقة المجتمع في الباحث المحلي ✓ عدم توظيف المعرفة التي توصل إليها البحث التربوي في تطوير واقع الممارسات التربوية وفق خطط واضحة.	4
عبء أكاديمي تمويل دعم مالي	✓ الاعباء التدريسية الكبيرة ✓ عدم وجود تحفيز مالي ✓ عدم توفر التسهيلات المادية	حل مشكلات قائمة حلول دولية لمشكلات تربوية	✓ استخدام المعرفة لحل المشكلات القائمة ✓ الابتعاد عن إعادة استخدام المعرفة التي اوجدتها دول اخرى لحل مشكلاتنا	الثقافة المعرفية التنموية الأكاديمية	✓ البحث العلمي الهادف ✓ مجتمع المعرفة نشر الثقافة المعرفية ✓ التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس	5
دعم مالي دعم فني السياسات الداعمة الانتاج المعرفي الاستهلاك المعرفي	✓ شح المصادر الداعمة مالياً وفنياً للإنتاج المعرفي بأشكاله المختلفة ✓ غياب ثقافة الإنتاج المعرفي وتبني ثقافة الاستهلاك المعرفي ✓ غياب السياسات الداعمة المحفزة للبحث العلمي والإنتاج المعرفي بشكل عام	تطبيق المعرفة مركز الأبحاث مهارات بحثية وحدات دعم فني التشارك البحثي	✓ غياب البيئة الحاضنة لتطبيق المعرفة التربوية (كمراكز الأبحاث والدراسات مثلاً) ✓ ضعف وشح الموارد المادية اللازمة للإنتاج والتطبيق المعرفي ✓ قلة الانفتاح والتشبيك مع تربويين إقليميين وعالميين	اقتصاد المعرفة قاعدة بيانات النشر البحثي اقليمياً ودولياً التكوين العلمي	✓ ضعف ثقافة البحث التربوي واقتصاد المعرفة بين الفئات المختلفة وفي المجالات المعرفية المختلفة ✓ غياب قواعد البيانات للأبحاث المختلفة. ✓ ضعف الإمكانيات والمهارات اللازمة لتطبيق المعرفة كمهارات البحث العلمي ووحدات الدعم الفني	6
النشر العلمي المعايير العلمية حاضنات البحث التربوي التشارك البحثي	✓ ضعف في معالجة القضايا والموضوعات التربوية التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة. ✓ غياب المعايير العلمية التي توجه الباحثين إلى التجديد في البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة. ✓ عدم وجود حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية. ✓ عدم وجود مختبرات بحثية تعاونية التي تشجع المشاركة في إنتاج المعرفة التربوية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.	نتائج البحث الواقع التربوي توظيف المعرفة التربوية معايير علمية للبحث الممارسات التربوية التخصصات التربوية المتداخلة النشر العلمي	✓ قلة الإفادة من نتائج البحث التربوي في تطوير المعرفة التربوية، وإصلاح النظام التعليمي، وإيجاد حلول علمية لمشكلات الواقع التربوي. ✓ عدم توظيف المعرفة التي توصل إليها البحث التربوي في تطوير واقع الممارسات التربوية. ✓ غياب الخطط الهادفة لاستخدام نتائج البحث التربوي. ✓ عدم وجود معايير علمية يلتزم بها الباحث لتحقيق الارتباط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسات التربوية. ✓ قلة النشر العلمي على المستوى الدولي مع انه يدعم إنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة.	فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية البنى التربوية تكوين الباحث مفاهيم مصطلحات الانتاج المعرفي تكنولوجيا المعلومات	✓ ضعف في استيعاب التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال البنى والنظم التربوية في مجتمع المعرفة. ✓ قلة الإعداد الفعال للباحث يمكنه من استيعاب التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال البنى والنظم التعليمية في مجتمع المعرفة. ✓ ضعف في فهم معنى المفاهيم التربوية المستحدثة في إنتاج المعرفة مثل: عمال المعرفة، ومجتمع التعلم، والمعرفة التشاركية، ورأس المال الفكري، والتعلم الذاتي. ✓ إغفال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وعدم الإفادة منها في الحصول على المعرفة	7

الترميز	اجابات المبحوث	الترميز	اجابات المبحوث	الترميز	اجابات المبحوث	الاستجابات
الإبداع البحثي القضايا البحثية دراسات استشرافية فجوة بين مجتمعي الباحثين وصانعي السياسات	✓ غياب الإبداع والتجديد في منظومة المعرفة التربوية. ✓ عدم مواكبة الموضوعات والقضايا البحثية للاتجاهات التربوية الحديثة ✓ قلة الدراسات المستقبلية لاستشراف مستقبل جوانب العملية التربوية في مجتمع المعرفة.	نشر البحوث توظيف نتائج البحوث نظرة التربويين لنتائج البحث احتياجات الواقع التربوي مراجعة البحوث البحوث البيئية	✓ غياب آليات نشر نتائج البحث التربوي بين العاملين كافة في مجال التعليم. ✓ إغفال البحوث التربوية التطبيقية التي تستهدف إصلاح وتجديد الواقع التربوي. ✓ غياب الربط بين البحوث الأساسية والتطبيقية. ✓ قلة البحوث البيئية بين التخصصات التربوية لتحقق التكامل في إنتاج المعرفة التربوية.	فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية مهارات الباحث تكنولوجيا المعلومات مهارات التلخيص والإيجاز	✓ ضعف مهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي. ✓ عدم إقامة علاقات علمية مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية. ✓ ضعف اتقان إحدى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة. ✓ ضعف مهارات الإيجاز لدى الباحث لعمل ملخصات مبسطة لنتائج البحوث التربوية.	8
المواهمة القيم الأساسية التجديد في البحث	✓ غياب التوازن بين الأصالة التي تمثلها القيم الأساسية للمجتمع والتجديد والمعاصرة في إنتاج المعرفة التربوية في مجتمع المعرفة. ✓ عدم التجديد في البحث التربوي من حيث المنهج والمنهجية والأولويات البحثية واختيار الموضوعات ✓	بحوث تربوية هادفة مشكلات حقيقية واقع تربوي أولويات البحث	✓ قلة عمل بحوث تربوية جادة وهادفة ومتعمقة، ينتج عنها معارف جديدة، تقود التطوير في العملية التعليمية. ✓ عدم التصدي لمشكلات حقيقية في الواقع التربوي، وتفي بمتطلبات مجتمع المعرفة. ✓ ضعف مهارات المنهجيات البحثية الحديثة.	فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية مهارات أخلاقيات الباحث تنمية أكاديمية	✓ قلة الإمام بالاتجاهات الحديثة في مجال التخصص التربوي. ✓ غياب أخلاقيات البحث العلمي وانتهاك حقوق الملكية الفكرية. ✓ غياب التنمية العلمية المستمرة وعدم التكيف والتفاعل الإيجابي مع متغيرات مجتمع المعرفة. ✓ قلة استيعاب أحدث المستجدات العلمية في مجال البحث التربوي.	9
الدعم المالي بحوث كمية بحوث نوعية لغة البحث المخزون البحثي باللغة العربية	✓ قلة الدعم المالي للبحوث التربوية ✓ نتائج البحوث كمية وليست نوعية ✓ لا يوجد دعم لنشر البحوث التربوية ✓ لغة البحوث المعتمدة للنشر هي اللغة الإنجليزية مما يضعف المخزون البحثي باللغة العربية	أولوية البحث	✓ تطبيق البحوث لغرض التربية لا بغرض معالجة مشكلة حقيقية ✓ لا توجد دراسة لأولويات البحث التربوي ✓ العزوف عن تطبيق البحث التربوي لانشغال الأكاديميين في تأمين رواتب إضافية من خلال العمل الإضافي	الفلسفة التربوية فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها تكوين الباحث فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها	✓ النظرة الدونية للفلسفة التربوية ✓ غياب فهم الدولة لدورها اتجاه البحث التربوي ✓ ضعف الموارد البشرية (إمكانات الباحث) ✓ إعداد الباحثين ضعيف ✓ عدم قدرتهم على استيعاب المعرفة العلمية المتجددة	10
قاعدة بيانات عرض النتائج صانعي السياسات أولويات البحوث الدعم المالي التمويل	✓ غياب قاعدة بيانات خاصة بالبحوث التربوي ✓ ضعف في إيصال نتائج البحوث التربوية لصانعي السياسات ✓ غياب التمويل المحلي والخارجي للبحوث التربوية ✓ عمل الأبحاث لأغراض الترقية وليس لمعالجة مشكلات حقيقية ✓ غياب الدعم المالي الذي يساعد في تقنين البحث ✓ عدم تخصيص مؤتمرات وورش عمل لمناقشة نتائج الأبحاث المنشورة وغير المنشورة	بحوث كمية بحوث نوعية تكامل البحوث الميدان التربوي صانعي السياسات والباحثين التربويين أولوية البحوث	✓ غياب التكامل بين البحوث الكمية والنوعية ✓ قلة الرجوع إلى الميدان التربوي عند تحديد المشكلة المنوي علاجها ✓ غياب السياسات الموجبة لصناع القرار باستخدام نتائج البحوث عند اتخاذ القرارات التربوية ✓ عدم اعتبار البحث التربوي أولوية سواء على صعيد الجامعة أو على صعيد الدولة	فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها تكوين الباحث مهارات الباحث	✓ التكرار في موضوعات البحث التربوي ✓ غياب الاستراتيجيات الموجهة للبحوث التربوية ✓ أدوات القياس البحثية المستخدمة عامة وغير موجهة نحو الهدف ✓ أدوات البحث المستخدمة غالبًا تكون غير متخصصة ✓ ضعف إمكانات الباحث في تحليل وتفسير نتائج البحث	11

الترميز	اجابات المبحوث	الترميز	اجابات المبحوث	الترميز	اجابات المبحوث	الاستجابات
السياسات البحثية النظرية والتطبيق الدعم المالي	✓ غياب السياسات الداعمة للبحث التربوي ✓ قلة الميزانيات الداعمة للبحث التربوي ✓ عدم إيلاء نتائج البحث أهمية من قبل المسؤولين ✓ يوجد انتاج معرفي لكن لا يؤخذ به اما لضعف التواصل أو أن النتائج لا تلتقي مع أهواء المسؤولين ✓ غياب الدعم المادي	منهجيات البحث الممولة أولويات البحث جودة البحث مصالح سائدة	✓ الإجراءات المتعلقة بالبحث بيروقراطية ✓ توجه الباحثين لعمل بحوث في الموضوعات الممولة (النوع الاجتماعي والأطفال، العنف،...) ✓ لباحثون في الجامعات لا يولون أهمية للبحث التربوي إلا من أجل الترقيات ✓ وجود مصالح تتدخل في جودة البحث	بحوث متخصصة التبعية في تنفيذ البحث الاستهلاك المعرفي فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها	✓ ضعف مؤهلات الباحثين لعمل بحوث متخصصة ✓ ثقافة التبعية تسيطر على الباحث ما يؤدي إلى التكرار أو الخروج بنتائج ترضي بعض الشخصيات ✓ الفكر السائد نحو الاستهلاك لا نحو الإنتاج ✓ هجرة الباحث الجيد والمنتج	12

البيانات في الجدول رقم (1)، تظهر معوقات البحث التربوي في مجالات استيعاب المعرفة وتطبيقها وإنتاجها، تم ترميزها وتصنيفها إلى المعوقات المفاهيمية ذات العلاقة بإعداد الباحث وتمكّنه العلمي ومهاراته البحثية، والثاني تناول معوقات سياقية ذات علاقة بموضوع البحث والفئة المستهدفة من البحث والمواقف البحثية، والثالث عبارة عن معوقات ذات علاقة بمنهجية البحث التي تُتبع لحل المشكلة قيد البحث.

5- نتائج البحث والمناقشة

فيما يأتي عرضاً لنتائج البحث من خلال استعراض الإجابات عن أسئلتها بالاستناد إلى تحليل بيانات مقابلة الخبراء، وتحليل الإطار الأدبي التربوي.

1.5 للإجابة عن السؤال الأول الذي نصه: "ما معوقات البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة؟" استخدمت المقابلة، ووثقت الإجابات وتم ترميزها في الجدول رقم (1) حيث لوحظ توافق إجابات الخبراء وإجماعهم على مجموعة المعوقات التي أعاقت البحث التربوي، وجعلته غير قادراً على بناء مجتمع المعرفة، وصُنّفت العبارات والأوصاف في ثلاثة موضوعات، تمثل معوقات مجالات مجتمع المعرفة الثلاثة، وهي:

أ. معوقات البحث التربوي المفاهيمية ذات العلاقة بإعداد الباحث وتمكّنه العلمي ومهاراته البحثية والتي تؤثر في استيعاب المعرفة، حيث تعد نوعية إعداد الباحث القادر على استيعاب المعرفة التربوية من أهم مقومات البحث التربوي في إنتاج المعرفة إن لم يكن أهمها، وفيما يأتي أبرز ما اتفق عليه الخبراء كمعوقات مفاهيمية تحد من إسهام نتائج البحث في بناء مجتمع المعرفة:

✓ قلة استيعاب المعرفة وتطبيقها ونقلها

✓ ضعف مؤهلات الباحث التربوي

✓ تأثر الباحث بثقافة الاستهلاك المعرفي.

- ✓ ضعف الفلسفة التربوية للباحث.
- ✓ غياب القدرة على تنويع منهجيات البحث وأساليبه.
- ✓ استخدام أدوات بحث وقياس ضعيفة وغير متخصصة.
- ✓ قلة الخبرة لدى الباحث في الواقع التربوي والمشكلات التي تواجه الممارسة التربوية.
- ✓ غياب المواكبة للمستجدات التربوية.
- ✓ ضعف مهارات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء في عمليات البحث أو في الوصول للمعرفة
- ✓ قلة الخبرة في عمل التحليل الإحصائي والنوعي للبيانات.
- ✓ ضعف أخلاقيات الباحث.

ب. معوقات البحث التربوي السياقية ذات العلاقة بموضوع البحث والفئة المستهدفة من البحث والمواقف البحثية والتي تؤثر في تطبيق المعرفة التربوية، حيث يعد تطبيق المعرفة في مجال البحث التربوي من أساسيات التخطيط الفعال للبحث التربوي لربطه بالسياسة التعليمية، وتعد مخرجات البحث التربوي مدخلاً أساسياً من مدخلات تحديد وصياغة السياسة التعليمية القائمة على قواعد ومعايير علمية، واتخاذ القرارات التربوية المتعلقة بها، وفيما يأتي أبرز ما اتفق عليه الخبراء كمعوقات سياقية تحد من إسهام نتائج البحث في بناء مجتمع المعرفة:

- ✓ وجود فجوة بين مجتمع الباحثين التربويين ومجتمع صانعي السياسات التربوية.
- ✓ ثقة التربويين ومتخذي القرارات بنتائج البحث التربوي.
- ✓ ضعف القدرة على تحويل المعرفة التربوية إلى ممارسة تربوية.
- ✓ وجود فجوة بين النظرية والتطبيق.
- ✓ قلة البحوث التربوية البيئية (بين التخصصات المتداخلة).
- ✓ قلة التكامل بين البحوث الكمية والنوعية، رغم أن الأولى تساعد في القياس والتنبؤ والثانية تساعد في التفسير.
- ✓ ندرة الخبرة الميدانية لدراسة مشكلات حقيقية ولتقدير احتياجات الواقع التربوي.
- ✓ استخدام نوع واحد من البحوث وهي البحوث الإمبريقية.
- ✓ تكرار البحوث التربوية بسبب غياب قاعدة البيانات التي تساعد الباحث في الابتعاد عن التكرار.
- ✓ تغيب أولويات البحث التربوي عند ممارسة البحث (لأنه يكون عادة لأغراض الدراسات العليا، بهدف الترقية، أو مشاريع ممولة).

✓ تتبعية الباحث لتحقيق مصالح شخصية أو لإرضاء بعض الشخصيات.

جـ. معوقات البحث التربوي ذات العلاقة بمنهجية البحث التي تُتبع لحل المشكلة قيد البحث والتي تضعف من إسهاماته في إنتاج المعرفة التربوية، يعد إنتاج المعرفة البعد الذي يكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة، ويعد البحث التربوي السبيل الوحيد لتشكيل منظومة المعرفة التربوية وتطويرها، واكتشاف الجديد منها، وهي عملية أساسية يضطلع بها البحث التربوي لإنتاج معارف تربوية جديدة، تسهم في تجديد المعارف التربوية القائمة، بما يكفل تطوير المنظومة التعليمية في مجتمع المعرفة، وفيما يأتي أبرز ما اتفق عليه الخبراء كمعوقات منهجية تحد من إسهام البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة:

- ✓ غياب السياسات البحثية التي تسهم في رفع كفاية البحث ونوعية مخرجاته.
- ✓ لا توجد حاضنة للأبحاث التربوية، ولا قاعدة بيانات تساعد الباحث على تحديد أولويات البحث.
- ✓ المخصصات المالية للبحث العلمي عربياً وفلسطينياً أقل من مخصصاته في الدول الأخرى.
- ✓ غياب الدعم الفني الضروري لدعم الباحث أثناء عملية التنفيذ.
- ✓ غياب نظام مساءلة الجامعات عن مخرجاتها البحثية سواء لطلابها أو أبحاث الأكاديميين فيها.
- ✓ لا توجد معايير تضبط عمل الباحثين التربويين، ونادراً ما ينتج عن البحث التربوي معايير تضبط الممارسات التربوية.
- ✓ غياب الجودة الأكاديمية التي تضبط نوعية مخرجات البحث التربوي.
- ✓ قلة اطلاع الباحث تقلل من محتوى المعرفة التربوية التي يستهدفها من بحثه.
- ✓ قصور مراكز البحث والجامعات عن نشر نتائج البحث التربوي.
- ✓ قلة الآليات التي من الممكن استخدامها لعرض نتائج البحوث.
- ✓ مشكلة اللغة، من جهة تعتبر اللغة الإنجليزية لغة المعرفة فتجد الكل يحاول النشر بها لأغراض الترقية وغالباً تكون ضعيفة، ومن جهة ثامية نقصان المعرفة التربوية المنتجة باللغة العربية.

2.5 تمت الإجابة عن السؤال الثاني الذي نصّه: " ما متطلبات مجتمع المعرفة ؟" من خلال المقابلة، وللوقوف على نتائج إجابات المبحوثين تم ترميز البيانات الخام من استجابات الخبراء على السؤال الثاني والسؤال الثالث بالمقابلة، وتصنيفها إلى موضوعات رئيسة تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء، وفيما يأتي عينة من استجابات (١٢) خبير تربوي تمهيداً إلى تصنيفها إلى ثلاثة موضوعات رئيسة تعبر عن متطلبات بناء مجتمع المعرفة القائم على البحث التربوي.

جدول (2): ترميز البيانات لاستجابات المبحوثين على السؤال الثاني من المقابلة

تطوير التعليم	البحث العلمي الموجه لخدمة التنمية	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
<ul style="list-style-type: none"> ✓ تفعيل أنظمة التعليم العالي ✓ الاهتمام بواقع الممارسات التربوية ✓ التكامل بين الواقع التربوي والبحوث ✓ توظيف المعرفة التربوية ✓ تشجيع البحث التربوي بين العاملين في مجال التعليم كافة. ✓ اتجاهات القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوي ✓ إعادة النظر في برامج كليات التربية ✓ توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية. ✓ تحسين اتجاهات القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوي ✓ مراجعة البحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوي. ✓ جسر الفجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات ✓ توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية. ✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيدها في تطوير الممارسات التربوية 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التركيز على المخزون المعرفي للباحث ✓ تنوع مجالات البحث ✓ عمل البحوث التربوية التطبيقية التي تستهدف إصلاح وتجديد الواقع التربوي. ✓ مراجعة البحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوي. ✓ اختلاف نتائج البحث باختلاف السياق ✓ التطور البحثي المستمر ✓ وضع معايير لضبط جودة البحث التربوي ✓ الربط بين أنواع البحوث ✓ الموازنة بين ما هو موجود من مفاهيم وقيم والتجديدات في هذا المجال ✓ عمل مشروعات بحثية تكاملية ✓ الإطلاع على أبحاث عالمية ✓ عمل بحوث تشاركية ✓ إجراء بحوث التخصصات التربوية المتداخلة أثناء معالجة بعض القضايا التربوية. ✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيدها في تطوير الممارسات التربوية ✓ ضرورة الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولي في مجال البحث التربوي، مثل: تدويل البحث، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضرات المعرفة. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مواكبة التطورات والتجديدات المعرفية ✓ العلاقة بين العرض والطلب على أساس تنظيم مؤسسي محدد، يضمن التواصل والتفاعل الحقيقي بين المسؤولين التنفيذيين في مجال التعليم والبحث. ✓ التغييرات الكبرى التي حدثت في الفكر التربوي كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، وتقتضى هذه المسؤولية إعداد خرائط بحثية، يشارك فيها كل من طرفي العرض والطلب. ✓ تشجيع عمل بحوث باللغة العربية ✓ توفير الدعم المالي لعمل اشتراكات مع مجلات بحث دولية وعالمية ✓ وجود قاعدة بيانات إحصائية بحثية ✓ امتلاك مهارات الإحصاء التربوي ✓ تفعيل مهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي، والإقليمي ✓ التشبيك مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية. ✓ عمل مراكز البحث حاضرات الكترونية للمعرفة ✓ الإلمام بالتطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التربية. ✓ تمكين الباحثين من مهارات التعامل مع التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات. ✓ التنسيق والتعاون بين الباحثين في مجال التربية والقائمين على العملية التعليمية. ✓ الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تسهيل نشر المعرفة التربوية والحصول عليها.

نلاحظ من الجدول رقم (2)، استجابات الخبراء، قد صنفنا إلى ثلاثة موضوعات تمثلت بمتطلبات بناء مجتمع المعرفة، وتنسجم مع ما ورد في دراسة هلال[35] إلى أن مجتمع المعرفة يتكون في ضوء مجموعة من المتطلبات يطلق عليها ثالث مجتمع المعرفة، هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث العلمي الموجه لخدمة التنمية، وتطوير التعليم، يتوقع من الدراسات العليا في الجامعات والبحث العلمي تحقيقها لتكوين مجتمع المعرفة، وعند مراجعة المتطلبات أكثر من مرة لوحظ التركيز على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تكوين منظومة المعرفة، وتوظيف البحث التربوي في التنمية وفي إصلاح التعليم وتطويره ما يجعله أكثر قدرة على إعداد منتجي المعرفة. فيما يأتي متطلبات بناء مجتمع المعرفة التي اشتقت من جدول رقم (2)، بعد تصنيف استجابات المبحوثين:

أ. متطلبات ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومنها:

- ✓ وجود قاعدة بيانات إلكترونية بحثية.
- ✓ امتلاك الباحثين لمهارات الإحصاء التربوي.

- ✓ تفعيل مهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي، والإقليمي.
- ✓ التشبيك مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية.
- ✓ عمل مراكز البحث كحاضنات إلكترونية للمعرفة.
- ✓ الإلمام بالتطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التربية وغيرها.
- ✓ التنسيق والتعاون بين الباحثين في مجال التربية والقائمين على العملية التعليمية.
- ✓ تعزيز مهارات البحث، و الإحصاء التربوي، ومهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي.

ب. متطلبات ذات علاقة بالبحث العلمي الموجه لخدمة التنمية، ومنها:

- ✓ خلق تفاهات لجسر الفجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات للإفادة من نتائج البحوث في اتخاذ قرارات متعلقة بالميدان التربوي.
- ✓ الاهتمام بالسياق الذي تطبق فيه الدراسة لأن اختلاف نتائج البحث يتأثر بعدد متغيرات الدراسة ومستويات كل متغير.
- ✓ دراسة احتياجات واقع الممارسات التربوية وأولوياته.
- ✓ تطبيق البحوث التربوية التطبيقية التي تستهدف إصلاح الواقع التربوي وتحديثه.
- ✓ إجراء بحوث التخصصات التربوية المتداخلة أثناء معالجة بعض القضايا التربوية.
- ✓ ضرورة الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولي في مجال البحث التربوي، مثل: تدويل البحث، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة.
- ✓ وضع أهداف البحث التربوي لتلبي احتياجات مجتمع المعرفة التربوية.
- ✓ الاطلاع على أبحاث عالمية، عمل بحوث تشاركية دولية وإقليمية ومحلية.
- ✓ تطوير معايير لضبط جودة البحث التربوي.
- ✓ تخصيص ميزانيات لنشر البحوث؛ ما يساعد في إيجاد مخزون معرفي وقاعدة بيانات.

ج. متطلبات ذات علاقة بتطوير التعليم لإجراء البحث التربوي :

- ✓ تفعيل أنظمة التعليم العالي من خلال الاهتمام بواقع الممارسات التربوية.
- ✓ التكامل بين الواقع التربوي والبحوث، من خلال تشجيع البحث التربوي بين العاملين في مجال التعليم كافة.
- ✓ تعزيز اتجاهات القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوي
- ✓ إعادة النظر في برامج كليات التربية لرفع مستوى البحث التربوي.
- ✓ توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية.

✓ توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية بجسر الفجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات.

✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التربوية

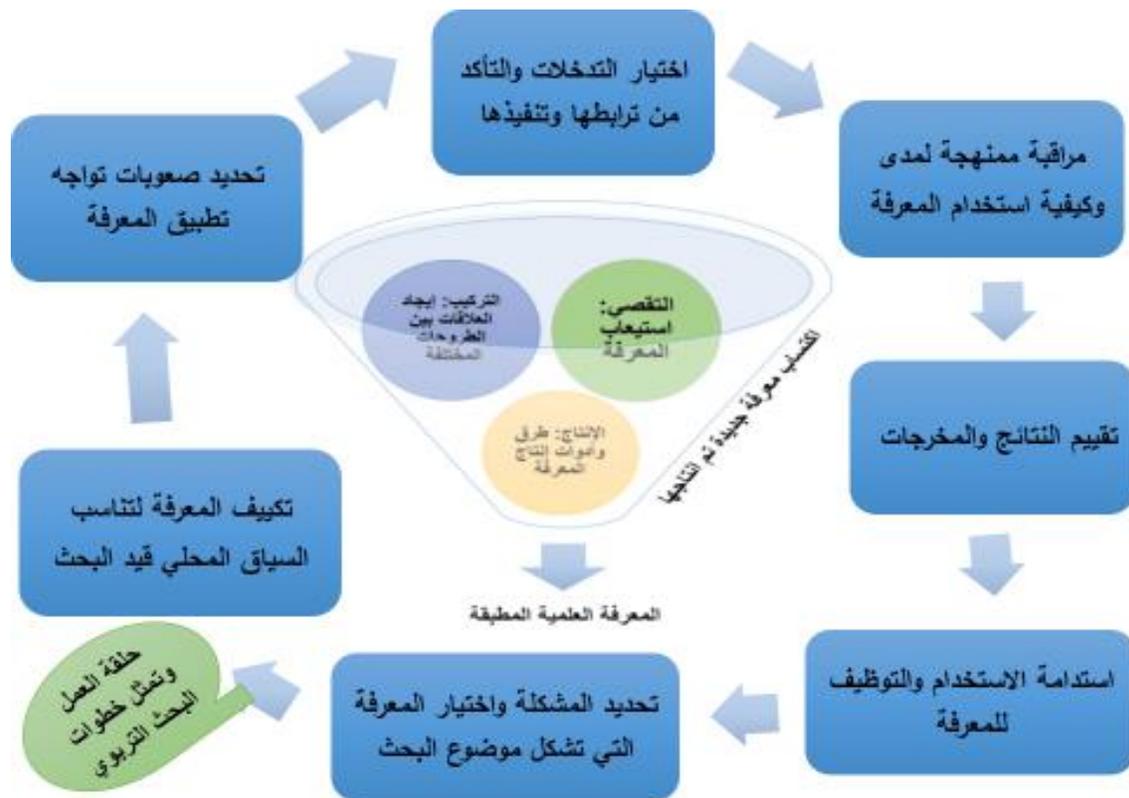
✓ عمل أنظمة بحث في التعليم العالي ومراكز البحوث والدراسات العليا في وزارة التربية والتعليم العالي وفي الجامعات.

3.5 للإجابة عن السؤال البحثي الثالث الذي نصّه: " ما الإطار الإجرائي المقترح لتفعيل دور البحث التربوي في

بناء مجتمع المعرفة؟" استخدمت نتائج السؤال الأول ونتائج السؤال الثاني، التي أفرزت المتطلبات والاقتراحات من تحليل البيانات النوعية في الجدولين (1) و(2)، وفي ضوء الدراسات السابقة، ومراجعة الأدب التربوي من ميادين البحث العلمي، وبالاستعانة بالتعريف الذي وضعه Booth, and others [31] في دراسته، التي هدفت إلى معرفة مدى استخدام الإطار الإجرائي في الممارسة، والكيفية التي يستخدم بها، وقد بين أيضاً أن الإطار الإجرائي يستخدم لتقديم إسهام فكري، أو جزء من ترجمة المعرفة، فهناك تشجيع لاستخدام النظريات والأطر والنماذج، إلا أن تطبيقها أقل وضوحاً في الممارسة العملية، لهذا كله تم تطوير الإطار الإجرائي. ولتحقيق هذا الهدف تمت مراجعة الأدب التربوي والاطلاع على أطر مختلفة، وأكثر الأطر التي تنطبق على العلاقة بين البحث التربوي ومجتمع المعرفة ويحافظ على التكامل فيما بينهما هو الإطار الإجرائي من المعرفة إلى العمل (الإجراء) الذي طوره في كندا جراهام Graham وزملاؤه سنة 2000 كما عرضه بوث وزملاؤه في دراستهم، يتكون هذا الإطار من مكونين الأول: إنتاج المعرفة ويمثل قلب الإطار على شكل هرم مقلوب، يحاط بالمكون الثاني: حلقة العمل (الإجراء)، وكل مكون يتضمن مجموعة من المراحل متكاملة ومتداخلة ومتراصة، ومراحل العمل تتم متزامنة ومتتابعة، وتتأثر بمراحل المعرفة. ومراحل العمل (الإجراء) تظهر العمليات، وتمثل الأنشطة اللازمة لتطبيق المعرفة في الممارسات، والمعرفة تتكيف حسب السياق المحلي، في كل مرحلة يقوم الميسرون باستخدامها بشكل واضح، كما أن إشراك أصحاب المصلحة وربط المعرفة باحتياجاتهم يعتبر أمراً بالغ الأهمية، وفيما يأتي عرض تخطيطي متكامل للإطار الإجرائي الذي تم تطويره ليناسب موضوع البحث، ويظهر علاقة عملية تكاملية بين البحث التربوي ومجتمع المعرفة.

الإطار الإجرائي: من المعرفة إلى العمل: إطار مرجعي تظهر فيه مكونات الإطار ومراحل هذه المكونات، وفيما يأتي تفاصيل هذا الإطار:

1. الهدف من الإطار: تفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة.
2. المعنيون: كليات التربية والدراسات العليا، ومراكز البحث العلمي في الجامعات، والمجلس الأعلى للبحث العلمي.
3. مستوى استخدام الإطار: الباحث نفسه ليتأكد من قابلية المعرفة التي توصل إليها للتطبيق، ومراكز البحوث والمجلس الأعلى لتحسين جودة المخرجات البحثية، وضبطها، ووضع أولويات لها، وصنّاع السياسة في الميدان التربوي لاستخدام الإطار كطريقة مرنة وفعالة تساعدهم في صنع السياسة التعليمية.
4. يتكون المخطط من هرم ثلاثي مقلوب يمثل مراحل مُكون انتاج المعرفة (ثلاث مراحل)، وحلقة عمل تمثل مراحل تطبيق البحث التربوي (سبع مراحل).
5. المخطط التفصيلي للإطار:



شكل (1): الإطار الإجرائي من المعرفة إلى العمل: يظهر العلاقة بين مجتمع المعرفة والبحث التربوي

الشكل (1) يوضح التفاعل بين خطوات البحث التربوي ومستويات بناء مجتمع المعرفة من خلال إطار إجرائي من المعرفة إلى العمل، ويتضمن إجراءات عملية فاعلة متسلسلة ومتوازية تظهر التأثير المتبادل بين مجتمع المعرفة والبحث التربوي، والذي يسهم في تحقيق نتائج معرفية يستفاد منها على صعيد صانعي السياسات التعليمية من خلال توظيف المعرفة الناتجة عن البحث التربوي الذي يضمن استدامة توظيفها من خلال تطبيقها وتوسيعها.

6- الخلاصة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1.6 معوقات البحث التربوي التي جعلته لا يضطلع بدوره، وأعاقت إسهامه في بناء مجتمع معرفي، وتوزعت في ثلاثة مجالات هي:

✓ معوقات مفاهيمية تعيق استيعاب المعرفة اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.

✓ معوقات سياقية تعيق تطبيق المعرفة اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.

✓ معوقات منهجية تعيق إنتاج المعرفة اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.

2.6 متطلبات بناء مجتمع المعرفة التي توزعت في أربعة محاور هي:

✓ متطلبات ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كالإلمام بالتطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التربية، إضافة إلى التشبيك بين الباحثين في التخصصات المختلفة.

✓ متطلبات ذات علاقة بالبحث العلمي الموجه لخدمة التنمية، مثل تطبيق البحوث التربوية التطبيقية التي تستهدف إصلاح الواقع التربوي، والإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولي في مجال البحث التربوي، مثل: تدويل البحث، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة.

✓ متطلبات ذات علاقة بتطوير التعليم العام والعالي، من خلال توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية، وتحويل المعرفة التربوية النظرية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التربوية

3.6 وضع إطار إجرائي من المعرفة إلى العمل الذي تم تطويره لخلق تناغم عملي فاعل ومؤثر بين مجتمع المعرفة والبحث التربوي بشكل يسهم في تحقيق نتائج معرفية يستفاد منها على صعيد صانعي السياسات التعليمية ويسهم في توليد وإنتاج المعرفة التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان مجتمع المعرفة.

7- التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، توصي الباحثة بما يأتي:

1.7 المجلس الأعلى للبحث العلمي:

✓ تفعيل المجلس وربطه بمراكز الأبحاث وعمادات البحث العلمي في الجامعات.

✓ وضع استراتيجية خاصة بالبحث التربوي بالتشاور مع ممثلي الجامعات تتضمن: أولويات البحث التربوي، وموضوعات التربية الأكثر إلحاحية، والمشكلات الحقيقية المشتقة من الواقع التربوي في التعليم العام والتعليم العالي موزعة على ميادين البحث التربوي: (السياسات التربوية، اقتصاديات التعليم، نظم التربية وإدارتها، المدرسة، نظم التعليم في قطاعات أخرى).

✓ عمل قاعدة بيانات للبحث التربوي حتى تقلل ما أمكن من التكرار، وتفيد في نشر المعرفة وتعميمها.

2.7 عمادات البحث العلمي في الجامعات: عرض نتائج البحوث على صانعي السياسات التعليمية للإفادة من نتائج البحث التربوي لجسر الفجوة بين مجتمع الباحثين التربويين ومجتمع صانعي السياسات.

3.7 الباحث التربوي: توظيف الإطار الإجرائي المقترح ليلتزم بانتاج المعرفة، وتشجيع المجتمع على تطبيقها والإفادة منها في التوسيع وبناء مجتمع المعرفة.

4.7 الدراسات العليا: توجيه الدارسين لعمل بحوث تسهم في حل المشكلات الواقعية والتربوية في الميدان الحقيقي والالتزام بمراحل مكوني الإطار الإجرائي المقترح.

المراجع والمصادر

- [1]نصار، علي عبد الرؤوف (2015). تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة- رؤية مستقبلية،
المجلة العربية لضمان جودة التعليم، مج. 8، ع. 20، ص ص 91-126
- [2]موسى، هاني محمد يونس (2014). دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة: دراسة في
المعوقات وإمكانية التأسيس، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مج. 24، ع. 2، ص ص 1-49
- [3]أحرشواو، الغالي (2007). البحث العلمي وجتمع المعرفة في المغرب. مجلة علوم التربية : ع. 33 ص ص 7-17
- [4]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة، دولة الإمارات
العربية المتحدة، الغمارات العربية المتحدة، دبي، دار الغرير للطباعة والنشر
- [5]المنيع، محمد (2002). متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية.
بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض.
- [6]الزبيدي، صباح حسن (2008). دور الجامعة والأستاذ الجامعي في تدليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتكنولوجي
وسبل التطوير. ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الرابع تحت شعار آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في
الوطن العربي، المغرب: تنظيم المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، الاردن، 9-10 تموز 2008
- [7]بركات، زياد وعوض، أحمد (2011). واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من
أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة إتحاد الجامعات العربية، الاردن. مج/ ع. 56. ص ص 71 - 113.
- [8] إبراهيم محمد عبدالرازق وأبو زيد، عبدالباقي عبدالمنعم (2007). مهارات البحث التربوي. دار الفكر: عمان
- [9]UNESCO (2005). Towards Knowledge Societies. Published by the United Nations
Educational, Paris
- [10]Provincial Health Services Authority (B.C.) & Healthy Built Environment Initiative (2010).
Health 201: A Knowledge-to-action Framework for Creating Healthier Built
Environments, Provincial Health Services Authority (B.C.), 8/May,
Available [online]: <https://books.google.ps/books?id=dZcZnQAACAAJ>

[11] فلية، فاروق عبده والزكي، أحمد عبد الفتاح (2003). **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً**، الإسكندرية: دار الوفا للطباعة والنشر

[12] البيلاوي، حسن حسين (2005). **المنهج الأثنوجرافي في دراسة المدرسة، مجلة التربية المعاصرة، مج. 22، ع. 71**

[13] عليان، ربحى مصطفى (2012). **اقتصاد المعرفة**. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

[14] الذيباني، محمد عودة (2012). **دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية. مجلة رسالة الخليج العربي، ع. 124، ص ص 153-200**

[15] اسماعيل، محمد أحمد (2010). **توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تحقيقها بالمؤسسات التعليمية من وجهة نظر الطلاب المعلمين**. ورقة غير منشورة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي الخامس مستقبل إصلاح التعليم العربي

لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، مصر، 13-15 تموز 2010

[16] أبو السميد، سهيلة (2011). **تمكين الأجيال القادمة من مهارات مجتمع المعرفة، مجلة الثقافة والتنمية، مج. 12، ع. 48، ص ص 76-104**

[17] M.D. Lytras, P. Ordóñez de Pablos, E. Damiani, D. Avison, A. Naeve, D.G. Horner (Eds.), **Best Practices for the Knowledge Society. Knowledge, Learning, Development and Technology for All: Second World Summit on the Knowledge Society, Chania: Communications in Computer and Information Science (2009).**

[18] B. Smith & C. Bereiter (2002). **Liberal Education in a Knowledge Society. Open Court Publishing.**

[19] العوض، محمد بابكر (2015). **الاتصال والتواصل في منظومة مجتمع المعرفة: نحو رؤية إسلامية للتواصل الإنساني، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، مج. 21، ع. 81، ص ص 103-131**

[20] M. [Lorraine Gutiérrez](#), M. [Anna Santiago](#) & M. [Tracy Soska](#). **Building Knowledge and Theory for Community Practice. Journal of Community Practice. Volume 23, (2015) 1-4**

Available [online]: <http://dx.doi.org/10.1080/10705422.2015.1004262>

- [21] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع معرفة، دولة الإمارات العربية المتحدة، الغمارات العربية المتحدة، دبي، دار الغرير للطباعة والنشر**
- [22] حيدر، عبد اللطيف حسين (2004). **الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل متطلبات مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية جامعة الإمارات، مج.19، ع.21 ص ص 1-44**
- [23] الملا عبد الله، فيصل حميد (2007). **المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، الأردن . مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع. 49 ص ص 467-510**
- [24] المحمدي ، رضا أحمد علي (2010). **تصور مقترح لدور الجامعة بمصر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة .القاهرة: رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التربية.**
- [25] الخليفي، خليل يوسف (2010). **التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، البحث التربوي في الوطن العربي: رؤى مستقبلية، كلية التربية - جامعة الفيوم، مج 2. ص ص 403 – 419**
- [26] العنزي، سعود عيد الحثري (2011). **معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة. دراسات: العلوم التربوية، م.38، ع. ملحق 6، ص ص. 1839-1852**
- [27] الموسوي، نعمان محمد صالح (2011). **تطوير معايير لتقويم منهجية البحث التربوي. مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين مج.12، ع.3، ص ص. 13-18**
- [28] شناعة، منال صبحي، الطراونة، محمد حسن (2012). **رؤية تربوية مقترحة لسماة التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. مجلة العلوم التربوية النفسية. مج. 13 ع. 4 ص ص 513- 541**
- [29] المدادحة، أحمد نافع. السردي، محمد الدبس، وبدح، أحمد (2013). **دور الجامعات الأردنية في بناء وتنمية مجتمع المعرفة. المجلة العربية للدراسات المعلوماتية، مج.2 ع. 2، ص ص 151-179**
- [30] عمر، فدوى فاروق، والحري، حياة محمد (2014). **نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي ودرجة إسهامها في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج. 3، ع. 2 ص ص 67-102**

- [31] A. Booth, I. Ilott & K. Gerrish (2014). Using the Knowledge to Action Framework in practice: a citation analysis and systematic review. **Implementation Science**. 2014 **9**:172
- (2014). Using the Knowledge to Action Framework in practice: a citation analysis and systematic review. **Implementation Science**. 2014 **9**:172
- [32] J. Newman, A. Cherney & W. Brian. (2016). Do Policy Makers Use Academic Research? Reexamining the “two Communities” Theory of Research Utilization. **Public Administration Review**, Vol. 76, Iss. 1, pp. 24–32.
- [33] C. Marshall & G. B. Rossman (2014). Designing qualitative research. Thousand Oaks, CA: Sage.
- [34] V. Braun & V. Clarke (2012). Thematic analysis. **APA Handbook of Research Methods in Psychology**, Vol 2: **Research Designs: Quantitative, Qualitative, Neuropsychological, and Biological**. 2, 57–71

Available [online]: <https://doi.org/10.1186/s13012-014-0172-2>

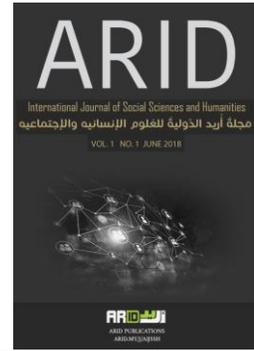
[35] هلال، ناجى عبدالوهاب (2011). استخدام طلاب الجامعة لتكنولوجيا المعلومات على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة دراسة ميدانية، **مجلة الثقافة والتنمية**، ع.47، ص ص 222- 246



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

Translating Drama from English Into Arabic; Linguistic Issues

Dr. Muna Ahmad Al-Shawi*(1)

Prof. Dr. Tengku Sepora Tengku Mahadi (2)

(1) Ministry of Education and Higher Education, State of Qatar.

(2) School of Languages, Literacies & Translation, Universiti Sains Malaysia, Malaysia.

(ترجمة الدراما من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية؛ مسائل لغوية)

د.منى أحمد الشاوي - وزارة التعليم والتعليم العالي - دولة قطر

أ.د. تنكو سيبورا تنكو مهاتا - مدرسة اللغات والترجمة - جامعة العلوم الماليزية - مملكة ماليزيا

alshawi66.m@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received 08/03/2018

Received in revised form 07/05/2018

Accepted 01/06/2018

Available online 15/01/2019

ABSTRACT

Naturally, a translator faces problems and obstacles during the translation of any text from one language into another language including translating literary works. This is due to several reasons. In this sense, the aim of this study is to discuss the problems of translating conversations between characters from English into Arabic selected from *All My Sons* play along with their Arabic translations. In order to determine how to resolve the problems of translating this sort of manuscripts especially when translated from English into Arabic, a framework derived from Skopos Theory is implemented for the descriptive analysis. This theory focusses on the function of the translation which in turn determines the strategies and techniques used by the translator to form a functional translation of the target. Skopos Theory and its rules also provide appropriate standard to measure the accuracy of such translations. The descriptive analyses of the study reveal that the translators have encountered some linguistic, social, stylistic and cultural difficulties while translating the English extracts into Arabic. This study shows that the translators have utilized different approaches and techniques to overcome these problems to achieve consistent coherent Arabic text, equivalent to the original.

Keywords: Skopos theory, Miro-analysis, Macro-analysis, Linguistic problem, Source text, Play/ Drama

المخلص

يواجه المترجم مشاكل وعقبات في أثناء ترجمة أي نص من لغة لأخرى مختلفة بما في ذلك ترجمة الأعمال الأدبية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مشاكل ترجمة المحادثات من الإنجليزية إلى العربية، حيث تم اقتباس بعض محادثات الشخصيات من المسرحية الإنجليزية "كلهم أبنائي"، مع ترجماتها باللغة العربية. ولغرض تحديد الوسائل التي اتبعتها المترجم لتلافي العقبات التي يمكن أن تواجهه في أثناء ترجمة هذا النوع من النصوص وخاصة الترجمة من الإنجليزية إلى العربية، تم تطبيق نموذج مشتق من نظرية سكوبوس لتحليل المعطيات وصفا. والتي تحدد بدورها الإستراتيجيات والتقنيات المستخدمة من قبل المترجم لتقديم ترجمة دقيقة للنص المستهدف، علاوة على ذلك، توفر نظرية سكوبوس وقواعدها معياراً مناسباً لقياس دقة مثل هذه التراجم.

وتبين الدراسة أن المترجمين قد واجهوا بعض الصعوبات اللغوية والاجتماعية والأسلوبية والثقافية في أثناء نقل هذه المسرحية من اللغة الإنجليزية إلى العربية، ولغرض التغلب على هذه المشاكل اتبع المترجمون أساليب وتقنيات مختلفة لتحقيق نص عربي دقيق ومتناسق ومقبول للقارئ العربي بحيث يكون معادلاً للنص الأصلي.

1. Introduction

the present study rests on an appropriate translation approach based on the Functional Theory of Translation to interpret the results qualitatively at the micro- and macro-levels. The advantages of this theory are twofold: first to allow translating the same text in different ways according to the purpose of the source text, and second to pay attention to the target culture in parallel with obeying the rules of Skopos theory [1]. In this study, a descriptive analysis based on the framework of the Skopos Theory at the macro- and micro-levels is employed for data analysis because

These models assist to study the problems arise while translating drama, and the strategies that can be implemented to transfer the source text into the target language perfectly. The analysis, however, will be conducted on the script conversations between the characters as the maximal unit for investigation.

2. The Problem

It is well known for both linguists and translators that English and Arabic have two different language systems and reflect different cultures. These differences have a deep impact on translating of English conversations into Arabic [2]. The major function of translation is establishing linguistic connections between speakers of different languages by transferring a particular message from an unknown language into a known one. Although the main problem of translation is choosing the most adequate translation method for the text to reduce the loss of meaning. However, the other problems require more consideration and analysis such as figurative language when it come in the context of speech.

Accordingly, this study deals with discussing the linguistic problems related to translation of conversations as well as to the approaches that have followed while translating these conversations. As a result, understanding the differences between English and Arabic cultures both social and religious will reduce the ambiguity in the contexts under consideration and increase the awareness of the most applicable approaches for translating conventions precisely.

Objectives

The objectives of this study are to:

1. categorize the problems a translator faces when moving from English into Arabic as predominantly linguistic or cultural in nature or both;
2. test the applicability of Skopos Theory and its related rules to solve the linguistic problems of conversational texts when they are translated from English into Arabic.

3. The Methodology

Qualitative and descriptive research are adopted here to carry out this study as it aims to answer questions like how, when, where and why. In this respect each act, word sign, motion and history is a significant consideration by the qualitative researcher [3]. In this meaning, the methodology employed for this research is qualitative because it deals with a contextual analysis in which the conversational discourses form the fundamental part of this study. One aim of this study is to determine the difficulties that might arise in translating the conversations from English into Arabic and to investigate how the translators have dealt with these difficulties.

Accordingly, the present study rests on an appropriate translation approach based on the framework of Skopos Theory, (Vermeer, 1970s). To interpret the results qualitatively at the micro- and macro-levels this theory allows translating the same text in different ways according to the purpose of the source text, and to pay attention to the target culture in parallel with obeying the rules of Skopos theory [1].

4. Skopos Theory

In translation studies, two main theories have been developed; the Equivalent-based Theory and the Skopos-based Theory. The Skopos Theory is in away relevant to the Equivalent Theory. For example, the word *sword* in English is equivalent to the word *saif* or *muhannad* in Arabic. Even if the term is rendered from English to Arabic, the function remains the same and the changing of the term produce alike. The

Equivalent-based Theory focuses on the translation of the text as well as the culture whereas the Skopos-based Theory focuses on the culture of the TL and the target text.

Skopos Theory is based on the purpose or (Skopos) of the source text and the connection between both texts (SL and TT), producing an appropriate function of the TT [4]. This means that the TT must be appropriate for the receiver and suitable with respect to the TT culture [4] [5].

Before discussing the Skopos Rules, mentioning translation rules in general is important because these rules provide guidelines for translating text adequately. Different authors proposed [6] [7] (Campbell 1989; Duff 1989) several principles or criteria which should be considered while translating any text. These are:

- The TT should produce as accurate as possible the meaning of the ST;
- The order of the words and sentences in the TT should match the ST;
- Formulating proper expressions that are suitable with the context;
- Ignoring the influence of SL;
- The transferred meaning from SL to TL must be as correct and natural as possible;
- The style of the original must be preserved and comprehensive for the receivers; and
- The implicit meaning of the idioms, similes, metaphors, proverbs and sayings must be transferred rather than their literal meanings [7].

These principles correspond to description of the basic rules of the Skopos Theory as mentioned Vermeer [1] and [8] and Munday which are:

- The Skopos and the role that it will play in the target culture determine the TT.
- The function of the ST in the source culture may differ from the function of the TT in the target culture.
- The TT must be “internally coherent”, that it accounts for the addressee’s situation and background knowledge.
- The TT must be “coherent with the ST”. The information provided by the ST must be determined, interpreted and transferred by the translator to the target audience.

These rules are in sequence of importance, and the skopos is the most important one. Accordingly, Skopos model gives a translator sort of flexibility to translate the same text in different ways according to the purpose of the translation. Therefore, the translator's culture, purposes, roles, and culture of society are responsible for selecting the most suitable translation strategy for translating a particular text in to another [8] and [9].

5.1 Micro-Strategy Models

Vinay and Darbelnet's propose [10] an influential analytical skopos model of translation procedures. This model proves its usefulness when it is first applied at English and French texts to carry out a comparative analysis of the two languages. Their methods consist of seven translation procedures namely direct translation, oblique translation, substitution, repetition, deletion, addition and permutation. Later in 2008 this method is developed by adding three more categories namely exploitation, paraphrase and condensation which make this model more comprehensive. Therefore, Schojldager's model is adopted in this study since it provides a clear insight to the procedures and techniques that are implemented to translate the extracted texts. This model is made up of twelve translation procedures as presented in Table 1 [11]

Table (1): Micro-Analysis Taxonomy

Micro-strategy	Description
Direct transfer	Transfer something unchanged.
Calque	Transfer the structure or makes a very close translation (resulting in unidiomatic language).
Direct translation	Translate in a word-or-word procedure (resulting in idiomatic language).
Oblique translation	Translate in sense-for-sense procedure.
Explication	Make implicit information explicit.
Paraphrase	Translate rather freely.
Condensation	Translate in a shorter way, which may involve implication. (Making explicit information implicit).
Adaptation	Re-create the effect, entirely or partially.
Addition	Add a unit of meaning
Substitution	Change the meaning.
Deletion	Leave out a unit of meaning.
Permutation	Translate in a different place.

5.2 Macro-Strategy Models

The mMacro-strategy model enables the translator to make an overall plan when s/he wishes to understand what another translator has done. Furthermore, this approach assists the translator to choose an overall method for translating a text. It is may be a matter of routine for the experienced or talented translator to give such decision, but doubtless it does make the translator and translation's student aware of this fact to improve the quality of their work.

The macro- strategies emphasis the goal-oriented (functional) nature of translation. Nevertheless, scholars define translators' decisions by mean of dichotomies. Jean-Paul and Jean Darbelnet suggest *direct translation and oblique translation*. Direct translation is more usual choice in most cases, but sometimes “because of metalinguistic differences, certain stylistic effects cannot be transposed into the TL” [10] which is why oblique procedure is chosen instead. Nida, on the other hand, emphasizes a target-oriented approach based on the “principle of equivalent effect” [11] which focuses on the message rather than the form of the text.

A source-text oriented approach and a target –text-oriented approach is a dichotomy suggested by Toury [14]. These two approaches constitute what Toury refers to as initial norm. In Toury's terminology, a translator adopts either a norm of adequacy or a norm of acceptability [11]. for more comprehensive macro analysis those approaches are adopted in this study as shown in Table 2.

Table (2): Macro-Analysis Taxonomy

Source -Text Oriented Macro-strategy	Target-Text Oriented Macro-strategy
Focus on source –text form and content.	Focus on target-text effect.
Communication of somebody else's communication.	Mediate between primary parties in a communication.
Overt translation.	Covert translation.

To conclude, the analytical models and the translation approaches adopted and conducted in this research are presented in figure 1.

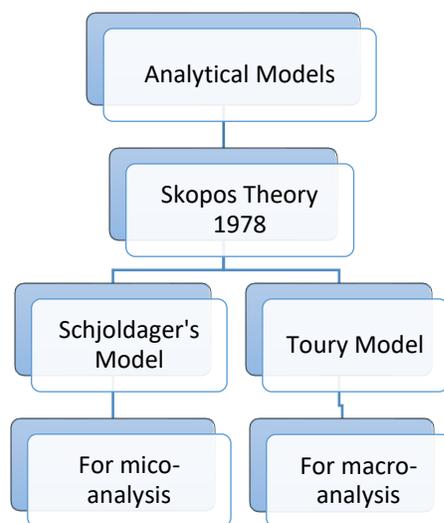


Figure (1): The Analytical Models [14]

5. Translatability and Untranslatability

Translatability rests on the view that semantic, but not grammatical, distinction can be matched across languages. However, it is unclear that what is semantically unacceptable in some languages would be semantically unacceptable in all languages [15].

Some theorists point to different solutions to the actual task of translating texts depending on the way of understanding the problem of different issues of translation. With regards to this issue, Goethe [16] believes that translation is impossible if some changes are not included. Whereas, Benjamin [17] argues that the original “contains the law governing the translation; its translatability”. The text that is unconditionally translatable is the text “which is identical with the truth or principle, where it is supposed to be ‘the true language’ in all its literalness and without the mediation of meaning to some degree all great texts contain their potential translation”. The translation in this case “must be one with the original in the form of the interlinear version, in which literalness and freedom are united”. However, to what degree, is this really true? Benjamin himself answers this question as he said, “Indeed, the problem of ripening the seeds of pure language in a translation seems to be insoluble, determinable in no solution”.

Language can be considered as the mirror which reflects both cultural and social sides of the society. There are more than 4,000 languages in the world and, as they often do not share the same cultural background. Hence, cultural differences are imposed upon the untranslatability of certain texts because of the absence of a relevant situational feature for the SL text in the TL culture. Translators must, therefore, understand these differences to avoid ambiguity or loss of meaning in translation especially when face concepts or terms in the SL that have no equivalence in the TL particularly in case of implicature.

In this respect Catford [18] detects two categories of untranslatability:

1. Linguistic: in which no lexical or syntactical substitute exists in the TL for SL item because of differences in language systems; and
2. Cultural: in which the TL culture of relevant situational features is absent in the SL text.

For cultural untranslatability, Catford [18] says that “it is the task of translator to find solutions to such problems, and this is in itself a creative act”.

Several scholars have different perspectives on the issue. Wilss [19] for instance, understands “untranslatability of a text as guaranteed by the existence of universal categories in syntax, semantics and the (natural) logic of experience”. On the other hand, Catford [18] thinks that untranslatability exists when all resources in the TL have been exhausted and the functional equivalence between SL and TL remains beyond reach.

Owing to either linguistics or culture factors, Wilss, argues that translation procedures present possibilities for compensation because translation is, in principle, possible whenever an understanding of the content of the original text precedes the transfer. Besides, he believes that the “relative comparability of the extra-linguistic experience of mankind and the empirically proven cognitive commensurability of languages”, make it possible “to achieve interlingual communication on the level of the text with a relatively high degree of TE, i.e. the translation equivalence of content and style”.

To overcome some of these untranslatable issues, specialists like Benjamin [17], McFarlane [20], and Vermeer [1] call for tolerance and allowing the foreign language affecting the translator’s language. A competent translator should go through a process of analysis, transfer, and restructuring. First, he/she should

transform the message of the original into the simplest form, transfer that message in this simple form, and then restructure the message to the appropriate receptor language level for the intended audience. This process involves the analysis of the grammatical relationships of the constituent parts, as well as referential meanings of the semantic units and the implicit meaning of both grammatical structures and semantic units [12].

6. Translation of Drama

According to Hu [21], much more consideration is given to poetry translation than to novel or drama translation. Hu proposes that this is an indicator that the translation of novels is much more complicated than the translation of other literary genres because the translation of drama deals with bilingual, bi-cultural and bi-social transferences (Hu2000:1) [21]. However, little material is available concerning the problems of translating novels and other literary works like plays. So far, less effort has been made in studying the specific problems of translating literary prose [21]. Moreover, Bassnett points out that Hilaire Belloc sets general rules for translation of prose texts that cover both techniques and principles but not specifically novels.

In this respect, Newmark also argues that there are minor differences between translating a dramatic work and any other literary work. Because a dramatic text is written to be acted on a stage, the translator of drama should consider the written text and spoken script as well.

This fact makes the translator's mission difficult. Consequently, he should choose the words that are spoken easily by the characters and that are clear and expressive for the audience. Simultaneously, he has to preserve the form and meaning of the source text as much as possible. Therefore, a translator of drama definitely must consider the fact that a well-written and more significant text is in favor of the readers. Further, he works under certain restrictions. Unlike the translator of novels, "he cannot gloss, explain puns or ambiguities or cultural references, not transcribe words for the sake of local color", instead a translation of drama should focus on "verbs, rather than descriptive and explanatory" [22]. Accordingly, the translation of drama demands inclusive capacity in different dimensions instantaneously; these include

gestural, visual, acoustical and linguistic implications of the text. Brater [23] in his book *The Drama in the Text*, points out that most conversations are more meaningful in spoken drama than in the read one. It is argued that the drama translator equally struggles to identify and preserve the characteristics/qualities of the “perform” ability and the “speak” ability in the translation.

7. Data Analysis and Discussion

This section examines extracted conversations and highlights some specific challenges and problems related to the translation of conversations. The tools of the Skopos provides guidance to the analyses and discussions of the conversational situations. The problems of translating those conversations will be categorized as linguistic, cultural, pragmatic or stylistic.

It is common that translators encounter major problems in translating English utterances into Arabic because English and Arabic are of two different language systems and belong to two different cultures. Bassnett [24] considers translation as “rewriting” and “manipulation”, maintains that this rewriting “which can introduce new concepts, new genres, new devices. Moreover, he believes that the history of translation is also the history of literary innovation that shapes the power of one culture upon another. Accordingly, the analysis in the current study will concentrate on specific conversations that certain stimulating features for translators. These include:

- Stylistic features;
- Linguistic features; and
- Cultural features.

There are many examples in *All My Sons*, in which the translators have added meaningful units to clarify the message in the target text or omitted some words or used different structures that they have to make them more comprehensible for the TL readers. However, the translators, sometimes, alter the whole meaning of certain expressions for the same previous reason. It might be a matter of style as illustrated in the following examples shown in Table 3.

Table (3): Example 1

Miller 1958: 66	Al-Bashlawi 1958: 135
Source Text	Target Text
(A) Mother: <i>your brother's alive, darling because if he's dead, your father ++ killed him. Do you understand me now? As long as you alive, ++ that boy is alive. God does not let a son be killed by his father +>. Now you see, don't you? +</i>	(B) اخوك حي ياعزيزي ، لان اذا كان ميتا فان اباك هو الذي قتله هل :الام(م) تفهمني الان؟ طالما انت حي ، فان هذا الولد حي فان الله لا يجعل ابنا يموت لقد فهمت الان أليس كذلك؟ الان فهمت بيبه ابيه (b) ?al?ummu: ?axüka Hayyun yä eazizi, li?anna ?iðä këna mayytan fa-?inna ?abäka huwa ?allaði qatalahu hal tafhamani ?al-äna? Tälämä ?anta Hayyun, fa-?inna häðä ?al-walada Hayyun fa-?inna ?llaha lä yajealu ?ibnan yamütu bi-yadi ?abihi. laqad fahimta ?al-äna, ? ?alaysakaðälika? ?alänafahimt?
Back Translation	
The mother : Your brother is alive dear, because if he was dead it would be your father who killed him do you understand me now? As long as you're alive, this boy would be alive because God never lets a son die in his father's hands. You do understand now don't you? Now you understand.	

In addition to the literal meaning, the situation in Example 1 reflects social and religious values. It also includes extra hidden messages that the mother wants to deliver to her son and this will be clarified throughout the macro- and microanalysis of the text.

The translator mainly focuses on the form and content of the source text and his role in this case is only to communicate the mother's literal meaning with a tiny modification and produces nearly an overt translation. Consequently, he chooses a source–text-oriented macro strategy.

At the micro level, the situation is transferred unchanged to the target text. Interestingly, the demonstrative word (**that**) used for far distance (**in bold**) is rendered into هذا (this), which is normally used for masculine and near distance. Perhaps the translator simply does not think of this point and considers them to be the same thing. Because the passage is analyzed earlier as a rather source-text oriented translation (“a literal translation”), it is usual to find a series of direct translations. However, the translator adds two meaningful units هو الذي (he who) to affirm that the father and nobody else than the father who did so, i.e., to affirm the doer the killing action. The translator also adds a unit of meaning when he puts (**Now you understand**) الان فهمت at the end of the situation (as written in bold) to confirm that the reader could catch the intended

message (that normally a father never kills his son). Although there is much to transfer in this example, the translator prefers to choose the direct approach and to be accurate he adds information that may assist partially to explain the message to the reader for the target text. The structure of the source text is, thus, transferred unchanged to the target text. Consequently, the translator has used three different approaches in transferring the source text into the target language; addition, calque and direct translation.

The Skopos in this situation leads the translators to reproduce the same function as that in the source text as in example 2, Table 4..

Table (4): Example 2

Miller 1958: 73	Al-Bashlawi 1958: 149
Source Text	Target Text
A) The mother: I don't know. I'm beginning to think we don't really know him. They say in the war he was such a killer . Here he was always afraid of mice +> I don't know him.	فهم يقولون انه كان في الحرب يقتل . نعرفه لا اعرف، لقد بدأت ادرك اننا في الواقع لا :الامم) ولا اعرف ما سيفعله . انا لا اعرفه . اما هنا فهو دائما يخاف من الفار . بعنف
	(b) ?al?ummu: lä ?ærif, laqad bada?tu ?adrik ?inanä fi ?al waQie länaerifahu.fahum yaqülüna ?innahu käna yaqtulu bi-eunfin. ?ammä hunä dä?iman yakä- fu min ?afär. Anälä ?ærifahu . walä?ærifmäsayafealahu.
Back Translation	
The mother: I don't know, I am beginning to realize that we actually don't know him. They say he was killing violently in war . While here he is always afraid of the mouse . I don't know him. And I don't know what he is going to do.	

In the above situation, the translator's job is to communicate certain messages to the reader that Joe (her son) was tough and brave and had no mercy in killing his enemy during the war, but at home he was a coward who cannot even kill a **mouse**. This means that the translator needs to focus on the effect of the target text and that his role is as a mediator between the mother and reader. He produces a covert translation. Consequently, the translator chooses a target-text oriented macro strategy.

At the micro level, example 2 clearly shows that the translator renders the first part of this situation directly word for word while he uses a different structure when he replaces "killer" with a full sentence literally "*yaqtulu bi-eunfin*" (**he was killing violently in war**) to show an exaggerated sight about her son to the reader of the TL text. However, the close translation of the above expression is "qätıl (killing)" in which the word "killer" is not replaced by its equivalent (killing) "*qätıl*" that conveys a completely different

meaning in addition to saving time and effort in expressing one word instead of expressing a whole sentence consisting of subject, verb and indirect object (prepositional phrase). He also exchanges the word *mice* (plural) with **mouse** (singular) to highlight the character's weakness and indignity and to amplify the character's fear of the weaker creatures such as mice. Accordingly, the translator replaces one-word class in the source text with another word class in the target text without a change of the transfers. Moreover, the translator adds a whole sentence at the end of this example *I don't know what he is going to do* for more clarification. In general, most of this situation is transferred unchanged. Consequently, the translator has implemented the oblique, direct transfer, direct translation as well as the addition approach in transferring the source language into the target language.

The Skopos guides the translator to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation as shown in example 3, Table 5.

Table (5) Example 3

Miller 1958: 41	Al-Bashlawi 1958: 100
Source Text	Target Text
(A) Sue: It's amazing. I guess +> your brother's coming to give you away, +> heh?	(B) اظن ان اخاك ات ليسلمك لخطيبك. مددهش :سو
	(b) Sue: mudhiš. ?aDunnu ?inna ?axäki ätin li-yusallimaki li-xaTibaki
Back Translation	
Sue: Amazing. I think that your brother is coming to give you a way to your fiancé.	

At the macro level in Example 3, the translator in this situation re-creates the original effect and preserves that effect in the target language in which the translator concentrates on the form and content of the source text. This means that the translator is a communicator between Sue and the readers and thus produces an overt translation. Subsequently, the translator has chosen a source-text oriented macro strategy.

At the micro level, the translation involves addition and deletion processes as well. The two items “away” and “heh” do not exist in the TL text as in (3 B) and the prepositional phrase “li- xaTibaki” لخطيبك (to your fiancée), does not exist in the SL text but is added after yusallimak to hand over which is written

in bold) in the target text. In view of that, the translator has followed two different strategies in rendering the source text into the target language; addition and deletion.

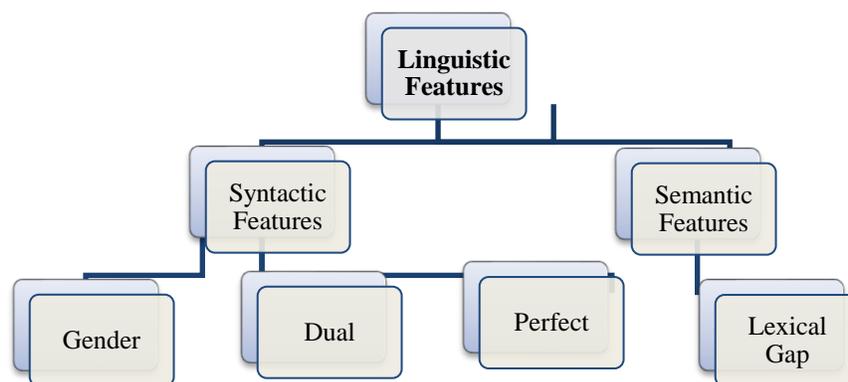
It would be said that the Skopos in this situation guides the translator to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation.

10.1 Linguistic Problems in Translation

A text may contain a variety of features, e.g., linguistic, stylistic, and cultural aspects, and, in order to arrive at satisfactory translations, a translator cannot single out and analyze these linguistic features without referring to the extra linguistic features included in the text. Nord states that linguistic translation problems result from structural differences between languages [5]. The linguistic differences between the SL and TL are mainly due to the absence of these syntactic features in both Arabic and English language systems.

Nevertheless, translators may face a problem when they try to find an alternatively close approximation to the structure of the original source language text (SLT). These linguistic problems that pose serious difficulties in translating English conversational implicature into Arabic are classified into two main categories related to this study and shown in figure 2:

1. Syntactic category (features); and
2. Semantic category (features).



Figure

(2): Categories of linguistic problems

Accordingly, this study examines some of these linguistic features that exist in the selected data.

10.1.1 Duality

Duality is also essential issue in translating English text into Arabic, for there is no duality structure in English. So, the translator should be aware of this aspect while translating. In Arabic, there are two dual markers for nouns: *än* (nominative case) and *in* (accusative and dative cases); there should be an agreement between nouns and adjectives for the dual feature. In the Arabic language, some of the five-verbs (أمسى ، صار، ظل، اضحى، اصبح) has become, became, remained, and came to be, respectively) may take the dual marker; the firmness of *-n* (nominative case) and the deletion of *-n* (accusative and dative case) are presented in example 4 Table 6 . Hence, in order to translate duality correctly, the translator is assumed to be aware of this rule.

Table 6: Example (4)

Miller 1958: 74	Al-Bashlawi 1958: 150
Source Text	Target Text
(A) Ann: I know what I'm asking about, Kate. You had two sons. But you only got one now+>.	(B) ..ولكن ليس لك الآن الا واحد .كان لك ولدان .انا اعرف ما اطلبه ياكيث :ان
	(b) Ann: ?anä ?aerifu mä ?aTlubuhu yäkayt . känä laki waladäni . Waläkin laysa laki ?aläna ?illä wäHidun.
Back Translation	
Ann: I know what I'm asking for Kate . You had two sons . But you have only one now.	

The translator of Example 4 the task of translation becomes easier when the noun is preceded by the dual indicator *two* as in Example 6 (which A, B, or b) where *sons* is preceded, by *two*. Thus, it is rendered into *waladän*, i.e., inflected for dual nominative marker (*-än*). In this situation, the translator follows direct translation, and he transfers the structure with no modification to the target text. So, two micro-strategies are followed: calque and direct translation.

The Skopos of this text failed to transfer the intended message to the target language because the intended meaning (the implicit meaning) is kept hidden between the lines.

10.1.2 Perfection

Perfection, both present and past, pose a serious obstacle when translating into Arabic for there are no one-to-one equivalents in the Arabic. This causes a problem for translators who hardly try to convey the exact time of action implied in these two tenses. Hence, some translators suggest (*quad* قد), for the present perfect and (*laqad* لقد) or (*faqad* فقد) for the past perfect, to precede the verb in the past tense. But this is unnecessary and imprecise, as either of these two words can be used with any kind of verb in the near or far past. In the light of the selected examples, the translator translates the perfect tense into simple past tense or precedes the verb by "*faqad*" or "*laqad*", which refer to the priority of accuracy of certain action in comparison with another action that happened lately in the same situation, as shown in Example 5 Table 7.

Table (7): Example 5

Miller 1958: 74	Al-Bashlawi 1958: 150
Source Text	Target Text
(A) Ann: You've crippled+> him in front of me.	(B) فقد اهنته أمامي: ان
	(b) Ann: faqad?ahintahu ?mämī.
Back Translation	
Ann :You insulted him in front of me.	

At the macro level, the translator of example 5 focuses on the form and content of the source text, and their role in these examples is as a communicator of someone else's communications for which they produce overt translations. Consequently, they choose a source-text oriented macro strategy.

At the micro strategy, in 5 B the verb ?ahintah اهنته is preceded by "*faqad* فقد". In Arabic the word *fa* ف is a connector and *qad* gives the meaning of certainty the action's fulfillment. Hence, the phrase gives

the meaning of a completion of the action. However, when *qad* (may be, perhaps) precedes the present simple verb, it will give the meaning of probability, i.e., uncertainty of fulfillment of the action.

The word “have” as an auxiliary verb is used to perform significant grammatical functions in relationship to tenses. “Have” is, however, meaningless in Arabic, and the translator can ignore it.

As can be seen, no fixed way exists to translate English present or past perfect into Arabic. However, the direct translation is, easy, and proper way of translating these two tenses is to regard them exactly as past tense. In spite of that, the source text has been transferred unchanged to the target text. According to the above data, the translator has a type of liberty to translate the perfect tense into Arabic, and the translators follow calque and direct transfer micro strategy.

The Skopos in this situation guides the translator to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation.

10.1.3 Lexical Gap

English-Arabic translations involve complex procedures and need equally deep perceptions. However, lexical gaps in a language sometimes pose difficulties in translation. Hence, they can be rendered by different ways like transliteration, borrowing or using the Egyptian slang, as presented in example 6 Table 8.

Table (8): Example 6

Miller 1958: 46	Al-Bashlawi 1958: 107
Source Text	Target Text
(A) Keller: I got so many +>lieutenants, majors, and colonels	(B) لدي كثير ممن هم برتبة لفتننت وميجور وكولونيل: كيلر.
	(b) Keller: ladayya kaøirun miman hum bi-rutbati liftanant wa mijür wacolonel...
Back Translation	
Keler : I have so many who are in lieutenant, major, colonel ranks.	

Table (9): Example 7

Miller 1958: xx	Al-Bashlawi 1958: 108
Source Text	Target Text
(A) Keller: I didn't <u>mean to yell</u> +>at you Anne.	(B) أنا لا اقصد أن اشخط فيك يا أن: كيلر.
	(b) Keller: ?anä lä ?aqšdu ?an ?ašxuTu fiki yä änn.
Back Translation	
Keler :I don't mean to yell at you Ann,	

At the macro level in Examples 6, and 7, the translators focus on the effect of the target text, and they play the role of mediators between primary parties in these communications. This means that this translation is really an overt one. So, the approach implemented is a target-text oriented macro strategy.

In 6 A, the military ranks *lieutenant, majors, and colonels* are rendered in Arabic translation as *liftanant, mijür, and colonel*, respectively. Each of these words, however, has its own equivalent in standard Arabic: *muläzim* (ملازم), *rä?id* (رائد), and *muqaddam* (مقدم), respectively. But, sometimes some translators prefer to use the Arabic transliterations rather than the actual translations. The word *yell* in 7 A is rendered into Egyptian *?ašxuT* (اشخط), the Egyptian slang, although it has an equivalent in standard Arabic: *?ašihu bicašabyyat* or *bi GaDabin*. (أصرخ بعصبية او بغضب) shout *angrily* or I am rowing). This might be considered to be a remarkable style in which a translator selects the low rank of the language (slang); hence, this use

can be considered as a sort of adaptation. “*A pint*” is rendered again by means of transliteration process; with some modifications that /p/ is substituted by /b/ for /p/ does not exist in Arabic. So, the translators transfer Examples (6, and 7) into target text without any change. Moreover, they transfer the structure of those three examples very closely to that of the source texts. Thus, the translators follow a calque, adaptation and direct translation micro strategy to translate these examples into Arabic.

The translator of exchanges 6 and 7 transliterate the military ranks, *yell* and *pint*; and transfer them directly into Arabic without using their corresponding words in Arabic language and so forth. Hence, Arabic readers who do not know English will not understand their meanings.

The Skopos in Examples 8 and 9 guides the translators to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation.

11. Cultural Differences

The Arab world is dominated by the Arab-Islamic culture and Islamic religion, while the English-speaking world is dominated by the Western Christian culture and Christianity. This difference in culture will no doubt have its impact on the language. Consequently, the religious expressions used in both Arabic and English will be affected by the principles of culture and religion in both the Arab-speaking world and the English-speaking world. Religious expressions usually express those feelings and moral traditions, which manifest the socio-religious system of English and Arab cultures, as shown in Example 10 Table 9. (For more on these systems, see Spirkin, 1983).

Table (9): Example 8

Miller 1958: 65	Al-Bashlawi 1958: 13
Source Text	Target Text
(A) <i>Chris: that's all+>, nothing more till Chris comes about the case or Larry as long as I am here! (to George) +Now get out of here, George+>.</i>	(B) انتهينا لا كلام بعد ذلك عن لاري الى يوم القيامة طالما انا هنا :كرس (لجورج)والان ارحل من هنا يا جورج. (b) <i>Chris: ?intahaynä lä kaläma baeda äälika ean lary ?ilä yawmi ?alqyamati Tälämä?anähunä (li jorj)wa ?aläna ?irHal min hunä yä jorj.</i>
Back Translation	
Chris : We're finished no more talking about Larry after this until the day of judgment as long as I'm here (to George) and now go away from here George .	

In this example, the translator's job is to help Muslim readers to understand the situation in much the same way as they communicate with Muslims. This means that the translator needs to focus on the effect of the target text, and his role is a mediator between speaker and the readers and that he produces a covert translation. Consequently, he has chosen a target-text oriented macro strategy.

The translator is faced with a real problem of equivalence, which seems to be untranslatable. The translator renders *Chris comes about the case* by the expression *yawmi ?al qiyämati* (literally Judgment Day). When someone utters this expression in such sarcastic manner, he implies that *it is an impossible matter*. In this case the translator overcomes this problem by using an expression shared by the two religions, that of Judgment Day. For an Islamic society, or to be more specific, in the languages Muslims speak, this expression may have a similar, though not necessarily an identical, meaning. However, the problem of equivalence arises when the SL and TL text reflect totally different religions and hence carry different religious, social and cultural associations. Additionally, *that's all* is rendered as *إنتهينا* *we finished* in which the translator alters the expression into a stronger meaning as if Chris wants to say *stop talking* as the translator understands. Al-Bashlawi also makes some implicit meanings explicit when he adds *about Larry*; thus, he uses the explication procedure to render part of this situation. The translator also follows

sense-for-sense procedure to translate this situation into Arabic. Accordingly, he chooses different related micro-strategies such as calque and direct translation.

The Skopos of this text failed to transfer the intended message to the target language because the intended meaning (the implicit meaning) is kept hidden between the lines as in example 9 Table 10.

Table (10): Example 9

Miller 1958: 78	Al-Bashlawi 1958: 157
Source Text	Target Text
A) Keller (pleading): Chris, a man can't be a Jesus +> in this world!	(B) كرس لا يمكن لبشر في هذه الدنيا ان يكون كالمسيح: متوسلا(كلير) (b) Keller: (mutawassilan) kris, lä yumkinu li-bašarin fī häđihi addunyä ?an yaküna ka-lmasiHi.
Back Translation	
Clare (begging :) Chris no man in this world can be like the Messiah.	

In example 9, the translator focuses on form and content of the source text and he is a communicator of Keller's communication. This means that this translation is really an overt one. So, the approach implemented is source-text oriented macro strategy.

At the micro level, example (9 A) is uttered in a situation in which someone blames someone else for committing a mistake, i.e., because man (as a human being) is weak, therefore people commit different kinds of mistakes whether big mistakes or trivial mistakes unlike prophets such as Chris, who are sinless and never commit mistakes. A reader can infer that the speaker asks for forgiveness by using expressions like *a man can't be a Jesus* which is translated literally as *la yumkin: li-bašarin fī häđihi ?addunyä ?an yaküna kal-masiHi* لا يمكن لبشر في هذه الدنيا ان يكون كالمسيح which the translator adds the Arabic simile tool (الكاف like). Thus, he substitutes a unit of meaning by another one. To be more accurate, it is better to be more general and render as *nabi Jesus* rather than *kal-masiHi*. This example is analyzed as a rather source-text oriented translation. The target text is idiomatic and so close to source text that it may be analyzed as a calque micro strategy. Al-Shawi in 2017 [27] have reported an analysis of conversational implicature and

given examples extracted from other type of literary work which also reflect issues similar to what are discussed in this study.

The Skopos of this text failed to transfer the intended message to the target language because the intended meaning (the implicit meaning) is kept hidden between the lines. Nevertheless, the translator may face much difficulty in translating religious terms and expressions that are not used or practiced in the TL. In the light of the above facts, a qualified translator must have good knowledge of Islamic concepts, Christianity and many other religions

12. Concluding Remarks

In the light of the findings which are resulted from the scientific and comprehensive descriptive analysis of the data conducted in this research, the following concluding remarks are arrived at:

1. The translators of the extracted examples encounter some difficulties and obstacles while the translation process. This is due to some reasons, including linguistic, social background and cultural diversity between English and Arabic.
2. With respect to the sort of problems the translator face, the findings show that there two types of problems; the first is linguistic resulted from the difference between English and Arabic language systems while the second resulted from across-cultural differences.
3. Regarding the linguistic difficulties, there are fewer lexical gaps because they can be either paraphrased or replaced by their synonyms or following diverse styles. Other problems related to grammar, such as gender, dual and perfection need a full familiarity and knowledge of those features to transfer them into Arabic.
4. The findings explore and light up some insight of contrastive linguistic systems between English and Arabic. For example, the speech communities of those two languages differ in their degree of directness and explicitness. Moreover, they may even differ in their mode of thinking and interpreting certain expressions or utterances. The rhetorical differences between the two languages reflect an obvious impact in the translation products. Therefore, a good interpreter needs particular and highly developed skills to achieve the purpose of translation that is to convey the meaning and style of the ST.
5. The translators follow different approaches and techniques to overcome these problems, such as source-text orientation where there is a total loyalty to the ST, or the translators choose a target text-orientation to preserve the effect of the ST in the TT to accomplish consistent and coherent translations equivalent to the original ones.

6. Regarding the applicability of skopos to translating conversations, the findings reveal that the translations of most of the data fulfill the intended Skopos very well. However, they may be limited and inadequate in some situations. Particularly, in situations when the translator is being as a mediator is challenged by the skopos theorists who regarded a translator as an initiative producer to produce a new text based on the target receiver.

References

- [1] H. J. Vermeer, 'Skopos and Commission in Translational Action'. *Translation Studies Reader*. (2nd Edition). L. Venuti. New York: Routledge. (2000).
- [2] M. Baker, *In other words. A course book on translation*, London: Routledge. (1992)
- [3] S. Merriam, *Qualitative research: A guide to design and implementation*, San Francisco, CA: Jossey-Bass. . (2009)
- [4] M. Baker and K. Malmkjaer, (ed.) *Routledge encyclopedia of translation studies*, London:Routledge. (1998/2001)
- [5] J. Downie, The end of Era? [http://www.pneumafoundatio.org/ resources/articles/JDownie-EndofEra.pdf](http://www.pneumafoundatio.org/resources/articles/JDownie-EndofEra.pdf). Date October 3rd 2011.
- [6] G. Campbell, *Translation: Theory and practice*, Directorate of Distance Education, M. Phil., 2nd year, Madurai, India: Madurai Kamaraj University Press. (1989)
- [7] A. Duff, *Translation*, Oxford: Oxford University Press. (1989)
- [8] J. Munday, *Introducing translation studies. Theories and applications*, London: Routledge. (2001)
- [9] S. Jindan, 'Skopos Theory and movie title translation.' <http://spdc.shnu.edu.cn/1000011102/.../009.doc>
. [October.11.2011](#)
- [10] J. Vinay and J. Darbelnet, *Comparative Stylistics of French and English*, trans. and ed. by Juan C. Sager and M.-J. Hamel. Amsterdam/Philadelphia, John Benjamins (1995).
- [11] A. Schjoldager, *Translating and interpreting*. Palto Alto, California: Academica. Press, (2008).
- [12] E. A. Nida, *Componential analysis of meaning: An introduction to semantic structures (approaches to semiotics)*, The Hague: Mouton, 1975.
- [13] G. Toury, *Translation Across Cultures*, New Delhi Bahri Publication (1987).
- [14] M. Al-Shawi, and S. Tengku "Translating Conversational Implicature from English into Arabic", *Ph.D. Thesis. USM, Malaysia*. (2015)
- [15] J. Lyons, *Linguistic semantics*, Cambridge: Cambridge University Press (1995).
- [17] W. Benjamin, *Illuminations* Ed. By Arendt, H. (1970) Cape. London, (1923).
- [18] J.C. Catford *A linguistic theory of translation*, London: Oxford University Press., (1965).

- [19] W. Wilss, *The science of translation: Problems and method*, Tübingen, Germany: Günter Nar Verlag (1982).
- [20] J. McFarlane, 'Modes of translation', *The Durham University Journal*, vol. 44, no. 3, pp. 90, (1953).
- [21] Y. Hu, *Tales of translation: Composing the new woman in China, 1898-1918*, Palo Alto, CA: Stanford University Press. (2000)
- [22] P. Newmark, *Approaches to translation*, Oxford: Pergamon Press Ltd (1981).
- [24] S. Bassnett, and A. Lefevere, (eds.) *Translation, History and Culture*, London: Pinter (1990).
- [25] A. Miller, (1958) *Harpers: The American magazine*, 3rd edition, published in 22 December 1958.
- [26] مسرحية كلهم أبنائي ، مكتبة مصر ، مصر ، 1958م. عبد الحليم البشلاوي،
- [27] M. A. Al- Shawi and S. Mahdi., "Challenging Issues in Translating Conversational Implicature from English into Arabic", *International Journal of Comparative Literature & Translation Studies* ISSN 2202-9451 Vol. 5 No. 2; April 2017.